التقرير العالمي فيما يتعلق بالنزوح الداخلي 2021

التقرير العالمي فيما يتعلق بالنزوح الداخلي

النزوح الداخلي في ظل مناخ متغير

النزوح الجديد الناجم عن النزاع والكوارث في عام 2020

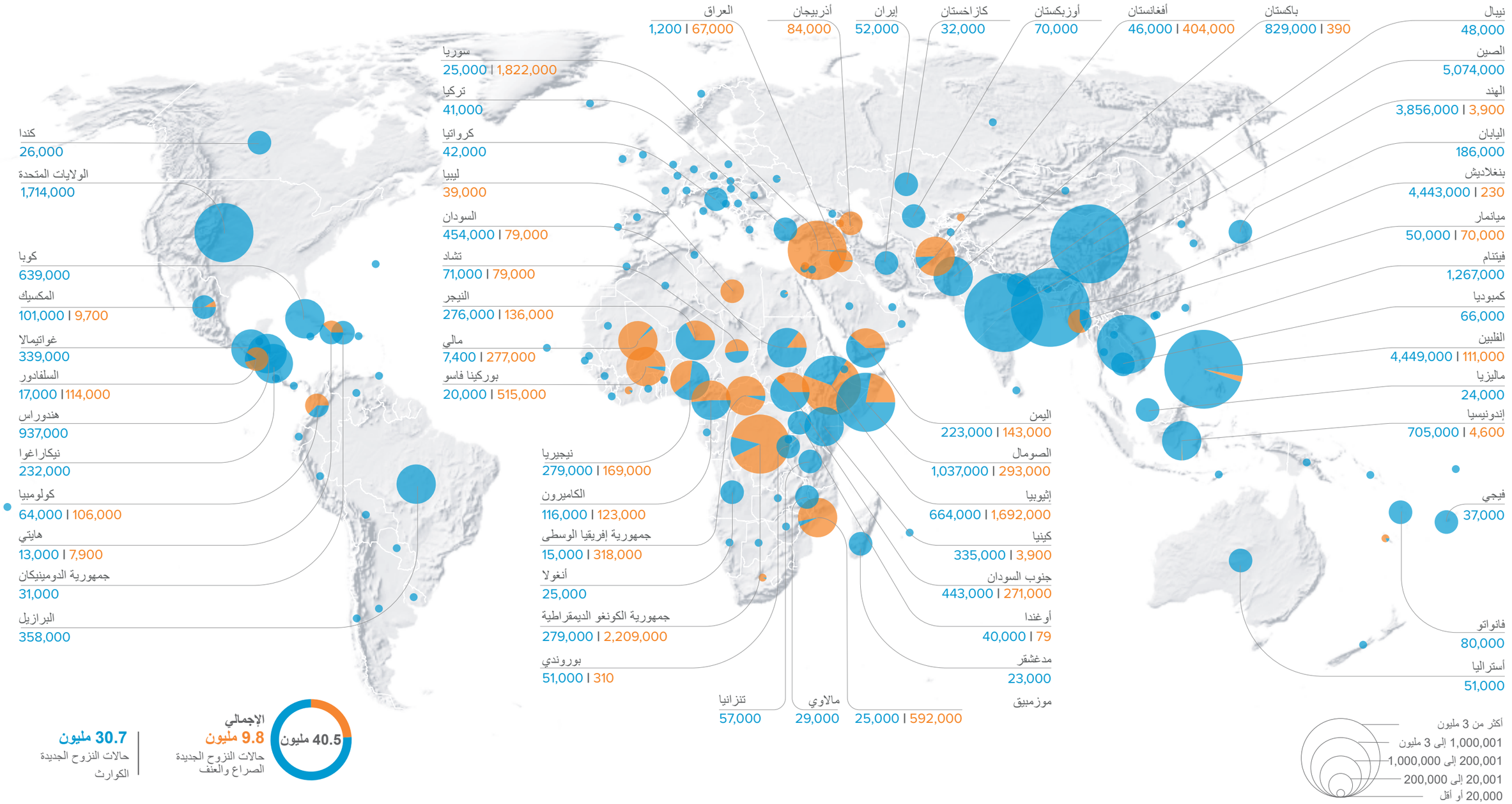

الإجمالي
9.8 مليون
حالات النزوح الجديدة
الصراع والعنف

30.7 مليون
حالات النزوح الجديدة
الكوارث

شرق آسيا والمحيط الهادئ
12,063,000 | 186,000
(30.3% من الإجمالي العالمي)

أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى
4,299,000 | 6,780,000
(27.4%)

جنوب آسيا
9,241,000 | 409,000
(23.8%)

الأمريكتين
4,528,000 | 238,000
(11.8%)

الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
341,000 | 2,076,000
(5.9%)

أوروبا وآسيا الوسطى
234,000 | 85,000
(0.8%)

لا تظهر أسماء البلدان والأقاليم وأرقامها إلا عندما يتجاوز إجمالي عدد حالات النزوح الجديدة 20000 حالة. نتيجة لتقريب الأرقام، قد لا يتوافق إجمالي بعض الأرقام مع مجموع الأرقام المنفصلة بالضبط.

إن الحدود والأسماء والتسميات المستخدمة في هذه الخريطة لا تعني إقراراً أو قبولاً رسمياً من قبل مركز رصد النزوح الداخلي

أصدر مركز رصد النزوح الداخلي التقرير العالمي فيما يتعلق بالنزوح الداخلي لعام 2021 بمساهمة سخية من الشركاء الممولين التالين: الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، ومكتب وزارة الخارجية الاتحادية الألمانية، والاتحاد الأوروبي، والوكالة السويدية للتعاون الإنمائي الدولي، ووزارة الشؤون الخارجية النرويجية، ووزارة الشؤون الخارجية والتجارة الأسترالية، وبنك التنمية الآسيوي، ووزارة الشؤون الخارجية الاتحادية السويسرية، ومؤسسة روبرت بوش، ووزارة الشؤون الخارجية في ليختنشتاين.

صورة الغلاف: تسببت الأمطار الموسمية الغزيرة في بنغلاديش في يوليو من عام 2019 في حدوث فيضانات واسعة النطاق، حيث سجلت شبكات الأنهار الرئيسية في جامونا وتيستا أعلى مستويات فيضانات لها منذ مائة عام. وقد أدت هذه الكوارث إلى نزوح أكثر من 300 ألف شخص. وقد تولى مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية جهود الاستجابة لمدة ستة أشهر. © مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية - مكتب آسيا والمحيط الهادئ، فبراير عام 2020

مع الشكر

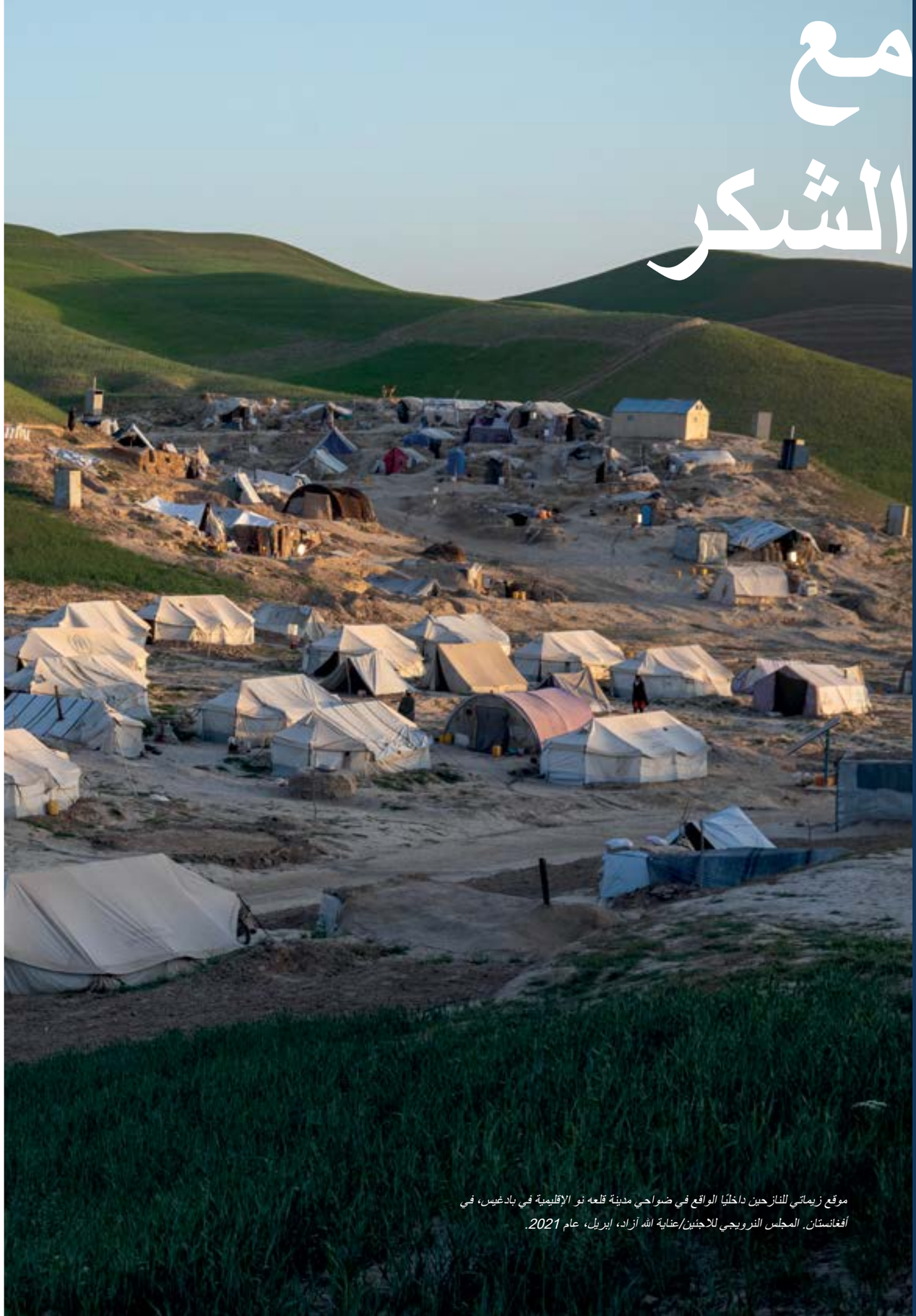

موقع زيماتي للنازحين داخليًا الواقع في ضواحي مدينة قلعه نو الإقليمية في بادغيس، في أفغانستان. المجلس النرويجي للاجئين/عناية الله آزاد، ابريل، عام 2021.

جدول المحتويات

1 التمهيد

3 الرسائل الأساسية

5 الجزء الأول: النزوح الداخلي في عام 2020

7 لمحة عن الأرقام العالمية

9 حالات النزوح الجديدة

13 الأشخاص الذين يعيشون في حالة نزوح

17 الآثار الاقتصادية والاجتماعية للنزوح

19 نظرات عامة إقليمية

23 إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى
في دائرة الضوء – بوركينا فاسو
في دائرة الضوء - موزمبيق

33 الشرق الأوسط وشمال إفريقيا
في دائرة الضوء - سوريا
في دائرة الضوء - اليمن

43 شرق آسيا والمحيط الهادئ
في دائرة الضوء - عام من العواصف المستمرة بلا هوادة في شرق آسيا والمحيط الهادئ

51 جنوب آسيا
في دائرة الضوء - أفغانستان

59 الأمريكتين
في دائرة الضوء - أنشط مواسم الأعاصير الأطلسية على الإطلاق

67 أوروبا وآسيا الوسطى

71 تغطية خاصة: آثار كوفيد-19 على النزوح الداخلي

75 الجزء الثاني: النزوح الداخلي في ظل مناخ متغير

77 الكوارث والنزوح: الدليل مقابل الخرافة
في دائرة الضوء - الكوارث والنزوح والإعاقة

87 النزوح الناجم عن الكوارث ودور تغير المناخ

91 الأحداث بطيئة الحدوث والنزوح الداخلي
في دائرة الضوء - المستويات الحرجة للنزوح بسبب الكوارث في الهند وبيرو وتنزانيا

95 عندما يجتمع النزاع والكوارث

99 معالجة النزوح الناجم عن الكوارث: أوجه التقدم والدروس المستفادة
دائرة الضوء - دروس من التعاون الإقليمي

111 نظرة متعمقة على النزوح الناجم عن الكوارث

119 الخاتمة

121 الحواشي

147 الجداول

153 أوراق المعلومات الأساسية

159 شكر وتقدير

التمهيد

يفر ملايين الأشخاص قسرًا واضطرارًا كل عام من ديارهم بسبب الصراع والعنف. هذا وتؤدي الكوارث والآثار الناجمة عن تغير المناخ بانتظام إلى نزوح جديد ونزوح للمرة الثانية، مما يقوض أمن وسلامة الأشخاص. ويتزايد حجم النزوح في جميع أنحاء العالم، ويحدث معظمه داخل حدود البلدان. وفي حين يجب على الحكومات والمجتمعات أن تقود عمليات وجهود الاستجابة، إلا أن الآثار العالمية الناجمة عن النزوح تتطلب استجابة عالمية وتعاونًا دوليًا. ويقع على عاتقنا مسؤولية مشتركة للتصدي لهذا التحدي المتزايد، لأنه يؤثر بالفعل على التنمية المستدامة للمجتمعات وكافة البلدان.

يعيش معظم النازحين داخليًا في بلدان منخفضة ومتوسطة الدخل تعاني من آثار عدم المساواة على المستوى العالمي، والارتفاع الحاد في الظواهر الجوية المتطرفة، فضلاً عن ممارسات التنمية غير المستدامة. في حين أن الاستجابة الإنسانية الفعالة تظل أمرًا بالغ الأهمية، إلا أنها ليست كافية: إذ أننا بحاجة إلى معالجة الدوافع والمحفزات الأساسية للنزوح مع اختبار مناهجنا التقليدية المتعلقة بإدارة الكوارث وإعادة النظر فيها. إن مسألة معالجة النزوح الداخلي في ظل مناخٍ متغيرٍ تمثل مسعىً تنمويًا يتطلب إرادة سياسية متزايدة وتمويلاً استراتيجيًا أكبر وتعاونًا أفضل بين أصحاب المصلحة العاملين في مجال الحد من مخاطر الكوارث وبناء السلام والتنمية المستدامة والعمل المتعلق بالمناخ.

ويبدو جليًا أنها مسألة تحتاج إلى معالجة في أي استراتيجية وطنية تهدف للحد من مخاطر الكوارث، لا سيما في البلدان التي يكون فيها النزوح الناجم عن الكوارث سمة متكررة لأحداث الكوارث. وهذا الأمر ضروري لتقليل عدد المتضررين من الكوارث، وهو هدف رئيسي للمخطط العالمي للحد من خسائر الكوارث، إطار عمل سنداي للحد من مخاطر الكوارث.

ويعد التقرير العالمي فيما يتعلق بالنزوح الداخلي لهذا العام مساهمة مهمة في هذا الصدد. إذ يقدم هذا التقرير الدليل المطلوب على حجم وآثار النزوح عبر مناطق ومجموعات سكانية مختلفة ، مما يزيد الاهتمام بقضية غالبًا ما يتم إهمالها. كما أنه يكشف سلسلة من الأساطير والخرافات فيما يتعلق بالعلاقة بين تغير المناخ والكوارث والنزوح، ويقترح أفكارًا مبتكرة حول كيفية تأطير المناقشة لإعداد سياسات أفضل من شأنها أن تُحدث فرقًا حقيقيًا وإيجابيًا.

لقد تضاعفت الكوارث الرئيسية المرتبطة بالمناخ تقريبًا على مدار العشرين عامًا الماضية مع استمرار ارتفاع انبعاثات غازات الاحتباس الحراري. وإلى جانب ضعف إدارة المخاطر والتدهور البيئي، يؤدي استمرار حالات عدم المساواة والتهميش إلى ظهور ونشوء مخاطر جديدة وتفاقم آثار الأزمات المحلية على النطاقات العالمية. ومن ناحية أخرى، جاءت جائحة كوفيد بمثابة جرس إنذار ويعد هذا التقرير تذكيرًا آخر: لقد أصبحت اليوم الأدلة الصحيحة والشراكة العالمية أكثر أهمية من أي وقت مضى. ويحتاج ملايين الأشخاص الذين يتنقلون ويتحركون في ظل مناخٍ متغيرٍ إلى أن نتضامن ونتكاتف ونتضافر جهودنا معًا.

أساكو أوكاي
مديرة مساعدة ومديرة مكتب الأزمات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

مامي ميزوتوري
الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالحد من مخاطر الكوارث ورئيسة مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث

بعض الأشخاص يعبرون بحيرة تشكلت بفعل التأثير المشترك لعاصفتي إيتا وأيونا، في قرية كامبور الواقعة في وسط غواتيمالا. وتشير التقديرات إلى أن 70% من المدينة قد غمرتها مياه الأعاصير.
© اليونيسيف/UN0376671/فولبي

الرسائل الأساسية

1 **وصل عدد الأشخاص الذين يعيشون في حالة نزوح داخلي في جميع أنحاء العالم إلى 55 مليون شخص** كما هو في تاريخ 31 ديسمب عام 2020. وقد فرّ أكثر من 85% من الأشخاص من أحداث الصراع والعنف الدائرة. وتم تشريد حوالي سبعة ملايين شخص بسبب الكوارث، ولكن بالنظر إلى البيانات غير المكتملة، فمن المحتمل أن يكون هذا العدد أقل بكثير من الواقع.

2 **لقد تم تسجيل ما يقرب من 40.5 مليون حالة نزوح جديدة في عام 2020** ، وهو أعلى رقم تم تسجيله منذ عشر سنوات. فلقد تسببت الكوارث في حالات نزوح تفوق ثلاثة أضعاف النزوح الناجم عن الصراع والعنف. وقد تم تسجيل هذه الأرقام على الرغم من تفشي جائحة كوفيد-19، عندما أعاقت القيود المفروضة على الحركة عملية جمع البيانات، وأدى الخوف من العدوى إلى تثبيط الناس عن البحث عن مأوى في حالات الطوارئ.

3 لقد أعاقت إجراءات الحد من تفشي جائحة كوفيد-19 بشكل كبير الجهود الإنسانية على مستوى العالم. كما أدت الجائحة إلى ازدياد احتياجات النازحين داخليًا وازدياد ضعفهم، في الوقت الذي تأخر فيه البحث عن حلول مستدامة.

4 لقد دعا الأمين العام للأمم المتحدة إلى وقف إطلاق نار على مستوى العالم من أجل التوحد ضد الفيروس، غير أن **الصراع استمر بلا هوادة، لا سيما في إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، والشرق الأوسط وشمال إفريقيا.** وأدى استمرار الصراع الدائر إلى اضطرار الأشخاص إلى الفرار من ديارهم في جمهورية الكونغو الديمقراطية وسوريا وأفغانستان، بينما أدى تصاعد العنف وتوسع نشاطات الجماعات المتطرفة في إثيوبيا وموزمبيق وبوركينا فاسو إلى تأجيج بعض أزمات النزوح الأسرع نموًا في العالم.

5 **لقد كانت الظواهر الجوية مسؤولة عن 98% من جميع حالات النزوح الناجمة عن الكوارث المسجلة في عام 2020.** وقد ضربت الأعاصير الشديدة والأمطار الموسمية والفيضانات المناطق المعرضة بشدة للمخاطر والمكتظة بالسكان في جنوب آسيا وشرق آسيا والمحيط الهادئ، بما في ذلك الصين والفلبين وبنغلاديش. فضلاً عن ذلك، كان موسم الأعاصير في المحيط الأطلسي هو الموسم الأكثر نشاطًا على الإطلاق، وقد أدت مواسم الأمطار الممتدة في جميع أنحاء الشرق الأوسط وإفريقيا جنوب الصحراء الكبرى إلى تشريد وتهجير ملايين الأشخاص الآخرين.

6 **لقد أدى تقارب النزاعات والكوارث إلى نزوح العديد من الأشخاص للمرة الثانية أو حتى للمرة الثالثة، الأمر الذي أدى بدوره إلى زيادة وإطالة أمد حالة ضعفهم** . إن العديد من الأشخاص الذين فروا بسبب الفيضانات في اليمن، سبق وأن تم تهجيرهم وتشريدهم بالفعل مرة واحدة على الأقل بسبب النزاع. كما أن الجفاف في الصومال دفع الأشخاص إلى الفرار من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية، حيث يتعرضون الآن بشكل أكبر لخطر الطرد والإجلاء وهجمات الجماعات المسلحة.

7 يشكل النزوح الداخلي عبئًا اقتصاديًا كبيرًا على الأفراد والمجتمعات والاقتصادات. **ولقد بلغت تكلفة النزوح على مستوى العالم في عام واحد ما يقرب من 20.5 مليار دولار في عام 2020**، وهذا الرقم يغطي دعم احتياجات السكن والتعليم والصحة والأمن للنازحين داخليًا، ويمثل خسارة الدخل الخاصة بهم.

8 **إن المفاهيم الخاطئة المستمرة تحيط بالنزوح الناجم عن الكوارث، مع وجود تداعيات خطيرة على الأشخاص والسياسة وعمليات الاستجابة.** ومن بين هذه المفاهيم الخاطئة أن الكوارث تكون طبيعية، عندما يكون للعوامل البشرية دور رئيسي في كيفية حدوثها؛ وأن النزوح الناجم عن الكوارث يكون قصير الأمد، بينما في الواقع يصبح طويل الأمد في كثير من الأحيان؛ وأن تغير المناخ سيؤدي إلى الهجرة الجماعية عبر الحدود في حين يحدث قدرٌ كبيرٌ من النزوح على نطاق صغير ومحليًا؛ وأن الأحداث الصغيرة ليست ذات أهمية كبيرة، في حين أنها في الواقع تقوض حياة الأشخاص وتهدد مكتسبات التنمية المحلية.

9 **يؤدي ارتفاع درجات الحرارة إلى زيادة تواتر وشدة الأخطار المرتبطة بالطقس، غير أن تغير المناخ ليس العامل الوحيد الذي يؤدي إلى مخاطر النزوح**. ويجب معالجة مجموعة من الدوافع الاجتماعية والاقتصادية في مواجهة العواصف الأكثر شدة والفيضانات الأكثر تدميرًا

10 **لقد أُحرِز تقدم كبير في وضع السياسات الوطنية والإقليمية فيما يتعلق بالنزوح الناجم عن الكوارث والهجرة المرتبطة بالمناخ**، كما أن الاهتمام العالمي بهذه القضية آخذ في الازدياد. فضلاً عن ذلك، تعترف عدد من البلدان الآن بهذه القضية. ويأتي التنفيذ وتقييم التقدم المحرز في القيام بذلك، في الدرجة الثانية من الأولويات.

11 عندما تؤدي الآثار الناجمة عن تغير المناخ أو التغير البيئي البطيء الحدوث أو الاستخدام غير المستدام للأراضي إلى تحول إحدى المناطق إلى منطقة غير صالحة للسكن، فإن العودة إلى تلك المنطقة بعد وقوع كارثة لا تكون خيارًا مطروحًا. ويصبح البديلان المتاحان لهؤلاء النازحين هما الاندماج المحلي أو الانتقال/إعادة التوطين المخطط له. ويتطلب هذان **الحلان إدارة محلية قوية وتدخلات لامركزية تشمل وجهات نظر المعرضين للخطر وتدعم مبادرات توفير سبل العيش التي يقودها المجتمع**.

12 **توجد حاجة متزايدة لمواصلة الجهودالإنسانية وجهود بناء السلام وجهود التنمية المستدامة لمنع والإستجابة للنزوح الناجم عن تغير المناخ.** كما أن تقليل مخاطر الكوارث والتكيف مع تغير المناخ والتخفيف من حدته تمثل عوامل جوهرية، ولكن هناك حاجة إلى تمويل أكثر مرونة ويمكن التنبؤ به.

13 **يعد سد ثغرات البياناتأمرًا أساسيًا** إذا أردنا أن نفهم كيف يمكن للنزوح أن يحول دون التقدم المحرز في جدول أعمال التنمية المستدامة. ومع ذلك، ولكي نرسم صورة واضحة، لا يمكننا العمل على المستوى العالمي وحدنا. وتعتبر الآثار الناجمة عن الكوارث والمناخ ظواهر محلية في الأساس، لذا يكون للسلطات المحلية والحكومات الوطنية دورٌ رئيسيٌ عليها أن تقوم به.

السماء في وقت المساء، ويظهر فيها برق بركاني أثناء ثوران بركان تال، كما شوهد من مقاطعة كويزون القريبة. © Getty Images/ماريانو سابنو، يناير 2020.

الجزء الأول:
النزوح الداخلي
في عام 2020

نازحون يسيرون في الممشى الرئيسي لمخيم تسويا في أبرشية درودرو، شمال شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية. تستضيف الأبرشية 20 ألف نازح من القرى المجاورة. المجلس النرويجي للاجئين/توم بيير-كوستا، نوفمبر 2020.

لمحة عن الأرقام العالمية

حالات النزوح الجديدة في عام 2020

40.5 مليون حالة نزوح جديدة، وهو أعلى رقم مسجل منذ عقد من الزمان

9.8 مليون حالة نزوح
بسبب النزاع والعنف

30.7 مليون حالة نزوح
بسبب الكوارث

شرق آسيا والمحيط الهادئ
12,063,000 | 186,000
(30.3% من الإجمالي العالمي)

أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى
4,299,000 | 6,780,000
(27.4%)

الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
341,000 | 2,076,000
(5.9%)

جنوب آسيا
9,241,000 | 409,000
(23.8%)

الأمريكتين
4,528,000 | 238,000
(11.8%)

أوروبا وآسيا الوسطى
234,000 | 85,000
(0.8%)

الشكل 1: حالات النزوح الجديدة الناجمة عن النزاع والعنف والكوارث في كل منطقة

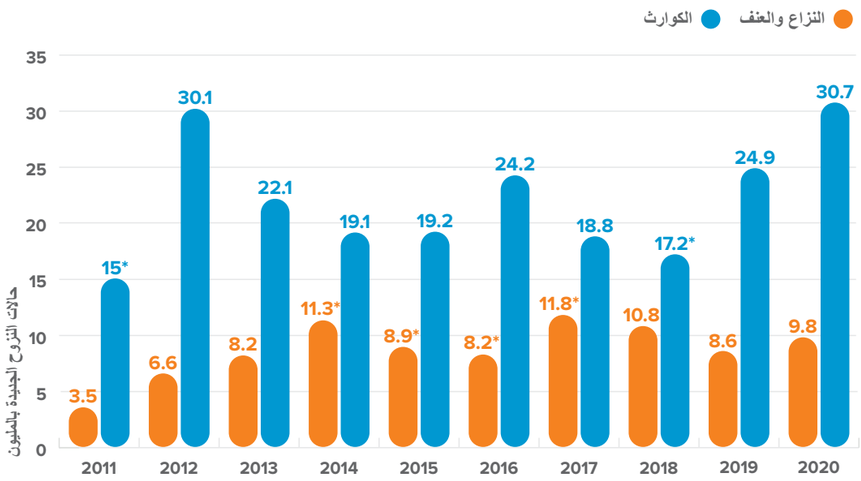

الشكل 2: حالات النزوح الجديدة الناجمة عن النزاع والعنف والكوارث في جميع أنحاء العالم (2011-2020)

*أرقام محدثة. لمزيد من التفاصيل، يُرجى الرجوع إلى منهجية المراقبة، وهي متاحة على الإنترنت.

إجمالي عدد النازحين داخليًا كما هو في نهاية عام 2020

55 مليون شخص يعيشون في حالة نزوح داخلي

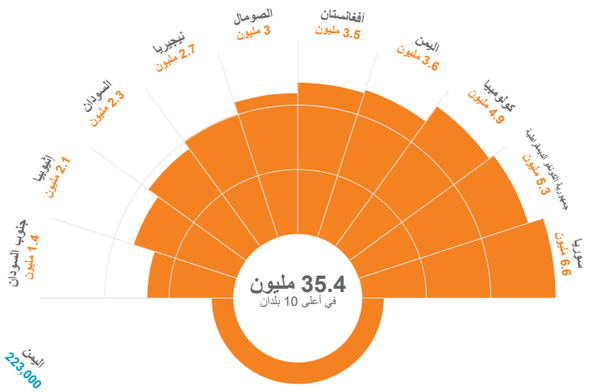

48 مليون حالة نزوح
بسبب النزاع والعنف

7 مليون حالة نزوح
بسبب الكوارث

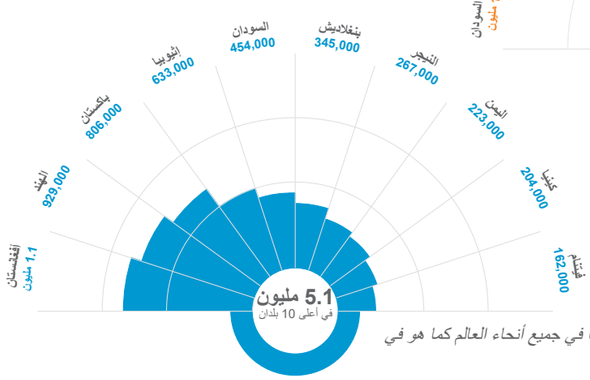

الشكل 3: النزاع والكوارث: أعلى عشرة بلدان من حيث عدد النازحين داخليًا في جميع أنحاء العالم كما هو في نهاية عام 2020

20 مليون نازح داخليًا
هم من الأطفال دون سن 15 عامًا

2.6 مليون نازح داخلياً
أكبر من 65 عامًا

الشكل 4: إجمالي عدد النازحين داخليًا في جميع أنحاء العالم كما هو في نهاية عام 2020، حسب الفئة العمرية

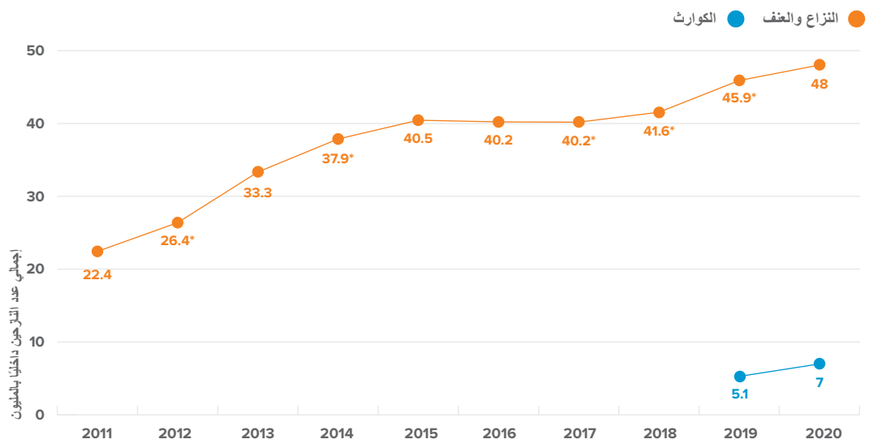

الشكل 5: إجمالي عدد النازحين داخليًا في جميع أنحاء العالم كما هو في نهاية الأعوام (2011-2020)

نتيجة لتقريب الأرقام، قد لا يتوافق إجمالي بعض الأرقام مع مجموع الأرقام المنفصلة بالضبط.

حالات النزوح الجديدة

تسببت النزاعات والكوارث في حدوث 40.5 مليون حالة نزوح داخلي جديدة في 149 بلدًا وإقليمًا في عام 2020.

فقد استمر النزاع بلا هوادة في بلدان مثل جمهورية الكونغو الديمقراطية وسوريا وإثيوبيا، وهي البلدان التي تعد أيضًا موطنًا لأكبر عدد من الأشخاص الذين يعيشون في وضع نزوح داخلي طويل الأمد. هذا وقد ازداد العنف ازديادًا شديدًا في موزمبيق وبوركينا فاسو وجمهورية إفريقيا الوسطى، مما أجبر أعدادًا كبيرة من الناس على ترك منازلهم. وفي بلدان مثل اليمن والصومال، أجبرت الكوارث العديد من النازحين الذين اضطروا إلى النزوح بالفعل بسبب النزاع سابقًا على الفرار بأرواحهم مرة أخرى.

وكانت معظم حالات النزوح الناجمة عن الكوارث نتيجة العواصف الاستوائية والفيضانات في شرق آسيا والمحيط الهادئ وجنوب آسيا. وقد سجلت كل من الصين والفلبين وبنجلاديش ، أكثر من أربعة ملايين حالة نزوح جديدة، أغلبها حالات إجلاء وقائية.

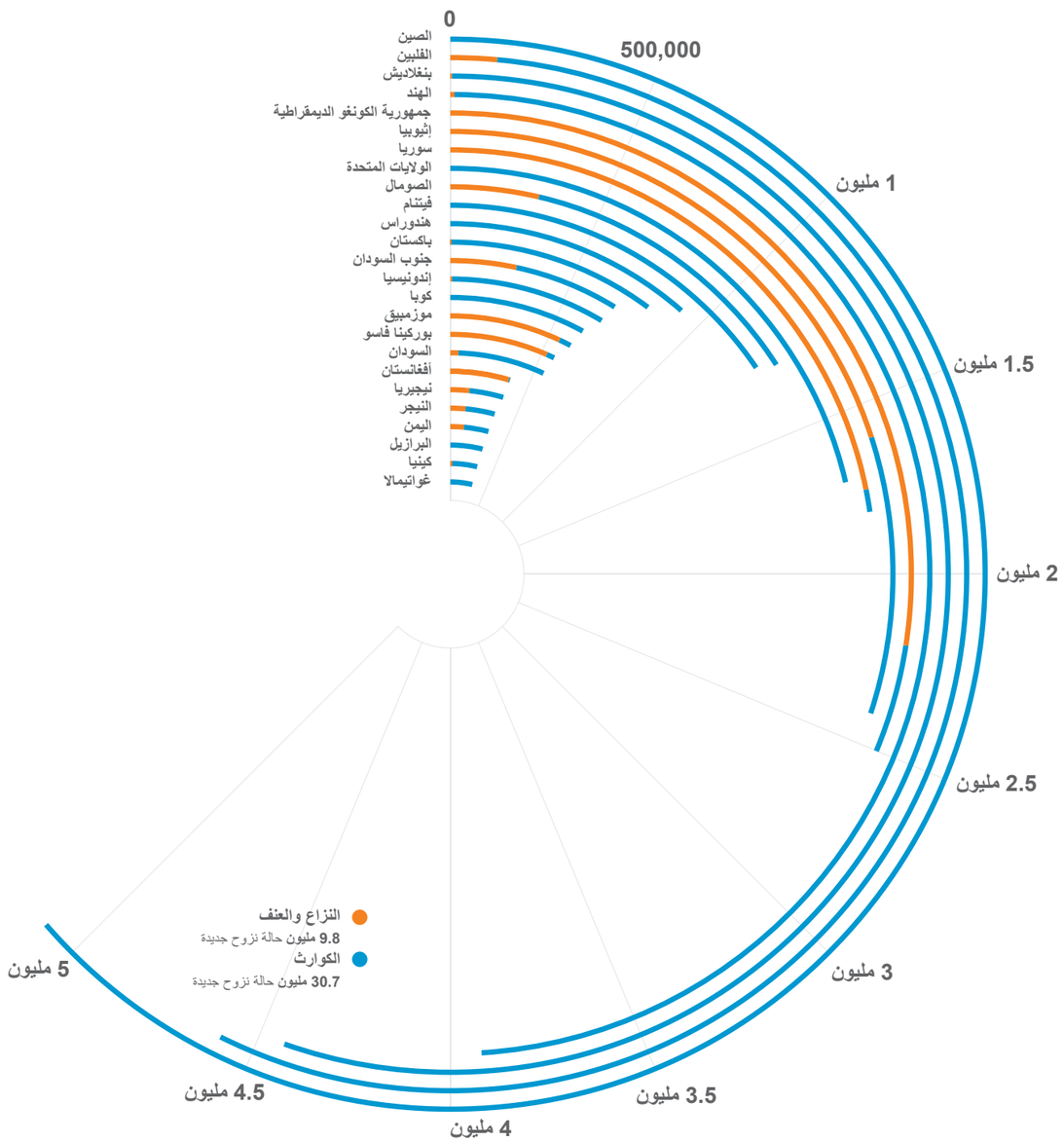

الشكل 6: البلدان الخمسة والعشرون التي شهدت معظم حالات النزوح الجديدة في عام 2020

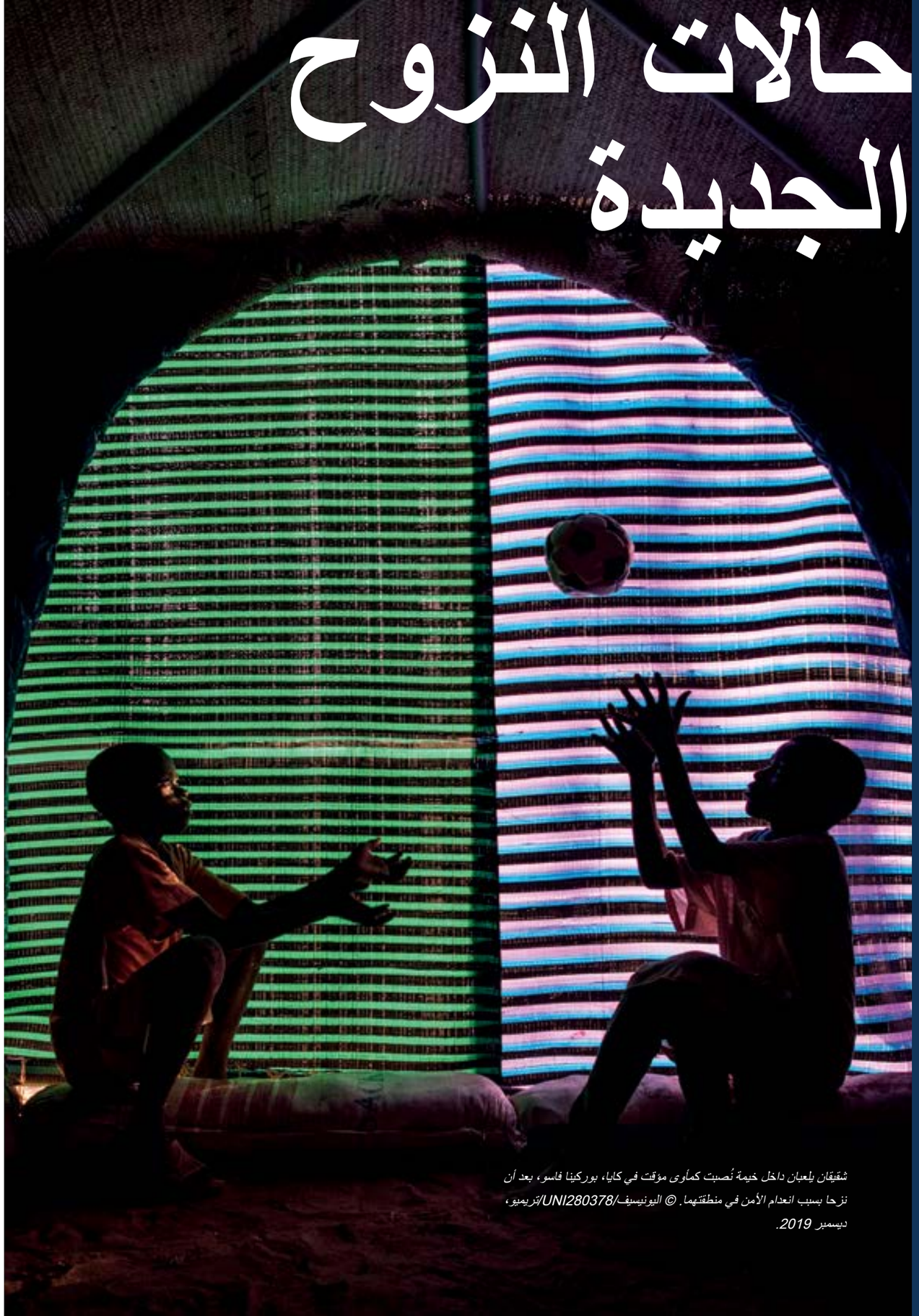

شقيقان يلعبان داخل خيمة نُصبت كمأوى مؤقت في كايا، بوركينا فاسو، بعد أن نزحا بسبب انعدام الأمن في منطقتهما. © اليونيسيف/UNI280378/تريميو، ديسمبر 2019.

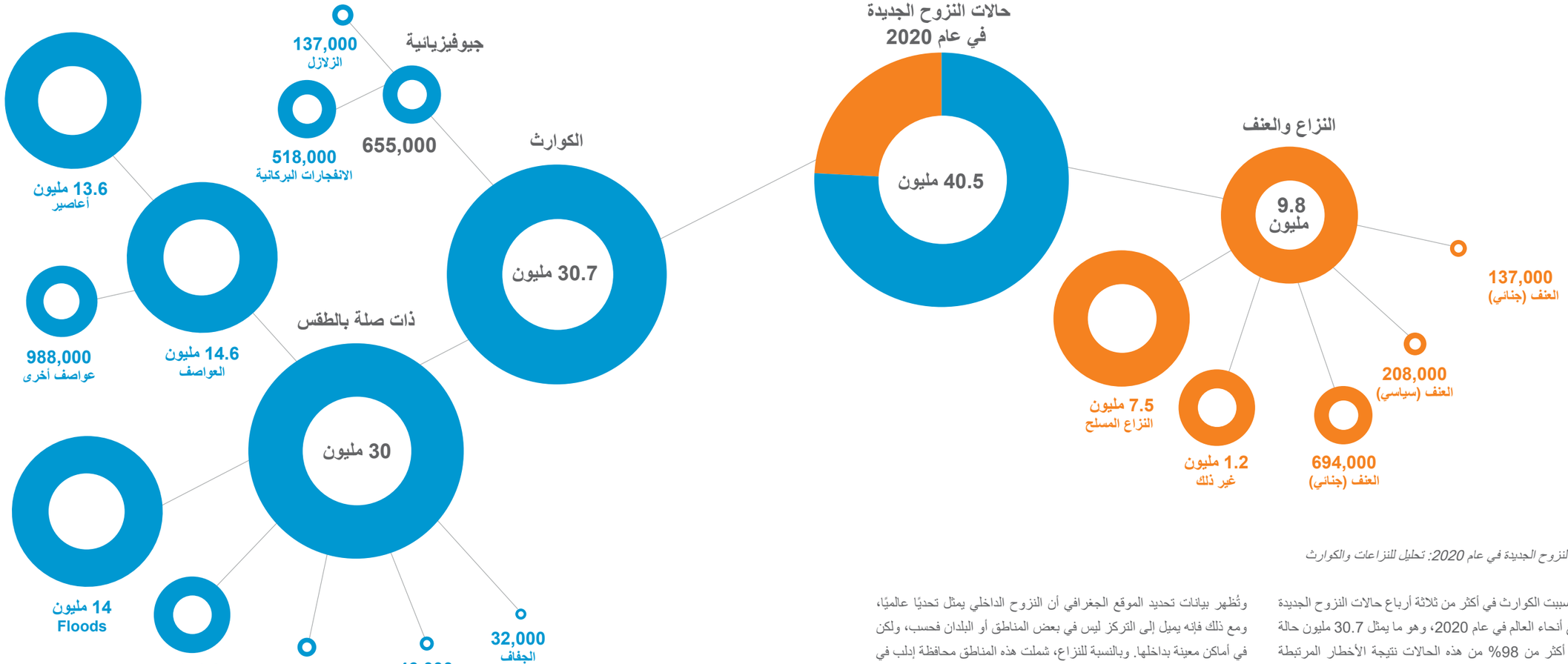

الشكل 7: حالات النزوح الجديدة في عام 2020: تحليل للنزاعات والكوارث

فضلاً عن ذلك، تسببت الكوارث في أكثر من ثلاثة أرباع حالات النزوح الجديدة المسجلة في جميع أنحاء العالم في عام 2020، وهو ما يمثل 30.7 مليون حالة نزوح. بل وكان أكثر من 98% من هذه الحالات نتيجة الأخطار المرتبطة بالطقس كالعواصف والفيضانات. وقد نتجت أغلب حالات النزوح الناجم عن النزاع بسبب النزاع المسلح، غير أن نسبة كبيرة من الإجمالي العالمي البالغ 9.8 مليون نتجت عن العنف الطائفي.

وتُظهر بيانات تحديد الموقع الجغرافي أن النزوح الداخلي يمثل تحديًا عالميًا، ومع ذلك فإنه يميل إلى التركز ليس في بعض المناطق أو البلدان فحسب، ولكن في أماكن معينة بداخلها. وبالنسبة للنزاع، شملت هذه المناطق محافظة إدلب في شمال سوريا، والمناطق الحدودية بين بوركينا فاسو ومالي والنيجر، والمحافظات الشرقية من جمهورية الكونغو الديمقراطية. أما النزوح الناجم عن الكوارث، فقد تركّز بشكل كبير في خليج البنغال وحوض البحر الكاريبي، حيث أجبرت الأعاصير الاستوائية الملايين على الفرار.

الشكل 8: حالات النزوح بسبب النزاع في عام 2020 حسب الموقع

إن الحدود والأسماء والتسميات المستخدمة في هذه الخرائط لا تعني إقراراً أو قبولاً رسمياً من قبل مركز رصد النزوح الداخلي.

الشكل 9: حالات النزوح بسبب الكوارث في عام 2020 حسب الموقع

نتيجة لتقريب الأرقام، قد لا يتوافق إجمالي بعض الأرقام مع مجموع الأرقام المنفصلة بالضبط.

الأشخاص الذين يعيشون في حالة نزوح

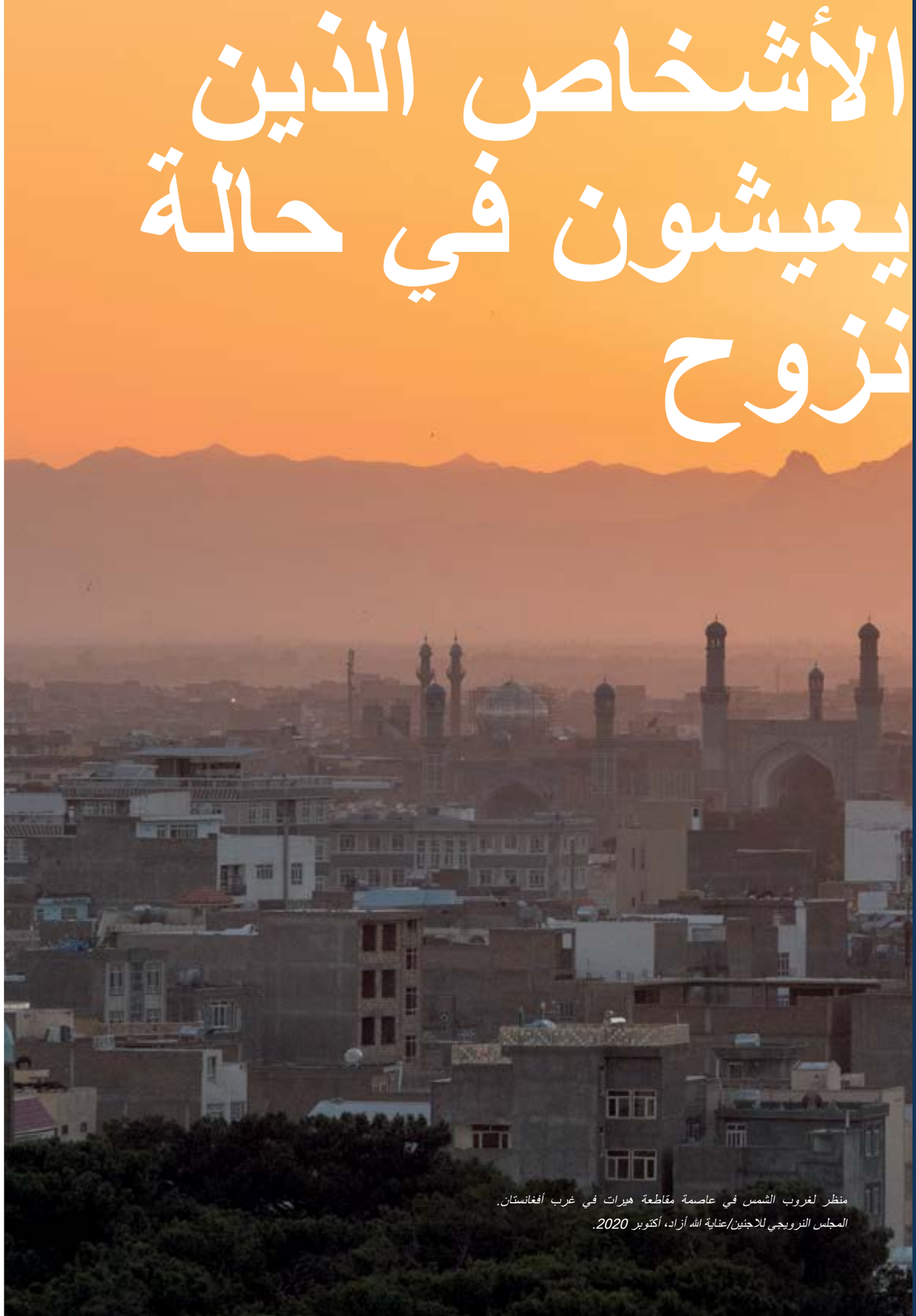

منظر لغروب الشمس في عاصمة مقاطعة هيرات في غرب أفغانستان.
المجلس النرويجي للاجئين/عناية الله أزاد، أكتوبر 2020.

النزاع والعنف

وكان ثمانية وأربعون مليون شخص يعيشون في حالة نزوح داخلي نتيجة للنزاع والعنف في 59 بلدًا وإقليمًا كما هو في 31 ديسمبر 2020، بزيادة قدرها 2.1 مليون مقارنة بعام 2019 وبأعلى رقم تم تسجيله. ويُشار إلى أن معظم النازحين داخليًا كانوا في سوريا وجمهورية الكونغو الديمقراطية وكولومبيا، والتي شكلت مجتمعة أكثر من ثلث الإجمالي العالمي للنزوح. وربما يكون الناس قد نزحوا بسبب الأحداث الأخيرة نسبيًا، لكن الأرقام تشمل أيضًا أولئك الذين يعيشون في حالة نزوح داخلي منذ عقود في بلدان مثل ساحل العاج ونيجيريا وفلسطين.

ولا يزال الكثيرون يواجهون عقبات كبيرة في الجهود التي يبذلونها لإنهاء نزوحهم بشكل مستدام، وقد أضافت جائحة كوفيد-19مزيدًا من التعقيد إلى أوضاعهم.

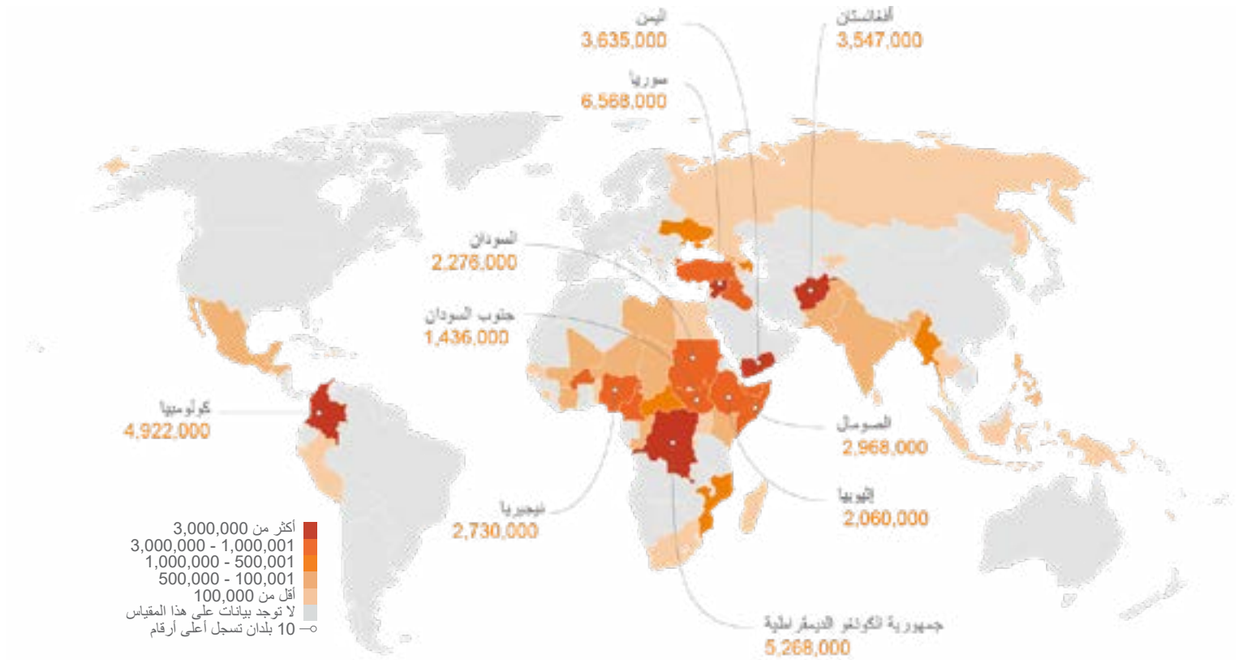

48 مليون شخص يعيشون في حالة نزوح نتيجة النزاع والعنف في

59 بلدًا وإقليمًا كما هو في **31** ديسمبر **2020**

الشكل 10: إجمالي عدد النازحين داخليًا بسبب النزاع والعنف كما هو في 31 ديسمبر 2020

إن الحدود والأسماء والتسميات المستخدمة في هذه الخريطة لا تعني إقراراً أو قبولاً رسمياً من قبل مركز رصد النزوح الداخلي.

الكوارث

وفي السياق ذاته، نزح ما لا يقل عن سبعة ملايين شخص داخليًا بسبب الكوارث في 104 بلدًا وإقليمًا كما هو في 31 ديسمبر 2020. وهذه هي المرة الثانية فقط التي نقوم فيها بجمع مثل هذا الرقم العالمي، وينبغي اعتباره أقل من الواقع. وقد كانت أعلى الأرقام في أفغانستان والهند وباكستان.

ولا يزال حوالي 250 ألف شخص في اليابان والمكسيك وإندونيسيا يعيشون في نزوح لسنوات أو حتى عقود بعد الكوارث المدمرة التي حدثت. ومع ذلك، فإن ندرة البيانات المتعلقة بمدة بقاء الأشخاص في حالة نزوح تجعل من الصعب أن نفهم بشكل كامل حجم وطبيعة النزوح طويل الأمد الناجم عن الكوارث وآثار تغير المناخ. هذا وقد يؤدي الاعتقاد الخاطئ بأن معظم النازحين داخليًا، إن لم يكن جميعهم، يعودون إلى منازلهم بعد وقوع الكوارث بفترة وجيزة، إلى الافتراض الخاطئ بأنه لم يعد لديهم احتياجات مرتبطة بنزوحهم. فغالبًا ما يكون الواقع أكثر تعقيدًا، وتشكل هذه التقديرات الأولية خطوة أولى نحو سد ثغرة معرفية كبيرة.

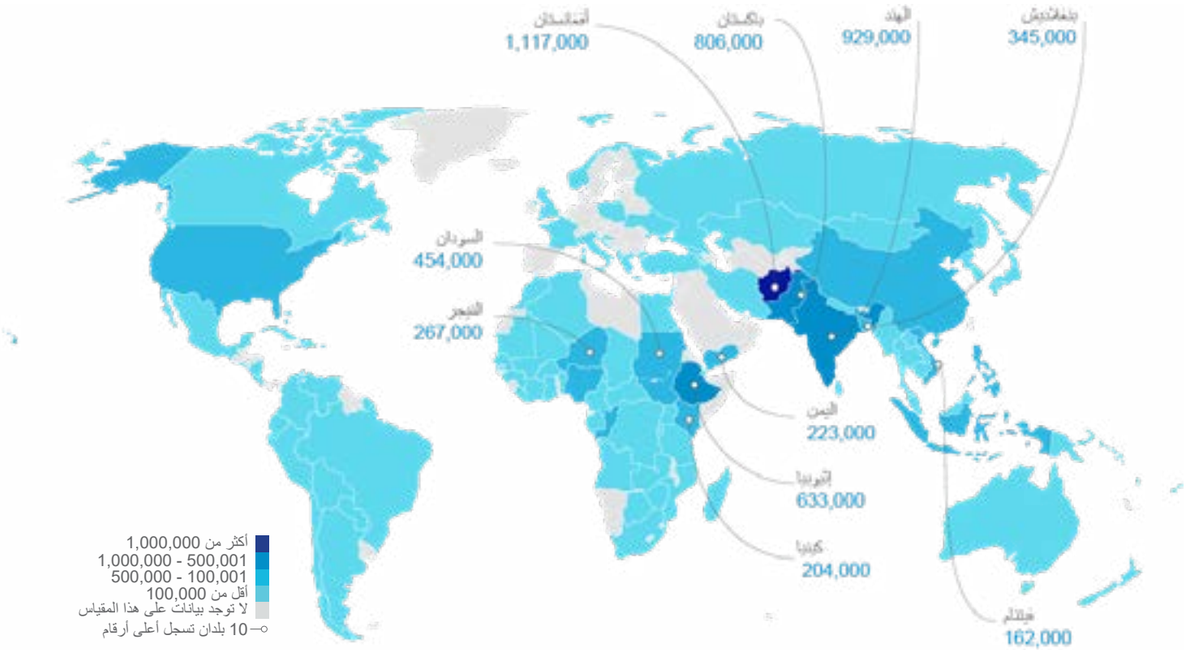

7 مليون شخص يعيشون في حالة نزوح نتيجة الكوارث في

104 بلد وإقليم كما هو في **31** ديسمبر **2020**

الشكل 11: إجمالي عدد النازحين داخليًا بسبب الكوارث كما هو في 31 ديسمبر 2020

إن الحدود والأسماء والتسميات المستخدمة في هذه الخريطة لا تعني إقراراً أو قبولاً رسمياً من قبل مركز رصد النزوح الداخلي.

طفل يبحث عن الخشب لمساعدة والديه في إعادة بناء منزلهم بعد أن دمره إعصار إيوتا في نيكاراغوا. © اليونيسيف/UN0372811/أوكون/AFP-Services، نوفمبر 2020

الآثار الاقتصادية والاجتماعية للنزوح

يؤدي النزوح الداخلي إلى تعطيل حياة المتضررين بشكل كبير. وفي بعض الأحيان، يقدم النزوح فرصاً جديدة لهم، لكنها في الغالب ما تقوض سعادتهم ورفاهيتهم. ونظرًا لأن النازحين داخليًا يتم تهجيرهم وتشريدهم من منازلهم ويتم إبعادهم عن ممتلكاتهم وسبل عيشهم وشبكاتهم الاجتماعية، فقد تتأثر قدرتهم على كسب لقمة العيش. كما وأن النزوح يخلق كذلك احتياجات محددة يجب أن يدفع مقابلها النازحون داخليًا والمجتمعات المضيفة لهم والوكالات الحكومية والقطاع الإنساني.

وحسب تقديرنا، فقد بلغ الأثر الاقتصادي للنزوح الداخلي قرابة 20.5 مليار دولار في عام 2020.[1] ويشمل هذا الرقم تكلفة تقديم الدعم لكل نازح داخليًا من أجل السكن والتعليم والصحة والأمن، كما يمثل خسارتهم للدخل عن عام واحد من النزوح. وتجدر الإشارة إلى أن هذا التقدير لا يأخذ في الحسبان عواقب النزوح الأطول أمدًا على الاقتصاد أو آثاره على المجتمعات المضيفة والمجتمعات الأصلية.

ويبلغ متوسط الأثر الاقتصادي لكل نازح داخليًا لمدة عام واحد من النزوح على مستوى العالم حوالي 370 دولارًا، استنادًا إلى بيانات تم جمعها من 18 بلدًا. ويتراوح الرقم بين 109 دولار في أفغانستان و 830 دولار في سوريا. وينشأ هذا التباين من التنوع في مستوى الاحتياجات بين السكان المتضررين والتكلفة المقدرة لتلبية هذه الاحتياجات. ففي البلدان التي يكون فيها الدخل القومي أعلى، يكون الأثر الاقتصادي الناتج عن فقدان سبل العيش أكبر أيضًا. وتنبع أكبر الآثار الاقتصادية من خسارة الدخل وتكلفة توفير السكن والرعاية الصحية للنازحين داخليًا. وفي حالة أزمات النزوح واسعة النطاق وطويلة الأمد والتي تحدث في البلدان ذات الاقتصادات الأصغر، يمكن أن تصل هذه الآثار إلى نسبة كبيرة من الناتج المحلي الإجمالي، فعلى سبيل المثال نجد في حالة الصومال أن هذه النسبة تُقدَّر بحوالي 20%.

وتستند هذه الأرقام إلى معلومات عن الأزمات التي عجلت بها النزاعات طويلة الأمد، والتي تم نشر خطة استجابة إنسانية من الأمم المتحدة بشأنها. ومع ذلك، فإن معظم حالات النزوح الداخلي لا تحدث في هذا النوع من المواقف. ولا يتم عادة تسجيل الآثار الاقتصادية لحالات النزوح الأصغر نطاقًا والأقصر أمدًا والتي تكون بسبب الكوارث. كما أننا لم نتمكن بعد من حساب هذه الآثار، ولكن إذا تم جمعها على المستوى العالمي، فإنها ستصل إلى مليارات الدولارات.

الآثار المتباينة تتطلب حلولاً متباينة

إن فهمنا للنزوح الداخلي يصبح أكثر اكتمالاً كل عام. ومع ذلك، يجب أن نواصل توسيع نطاق مراقبتنا بحيث يتم تمثيل حجم ونطاق هذه الظاهرة العالمية بدقة، كما ويجب تخصيص موارد كافية لتلبية احتياجات الأشخاص المتضررين.

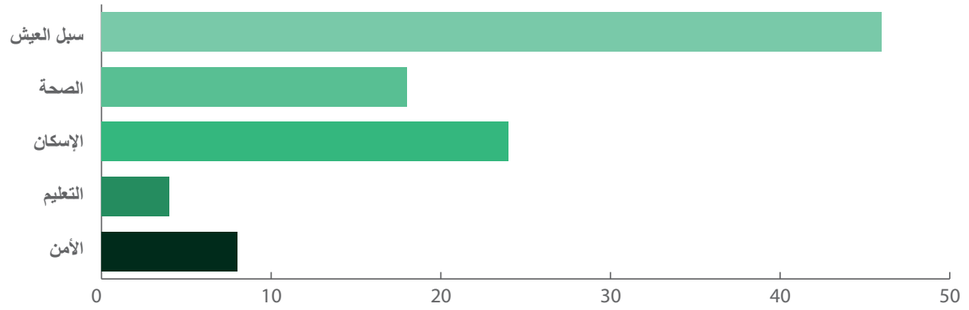

الشكل 12: العبء المالي المتعلق بالنزوح الداخلي حسب بُعد الأثر في 18 بلدًا شملهم التحليل

نتيجة لتقريب الأرقام، قد لا يتوافق إجمالي بعض الأرقام مع مجموع الأرقام المنفصلة بالضبط.

ولا تزال هناك ثغرة رئيسية في المعلومات من حيث رسم صورة أكثر دقة للنازحين داخليًا. فغالبًا ما يكون جنسهم وعمرهم وحالة إعاقتهم وغيرها من الخصائص الأخرى غير معروفة. وتجدر الإشارة في هذا السياق إلى أن عددًا متزايدًا من جامعي البيانات يقومون بجمع ونشر المعلومات على المستوى المحلي والتي تكون مصنفة حسب الجنس والعمر، غير أن الفئات العمرية ليست موحدة، مما يجعل من الصعب تجميع الأرقام على المستوى الوطني.

وفي حالة عدم وجود فئات متسقة، يمكن تطبيق البيانات الديموغرافية على المستوى الوطني على عدد النازحين داخليًا في كل بلد لوضع تقديرات حسب الفئة العمرية. ويشير ذلك إلى أن 23.3 مليون شخص دون سن 18 عامًا كانوا يعيشون في وضع نزوح داخلي في جميع أنحاء العالم كما هو في نهاية عام 2020. ويشمل هذا الرقم 7.2 مليون طفل دون سن الخامسة و12.8 مليون طفل في سن مرحلة المدرسة الابتدائية والمدرسة الثانوية المبكرة. وقد كان هناك أيضًا 10.5 مليون نازح داخليًا تتراوح أعمارهم بين 15 و 24 عامًا، و2.6 مليون نازح فوق سن 65 عامًا.

ويُعد هذا النوع من المعلومات بالغ الأهمية لضمان استجابات محددة الأهداف وشاملة. والجدير بالذكر أن كل مجموعة ديموغرافية تواجه مخاطر محددة ولها احتياجات محددة يجب أن تأخذها التدخلات في الاعتبار. وعلى سبيل المثال، قد يحتاج الرُضّع إلى التطعيم والمكملات الغذائية، علاوة على الدعم التعليمي للأطفال في سن المدرسة والتدريب المهني للشباب. كما تواجه النساء والفتيات النازحات بسبب النزاع مخاطر خاصة، وتتأثر النازحات بسبب الكوارث على نحو غير متناسب.[2] وإن لديهن أيضًا قدرات تكيفية غالبًا ما لا يتم أخذها بعين الإعتبار ولا يمكن الاستفادة منها بالكامل بدون بيانات مفصلة.

الشكل 13: إجمالي عدد النازحين داخليًا في جميع أنحاء العالم كما هو في نهاية عام 2020، حسب الفئة العمرية

نظرات عامة إقليمية

لاجئون من إقليم تيغراي في إثيوبيا يستقلون الحافلات إلى مخيم أم راكوبة للاجئين في منطقة حمداييت في السودان. وبالإضافة إلى التدفقات عبر الحدود، أدى العنف في تيغراي في أواخر عام 2020 إلى أكثر من 500 ألف حالة نزوح جديدة في إثيوبيا. © Getty Images/بايرون سميث، ديسمبر 2020.

النزاع والعنف

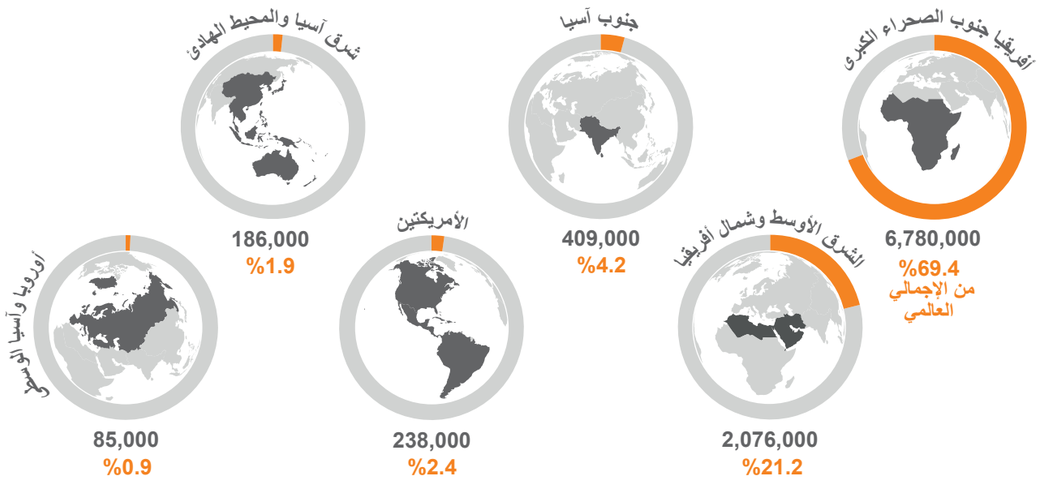

الشكل 14: النزاع والعنف: حالات النزوح الجديدة حسب المنطقة في عام 2020

تم تسجيل أغلب حالات النزوح الجديدة الناجمة عن النزاع والعنف في عام 2020 في إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، ومنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. وقد حدثت الغالبية العظمى من هذه الحالات في جمهورية الكونغو الديمقراطية وسوريا وإثيوبيا كما كان الحال في السنوات السابقة. هذا وقد تم تسجيل عدد غير مسبوق في موزمبيق، كما كانت هناك زيادات كبيرة في أذربيجان وهايتي. وقد أعاقت القيود المفروضة على حرية الحركة للحد من انتشار كوفيد-19عملية جمع البيانات والاستجابات الإنسانية في العديد من المناطق المتضررة من النزاع.

وإن عدد حالات النزوح الجديدة قد انخفض في بلدان من بينها العراق وليبيا والسودان بفضل اتفاقيات وقف إطلاق النار ومبادرات بناء السلام. ومع ذلك، لا تزال العديد من هذه الاتفاقيات والمبادرات هشة وضعيفة، وهناك حاجة إلى بذل المزيد من الجهود للحد من مخاطر النزاع والحد من إعادة تكرار حدوث النزوح. وفي السياق ذاته، تظل المساعدات الإنسانية ضرورية للنازحين داخليًا، غير أن التغلب على التحديات الأساسية التي تطيل أمد نزوح ملايين الأشخاص سوف يتطلب تدخلات أطول أمدًا لبناء السلام والتنمية.

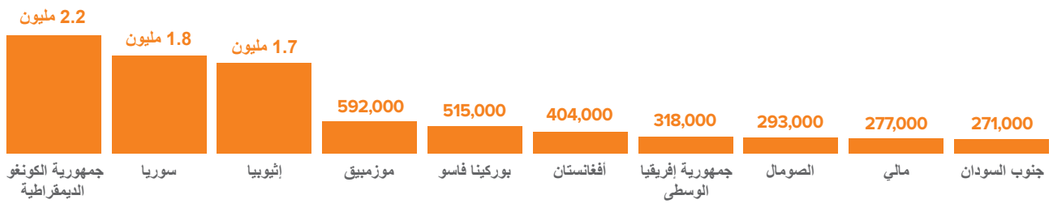

الشكل 15: البلدان العشرة التي شهدت أكبر عدد من حالات النزوح الجديدة بسبب النزاع والعنف في عام 2020

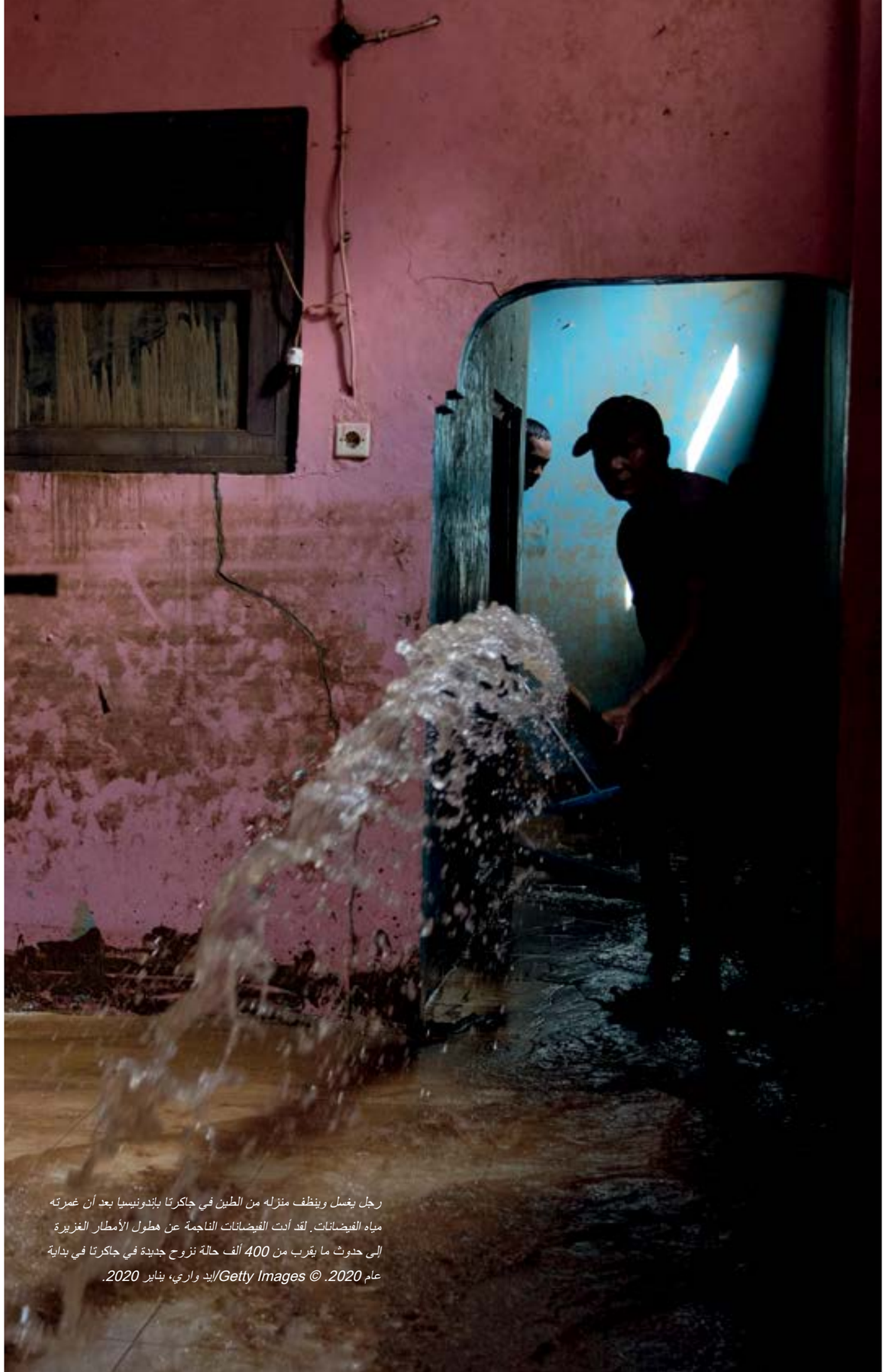

رجل يغسل وينظف منزله من الطين في جاكرتا بإندونيسيا بعد أن غمرته مياه الفيضانات. لقد أدت الفيضانات الناجمة عن هطول الأمطار الغزيرة إلى حدوث ما يقرب من 400 ألف حالة نزوح جديدة في جاكرتا في بداية عام 2020. © Getty Images/إيد واري، يناير 2020.

الكوارث

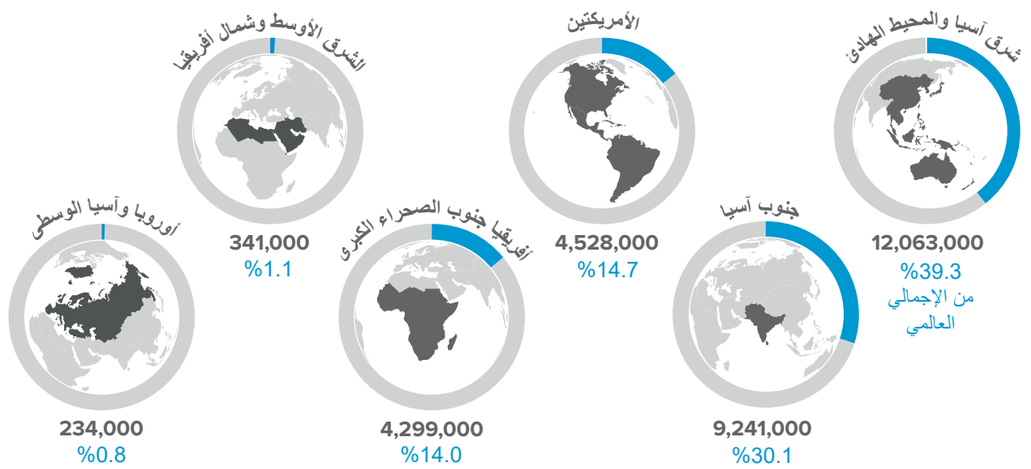

الشكل 16: الكوارث: حالات النزوح الجديدة حسب المنطقة في عام 2020

وإن معظم حالات النزوح الجديدة الناجمة عن الكوارث في عام 2020 تم تسجيلها في شرق آسيا والمحيط الهادئ وجنوب آسيا، كما كان الحال في السنوات السابقة. وتضرب الأعاصير الإستوائية والأمطار الموسمية والفيضانات المناطق المعرضة بشدة للخطر والتي يقطنها ملايين الأشخاص. ونتيجة لذلك، كانت العديد من حالات النزوح على شكل عمليات إجلاء وقائية، غير أن مدى الدمار الذي لحق بالمساكن نتيجة بعض الكوارث يشير إلى أن أعدادًا كبيرة من الأشخاص يواجهون احتمال النزوح طويل الأمد.

وقد شكلت جائحة كوفيد-19 تحديات إضافية للاستجابة للكوارث، بسبب صعوبة الحفاظ على التباعد الاجتماعي والتدابير الصحية والنظافة في الأماكن المكتظة مثل مراكز الإجلاء. وقد ظل الكثير من الأشخاص في منازلهم المعرضة لمخاطر الكوارث على الرغم من التحذيرات المبكرة بسبب خوفهم من الإصابة بكوفيد-19. وبناء على ذلك، فقد وصلت أرقام النزوح بسبب الكوارث إلى أعلى مستوياتها منذ عقد، على الرغم من عمليات الإغلاق وقيود الوصول الأخرى التي أعاقت عملية جمع البيانات.

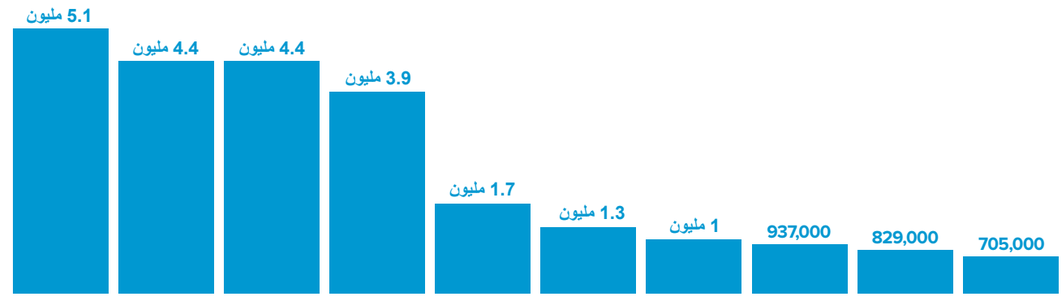

الشكل 17: البلدان العشرة التي شهدت أكبر عدد من حالات النزوح الجديدة بسبب الكوارث في عام 2020

إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى

حالات النزوح الجديدة في عام 2020

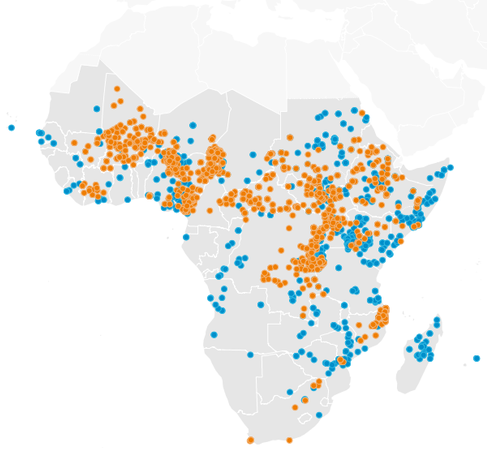

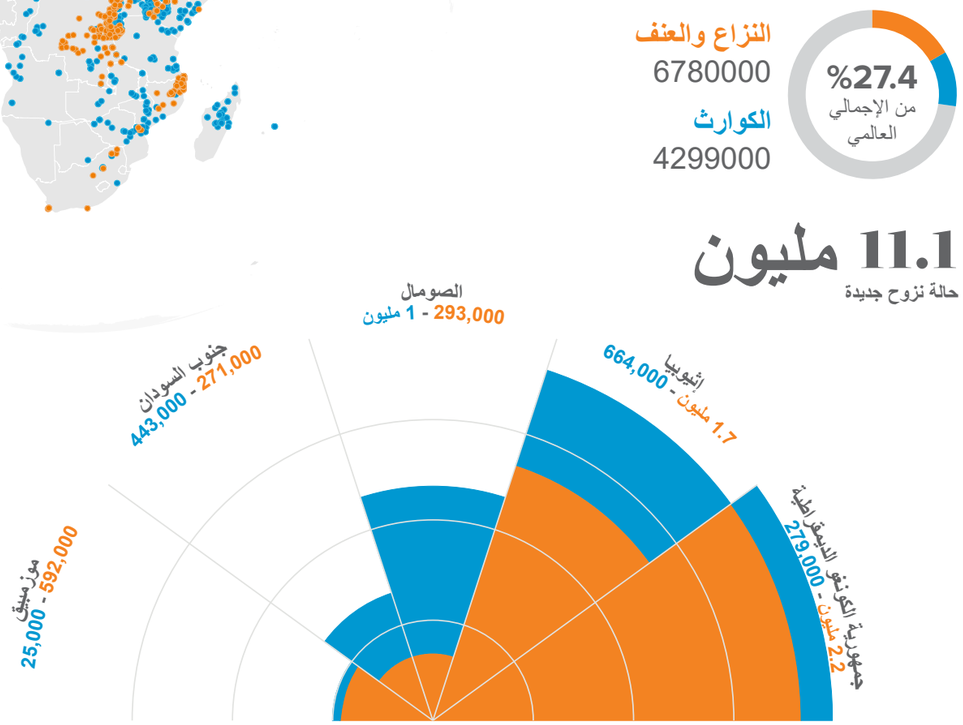

الشكل 18: البلدان الخمسة التي شهدت معظم حالات النزوح الجديدة في إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى في عام 2020

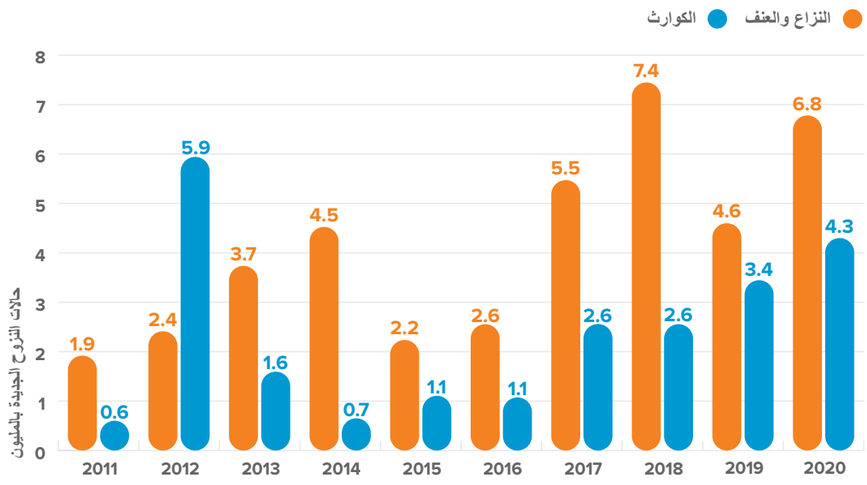

الشكل 19: حالات النزوح الجديدة بسبب النزاع والعنف والكوارث في إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى (2011-2020)

إن الحدود والأسماء والتسميات المستخدمة في هذه الخريطة لا تعني إقراراً أو قبولاً رسمياً من قبل مركز رصد النزوح الداخلي.

إجمالي عدد النازحين داخليًا كما هو في عام 2020

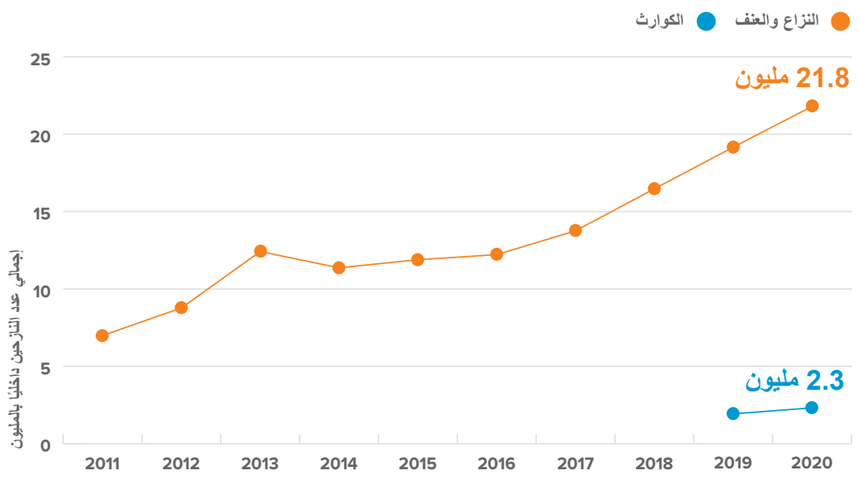

الشكل 20: إجمالي عدد النازحين داخليًا في إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى كما هو في نهاية الأعوام (2011-2020)

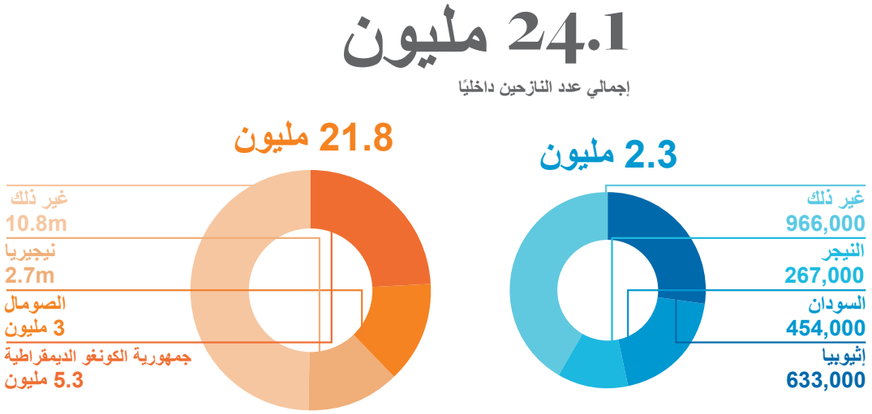

الشكل 21: البلدان التي شهدت أكبر عدد من النازحين داخليًا في إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى كما هو في نهاية عام 2020

الشكل 22: إجمالي عدد النازحين داخليًا في إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى كما هو في نهاية عام 2020، حسب الفئة العمرية

نتيجة لتقريب الأرقام، قد لا يتوافق إجمالي بعض الأرقام مع مجموع الأرقام المنفصلة بالضبط.

انتشرت أزمات النزوح الداخلي إلى مناطق لم تتأثر بها نسبيًا في السابق في إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى في عام 2020، بينما تفاقمت الاضطرابات التي طال أمدها في مناطق أخرى بسبب ظهور جماعات مسلحة جديدة وتصاعد أعمال العنف. وفي نهاية العام، كان ما يقرب من 21.8 مليون شخص في جميع أنحاء المنطقة يعيشون في وضع نزوح داخلي نتيجة للنزاع والعنف، وهو أعلى رقم تم تسجيله. وكان عدد حالات النزوح الجديدة أيضاً هوي ثاني أعلى عدد حيث بلغ 6.8 مليون حالة.

وفي السياق ذاته، فقد استمر العنف والنزوح في منطقة الساحل، لا سيما في بوركينا فاسو، ووصلا إلى مستويات غير مسبوقة في مقاطعة كابو ديلغادو شمالي موزمبيق (انظر دائرتي الضوء، صفحة 29 وصفحة 31). كما وقد تدهور الوضع الأمني في جمهورية الكونغو الديمقراطية وإثيوبيا، لا سيما في منطقة تيغراي الشمالية.

وإضافة إلى ذلك، فقد شهدت منطقة إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى مواسم أمطار طويلة وشديدة بشكل غير إعتيادي في عام 2020. وقد تسببت هذه الأمطار في حدوث فيضانات في المناطق المتضررة بالفعل من أعمال العنف، مما أسفر عن حالات نزوح جديدة ونزوح للمرة الثانية في بلدان من بينها الصومال والسودان وجنوب السودان والنيجر. كما وقد تسببت الكوارث، وخاصة الفيضانات، في حدوث 4.3 مليون حالة نزوح جديدة في جميع أنحاء المنطقة، وهو ثاني أعلى رقم تم تسجيله. وحتى نهاية العام، كان 2.3 مليون شخص يعيشون في حالة نزوح داخلي نتيجة للكوارث، ومع ذلك فإن هذا الرقم أقل من الرقم الحقيقي.

العنف السياسي والانتخابي

يعتبر العنف السياسي والانتخابي من الأسباب الرئيسية للنزوح في المنطقة، فهما يؤديان إلى تفاقم وإطالة أمد النزاعات وأعمال العنف الدائرة بالفعل. ولم يكن العام الماضي استثناءً، حيث أجريت انتخابات رئاسية وبرلمانية ومحلية في العديد من البلدان، مما أدى في بعض الحالات إلى اندلاع احتجاجات وأعمال عنف ساهمت في تقويض الاستقرار وبناء السلام في تلك المناطق.

وقد تصاعدت التوترات في إثيوبيا وتفاقمت تفاقمًا شديدًا في شهر سبتمبر عندما أجرت منطقة تيغراي الشمالية انتخابات في خطوة شكلت تحديًا للحكومة الفيدرالية التي كانت قد أجلت الانتخابات بسبب المخاوف من جائحة كوفيد-19. ومن جانبها، شنت الحكومة الفيدرالية هجومًا عسكريًا في أوائل شهر نوفمبر ردًا على هجوم استهدف قواتها.[3] ومن ثم، تسبب العنف الذي أعقب ذلك في حدوث ما يصل إلى 539 ألف حالة نزوح جديدة بالإضافة إلى وصول تقارير تشير إلى حدوث انتهاكات وتجاوزات لحقوق الإنسان، بما في ذلك العنف الجنسي، علاوة على انعدام الأمن الغذائي.[4]

كما أجبرت أعمال العنف الأشخاص على ترك منازلهم في عفر وأمهرة وبنشنقول - قماز ومناطق الأمم والجنسيات والشعوب الجنوبية (SNNP)، مما زاد من عدد حالات النزوح الجديدة إلى ما يقرب من 1.7 مليون حالة في البلد ككل، أي بزيادة قدرها 61% عن الرقم الخاص بعام 2019.

وقد أزدادت كذلك التوترات بين الحكومة الفيدرالية والولايات بسبب الانتخابات في الصومال. وتطورت هذه التوترات إلى نزاع في جوبالاند في شهر فبراير نتج عنه 56 ألف حالة نزوح جديدة، وهي نسبة كبيرة من عدد الحالات المسجلة للبلد ككل، والبالغة 293 ألف حالة.[5] وفي السياق ذاته، تصاعدت توترات مماثلة بين مقديشيو والولايات الفيدرالية خلال العام بسبب التأجيل المتكرر للانتخابات الرئاسية والبرلمانية الفيدرالية. فقد تم تفويت آخر موعد لإجراء الانتخابات في 8 فبراير 2021، عندما انتهت مدة ولاية الرئيس.[6]

ولقد تدهور الوضع الأمني في جمهورية إفريقيا الوسطى بشكل كبير في شهر ديسمبر 2020، بعد أن منعت المحكمة الدستورية الرئيس السابق فرانسوا بوزيزي من الترشح للرئاسة مرة أخرى.[7] وقد ظهر تحالف جديد من الجماعات المسلحة ردًا على ذلك، وهو تحالف الوطنيين من أجل التغيير (CPC)، وبدأ في شن هجمات في جميع أنحاء البلاد، مما أسفر عن حدوث 185 ألف حالة نزوح جديدة. وقد فرّ من جراء ذلك أكثر من 30 ألف شخص عبر الحدود إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية.[8] ويشكل العنف، الذي استمر حتى عام 2021، تهديدًا خطيرًا لعملية السلام في جمهورية إفريقيا الوسطى، نظرًا لأن العديد من الجماعات التي تشكل تحالف الوطنيين من أجل التغيير هم من الأطراف الموقعة على اتفاقية السلام في شهر فبراير 2019.[9]

ولقد استمر النزاع في منطقة أصبى شمال الكاميرون المجاورة بلا هوادة في عام 2020، لكنّ تفاقم العنف في المناطق الناطقة باللغة الإنجليزية في الشمال الغربي والجنوب الغربي هو ما أسفر عن حدوث غالبية حالات النزوح الجديدة. كما وقد زادت التوترات في شهر فبراير نتيجة الانتخابات البرلمانية والبلدية. فما كان من الحكومة إلا أن نشرت قوات إضافية في المنطقتين بعد أنباء عن حوادث اختطاف وأعمال عنف ضد مراكز الاقتراع والموظفين.[10] وبنهاية العام، كانت البلاد تستضيف أكثر من مليون نازح داخليًا.

ويحدث العنف الانتخابي في إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى في الأغلب في البلدان التي تتقسم بشدة على أسس عرقية ولغوية ومجتمعية، ذلك لأن الانتخابات تعمل على إبراز التوترات والمظالم الموجودة بوضوح.[11] وقد أدى هذا العنف إلى نزوح حوالي 500 ألف شخص في كينيا في أعقاب انتخابات عام 2007، منهم ما يصل إلى 190 ألفًا لا يزال يُعتقد أنهم يعيشون في حالة نزوح كما هو في نهاية عام 2020.[12] وما زال الكثيرون يكافحون من أجل الحصول على سكن أو رعاية صحية أو تعليم أو سبل عيش مناسبة .[13]

أما في ساحل العاج، فقد أشعلت الانتخابات التي أُجريت في شهر نوفمبر 2010 الشرارة لأعمال عنف أدت إلى نزوح أكثر من مليون شخص، من بينهم 308 آلاف شخص لا يزال يُعتقد أنهم يعيشون في حالة نزوح بعد عشر سنوات.[14] لقد تميزت الفترة السابقة للانتخابات الرئاسية في شهر أكتوبر 2020 بالتوترات. وأسفرت الاحتجاجات العنيفة في جميع أنحاء البلاد عن حدوث 15 ألف حالة نزوح في شهري أغسطس وسبتمبر.[15]

ويُظهر مثالا كينيا وساحل العاج أن العنف الانتخابي يمكن أن يكون له آثار وتداعيات طويلة المدى على أولئك الذين أجبرتهم الظروف على الفرار من ديارهم. ومن المقرر إجراء المزيد من الانتخابات في عام 2021 في المنطقة، بما في ذلك في إثيوبيا والصومال. وفي هذا السياق، نشير إلى أن ضمان إجراء عمليات انتخابية نزيهة وشاملة ومعالجة المظالم هي أمور ضرورية لمنع المزيد من العنف والنزوح. ويجب أن تشمل الأولويات أيضًا ضمان قدرة النازحين داخليًا على التصويت.

يستمر العنف في تأجيج الأزمات طويلة الأمد

إن البلدان الغارقة في نزاع طويل الأمد، بما فيها جمهورية الكونغو الديمقراطية وجنوب السودان والسودان والعديد من البلدان في جميع أنحاء منطقة بحيرة تشاد، تستضيف بعضًا من أكبر أعداد النازحين داخليًا على مستوى العالم. وقد ساهم العنف العرقي والطائفي المتواصل في استمرار النزوح في عام 2020، مما يمثل تحديًا للجهود المبذولة لتحقيق الاستقرار والأمن.

وقد جاء توقيع الاتفاقية التاريخية في أكتوبر 2020 تتويجًا لمفاوضات السلام التي جرت في السودان بين الحكومة الانتقالية والجبهة الثورية السودانية، وهي تحالف للجماعات المسلحة السودانية. وتشمل بنود الإتفاقية الرئيسية وقف إطلاق النار، ومعالجة قضايا ملكية الأراضي، ومنح تعويضات للمتضررين من النزاع، فضلاً عن وضع خطط لعودة النازحين داخليًا.[16] وعلى الرغم من هذه التطورات، إلا أن العنف الطائفي في تصاعد منذ عام 2019 وقد أدى إلى حدوث معظم حالات النزوح الجديدة المسجلة في عام 2020 والبالغ عددها 79 ألف حالة. وحتى نهاية العام، كان ما يقرب من 2.3 مليون شخص يعيشون في حالة نزوح طويل الأمد.

وتواجه دولة جنوب السودان المجاورة واقعًا مشابهًا. إذ تشكلت حكومة الوحدة الوطنية في شهر فبراير 2020، لتمثل بذلك أحد الإنجازات البارزة لاتفاقية السلام الموقعة في شهر سبتمبر 2018.[17] ومع ذلك، فقد تم الإبلاغ عن حدوث أكثر من 570 حادث عنف في النصف الأول من العام، بزيادة قدرها 300% عن الفترة نفسها من عام 2019.[18] وقد تأثر النازحون داخليًا في ولايات جونقلي ووسط الاستوائية والوحدة وواراب وغرب بحر الغزال بشكل خاص.[19] وفي بعض الحالات، لحق الدمار بقرى بأكملها ووردت أنباء عن انتهاكات واسعة النطاق لحقوق الإنسان.[20] كما حال العنف الطائفي بين المزارعين وبين العناية بمحاصيلهم، ولم يتمكن الرعاة من القيام بتنقلهم التقليدي لرعي ماشيتهم. وهذا بدوره أدى إلى تفاقم انعدام الأمن الغذائي، الذي وصل بالفعل إلى مستويات الطوارئ.[21]

في السياق ذاته، تصاعدت الجرائم وسرقة الماشية والنزاعات على الأراضي والعنف المسلح والتوترات بين الرعاة والمزارعين في المناطق الوسطى والشمالية الوسطى والشمالية الغربية من نيجيريا في عام 2020، على غرار الاتجاه السائد خلال السنوات الثلاث الماضية.[22] كما وقد ازدادت وتيرة أعمال العنف طويلة الأمد بين رعاة الفولاني ومزارعي الهوسا في ولايات كاتسينا وسوكوتو وزمفرا الشمالية الغربية، علاوة على ازدياد أعمال قطع الطرق وأعمال العنف الإجرامية في المناطق الريفية.[23]

وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية، شهدت التوترات بين جماعتي هيما وليندو في مقاطعة إيتوري تزايد العنف في عام 2020 حيث نفذت حركة كوديكو، الفصيل المسلح لجماعة ليندو، هجمات عشوائية على المدنيين.[24] ومن جانبها، شنت الحكومة عمليات عسكرية في المنطقة منذ شهر ديسمبر 2019، مما دفع كوديكو لشن مزيد من الهجمات للانتقام.[25]

ومن بين 2.2 مليون حالة نزوح جديدة تم تسجيلها في جميع أنحاء البلاد خلال العام، بلغ عدد الحالات في إيتوري 640 ألف حالة. ولا تزال مقاطعات كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية وماني‌يما وتنجانيقا بؤرًا ساخنة للنزاع، وتظل التوترات العرقية والطائفية من بين الأسباب الرئيسية للنزاع والنزوح في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية.[26]

وفي جميع هذه الأزمات المعقدة، تعتبر معالجة نقاط الضعف الهيكلية كعدم القدرة على الوصول إلى الخدمات وسبل كسب العيش أمرًا أساسيًا إذا أردنا تخفيف التوترات الطائفية وكسر حلقة النزاع والنزوح. وإن تهيئة الظروف للحوار السياسي وحل النزاعات، بما في ذلك أنشطة نزع السلاح والتسريح من الجيش وإعادة الإدماج، من شأنها أن تقلل من حالات النزوح الجديدة وأن تسمح للنازحين داخليًا بالوصول إلى حلول دائمة. وكما يتضح من مثالي السودان وجنوب السودان، فإن هذه المبادرات، على الرغم من التحديات التي تواجهها، تعد خطوة مهمة نحو حل بعض أوضاع النزوح التي طال أمدها على مستوى العالم.

الهجمات من قبل الجماعات المتطرفة

استمرت الجماعات المتطرفة في توسيع نفوذها وسيطرتها الإقليمية في جميع أنحاء إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى في عام 2020، بل وشنت هجمات ضد أهداف عسكرية ومدنية وتسببت في الكثير من حالات النزوح. وكثيرًا ما تضمنت الهجمات تدمير القرى والأراضي الزراعية، وزيادة انعدام الأمن الغذائي، وإعاقة جهود الأشخاص لاستعادة سبل كسب عيشهم.[27]

كما تقوم هذه الجماعات باختطاف النساء والفتيات وإخضاعهن للزواج القسري والعنف القائم على النوع الاجتماعي، علاوة على أنها تقوم بتجنيد الفتيان والشباب. ومن يرفض الانضمام لهذه الجماعات يتعرض لخطر الإعدام أثناء الهجمات التي يقومون بها. وإن الأطفال والشباب النازحون معرضون بشكل خاص لهذه الانتهاكات.[28]

لقد تعطلت العملية التعليمية تعطلاً شديدًا.[29] فقد هاجم ودمر المتطرفون المدارس واستهدفوا المعلمين، مما أجبر مدارس أخرى كثيرة على الإغلاق بسبب نقص العاملين. وتم استخدام البعض الآخر من المدارس كملاجئ جماعية للنازحين داخليًا. كما أن أكثر من 65% من الأطفال الذين يعيشون في مواقع النزوح في مالي غير قادرين على الذهاب إلى المدرسة.[30] وقد استهدفت واختطفت الجماعات المسلحة في نيجيريا أعدادًا كبيرة من الطلاب والمعلمين.[31]

وقد عانت منطقة ليبتاكو غورما الواقعة بين بوركينا فاسو ومالي والنيجر من فترات طويلة من حالات الجفاف في السنوات الأخيرة، كما وقد أدت ندرة الأراضي والمياه إلى تفاقم المظالم والشكاوي بين المزارعين والرعاة.[32] وقد حدثت هذه الخلافات الطائفية في حالة من الفراغ الأمني، مما جعل الجماعات المتطرفة تستغل الوضع لتأسيس موطئ قدم لها وتوسيع نفوذها في البلدان الثلاثة.[33] وأسفرت الأعمال التي قامت بها عن حالات نزوح جديدة ومتكررة بشكل كبير.[34] فقد سجلت هذه البلدان الثلاثة ما يقرب من 14% من إجمالي حالات النزوح الجديدة في إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى في عام 2020.

كما وقد أدى العنف الذي ارتكبته جماعة بوكو حرام والجماعات المسلحة الأخرى في نيجيريا والهجمات المضادة من قبل جيش البلاد إلى حدوث 86 ألف حالة نزوح جديدة في ولايتي أداماوا وبورنو في شمال شرقي البلاد في عام 2020، وهو ما يمثل أكثر من نصف العدد الإجمالي لحالات النزوح التي شهدتها البلاد. وبعد أن وصل التمرد إلى عامه الحادي عشر، بذلت الحكومة جهودًا لنقل/إعادة توطين النازحين داخليًا في بورنو، غير أن العملية واجهت تحديات كثيرة بسبب انعدام الأمن والتهديدات بشن هجمات في المستقبل.[35] كما أدت نفس المشاكل وانعدام الفرص الاقتصادية إلى تعريض عملية إعادة إدماج المهاجرين العائدين للخطر، وكذلك تعريضهم لخطر النزوح.[36]

وفي سياق مماثل، كثفت حركة الشباب هجماتها في الصومال العام الماضي، مما أسفر عن 136 ألف حالة نزوح جديدة، أي ما يقرب من ضعف الرقم المسجل في عام 2019. وكان التصعيد يهدف من جهة لعرقلة الانتخابات المخطط لها ومن جهة أخرى لتوسيع السيطرة الإقليمية للحركة. ونظرًا للتوترات بين الحكومة المركزية والأقاليم بشأن الانتخابات وانسحاب القوات الإثيوبية والأمريكية من البلاد، تمكنت الجماعة من زيادة الأعمال والأنشطة التي تقوم بها.[37] وقد أدى العنف الذي تقوم به هذه الجماعة وفرضها للقيود على الحركة إلى إعاقة وصول العاملين في مجال المساعدات الإنسانية إلى العديد من مجتمعات النازحين.[38]

ماشية في منطقة تويك ايست، جنوب السودان. تمثل هجمات الاستيلاء على الماشية مصدرًا للنزاع في جنوب السودان. وفي وقت التقاط هذه الصورة، كانت الماشية قد سُرقت للتو من مزارعين في المنطقة. المجلس النرويجي للاجئين/تيريل سكارستين، نوفمبر 2018.

مواسم أمطار قياسية

غالبًا ما تتداخل الكوارث مع النزاع في إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى لتؤدي إلى نزوح جديد ومتكرر يتفاقم في كثير من الحالات ليصبح طويل الأمد. فقد كانت مواسم الأمطار في بلدان مثل جنوب السودان وبوركينا فاسو والكاميرون ومالي ونيجيريا وجمهورية الكونغو الديمقراطية شديدة وطويلة الأمد على غير المعتاد في عام 2020، مما أدى إلى إغراق المناطق المتضررة بالفعل من العنف أو الكوارث الأخرى، وهذا بدوره أسفر عن حالات نزوح للمرة الثانية وتزايد احتياجات النازحين داخليًا.[39] وقد تسببت في حدوث 4.3 مليون حالة نزوح جديدة في جميع أنحاء المنطقة، مخلفةً وراءها حوالي 2.3 مليون شخص يعيشون في حالة نزوح داخلي كما هو في نهاية العام. وقد نزح الأشخاص في الغالب بسبب الفيضانات، لكن الأعاصير والجفاف تسببا أيضًا في النزوح.

وقد أدت درجات حرارة السطح الأكثر دفئًا في المحيط الهندي إلى جانب الظروف الجوية المواتية إلى هطول أمطار أكثر من المعتاد في شرق إفريقيا.[40] وقد شهد السودان وجنوب السودان أسوأ فيضانات لهما منذ عقود، ووصل نهر النيل في السودان إلى مستويات قياسية في شهر سبتمبر.[41] كما وقد دمرت الفيضانات المنازل وألحقت أضرارًا بالطرق وأعاقت وصول الناس إلى الخدمات الصحية والمساعدات الإنسانية.[42] وقد حدث ذلك في وقت كان جنوب السودان فيه لا يزال يتعافى من الفيضانات التي حدثت في عام 2019. فالمياه لم تكن قد انحسرت بالكامل بعد عندما بدأت أمطار 2020 في الهطول، ولم تكن إعادة بناء المنازل والقرى والبنية التحتية قد اكتملت.[43]

وقد كانت فيضانات عامي 2019 و2020 كذلك سببًا مساعدًا في أسوأ تفشي لأسراب الجراد في شرق إفريقيا منذ 25 عامًا.[44] والجدير بالذكر أنه عندما حدث هذا التفشي للجراد كان أكثر من 27 مليون شخص في ستة بلدان يواجهون بالفعل مستوياتأزمات من انعدام الأمن الغذائي أو أسوأ من ذلك. وبحلول الربع الثالث من عام 2020، كان 9.6 مليون شخص في السودان أو 21% من السكان يعانون من انعدام الأمن الغذائي، وهو رقم قياسي بالنسبة لهذا البلد.[45]

كما وقد وجد آلاف المزارعين في الصومال أنفسهم مجبرين على النزوح والانتقال بحثًا عن المساعدة للبقاء على قيد الحياة عندما دمرت أسراب الجراد محاصيلهم.[46] وعلاوة على أزمة الجراد، فقد كان للفيضانات أثرٌ واسع النطاق حيث أسفرت عن 979 ألف حالة نزوح جديدة في عام 2020. وقد تضررت المناطق الحضرية والريفية على حد سواء، واضطر كثير من النازحين بالفعل إلى النزوح مرة أخرى. إذ نجد أن حوالي 81 ألف نازح داخليًا قد فروا من مواقع حول باي ومقديشيو في شهر إبريل، بل وغادر عشرات الآلاف مدينة بيليت وين في هيران عندما فاضت مياه نهر شبيلي لتتجاوز ضفافه وتغمر ما حوله. فضلاً عن ذلك، فقد أثرت جائحة كوفيد-19أيضًا على أنماط النزوح حيث تجنب النازحون داخليًا المواقع التي تستضيف أشخاصًا من مناطق مختلفة خوفًا من الازدحام الشديد والإصابة بالعدوى.[47] ونتيجة لتفاقم الآثار الناجمة عن الفيضانات والجراد والجائحة، كان التمويل الإنساني لهذه الأزمات المتداخلة محدودًا في جميع أنحاء شرق إفريقيا.[48]

وقد أصدرت الحكومة في النيجر مرسومًا في عام 2017 يحظر بناء المنازل في المناطق المعرضة للفيضانات، إلا أن البناء في هذه المناطق مستمر وتتعرض تلك الأحياء مرارًا وتكرارًا للغرق خلال موسم الأمطار.[49] وقد كانت الفيضانات قد تسببت في حدوث أكثر من 276 ألف حالة نزوح جديدة في عام 2020، تضمنت العديد منها أشخاصًا فروا بالفعل من الأحداث السابقة في نفس مناطق تاهوا وتيلابيري وديفا ومارادي. كما وقد تضررت العاصمة نيامي بشدة عندما فاضت مياه نهر النيجر لتتجاوز ضفافه وتغمر ما حوله.[50] وعلاوة على ذلك، فقد أثرت الفيضانات على المراكز الحضرية في تشاد. وتسببت الأحداث الرئيسية في حدوث ما يقرب من 32 ألف حالة نزوح جديدة في العاصمة نجامينا في أوائل شهر أغسطس. وأفادت الغالبية العظمى من الأسر النازحة إن منازلها تضررت أو تدمرت، مما يزيد من احتمالية النزوح طويل الأمد.[51]

ولا يزال الافتقار إلى البيانات الشاملة عاملاً يحد من فهم النزوح طويل الأمد بعد الكوارث التي حدثت في إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، ويزلم تكثيف الجهود لإنشاء قاعدة معرفية أكثر صلابة. كما وأن هناك حاجة إلى بيانات أفضل حول كيفية تداخل الكوارث والنزاعات وتسببها في حدوث النزوح كأساس لوضع السياسات وتحديد التدخلات اللازمة لمواجهة هذا التحدي المتزايد ودعم النازحين داخليًا في الوصول إلى حلول دائمة.

في دائرة الضوء – تتحمل بوركينا فاسو وطأة العنف المتصاعد في منطقة الساحل

لقد أزداد عدد النازحين داخليًا في بوركينا فاسو بأكثر من عشرة أضعاف بين عامي 2018 و2020 حيث وصل إلى ما يزيد قليلاً عن مليون شخص، مما يجعل أزمة النزوح فيها واحدة من أسرع الأزمات نموًا في العالم. إن هذا البلد، الذي كان في السابق بمنأى عن حالة الاضطراب وعدم الاستقرار التي أصابت منطقة الساحل الأوسع، قد أصبح مؤخرًا هدفًا لعددٍ متزايدٍ من الهجمات التي تشنها الجماعات المسلحة غير التابعة للدولة. وقد أسفر العنف عن حدوث 515 ألف حالة نزوح جديدة في عام 2020، وهو رقم أعلى من الأرقام في دولتي مالي والنيجر المجاورتين مجتمعتين مع اتساع الأبعاد الإقليمية لأزمة الساحل.

وتجدر الإشارة إلى أن جذور أزمة النزوح في بوركينا فاسو ترجع إلى مجموعة معقدة من العوامل، منها الفقر وعدم المساواة والوجود المتزايد للجماعات المتطرفة التي ظهرت إلى حد ما نتيجة التهميش المتزايد لجماعات وفئات سكانية معينة. ويعد التدهور البيئي وتقلب المناخ أيضًا من العوامل المؤدية للضعف والتعرض لمخاطر النزوح.[52] وقد أصبحت الإشتباكات الطائفية على الأرض والمياه والموارد النادرة الأخرى أكثر شيوعًا في بلد كان معروفًا في السابق بالتعايش السلمي النسبي بين الجماعات العرقية المختلفة.[53]

وقد بدأ الإمتعاض الذي طال أمده بين شعب الفولاني، والذي يتكون أغلبه من رعاة الماشية الرُحل، في التزايد والتفاقم في عام 2016، لا سيما في مقاطعة سوم، بسبب غياب التمثيل السياسي والدعم الاجتماعي والخدمات الأساسية والبنية التحتية. وقد تم استغلال هذا الشعور بالتهميش من قبل الجماعات المتطرفة التابعة لتنظيم القاعدة والحركات المحلية مثل أنصار الإسلام، والتي جندت الشباب بشكل رئيسي لتوسيع وجودها في المنطقة.[54]

وتقاتلت العديد من الجماعات أيضًا في مالي منذ اندلاع أزمتها متعددة الأبعاد في عام 2021.[55] أما في بوركينا فاسو، فتقدم هذه الجماعات للسكان المهمشين وعدًا بالحماية وتعزز التصور بأن الدولة مسؤولة عن معاناتهم.[56]

وبناء على ذلك، وقع المدنيون في براثن العنف المتصاعد وانعدام الأمن، مما أدى إلى تحركات واسعة النطاق للسكان. وقد استهدفت الجماعات المسلحة النازحين داخليًا، كما حدث في شهر أكتوبر 2020 عندما قُتل 25 شخصًا في هجوم بالقرب من مدينة بيسيلا في منطقة وسط الشمال.[57] كما هاجمت الجماعات المسلحة المدارس، وعطلت تعليم الأطفال، وتسببت في إستمرار نزوح اللاجئين الماليين الذين يعيشون في شمال البلد، حيث فر عدة آلاف من مخيمهم في جودوبو في منطقة الساحل في شهر مارس 2020.[58]

ومن ناحية أخرى، تسببت الأمطار الموسمية التي حدثت بنسبة فوق المعدل اعتبارًا من شهر إبريل 2020 في حدوث فيضانات واسعة النطاق في جميع أنحاء البلاد والتي أدت إلى تدمير أكثر من 3300 منزل وتسببت في نزوح أكثر من 20 ألف شخص.[59] وكانت العديد من البلديات المتضررة تستضيف نازحين داخليًا ممن فروا في السابق بسبب انعدام الأمن. هذا وقد تضرر أو تدمر أكثر من 1700 مأوى، مما أدى إلى نزوح الأشخاص للمرة الثانية أو حتى للمرة الثالثة.[60] ويوضح ذلك كيف يمكن أن تجتمع مخاطر الكوارث والنزاعات معًا لتتسبب في تفاقم حالة الأشخاص المستضعفين المعرضين بالفعل للخطر الشديد.[61]

وإن معظم سكان البلاد يعيشون في المناطق الريفية ويعتمدون على الزراعة الرعوية في معيشتهم.[62] وقد أدت فيضانات عام 2020 إلى انخفاض الإنتاج الزراعي وتقليل قدرة الناس على الصمود. وترتب على ذلك أن واجه حوالي 3.3 مليون شخص أزمة غذائية أو حالة طوارئ خلال العام، وهو ضعف الرقم المسجل في عام 2019.[63] وتعد مقاطعتا سوم وأودلان الشماليتان من أكثر المناطق التي تعاني من انعدام الأمن الغذائي وتعدان أيضاً من المناطق الأكثر تضررًا من العنف وعدم الاستقرار. ويُشار إلى أن أغلب النازحين داخليا في بوركينا فاسو من النساء والأطفال حيث أدى النزاع والنزوح إلى تفريق شمل العائلات والمجتمعات.[64]

وعلى ذلك، كثفت الأمم المتحدة وشركاؤها الإقليميون والوطنيون استجاباتهم في النيجر ومالي وبوركينا فاسو للاحتياجات الماسة للأشخاص المتضررين من تصاعد العنف في السنوات الأخيرة، لكن لم يتم تمويل عنصر الحماية في النداءاتالإنسانية للبلدان الثلاثة إلا بنسبة 26% فقط في عام 2020.[65] وعلاوة على ذلك، يعني عدم قدرة مقدمي المساعدات على الوصول أن ظروف العديد من النازحين داخليًا ستكون مزرية.[66]

وقد واصل المجتمع الدولي إثارة مخاوفه فيما يتعلق بتفاقم انعدام الأمن في منطقة الساحل الأوسع، وحذر من احتمال انتشاره إلى دول غرب إفريقيا المجاورة. وساهمت سهولة اختراق الحدود بين النيجر ومالي وبوركينا فاسو في انتشار الجماعات المسلحة في جميع أنحاء المنطقة منذ منتصف عام 2018.

ويثير تصاعد العنف في بوركينا فاسو مخاوف كبيرة بشأن انتشاره جنوبًا إلى ساحل العاج وغانا وبنين وتوغو، حيث أفادت التقارير بالفعل عن زيادة التوترات الطائفية وأعمال العنف هناك.[67]

1.1 مليون

إجمالي عدد النازحين داخليًا في بوركينا فاسو نتيجة النزاع والعنف حتى 31 ديسمبر 2020

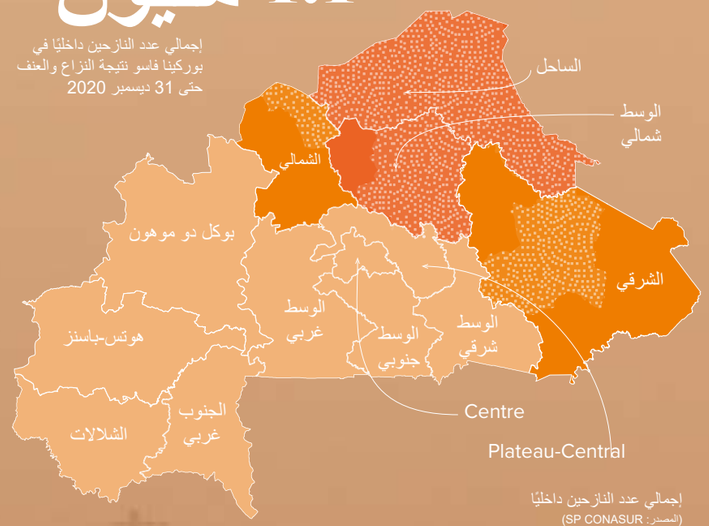

ومع استمرار العنف، هناك حاجة إلى إتخاذ خطوات ملحة أكثر لمعالجة أزمة الحكم في منطقة الساحل الأوسع. وتشمل هذه الخطوات توفير الخدمات الاجتماعية للمجتمعات الريفية ومعالجة المظالم والنزاعات المحلية.[68] وفي هذا السياق، يتم دعم هذه الجهود من خلال إستراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل، ولكن لا يزال هناك حاجة إلى نهج أكثر شمولاً يتضمن الحوار السياسي والعمل على استقرار الوضع الأمني.[69]

صبي صغير يمشي إلى المدرسة في جيبو في منطقة الساحل، بوركينا فاسو. لقد تسببت الهجمات المسلحة في حدوث إنقطاعات كبيرة في التعليم في شمال بوركينا فاسو وأجبرت العديد من المدارس على الإغلاق.
© مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية/أوتو باكانو، مايو 2018.

في دائرة الضوء - موزمبيق: النزاع والكوارث يجتمعان لتأجيج أزمة كابو ديلغادو

شهدت مقاطعة كابو ديلغادو شمال موزمبيق، والتي تُعد واحدة من أفقر المناطق وأكثرها تهميشًا في البلد، نزاعًا منذ عام 2017 مدفوعًا بظهور وانتشار جماعة أهل السنة والجماعة (ASWJ)، وهي جماعة مسلحة محلية غير تابعة للدولة.[70]

وإن دوافع العنف متعددة ومتطورة، ولكن يُعتقد أن اكتشاف الغاز الطبيعي قبالة الساحل في المقاطعة في عام 2011 يفسر إلى حد ما سبب ظهور الجماعة حيث ساهمت شركات النفط الأجنبية في توسيع نطاق التفاوت وعدم المساواة بين الناس من خلال عدم توفير فرص عمل كافية للسكان المحليين.[71] ويُذكر أن جماعة أهل السنة والجماعة، التي تجند الشباب بشكل أساسي، ليس لها صلات واضحة بالجماعات الجهادية الرئيسية العاملة في بلدان أخرى في إفريقيا، لكنها تشن عددًا متزايدًا من الهجمات الوحشية للغاية.[72]

وقد تسببت الأزمة في كابو ديلغادو في حدوث 584 ألف حالة نزوح جديدة في عام 2020، بزيادة أكثر من سبعة أضعاف عن الرقم المسجل في عام 2019. كما خلفّت الأزمة أكثر من 669 ألف شخص يعيشون في وضع نزوح داخلي حتى نهاية العام.[73] وبعد أن كان العنف يتركز في السابق في قرى أصغر، بدأ في التوسع إلى مدن أكبر، مما أدى إلى حدوث حالات أكثر من تدفقات النزوح.[74] وقد حدث ذلك داخل كابو ديلغادو وانتقل إلى المقاطعات المجاورة نياسا ونامبولا وسوفالا وزامبيزيا.[75]

وقد أدى الوصول الجماعي للنازحين داخليًا إلى بيمبا، عاصمة كابو ديلغادو، إلى زيادة عدد سكان المدينة بأكثر من 30%.[76] وقد كافح مقدمو المساعدات الإنسانية للوصول إلى الكثيرين في المناطق الشمالية من المقاطعة، نتيجة عدم القدرة على الوصول والقيود المفروضة على الحركة وانعدام الأمن العام.[77] وفي نهاية العام، كان هناك ما يقرب من 67 ألف نازح داخلي يعيشون في مناطق يصعب الوصول إليها.[78] إضافة إلى ذلك، ومع قيام الجماعات المسلحة التي تعمل في المناطق الشمالية بتدمير قرى بأكملها، فهناك احتمالية كبيرة بأن يصبح النزوح طويل الأمد.[79]

ولقد حدثت الزيادة في النزاع والنزوح في عام 2020 في وضع كان ضعيفًا وهشًا بالفعل. فقد مرت موزمبيق بفترات جفاف طويلة في السنوات الأخيرة، وفي عام 2019 اجتاح إعصار كينيث مقاطعة كابو ديلغادو، مما تسبب في نزوححوالي 24 ألف شخصص وتسبب كذلك في أضرار وخسائر كبيرة، لا سيما في القطاع الزراعي.[80]

وعلاوة على الآثار المباشرة لإعصار كينيث، انتشر العنف في المقاطعات الشمالية واشتدت حدته في أعقاب الإعصار. فقد واصلت الجماعات المسلحة مهاجمة البنية التحتية للمنطقة مما أعاق وصول قوات الأمن ومقدمي المساعدات الإنسانية إليها.[81] وقد أدى ذلك إلى زيادة مستويات انعدام الأمن الغذائي. ويقدر في كابو ديلغادو وحدها أن هناك حوالي 580 ألف شخص من أصل 2.7 مليون شخص يعانون من انعدام الأمن الغذائي الحاد في موزمبيق.[82] وبشكل عام، في المناطق المتضررة من النزاع والنزوح، فإن معظم النازحين داخليًا في مراكز الإقامة المؤقتة ومواقع إعادة التوطين غير قادرين على الزراعة كما يفعلون عادة لأنهم لا يستطيعون الوصول إلى الأراضي أو المستلزمات الضرورية.[83]

وقد أدى النزوح بسبب الكوارث والهجمات الأخيرة في شمال موزمبيق إلى زيادة مخاطر الحماية بشكل كبير، لا سيما بالنسبة للنساء والفتيات وذوي الإعاقة وكبار السن والمصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وعلاوة على ذلك، فالأطفال، الذين يشكلون حوالي نصف السكان النازحين، معرضون للخطر بشكل خاص. فقد جُند بعضهم قسراً من قبل الجماعات المسلحة بينما حُرم آخرون من التعليم. كما وقد تعرضت العديد من النساء والفتيات للزواج القسري والاختطاف والعنف القائم على النوع الاجتماعي.[84]

وللاستجابة للاحتياجات المتزايدة للمجتمعات المتضررة، وضعت الأمم المتحدة خطة استجابة سريعة تهدف إلى دعم المعهد الوطني لإدارة الكوارث في البلاد في تقديم المساعدات لما يقرب من 345 ألف شخص. كما وقد شكلت حكومة كابو ديلغادو لجنة إقليمية لدعم خطط الانتقال وإعادة التوطين.[85]

وعلى الرغم من تكثيف الجهود للاستجابة لهذه الأزمة سريعة النمو، إلا أن الوضع لا يزال مصدر قلق كبير حيث يستمر العنف والنزوح بلا هوادة. هذا وقد شكلت الهجمات على مقاطعة بالما في شهر مارس 2021 ورد القوات المسلحة عليها واحدة من أخطر أحداث العنف في البلاد في السنوات الأخيرة.[86]

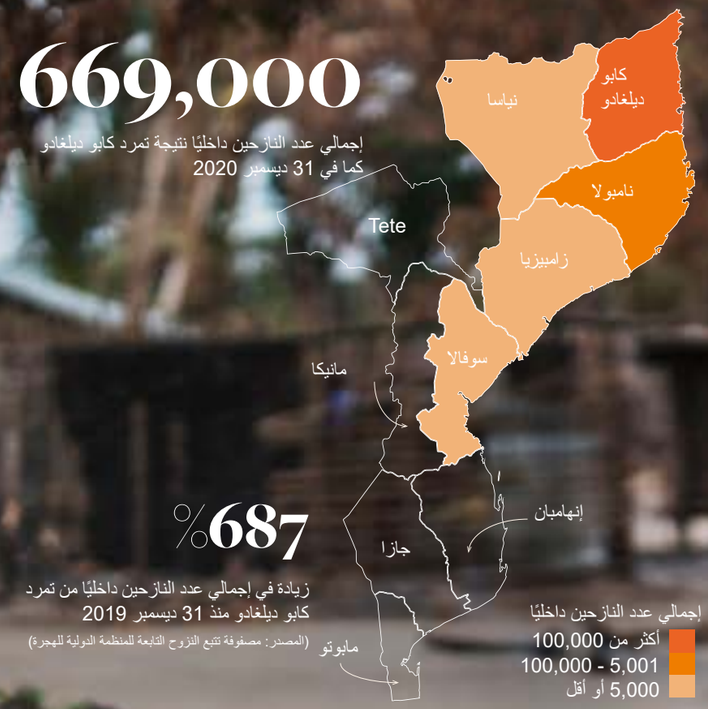

امرأة تحمل طفلها الصغير بينما تقف في منطقة محترقة في قرية ألديا دا باز خارج ماكوميا، موزمبيق، والتي تعرضت للهجوم مؤخرًا.
© AFP/ماركو لونغاري عن طريق Getty Images، أغسطس 2019.

الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

حالات النزوح الجديدة في عام 2020

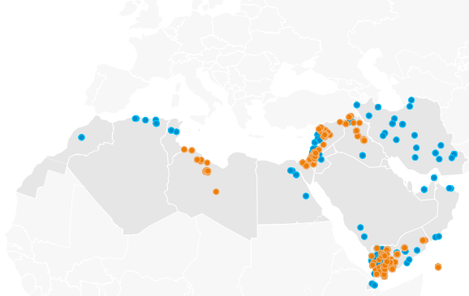

النزاع والعنف
2076000

الكوارث
341000

2.4 مليون
حالة نزوح جديدة

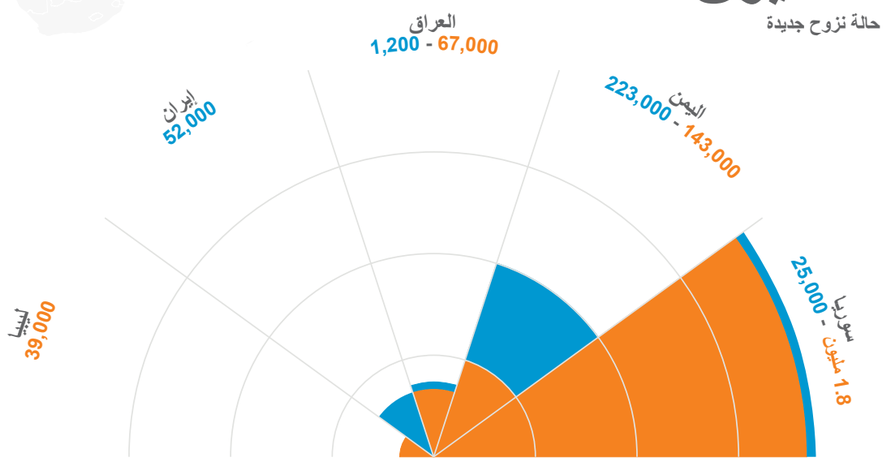

الشكل 23: البلدان الخمسة التي شهدت معظم حالات النزوح الجديدة في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في عام 2020

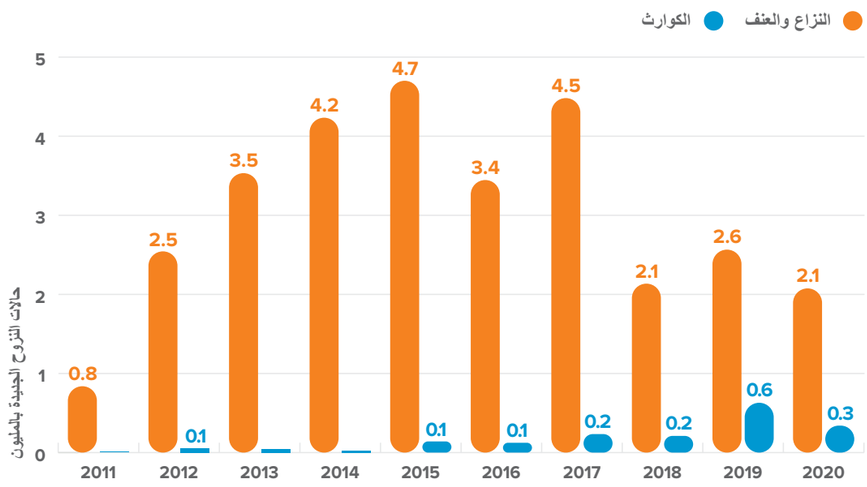

الشكل 24: حالات النزوح الجديدة بسبب النزاع والعنف والكوارث في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (2011-2020)

إن الحدود والأسماء والتسميات المستخدمة في هذه الخريطة لا تعني إقراراً أو قبولاً رسمياً من قبل مركز رصد النزوح الداخلي.

إجمالي عدد النازحين داخليًا كما هو في عام 2020

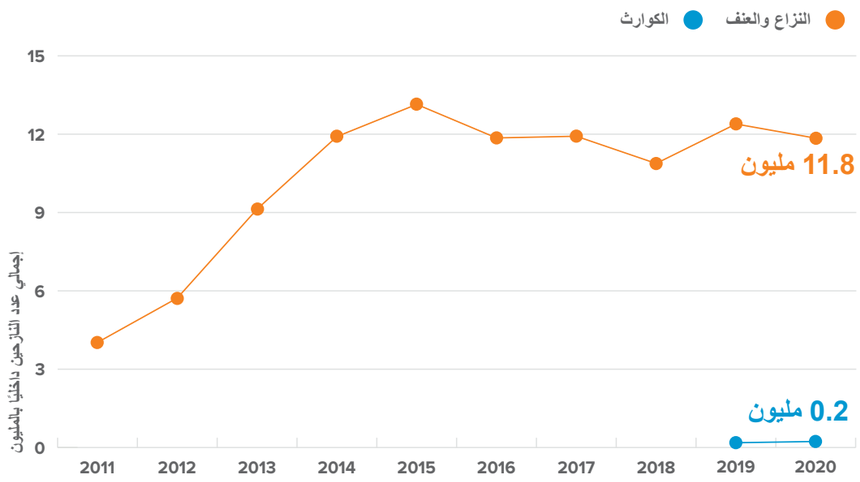

الشكل 25: إجمالي عدد النازحين داخليًا في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا كما هو في نهاية الأعوام (2011-2020)

12.1 مليون
إجمالي عدد النازحين داخليًا

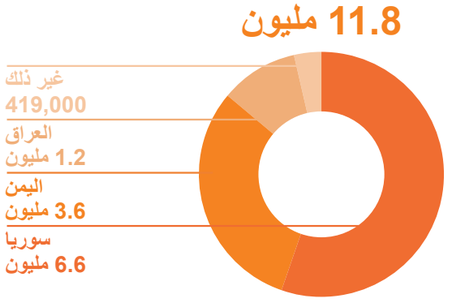

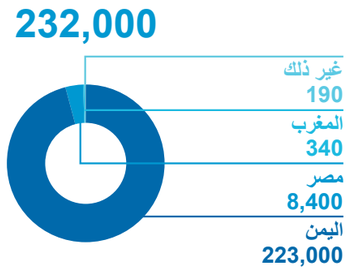

الشكل 26: البلدان التي شهدت أكبر عدد من النازحين داخليًا في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا كما هو في نهاية عام 2020

الشكل 27: إجمالي عدد النازحين داخليًا في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا كما هو في نهاية عام 2020، حسب الفئة العمرية

نتيجة لتقريب الأرقام، قد لا يتوافق إجمالي بعض الأرقام مع مجموع الأرقام المنفصلة بالضبط.

عائلة نازحة تحمل حزمة مساعداتها الشتوية عائدة إلى مأواها في مأرب، اليمن.
© المنظمة الدولية للهجرة، فبراير 2020.

صادف عام 2020 الذكرى العاشرة لبداية الربيع العربي. ولا يزال النزوح الداخلي يخلف آثارًا مدمرة في بلدان مثل ليبيا وسوريا واليمن، حيث تصاعدت الثورات إلى نزاع مسلح.[87] فكان حوالي 11.8 مليون شخص يعيشون كنازحين داخليًا في جميع أنحاء المنطقة نتيجة للنزاع والعنف كما هو في نهاية عام 2020، ولا تزال هناك العديد من العقبات أمام تمتعهم بالأمان والسلامة وإعادة بناء حياتهم والوصول إلى حلول دائمة.

وعلاوة على ذلك، فقد كانت هناك 2.1 مليون حالة نزوح جديدة مرتبطة بالنزاع والعنف خلال العام. إذ تسبب هجوم حكومي في محافظة إدلب شمال سوريا في أكبر حدث نزوح منفرد منذ بداية الحرب (انظر دائرة الضوء، صفحة 39). كما وقد أسفرت عدة هجمات عن حالات نزوح في اليمن. وسجلت الضفة الغربية كذلك أعلى عدد من حالات النزوح الجديدة منذ عام 2016، نتيجة زيادة عمليات هدم المنازل.[88]

وفي وسط النزاع والعنف، تم إحراز بعض التقدم نحو حل النزاع وبناء السلام، ووقعت الفصائل المتنازعة عدة اتفاقيات لوقف إطلاق النار. وقد أدت هذه التطورات إلى تراجع في حدة العنف، لا سيما في العراق وليبيا وسوريا في النصف الثاني من العام. ونتيجة لذلك، كانت حالات النزوح الجديدة في جميع أنحاء المنطقة منخفضة انخفاضًا بسيطًا عن عدد الحالات المسجلة في عام 2019 والبالغة 2.6 مليون حالة.

ومن ناحية أخرى، تسببت الكوارث في حدوث 341 ألف حالة نزوح جديدة، في بلدان مثل اليمن حيث زادت الفيضانات من آثار النزاع والعنف المستمرين (انظر دائرة الضوء، صفحة 41). كما وقد أجبرت حرائق الغابات والعواصف والزلازل الأشخاص على ترك منازلهم في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، مما أدى إلى أعلى مستوى من أعداد حالات النزوح الجديدة الناجمة عن الكوارث خلال عقد من الزمن في المنطقة.

إعادة رسم خطوط المعارك والنزاعات الإقليمية

لقد أدى الهجوم الحكومي على إدلب في سوريا إلى دفع وتحريك الخطوط الأمامية للنزاع إلى الشمال، بينما اشتدت الأعمال العدائية في اليمن في البؤر الساخنة مثل محافظتي الحديدة وتعز، ومن ثم ظهرت خطوط أمامية جديدة بين المتنازعين.

وقد أدى تصاعد العنف في محافظة مأرب، آخر معقل للحكومة في الشمال وملجأ لأكثر من 770 ألف نازح داخلي، إلى عمليات نزوح جديدة وتفاقم الأوضاع الأمنية والمعيشية للنازحين بالفعل. ولذلك، كان لا بد من إجلاء أكثر من 23 موقع نزوح عندما اندلع العنف في شهر يناير، مما أجبر الناس على الرحيل والإنتقال مرة أخرى إلى مواقع جديدة غير قادرة على تلبية احتياجاتهم الأساسية.[89]

ومن ناحية أخرى، تسببت الغارات الجوية والقصف وتصعيد القتال في موجات نزوح كبيرة في محافظة الجوف.[90] ومع تغير الخطوط الأمامية ووقوع المدنيين في مرمى النيران، أُجبر العديد من النازحين داخليًا على الترحال والإنتقال عدة مرات هربًا من العنف.[91]

وفي سياقٍ آخر، شن الجيش الوطني الليبي سلسلة من الهجمات بين شهري إبريل 2019 ويونيو 2020 في إطار حملة للسيطرة على مدن في غرب ليبيا منها طرابلس وترهونة. وتسببت الاشتباكات مع حكومة الوفاق الوطني في موجة نزوح كبيرة إلى أن أعادت حكومة الوفاق الوطني تأكيد سيطرتها على هذه المدن وغيرها من المدن. وقد أسفر العنف في عام 2020 عن حوالي 39 ألف حالة نزوح جديدة قبل وقف الأعمال العدائية مما سمح للعديد من النازحين داخليًا بالعودة إلى ديارهم.[92]

وقد أعلنت إسرائيل أنها ستوقف عمليات هدم المنازل أثناء جائحة كوفيد-19، غير أن تدمير ومصادرة المنازل أدى إلى حدوث 1000 حالة نزوح جديدة في فلسطين.[93] وفي أكبر حدث نزوح منذ أكثر من عقد، نزح 73 شخصًا، من بينهم 41 طفلاً، في حمصة البقيعة في شهر نوفمبر عندما دُمّرت منازل وممتلكات أخرى، بما في ذلك الملاجئ الإنسانية الممولة من المانحين.[94] كما وقد أدى هدم ومصادرة المنازل داخل إسرائيل إلى حدوث 3000 حالة نزوح جديدة بين البدو وغيرهم من العرب الإسرائيليين.[95]

الأزمات المركبة والنزوح طويل الأمد

تسببت الفيضانات في إيران وتونس ومصر، وحرائق الغابات في إسرائيل ولبنان وسوريا، والزلازل في الجزائر وإيران، في حدوث إجمالي 341 ألف حالة نزوح جديدة في عام 2020، ويُعتبر ذلك من أعلى الأرقام المسجلة في المنطقة خلال العقد الماضي. وقد أُجبر العديد من النازحين داخليًا على الفرار للمرة الثانية أو الثالثة أو حتى الرابعة. وتؤدي الآثار المجتمعة للكوارث والنزاعات والصعوبات الاقتصادية وجائحة كوفيد-19 التي حدثت مؤخرًا إلى تحول النزوح إلى أزمة مزمنة ودورية وطويلة الأمد في المنطقة.

وقد أدت الفيضانات إلى نزوح عدد أكبر من الأشخاص في اليمن مقارنة بالنزاع والعنف في عام 2020، مما أدى إلى تفاقم أسوأ أزمة إنسانية في العالم (انظر دائرة الضوء، صفحة 41). وفي سياق مشابه، أثرت حرائق الغابات في سوريا في شهر أكتوبر على ما يصل إلى 140 ألف شخص وتسببت في حدوث 25 ألف حالة نزوح جديدة في محافظات اللاذقية وطرطوس وحمص. وألحقت أضرارًا بالمنازل وشبكات الكهرباء والمياه، فضلاً عن المحاصيل والأراضي الزراعية، مما زاد من انعدام الأمن الغذائي. وقد كانت بعض القرى التي تم إجلاؤها موطنًا للنازحين داخليًا الذين عادوا بعد الفرار من النزاع.[96]

وقد حدثت هذه الحرائق عقب ركود اقتصادي شديد. إن البلاد تعتمد اعتمادًا كبيرًا على الواردات، وقد أدت العقوبات الأمريكية الصارمة التي فُرضت في شهر يونيو 2020 إلى انخفاض حادٍ في قيمة الليرة السورية، مما أدى إلى إضعاف القدرة الشرائية للمواطنين.[97] فضلًا عن ذلك، وصلت أسعار المواد الغذائية والمياه ومستلزمات النظافة إلى مستويات عالية وغير مسبوقة.[98] ومن ثم، أدت هذه الآثار المركبة أيضًا إلى تحول في أسباب فرار الأشخاص. ويذكر عدد متزايد من الأشخاص التدهور الاقتصادي ونقص فرص كسب العيش باعتبارها العوامل الرئيسية للفرار.[99]

وتوضح هذه الأمثلة كيف يمكن للنزاعات والكوارث أن تجتمع على نحو يضر برفاهية النازحين داخليًا، مما يطيل أمد نزوحهم ويجبرهم في كثير من الحالات على الفرار مرة أخرى. ولقد جذبت هذه العلاقة الاهتمام المتزايد من الباحثين وصانعي السياسات في السنوات الأخيرة، مما يعكس تحولًا كبيرًا في الطريقة التي نحدد ونفهم بها دوافع مخاطر الأزمات.

وقد ترسخ هذا التحول في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، لكن التقدم من حيث وضع السياسات المتعلقة بالحد من مخاطر الكوارث وبناء السلام والحلول الدائمة كان بطيئًا. ولا تعتبر جميع السياسات التي تناولت هذه العلاقة أن النزوح عامل من عوامل مخاطر الأزمات. ومن ثم، يُعد توفير المزيد من الدعم لهذه القضايا شرطًا أساسيًا مهمًا لاستقرار المنطقة وتحقيق الحلول الدائمة للنازحين داخليًا.[100]

نحو بناء السلام والحلول الدائمة

أحرزت بعض بلدان المنطقة تقدمًا نحو تحقيق السلام في عام 2020. وقد ساهمت الجهود السياسية ووقف إطلاق النار في تخفيف التوترات على الأرض من ليبيا إلى سوريا، مما قلل من عدد حالات النزوح الجديدة مقارنة بالسنوات السابقة وسمح لبعض النازحين داخليًا بالعودة إلى مناطقهم الأصلية.

وقد أدت الجهود الدبلوماسية في ليبيا إلى تسوية تم التفاوض عليها لإنهاء الصراع في البلاد. فبعد القتال في طرابلس وترهونة في النصف الأول من العام، اتفقت الأطراف المتنازعة على تعليق الأعمال العدائية، مما سمح بعودة 148 ألف نازح داخليًا تقريبًا.[101] وقد ساعد ذلك في بناء الحماس لبدء الحوار، واستئناف محادثات السلام، وفي 23 أكتوبر تم التوقيع على اتفاقية لوقف إطلاق النار.[102]

واتفقت الأطراف على سحب جميع الوحدات العسكرية، والمطالبة برحيل المقاتلين الأجانب وتشكيل قوة عسكرية مشتركة محدودة لردع انتهاكات وقف إطلاق النار. كما وقد حددت الأطراف الإجراءات التي تسمح بالمرور الآمن للمدنيين واتفقت على تطوير آليات أخرى لتنفيذ الاتفاقية.[103] وهذا بدوره قد أدى إلى انخفاض كبير في حالات النزوح الجديدة، من 215 ألف حالة في عام 2019 إلى 39 ألف حالة في عام 2020. كما تم تعيين رئيس وزراء مؤقت في شهر فبراير 2021 في خطوة مهمة نحو توحيد البلاد، ومن المقرر إجراء الانتخابات الوطنية في شهر ديسمبر.[104]

وفي أعقاب هجوم إدلب في سوريا، تفاوضت روسيا وتركيا على وقف إطلاق النار بين الجماعات المسلحة غير التابعة للدولة والحكومة السورية.[105] وقد تم الالتزام بهذا الإتفاق إلى حد كبير منذ ذلك الحين، مما أدى إلى انخفاض كبير في أعمال العنف. وقد انحسر القتال أيضًا في أجزاء أخرى من البلاد، وانخفض عدد حالات النزوح الجديدة إلى مستويات غير مسبوقة منذ بداية الحرب.

وفي سياق مماثل، فقد أدى انخفاض الأعمال العدائية في العراق إلى انخفاض حالات النزوح الجديدة، وانخفض عدد النازحين داخليًا في نهاية العام بنسبة 21% مقارنة بعام 2019. وقد عاد حوالي 235 ألف شخص إلى مناطقهم الأصلية خلال العام، لا سيما في محافظة نينوى الشمالية وكذلك في الأنبار وصلاح الدين.[106] وقد شجعهم على القيام بذلك تحسن الوضع الأمني، وإزالة الذخائر غير المنفجرة، وإعادة بناء البنية التحتية. وهذا يعكس الجهود المتضافرة من قبل الحكومة والمنظمات الإنسانية والتنموية لدعم العودة الطوعية والآمنة والكريمة والمستدامة.[107]

ومع ذلك، فقد عاد العديد من النازحين داخليًا إلى منازل تضررت بشدة أو لحقها الدمار ولا تصلها الخدمات إلا بشكل محدود، ويعزى ذلك جزئياً إلى التسرع في إغلاق مخيمات النزوح. ولا يزال الكثيرون غير قادرين على العودة إلى ديارهم خوفًا من العنف والتمييز ضدهم.[108] هذا ويُذكر أنه تم تقديم الدعم المادي للنازحين داخليًا لتشجيعهم على العودة، غير أن عملية التقدم بطلب للحصول على هذا الدعم طويلة ومعقدة.[109]

ولقد طورت الحكومة مصفوفة لمراقبة مناطق العودة بالتعاون مع الأمم المتحدة، والتي ينبغي أن تكون بمثابة أداة لتحديد الأماكن المناسبة لعودة النازحين.[110] وعلى صعيد آخر، نفذت المنظمات الإنسانية في سوريا مبادرات مماثلة، مما ساعدها على فهم الاحتياجات الأكثر إلحاحًا للعائدين والوضع في مناطق العودة من حيث الأمن وتقديم الخدمات وإعادة الإعمار.[111] وإن هذه المبادرات مهمة لأنها تتيح أيضًا مراقبة مدى استدامة العودة. وعلاوة على ذلك، فقد تكون هذه المبادرات أمثلة على الممارسات الجيدة التي يمكن تكرارها في أماكن آخرى.

وبالنظر إلى المدة التي قضاها العديد من النازحين داخليًا في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، فقد لا تكون العودة خيارهم المفضل، مما يعني أنه ينبغي عدم إهمال خيارات الاندماج المحلي وإعادة التوطين. ومع ذلك، ونظرًا لوجود عدد قليل من الأمثلة في المنطقة، فمن المهم تضمين هذه الخيارات في خطط الحلول الدائمة جنبًا إلى جنب مع إستراتيجيات العودة.

أنقاض جامع النوري الكبير بالموصل، العراق. بني هذا الجامع في عام 1172-1173، ودمره تنظيم الدولة الإسلامية(داعش) في 21 يونيو 2017. المجلس النرويجي للاجئين/توم بيري- كوستا، يونيو 2018

في دائرة الضوء - الهجوم على إدلب: أكبر حدث نزوح في سوريا خلال عقد من الزمن

استمر النزاع المسلح والكوارث والتراجع الاقتصادي في إجبار مئات الآلاف من الأشخاص في سوريا على النزوح في عام 2020. وقد أدى هجوم مدمر شنته قوات الحكومة السورية على محافظة إدلب الشمالية إلى حدوث 960 ألف حالة نزوح جديدة. ويمثل ذلك حوالي نصف العدد المسجل على مستوى البلاد والمقدر بـ 1.8 مليون حالة علاوة على أنه أكبر حدث نزوح منذ بداية الحرب في عام 2011.[112] وقد كان أكثر من نصف الأشخاص الذين أجبروا على الفرار في محافظة إدلب قد نزحوا من قبل مرة واحدة على الأقل.[113]

ولقد عانت إدلب من سلسلة من عمليات الحصار والهجمات منذ اندلاع النزاع. كما أن إدلب كانت موضوع العديد من اتفاقيات وقف التصعيد ووقف إطلاق النار، وموقعًا لإنشاء مناطق عازلة من قبل تركيا وروسيا. وعلى الرغم من هذه المبادرات، فقد تصاعد العنف في المحافظة عدة مرات بين عامي 2018 و2020 حيث سعت القوات الحكومية لاستعادة السيطرة على الأراضي من الجماعات المسلحة غير التابعة للدولة، وأبرزها هيئة تحرير الشام (HTS)، وهي جماعة كانت تابعة سابقًا لتنظيم القاعدة.[114]

وقد حدث تغيير ديموغرافي كبير نتيجة وصول النازحين داخليًا بأعداد كبيرة على مر السنين من محافظات حلب ودرعا وريف دمشق علاوة على مناطق أخرى. فقد تضاعف عدد سكان إدلب إلى أكثر من 2.7 مليون، مما يجعلها واحدة من أكثر المناطق كثافة سكانية في البلاد.[115] ويشكل النازحون داخليًا ما يقرب من ثلثي السكان، وقد نزح 56% منهم لمدة خمس سنوات أو أكثر.[116]

وقد مثلت الأسر التي تعيلها نساء أو كبار في السن أكثر من ثلاثة أرباع النازحين حديثًا في الفترة بين شهر ديسمبر 2019 وشهر مارس 2020. وقد كان أكثر من نصف النازحين داخليًا من الأطفال، وكثير منهم غير مصحوبين بذويهم. ومع بدء المعركة، فر الناس باتجاه المناطق الشمالية الغربية من إدلب الموجودة على الحدود التركية والتي كانت تستضيف بالفعل مئات الآلاف من النازحين داخليًا. فزاد عدد سكان بعض المناطق، مثل ضانا، بنحو 100% خلال فترة الهجوم.[117]

وقد وصف النازحون داخليًا مشاهد فوضوية ومهددة للحياة حيث كان خيارهم الوحيد فيها هو الفرار، إلا أن الطرق المتضررة جعلت هروبهم أمرًا صعبًا.[118] كما وقد وردت تقارير عن غارات جوية استهدفت مركبات على الطرق السريعة المؤدية إلى الحدود التركية.[119] وأدى القصف إلى إعاقة تحركات النازحين داخليًا حيث أُجبروا على الانتظار في الأزمات المرورية حتى ينتهي القصف، مما جعلهم أكثر عرضة للهجمات.[120]

وبمجرد وصول النازحين داخليًا إلى وجهتهم المقصودة، اتخذوا لهم مأوى في أماكن مكتظة. ومن ناحية أخرى، فقد أُجبر ما يصل إلى 80 ألف شخص على النوم في العراء في درجات حرارة شديدة البرودة لأن المخيمات كانت ممتلئة.[121] وقد مات أطفال ورضع من البرد.[122] وقد تعرضت المستشفيات في المنطقة للضرر أو الدمار، مما عمل على تقييد تقديم المساعدات الطبية في وقت الحاجة الشديدة إليها.[123] كما وقد تم تقييد الوصول إلى المواد الغذائية والمرافق الصحية بشدة.[124]

وقد اتفقت روسيا وتركيا على وقف إطلاق النار في 5 مارس 2020، والتزمتا بموجب ذلك على وقف العمل العسكري على طول خط التماس في منطقة وقف التصعيد بإدلب، وإنشاء ممر أمني ومراكز تنسيق ودوريات مشتركة.[125] ونتيجة لانخفاض العنف، عاد أكثر من 200 ألف شخص نزحوا بسبب الهجوم الأخير بين شهري مارس ويوليو 2020. كما وقد تأثر قرار الناس بالعودة بالمخاوف من انتشار كوفيد-19 في مواقع النزوح.

ومع ذلك، فقد عانت مناطق العودة من دمار واسع النطاق والعديد منها إن لم يكن جميعها أصبحت غير صالحة للسكن. ويكافح العائدون من أجل الحصول على المساعدات الإنسانية بينما يعانون من ضائقة اقتصادية ووضع أمني متقلب. ويُذكر أن العائلات في معظم المجتمعات التي عاد إليها نازحون داخليًا غير قادرة على تحمل تكاليف المواد الغذائية الأساسية. وبالإضافة إلى ذلك، ترتب على الأضرار التي لحقت بالبنية التحتية وارتفاع أسعار النقل بالشاحنات معاناة نصف الأشخاص من نقص في المياه أيضًا.[126]

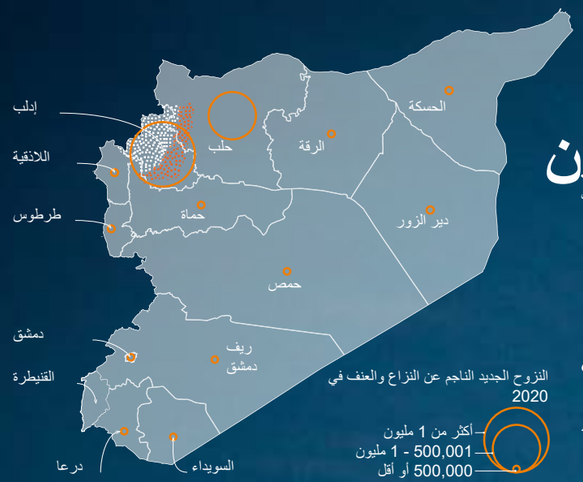

960,000
حالات النزوح الجديدة نتيجة الهجمات التي شنتها الحكومة على إدلب في الفترة بين ديسمبر 2019 ومارس 2020

1.8 مليون
النزوح الجديد الناجم عن النزاع والعنف في سوريا في عام 2020

وكان وقف إطلاق النار في إدلب نقطة البداية لتقليل الأعمال العدائية في سوريا والتي استمرت طوال العام. وقد تواصلت التوترات واستمرت الانتهاكات المتقطعة للاتفاقية لعدة أشهر، ولكن بشكل عام كان هناك انخفاض مطرد في عدد الهجمات وعدد المصابين المدنيين.[127] ومن جهتها، تخلت هيئة تحرير الشام، المدرجة في قائمة عقوبات مجلس الأمن للكيانات التابعة لتنظيم القاعدة وتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام(داعش)، عن نهجها الأكثر تطرفاً وعنفاً، وأصبحت أكثر واقعية في جهودها لحماية سيطرتها على إدلب وإدارة المناطق التي تسيطر عليها، ويتضمن ذلك دعم حكم حكومة الإنقاذ في المحافظة. وتعمل القوات التركية أيضًا كحاجز بين القوات الحكومية السورية والجماعات المسلحة غير التابعة للدولة.[128]

ومع ذلك، يتواصل تدهور الوضع الإنساني، ويستمر انهيار الاقتصاد السوري وانعدام الأمن في تهجير وتشريد آلاف الأشخاص من منازلهم. ويُشار إلى أن حوالي 9.3 مليون شخص كانوا يعانون من انعدام الأمن الغذائي حتى شهر نوفمبر 2020، بزيادة قدرها أكثر من 1.4 مليون مقارنة بعام 2019 وهو أعلى رقم تم تسجيله منذ بدء الحرب.[129]

إن انخفاض العنف في سوريا في الأشهر الأخيرة أمرٌ مهمٌ، لكن الوضع لا يزال هشًا وضعيفاً. ولا يزال سكان سوريا الذين طالت معاناتهم في أمس الحاجة إلى إنهاء الحرب، ومن ثم يتعين إيجاد حل سياسي إذا كنا نريد أن يحقق النازحون داخليًا في البلاد البالغ عددهم 6.6 مليون حلولاً دائمة لنزوحهم.

أطفال سوريون يعيشون في خيام مؤقتة يضيئون فوانيس السماء في قرية بيتينت بمحافظة إدلب السورية، مع دخول الحرب الأهلية عامها الحادي عشر.
© وكالة الأناضول/محمد سعيد عن طريق Getty Images، مارس 2020.

في دائرة الضوء - اليمن: الفيضانات والنزاع يجتمعان لتأجيج أزمة النزوح

لقد تسببت الاشتباكات بين الحكومة اليمنية المعترف بها دوليًا وحركة أنصار الله، والمعروفة أيضًا باسم حركة الحوثيين، في حدوث 143 ألف حالة نزوح جديدة في عام 2020 مع دخول النزاع الذي تشهده البلاد عامه السادس. وكان العديد منها نتيجة الهجمات العشوائية وقصف مناطق مكتظة بالسكان.

وتفاقمت الأزمة الإنسانية في اليمن، والتي لا تزال الأكثر حدة في العالم، بسبب الفيضانات والعواصف المدمرة خلال موسمين شديدي المطر بين شهري فبراير وسبتمبر. فقد أسفرت الكوارث عن حدوث 223 ألف حالة نزوح جديدة خلال العام، وهو أعلى رقم مسجل في اليمن. إذ نجد أن الفيضانات تسببت في دمار واسع النطاق، وقتلت مئات الأشخاص وأجبرت الآلاف من النازحين داخليًا على الفرار مرة أخرى، مما يسلط الضوء على كيفية تداخل آثار الكوارث والنزاعات في اليمن.[130]

وقد تسببت الأمطار الغزيرة والفيضانات في محافظة حجة في حدوث 8000 حالة نزوح جديدة في شهر فبراير، 30 ألف حالة أخرى في تسع محافظات في غضون يومين أثنين فقط بين 24 و 25 مارس. وقد استمرت الأمطار بالهطول بلا هوادة طوال شهر إبريل، مما أدى إلى نزوح 52 ألف شخص آخرين.[131] كما وقد ضربت عاصفة استوائية الساحل الجنوبي في 21 إبريل، مما أعاق تعافي السكان من آثار الفيضانات، وأثرت كذلك مخلفات إعصار تيسارغا على نفس المحافظات في أوائل شهر يونيو. وفي المناطق الساحلية بحضرموت، سبقت الأمطار الغزيرة عاصفة رملية أضرت مواقع النزوح في عدة مناطق وأضرت كذلك بمدينة المُكلا.[132]

وتعيش الغالبية العظمى من النازحين داخليًا في اليمن في مستوطنات مؤقتة، مما يعرضهم لخطر النزوح لمرة ثانية عند وقوع الكوارث.[133] وقد فقد الكثيرون مأويهم وممتلكاتهم ومخزونهم الغذائي بسبب الأمطار والفيضانات.[134] وقد شكل النازحون داخليًا الذين أجبروا على الفرار مرة أخرى العديد من حالات النزوح الجديدة المسجلة في منطقة عبس في حجة في أواخر شهر إبريل.[135]

وعلاوة على ذلك، فقد غمرت مياه الفيضانات شبكات الصرف الصحي في مواقع النزوح. ونتج عن ذلك أن تدفقت الفضلات إلى الشوارع، مما أدى إلى تلويث مصادر المياه وزيادة مخاطر الأمراض المنقولة من خلال المياه في بلدٍ يعاني بالفعل من تفشي مرض الكوليرا بشكل كبير.[136] وقد انطقعت وتعطلت الطرق الرئيسية بين المحافظات الأكثر احتياجًا للمساعدة، مما أدى إلى تعطيل حركة الفرق الإنسانية والطبية والإمدادات الطبية الحيوية ومنها الأدوات الخاصة بفحص كوفيد-19.[137] كما وقد أفادت تقارير أن الفيضانات نقلت ألغامًا أرضية وعبوات ناسفة أخرى إلى مناطق لم تكن موجودة فيها من قبل.[138]

وفي السياق ذاته، بدأت فترة أخرى من الفيضانات في 20 يوليو. وفي هذه المرة كان غرب البلاد هو الأكثر تضرراً، ولا سيما محافظات مأرب وحجة والحديدة، وهي أيضاً من بين الأماكن الأكثر تضرراً من النزاع.[139] وقد أسفرت الفيضانات عن أن حوالي 75 ألف شخص قد أصبحوا في حاجة إلى مأوى طارئ، واستمرت الأمطار بلا هوادة حتى أوائل شهر أغسطس، مما أدى إلى مزيد من النزوح.[140]

ونظرًا لكثافتها السكانية العالية وانتشار المستوطنات العشوائية، تضررت المناطق الحضرية بشكل خاص من الفيضانات.[141] وكان العديد من النازحين داخليًا في مدينة صنعاء يستأجرون أماكن للإقامة في مناطق معرضة للفيضانات بدلاً من الأحياء الأكثر أمانًا، والتي تصل تكلفة الإستنجار فيها إلى أربعة أضعاف المناطق المعرضة للفيضانات. كما وقد دمرت الفيضانات معظم هذه المستوطنات أو جعلتها غير صالحة للسكن، تاركة العائلات بلا مأوى مرة أخرى وتاركة اياها تعيش في العراء في كثير من الحالات.[142]

وإضافة إلى ذلك، فقد شهدت المناطق الريفية كذلك آثارًا كبيرة، لا سيما في أوائل شهر أغسطس، عندما انهار سد في محافظة عمران وفاض سد آخر في مأرب. كما وقد دمرت الفيضانات اللاحقة مخيمات النزوح التي أقيمت بشكل عشوائي وغير رسمي في مناطق خالية بالقرب من كلا السدين. وقد وردت أنباء عن غرق الماشية وعن أضرار جسيمة لحقت بالمحاصيل.[143]

وقد أسفرت الفيضانات عن نقصان غلة المحاصيل الربيعية في جميع أنحاء البلاد وشجعت أيضًا الجراد على التكاثر والانتشار، مما أدى إلى زيادة انعدام الأمن الغذائي الحاد الموجود بالفعل.[144] وكان من المتوقع أن يحتاج أكثر من 16 مليون شخص، أو أكثر من 50% من سكان اليمن قبل الحرب، إلى مساعدات غذائية في عام 2021.[145]

وعلاوة على ذلك، فقد أضعفت الآثار المتداخلة للنزاع والكوارث وجائحة كوفيد-19 الوضع الاقتصادي الهش بالفعل في اليمن، مما أدى إلى تفاقم الظروف المعيشية السيئة لملايين الأشخاص.[146] وقد دعت الأمم المتحدة المجتمع الدولي في شهر نوفمبر إلى تكثيف دعمه، لكن هناك حاجة إلى التزامات أكبر لإنهاء النزاع وتجنب المجاعة والنزوح وتدهور الأزمة الإنسانية بشكل أكبر.[147]

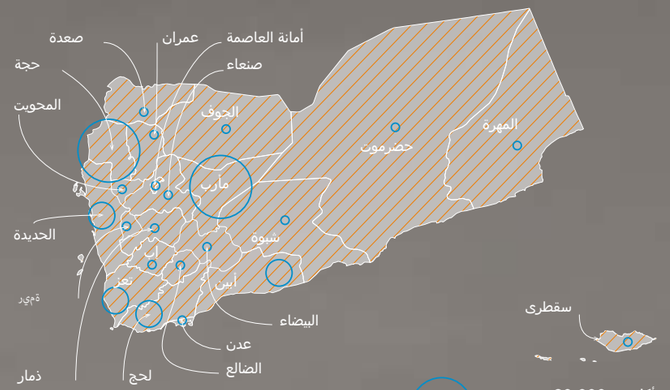

223,000

النزوح الجديد الناجم عن الكوارث في 2020 (المصدر: مجموعة المأوى)

143,000

النزوح الجديد الناجم عن النزاع والعنف في 2020 (المصدر: المنظمة الدولية للهجرة)

وكان هناك حوالي 223 ألف شخص يعيشون في حالة نزوح داخلي نتيجة للكوارث كما هو في نهاية عام 2020. هذا بالإضافة إلى أكثر من 3.6 مليون نازح بسبب النزاع والعنف. ومع استمرار الكوارث في تعقيد الأزمة التي تشهدها البلاد، فمن الضروري تنفيذ وقف إطلاق النار على مستوى البلاد ودعم جهود بناء السلام والحد من مخاطر الكوارث بالإضافة إلى طرح الحلول الدائمة للنازحين الداخليين في اليمن.

منظر لمخيم للنازحين الداخليين في أطراف خريم، اليمن، حيث فر الكثيرون من المناطق المتضررة من النزاع على الحدود مع المملكة العربية السعودية.
© اليونيسيف/UNI220713/رومينزي، يوليو 2019.

شرق آسيا والمحيط الهادئ

حالات النزوح الجديدة في عام 2020

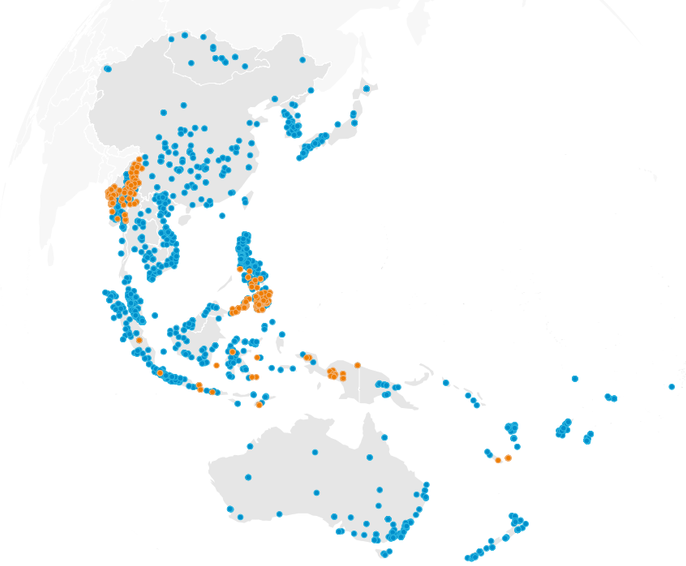

النزاع والعنف
186000

الكوارث
12063000

12.2 مليون
حالة نزوح جديدة

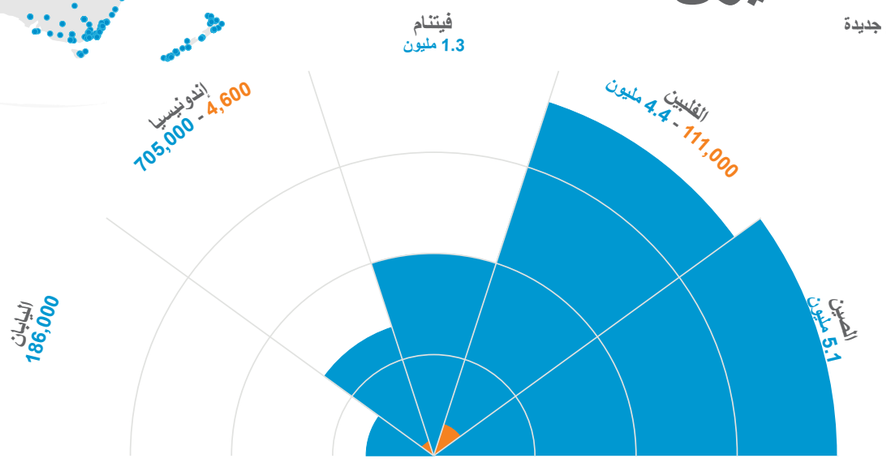

الشكل 28: البلدان الخمسة التي شهدت معظم حالات النزوح الجديدة في شرق آسيا والمحيط الهادئ في عام 2020

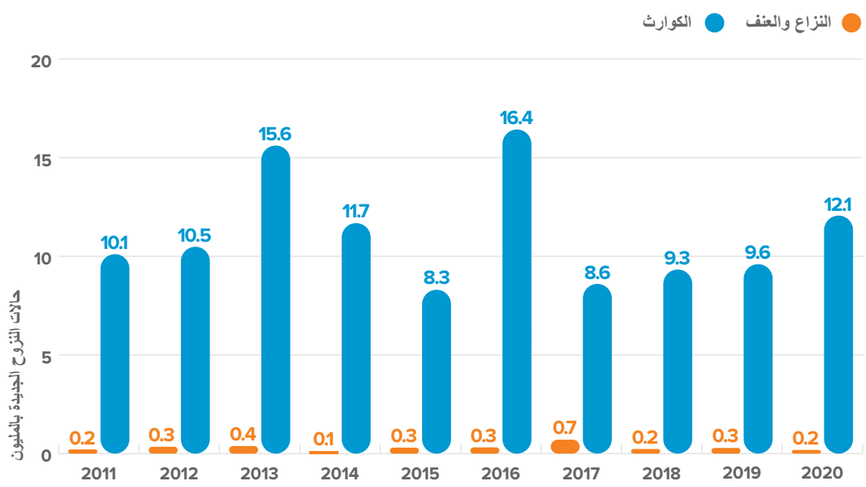

الشكل 29: حالات النزوح الجديدة بسبب النزاع والعنف والكوارث في شرق آسيا والمحيط الهادئ (2011-2020)

إن الحدود والأسماء والتسميات المستخدمة في هذه الخريطة لا تعني إقراراً أو قبولاً رسمياً من قبل مركز رصد النزوح الداخلي.

إجمالي عدد النازحين داخليًا في عام 2020

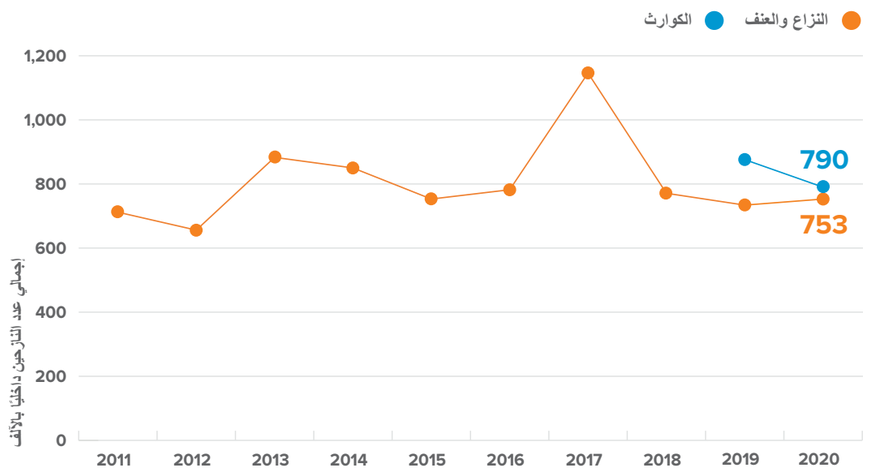

الشكل 30: إجمالي عدد النازحين داخليًا في شرق آسيا والمحيط الهادئ كما هو في نهاية الأعوام (2011-2020)

1.5 مليون
إجمالي عدد النازحين داخليًا

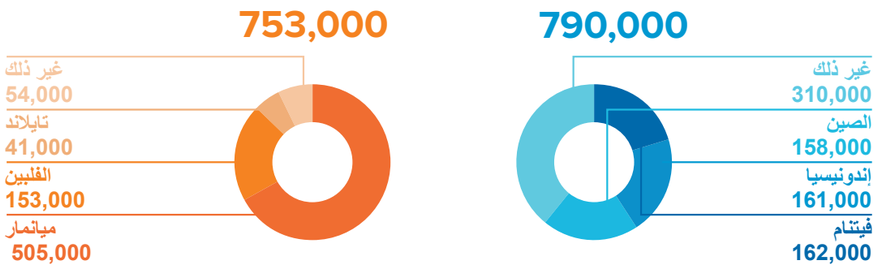

الشكل 31: البلدان التي شهدت أكبر عدد من النازحين داخليًا في شرق آسيا والمحيط الهادئ كما هو في نهاية عام 2020

الشكل 32: إجمالي عدد النازحين داخليًا في شرق آسيا والمحيط الهادئ كما هو في نهاية عام 2020، حسب الفئة العمرية

نتيجة لتقريب الأرقام، قد لا يتوافق إجمالي بعض الأرقام مع مجموع الأرقام المنفصلة بالضبط.

كما في السنوات الماضية، حدثت معظم حالات النزوح الناجمة عن الكوارث والمسجلة على مستوى العالم في عام 2020 في منطقة شرق آسيا والمحيط الهادئ. فقد تسببت الأعاصير والفيضانات والزلازل والانفجارات البركانية في حدوث 12.1 مليون حالة نزوح جديدة، وهو أعلى رقم مسجل منذ عام 2016 ويفوق متوسط الـ 10 سنوات للمنطقة البالغ 11.2 مليون. كما وقد تسببت العواصف والفيضانات القوية التي نتجت عن التغيرات المناخية مثل ظاهرة "لانينا" في حدوث 94% من حالات النزوح هذه(انظر دائرة الضوء، صفحة 49).

وقد كانت الصين والفلبين وفيتنام هي البلدان الأكثر تضرراً، حيث سجلت بعضاً من أعلى الأرقام على مستوى العالم بواقع 5.1 و 4.4 و 1.3 مليون حالة نزوح جديدة على التوالي. وقد تضررت فانواتو بشدة بشكل خاص بالنسبة لحجم سكانها. إذ نجد أن إعصار هارولد قد تسبب في نزوح حوالي 80 ألف شخص، أي ما يقرب من ربع عدد السكان. كما وقد أجبر النشاط البركاني الناس على الفرار من منازلهم في الفلبين وإندونيسيا وفانواتو. ومن ناحية أخرى، فقد تسبب ثوران بركان جبل تال في الفلبين في حدوث 506 آلف حالة نزوح في شهر يناير.

ولقد أدى النزاع والعنف إلى نزوح الأشخاص في الفلبين وميانمار وإندونيسيا، ولأول مرة في إقليم كاليدونيا الجديدة. وتم تسجيل حوالي 186 ألف حالة نزوح جديدة في جميع أنحاء المنطقة، وبحلول نهاية العام كان حوالي 753 ألف شخص يعيشون في وضع نزوح داخلي نتيجة للنزاع والعنف.

مخاطر الكوارث المتزايدة

إن تعرض السكان والمخاطر الأكثر تواتراً وشدة هما العاملان الرئيسيان اللذان يسببان مخاطر النزوح في المنطقة. وفي الواقع، يعيش ملايين الأشخاص في مناطق الدلتا والسواحل وفي المناطق المنخفضة الأخرى المعرضة للفيضانات النهرية والساحلية والتملح والتعرية، وجميع هذه المناطق من المتوقع أن تزداد سوءًا مع تغير المناخ والتدهور البيئي.[148]

ويبلغ متوسط معدل التوسع الحضري السنوي في شرق آسيا والمحيط الهادئ 3%، وهو أعلى من أي منطقة أخرى.[149] وإن التوسع الحضري السريع غير المخطط له يزيد في الغالب من مخاطر النزوح الناجم عن الكوارث من خلال حشد وتركيز الأشخاص في المناطق المعرضة للمخاطر.[150]

وقد تسبب موسم حرائق الغابات غير المسبوق في أستراليا، والذي استمر من شهر يوليو 2019 إلى شهر فبراير 2020، في حدوث 65 ألف حالة نزوح جديدة، ثلاثة أرباعهم تقريبًا في الشهرين الأولين من العام الجديد. والجدير بالذكر أن هذه الحرائق قد أحرقت حوالي 17 مليون هكتار من الأراضي ودمرت أكثر من 3100 منزل، وكان من أسباب نشوبها وشدتها الجفاف طويل الأمد والحرارة الشديدة والرياح القوية التي تعرضت لها المنطقة.[151] وكانت ولايتا فيكتوريا ونيو ساوث ويلز الواقعتان في الجنوب الشرقي هما الأكثر تضررًا. وكانت معظم حالات النزوح على شكل عمليات إجلاء وقائية، حيث تم تنبيه الناس لمغادرة منازلهم من خلال رسائل نصية أو مكالمات هاتفية.[152]

ثم أفسحت الظروف الجافة التي حدثت في بداية العام المجال لحدوث طقس رطب اشتدت حدته بظهور معتدل إلى قوي لظاهرة لانينيا. وقد ساهم ذلك في تقليل أثر حرائق الغابات ولكنه زاد من مخاطر الفيضانات والانهيارات الأرضية والتعرية، لا سيما في الأراضي المحترقة.[153] هذا وقد تسببت الفيضانات في مزيد من حالات النزوح في نفس المناطق المتضررة من الحرائق، لا سيما في النصف الثاني من العام.

سكان بارانغاي باي باي، مالينار، في مقاطعة ألباي بالفلبين، ينقبون في حطام منازلهم المدمرة، بعد أسبوع من تدمير إعصار غوني لمعظم قريتهم. © مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية/مارتن سان دييغو، نوفمبر 2020.

وفي الوقت الذي كانت فيه أستراليا تكافح حرائق الغابات، سرعان ما غمرت المياه أجزاء من شرق وجنوب شرق آسيا. وكانت أنظمة الضغط المنخفض للرياح الموسمية الصيفية قوية وبطيئة الحركة بشكل خاص، مما سمح لها بحمل رطوبة أكثر من المعتاد من المحيطين الهندي والهادئ قبل ايصالها إلى اليابسة.[154] وعلى هذا، نجد أن العواصف أسفرت عن حدوث أكثر من 5.8 مليون حالة نزوح جديدة حيث ضربت مناطق ذات كثافة سكانية عالية في الصين والفلبين واليابان وميانمار وإندونيسيا وفيتنام.

ولقد حدثت 98% من حالات النزوح الناجمة عن الكوارث البالغة 5.1 مليون شخص والمسجلة في الصين في عام 2020 خلال موسم الفيضانات، وهو رقم لم نشهده منذ عام 2016. وقد أثرت الفيضانات على أكثر من 63 مليون شخص وخلفت أكثر من 200 ضحية ما بين قتيل ومفقود، وتسببت في خسائر اقتصادية تُقدر بنحو 17 مليار دولار، وهي الأعلى في العالم لهذا العام.[155]

ويساهم تقلب وتغير المناخ في هذه الأرقام، لكن الاستخدام غير المستدام للأراضي والبناء في السهول الفيضية وتدمير النظم البيئية تلعب دورًا مهمًا في ذلك أيضاً. وعلاوة على ذلك، تؤثر مشاريع البنية التحتية واسعة النطاق، كالسدود، على أحواض الأنهار بأكملها وتزيد من مخاطر الفيضانات عند منطقة المنبع ومخاطر الجفاف في منطقة المصب. كما وتعمل انهيارات السدود وعمليات إطلاق المياه المفاجئة منها على زيادة مخاطر النزوح في مناطق المصب، كما كان الحال في نهر ميكونغ، الذي يشهد تغيرًا سريعًا في ستة بلدان يمر بها، بدءًا من الصين إلى فيتنام.[156]

وقد ارتفع منسوب العديد من الأنهار في الصين فوق المستويات التحذيرية في عام 2020 وبلغ 77 منها مستويات قياسية.[157] ومن ناحيتها، استجابت السلطات بفتح بوابات السدود، وتم تفجير سد واحد على الأقل في مقاطعة آنهوي لتخفيف ضغط المياه عليه.[158] وبالإضافة إلى ذلك، يبلغ متوسط عمر السدود الكبيرة في الصين البالغ عددها 23841 سدًا 51 عامًا، مما يعني أن معظمها قد تجاوز أو أقترب بالفعل من العمر الافتراضي الذي صممت من أجله.[159] وإذا لم يتم القيام بإصلاحات على هذه السدود أو إدارتها بشكل مناسب، فقد تمثل تهديدًا وجوديًا لملايين الأشخاص في السنوات القادمة.

وعلى صعيدٍ آخر، تسببت الأمطار الغزيرة في فيتنام على مدار العام في فيضان العديد من السدود. وللحيلولة دون انفجار خزانات السدود، أطلقت السلطات المسؤولة المياه في اتجاه مناطق المصب، مما تسبب في فيضانات واسعة النطاق في العديد من المقاطعات بما في ذلك نغي آن وكوانغ نغاي.[160]

وإن العلاقة بين آثار الكوارث وتطوير البنية التحتية والممارسات غير المستدامة واضحة للعيان في إندونيسيا. ومن الأمثلة على ذلك منطقة جاكرتا الحضرية، التي يقطنها أكثر من 30 مليون نسمة وثاني أكبر مدينة ضخمة في العالم.[161] وقد تم إجلاء أكثر من 397 ألف شخص من منازلهم في غضون ثلاثة أيام بسبب الفيضانات الناجمة عن الأمطار الغزيرة التي اجتاحت منطقة جاكرتا الكبرى في بداية العام.[162]

ويُذكر أنه بالإضافة إلى عدم استعداد المدينة للتعامل مع أكبر هطول للأمطار منذ عام 2007، فقد تسببت موجة أخرى من الأمطار الغزيرة في حدوث فيضانات في العاصمة وحولها في شهر فبراير، مما أسفر عن أكثر من 45 ألف حالة نزوح.[163] إن جاكرتا تستقر فوق أراض منخفضة سبخة، وهي تغرق بسرعة ويرجع ذلك أساسًا إلى ارتفاع مستوى سطح البحر، والبناء على أرض معرضة للهبوط، وعمليات ضخ المياه غير القانونية.[164] وقد أعلن الرئيس الإندونيسي، جوكو ويدودو، في عام 2019 عن خطط لنقل العاصمة إلى موقع أكثر أمانًا. ولكن تم تعليق هذه الخطوة، والتي تبلغ تكلفتها المقدرة 33 مليار دولار، بسبب جائحة كوفيد-19.[165]

الإنذار المبكر والإجلاء وإعادة التوطين/النقل

إن منطقة شرق آسيا والمحيط الهادئ معرضة لمجموعة من المخاطر الطبيعية علاوة على أنها عرضة لآثار تغير المناخ، بيد أن بلدان المنطقة تتسم بنشاطها أيضًا في إدارة مخاطر الكوارث. ورغم أن عمليات الإجلاء تُعد شكلاً من أشكال النزوح، إلا أنها نجحت في تقليل عدد الإصابات والأرواح المفقودة عند وقوع كارثة.

ويعد ثوران بركان تال في الفلبين في بداية عام 2020 مثالاً على كيفية اتخاذ السلطات المحلية والوطنية خطوات استباقية للحد من الخسائر البشرية المحتملة. وقد أصدر المعهد الوطني لعلم البراكين والزلازل تحذيرًا في 12 يناير حول إحتمالية وقوع انفجار بركاني قوي في غضون ساعات أو أيام.[166] ومن ثم، نصحت السلطات بإجلاء جميع الأشخاص في المناطق شديدة الخطورة الواقعة ضمن مساحة 14 كيلومترًا من فوهة البركان.

فتم إجلاء ما يقرب من 506 ألف شخص نتيجة لذلك، وهو أكبر حدث نزوح بسبب خطر جيوفيزيائي في عام 2020. كما وقد سجلت الحكومة 39 حالة وفاة ناجمة عن ثوران البركان، نُسب بعضها إلى أشخاص اختاروا البقاء أو العودة إلى المناطق شديدة الخطورة.[167] وإضافة إلى ذلك، حدثت عمليات إجلاء مماثلة بانتظام خلال موسم الأعاصير الكثيرة في النصف الأخير من العام، مما أدى إلى تفادي المزيد من الإصابات والخسائر في الأرواح، ومع ذلك فقد ترتب على هذا الأمر أثر مدمر بشكل كبير على حياة الأشخاص وسبل عيشهم.

وفي فيجي، حددت السلطات 48 مجتمعًا بحاجة ماسة إلى إعادة التوطين / النقل بدعم حكومي في عام 2017.[168] وقد تم بالفعل إعادة توطين/نقل سبعة مجتمعات منها في أعقاب الكوارث، بما في ذلك مجتمعات قرية ناريكوسو في كادافو، الذين تسلموا مفاتيح منازلهم الجديدة المُقامة على أرض أكثر إرتفاعاً في عام 2020.[169] ويشكل هذا جزءًا من خطة أوسع لمساعدة وتوجيه جهود إعادة التوطين/النقل على المستوى المحلي. وقد وضعت الحكومة مبادئ توجيهية لعملية إعادة التوطين/النقل المخطط لها في عام 2018، مما جعل فيجي واحدة من أوائل البلدان التي طورت إطار العمل الوطني هذا.[170] كما وقد أنشأت الصندوق الائتماني لإعادة توطين السكان والنازحين بسبب المناخ من أجل المجتمعات والبنية التحتية في عام 2019.[171]

وقد قامت البلدان كذلك بتعديل بروتوكولات الحد من مخاطر الكوارث وإدارتها مع ظهور التحديات الجديدة. فخلال موسم حرائق الغابات 2019-2020 في أستراليا، استخدمت الحكومة أوامر إلزامية لعمليات الإجلاء الوقائية، بدلاً من نصح المواطنين باختيار "البقاء والدفاع" عن منازلهم أو "المغادرة مبكرًا" كما فعلت في السنوات السابقة.[172] كما وقد شكلت لجنة لمراجعة سياستها الوطنية بشأن الاستجابة للكوارث. وسلطت هذه اللجنة الضوء على أهمية تحديث خطط وطرق الإجلاء وتحسين مرافق الإيواء والملاجئ.[173]

وتبرز اليابان أيضًا كمثال للممارسات الجيدة، وتقدم الكثير من المعرفة والدروس المستفادة في إدارة الكوارث والمخاطر المرتبطة بها، لا سيما الزلازل وأمواج تسونامي والأعاصير والفيضانات. وعلاوة على ذلك، فهي بارعة في استخدام الإجلاء الوقائي لإبعاد الناس عن الأذى والضرر. فقبل أن يضرب إعصار هايشن البلاد في شهر سبتمبر 2020، تم إجلاء وإيواء أكثر من 174 ألف شخص.

كما وقد استعرضت الدولة أنظمة إدارة الكوارث الخاصة بها العام الماضي لمراجعتها في ضوء جائحة كوفيد-19.[174] ونتيجة لذلك، تم تهيئة مراكز الإجلاء للسماح بالتباعد الجسدي وتجنب الاكتظاظ والازدحام الشديدين.[175] وربما لا تزال المخاوف من انتشار الفيروس في الملاجئ ومرافق الإيواء تُثني السكان من كبار السن عن مغادرة منازلهم، حتى عندما نُصح الناس بالإجلاء بسبب خطر الفيضانات. وعلى الرغم من أن اليابان واحدة من أكثر دول العالم استعدادًا لمواجهة الكوارث، إلا أن بعض مراكز الإجلاء كانت موجودة أيضًا في مناطق معرضة للفيضانات أو غير قادرة على تحمل هطول الأمطار الغزيرة، مما جعلها غير صالحة للاستخدام.[176]

وفي السياق ذاته، غيرت بلدان أخرى نهجها لإدارة الكوارث نتيجة للجائحة.[177] فعلى سبيل المثال، عندما ضرب إعصار هارولد فانواتو، قامت فانواتو بتعديل استجابتها على الرغم من عدم تسجيل حالات إصابة بكوفيد-19 في ذلك الوقت. ونتيجة ذلك، أعاقت إجراءات منع انتشار الفيروس تنفيذ التدخلات الإنسانية، ولم يُسمح لعمال الإغاثة القادمين من الخارج بدخول البلاد. وهذا بدوره أدى إلى استخدام طرق مبتكرة لتعزيز القدرات والأنظمة المحلية. فتم تدريب المتطوعين المحليين عبر الإنترنت، وقدمت بلدان أخرى ووكالات دولية للسلطات الدعم عن بُعد.[178]

النزاع والعنف

أدت التوترات العرقية والدينية إلى تأجيج النزاع والعنف مما أجبر الناس على الفرار من منازلهم في العديد من البلدان والأقاليم في عام 2020. وحدثت معظم حالات النزوح في الفلبين وميانمار وإندونيسيا، كما في السنوات السابقة.

وتم تسجيل ما يقرب من 111 ألف حالة نزوح جديدة في الفلبين، معظمها في ميندناو، حيث اشتبكت القوات المسلحة والجيش الشعبي الجديد وجماعة أبو سياف، التابعة لتنظيم الدولة الإسلامية، عدة مرات خلال العام. وقد وقعت معظم الأعمال القتالية في شمال كوتاباتو. وخارج ميندناو، وردت أنباء عن أحداث نزوح أخرى في وسط وشرق وغرب فيسایاس.[179]

ومن ناحية أخرى، تم تسجيل أكثر من 70 ألف حالة نزوح جديدة في ميانمار. وقد تسبب الصراع المسلح بين الحكومة وجيش أراكان، وهو جماعة عرقية قومية مسلحة، في حدوث حوالي 58 ألف حالة نزوح في ولايتي راخين وتشين. أما الـ 12 ألف حالة المتبقية، فقد سُجّلت في ولايتي شان وكارين ومنطقة ماندالاي، نتيجة القتال بين الجيش والجماعات العرقية المسلحة.

وعلاوة على ذلك، حدثت حالات نزوح جديدة في إندونيسيا، لكن المعلومات المتعلقة بها محدودة. وقد تم تسجيل أكثر من 4600 حالة نزوح، نجم معظمها نتيجة التوترات المستمرة بين قوات الأمن والجماعات المتمردة في منطقتي بابوا وبابوا الغربية. وشنت جماعة مسلحة تابعة لتنظيم الدولة الإسلامية هجوماً في سيجي ريجنسي في وسط سولاويزي أدى إلى مزيد من حالات النزوح.[180]

وتم تسجيل حالات النزوح الداخلي المرتبطة بالعنف لأول مرة في إقليم كاليدونيا الجديدة. وقد أدت التوترات والاضطرابات في جزيرة ماري، إحدى جزر لويالتي، التي نشأت بسبب تعيين قس جديد والتي استمرت أسبوعًا إلى اشتباكات بين القبائل أدت إلى حوالي 140 حالة نزوح جديدة. ومن جانبها، أعادت السلطات توطين النازحين داخليًا بالقرب من العاصمة نوميا، لكن البعض اشتكى من تهجيرهم وتشريدهم من أرضهم وخوفهم من العودة بسبب خطر التعرض للمزيد من العنف.[181]

في دائرة الضوء - عام من العواصف المستمرة بلا هوادة في شرق آسيا والمحيط الهادئ

إن العواصف شائعة في جميع أنحاء منطقة شرق آسيا والمحيط الهادئ وتتسبب في حالات نزوح كبيرة كل عام، إلا أن موسم الأعاصير لعام 2020 كان نشطًا بشكل خاص. فقد ضربت العواصف والأعاصير القوية تلك المنطقة واستمرت من شهر يناير إلى شهر ديسمبر، وأثرت على المناطق المعرضة بشدة والتي يقطن فيها أعداد كبيرة من الأشخاص الذين أُجبروا على الفرار إما قبل حدوث هذه الكوارث أو نتيجة للآثار التي خلفتها. هذا وقد تسببت هذه العواصف والأعاصير فيما يقرب من نصف حالات النزوح الجديدة الناجمة عن الكوارث والتي بلغت 12.1 مليون شخص في جميع أنحاء المنطقة خلال العام، ومن ثم أضطر الكثير من الأشخاص إلى الانتقال أكثر من مرة. ومن الجدير بالذكر أن حالات النزوح هذه قد حدثت في ثلاث فترات مختلفة، من شهر يناير إلى شهر إبريل، ومن شهر مايو إلى شهر أغسطس، ومن شهر سبتمبر إلى شهر ديسمبر.

من شهر يناير إلى شهر إبريل

بدأ نشاط العواصف في جنوب المحيط الهادئ في شهر يناير، عندما تسبب إعصار تينو في حدوث 3500 حالة نزوح في فيجي وتوفالو. وقد طالت معظم آثار الإعصار دولة فيجي في الوقت الذي مر فيه من شرق الأرخبيل على شكل عاصفة من الفئة الثالثة، مما تسبب في إجلاء وقائي لنحو 100 شخص.[182] ومع تحرك إعصار تينو نحو توفالو، تم إجلاء المئات قبل أن تتسبب موجات الرياح القوية والعواصف العاتية في حدوث الخراب والدمار.[183]

ثم جاء إعصار هارولد في شهر إبريل ليضرب ضربته، فتسبب في نزوح أكثر من 93 ألف شخص في فيجي وجزر سليمان وتونغا وفانواتو. وكانت فانواتو هي الأشد تضرراً من عاصفة الفئة الخامسة، والتي أدت إلى نزوح حوالي ربع سكان البلاد في يومين، لتصبح ثاني أقوى عاصفة تضرب فانواتو بعد إعصار بام في عام 2015.[184] وقد لحق الدمار ببعض المناطق، مثل جزيرة بينتيكوست.[185] وتضررت أو دُمّرت الكثير من المنازل ، وتم تشريد أكثر من 19 ألف شخص، وأدى تدمير المحاصيل الزراعية إلى ارتفاع مستويات انعدام الأمن الغذائي. وقد بلغت الأضرار حوالي 61% من الناتج المحلي الإجمالي لفانواتو.[186]

وقد افتتحت فيجي 250 مركزًا من مراكز الإجلاء قبل وصول إعصار هارولد إلى اليابسة، وهو ما ساهم في توفير المأوى لأكثر من 6200 شخص.[187] وتسببت العاصفة في انهيارات أرضية وفيضانات في جزيرتي فيتي ليفو وفانوا ليفو الرئيسيتين وألحقت أضرارًا كبيرة بشبكات الاتصالات في المزيد من الجزر النائية. ويُعتقد أن ما يقرب من 4500 شخص قد طال أمد نزوحهم بسبب تدمير منازلهم.[188]

وعلاوة على ذلك، أعاقت القيود المفروضة بسبب كوفيد-19 التقييمات في المناطق الريفية والمعزولة في كل من فيجي وفانواتو، مما يعني أن تقديرات الأضرار والنزوح من المرجح أن تكون أقل من الواقع.[189]

من شهر مايو إلى شهر أغسطس

تسبب موسم الأعاصير في حدوث فيضانات واسعة النطاق في بلدان جنوب شرق آسيا وشرق آسيا في الفترة ما بين شهري مايو وأغسطس، مما أدى إلى حدوث حوالي 5.4 مليون حالة نزوح جديدة، معظمها في الفلبين والصين.

وكان إعصار فونغفونغ، المعروف أيضًا باسم أمبو، أول إعصار استوائي يضرب الفلبين هذا العام، حيث وصل إلى أقصى سرعة للرياح من 157 إلى 176 كم/ساعة.[190] وكان قد وصل إلى اليابسة في 10 مايو وتسبب في أكثر من 298 ألف حالة نزوح، معظمها كانت على شكل عمليات إجلاء وقائية. وفي ظل الأوضاع الراهنة، زادت القيود المفروضة بسبب كوفيد-19 من تعقيد جهود عملية الإجلاء. فقد أدت ضرورة الحفاظ على التباعد الجسدي إلى تقليل سعة الملاجئ ومرافق الإيواء، مما تطلب المزيد من الموارد لفتح مراكز إجلاء إضافية.[191]

وعلاوة على ذلك، أثرت العديد من العواصف الكبرى على الصين خلال موسم الأعاصير، حيث ضرب معظمها البلاد بين شهري يونيو وسبتمبر. فقد ضربت ست عواصف البلاد في شهر أغسطس وحده. وساهم إعصار هاغوبيت في حدوث حوالي 326 ألف عملية إجلاء وقائية من المناطق المعرضة للخطر على طول الساحل الشرقي في بداية الشهر. بل إنه حمل الأمطار الغزيرة إلى مقاطعتي تشجيانغ وجيانغسو، وكذلك شنغهاي، مما أدى إلى تعطل الاتصالات والنقل والتجارة.[192]

وأعقب إعصار هاغوبيت عاصفة هيغوس الاستوائية وإعصار ميساك. وقد حدثت معظم حالات النزوح في الصين، لكن العواصف أدت أيضًا على القيام بعمليات إجلاء وقائية ودمرت منازل في كوريا الشمالية وكوريا الجنوبية وتايلاند وفيتنام.

من شهر سبتمبر إلى شهر ديسمبر

تسببت الأعاصير والعواصف والفيضانات والانهيارات الأرضية اللاحقة في نزوح أكثر من 5.4 مليون شخص في العديد من البلدان في شرق آسيا وجنوب شرق آسيا بين شهري سبتمبر وديسمبر. ووقع معظمها في الفلبين وفيتنام، لكن إعصار هايشن الذي حدث في شهر سبتمبر قد أثر أيضًا على الصين وكوريا الجنوبية واليابان. وكانت هذه ثاني أكبر عاصفة تضرب المنطقة في أقل من أسبوع بعد إعصار ميساك.

وتحملت فيتنام العبء الأكبر من هذه العواصف، حيث ضربتها مرة أخرى العاصفة الاستوائية نانغكا وإعصار مولاف في شهر أكتوبر. وتسببت العاصفتان في حدوث 1.2 مليون حالة نزوح في المنطقة، نصفها في فيتنام. وقد كان إعصار مولاف واحدًا من أقوى العواصف التي ضربت فيتنام على الإطلاق، حيث تسبب في خسائر تقدر بنحو 430 مليون دولار.[193]

بعد ذلك، تسبب الإعصاران غوني وفامكو في حدوث أكثر من ثلاثة ملايين حالة نزوح في الفلبين وفيتنام في شهري أكتوبر ونوفمبر. فقد تسببت الأمطار الغزيرة والرياح العنيفة الناجمة عن إعصار غوني في حدوث عواصف وانهيارات طينية حول لوزون في شمال الفلبين قبل انتقاله إلى فيتنام، ليخلف بذلك أضرارًا ودمارًا شاملاً على إثره.[194] كما وقد تسبب إعصار فامكو في حدوث 1.9 مليون حالة نزوح أخرى بعد أقل من أسبوعين، كان معظمها في الفلبين. وعلاوة على ذلك، دمر إعصار فامكو الملاجئ المؤقتة والمساكن التي تم بناؤها إستجابة لإعصار غوني.[195]

وهكذا، ظلت العواصف تتسبب في النزوح حتى شهر ديسمبر، والتي وقع معظمها في الفلبين، وفي منتصف الشهر بدأ موسم الأعاصير في جنوب المحيط الهادئ مرة أخرى. حيث ضرب إعصار ياسا فيجي في 18 ديسمبر وكان إعصارًا من الفئة الخامسة، مما أسفر عن أكثر من 23 ألف حالة نزوح في جميع أنحاء الأرخبيل.[196]

ولقد تزامنت العديد من العواصف والأعاصير الكبرى في عام 2020 مع فترات من الفيضانات الموسمية والرياح الموسمية والانهيارات الأرضية المرتبطة بها، وتفاقمت الأمور بسبب ظهور معتدل إلى قوي لظاهرة لانينا، والتي أسفرت عن أجواء أكثر رطوبة من المعتاد في المنطقة.

وتعد ظاهرة لانينا أحد العوامل الرئيسية الطبيعية التي تحفز النظام المناخي على كوكب الأرض، ولكنها تحدث الآن على خلفية تغير المناخ الذي يسببه الإنسان، والذي يؤثر أيضًا على دورة الماء ويجعل الظواهر الجوية المتطرفة أكثر تكراراً وشدة.[197]

وإن فهم هذه الظواهر الموسمية، والروابط بينها وبين الآثار التي تخلفها، يوفر أدلة يمكن على أساسها بناء الجهود اللازمة لمنع النزوح الناجم عن الكوارث والاستعداد والاستجابة له.

شخصان يسيران خوضًا في المياه مع متعلقاتهما بعد أن تسببت الأمطار الغزيرة في حدوث فيضانات في مدينة هو تشي منه، في الفيتنام. جيثوينه عن طريق Getty Images

جنوب آسيا

حالات النزوح الجديدة في عام 2020

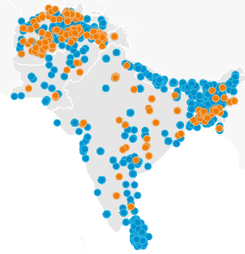

النزاع والعنف
409000

الكوارث
9241000

9.6 مليون
حالة نزوح جديدة

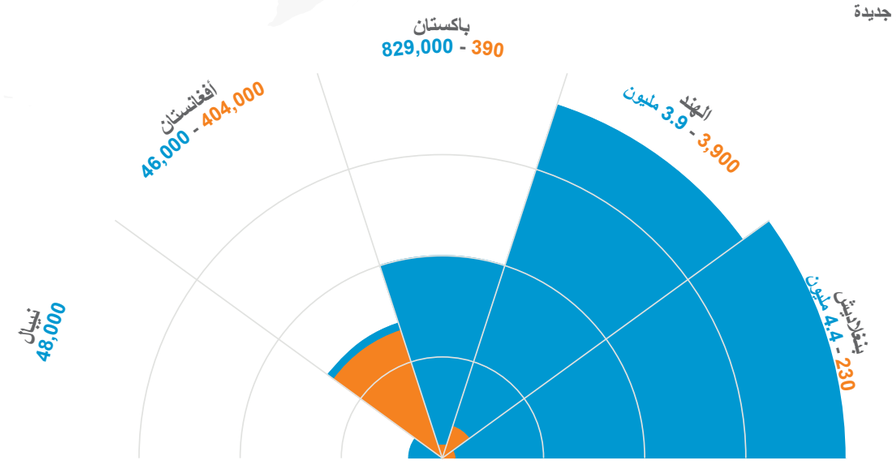

الشكل 33: البلدان الخمسة التي شهدت معظم حالات النزوح الجديدة في جنوب آسيا في عام 2020

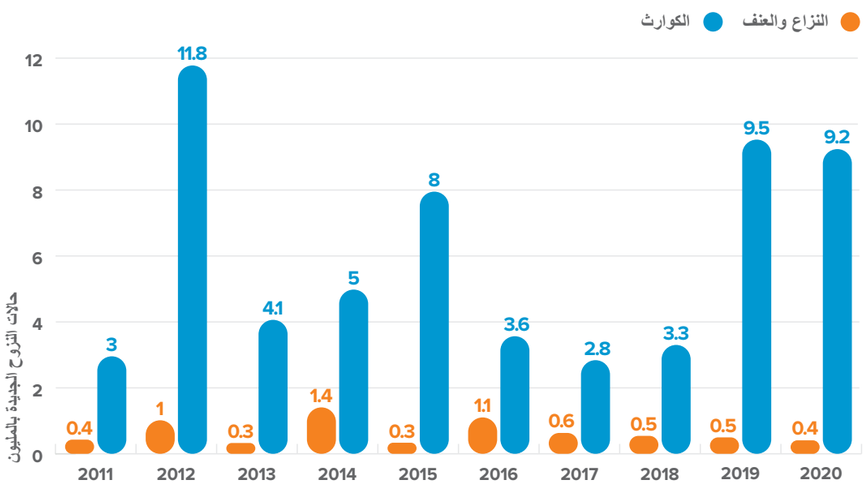

الشكل 34: حالات النزوح الجديدة بسبب النزاع والعنف والكوارث في جنوب آسيا (2011-2020))

إن الحدود والأسماء والتسميات المستخدمة في هذه الخريطة لا تعني لإقراراً أو قبولاً رسمياً من قبل مركز رصد النزوح الداخلي.

إجمالي عدد النازحين داخليًا في عام 2020

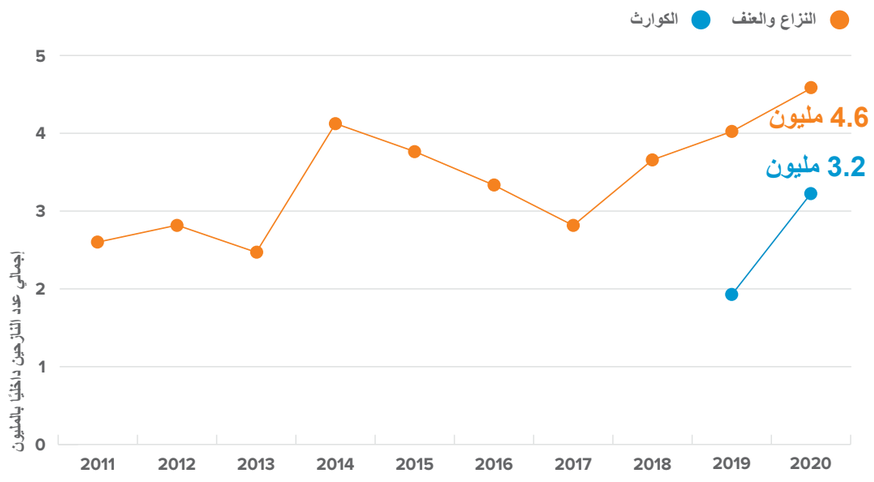

الشكل 35: إجمالي عدد النازحين داخليًا في جنوب آسيا كما هو في نهاية الأعوام (2011-2020)

7.8 مليون
إجمالي عدد النازحين داخليًا

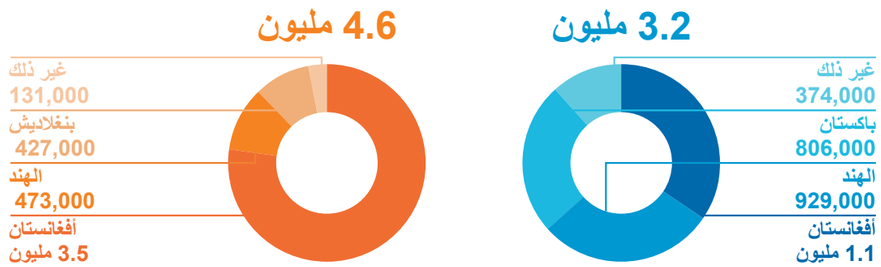

الشكل 36: البلدان التي شهدت أكبر عدد من النازحين داخليًا في جنوب آسيا كما هو في نهاية عام 2020

الشكل 37: إجمالي عدد النازحين داخليًا في جنوب آسيا كما هو في نهاية عام 2020، حسب الفئة العمرية

نتيجة لتقريب الأرقام، قد لا يتوافق إجمالي بعض الأرقام مع مجموع الأرقام المنفصلة بالضبط.

أشخاص يستخدمون قاربًا لعبور مياه الفيضانات في قرية باكاهان، في بيهار، الهند، في شهر أكتوبر 2020.
© بلومبيرج/براشانث فيشواناثان عن طريق Getty Images، أكتوبر 2020.

شكلت منطقة جنوب آسيا ما يقرب من ثلث حالات النزوح الجديدة الناجمة عن الكوارث في العالم في عام 2020. فقد تم تسجيل حوالي 9.2 مليون حالة، وهو رقم أعلى من المتوسط للعام الثاني على التوالي. وهنا تجدر الإشارة إلى أن إعصار أمفان تسبب في ما يقرب من خمسة ملايين حالة إجلاء في جميع أنحاء بنغلاديش والهند وميانمار وبوتان في مايو، مما يجعله أكبر حدث نزوح بسبب الكوارث هذا العام على مستوى العالم.

ولقد أثرت الأمطار الموسمية والفيضانات على المنطقة بأكملها من شهر يونيو فصاعدًا، لا سيما في بنغلاديش، حيث كانت أرقام النزوح بها هي الأعلى منذ أن أصبحت البيانات متاحة في عام 2008. وكان حوالي 3.2 مليون شخص في جميع أنحاء المنطقة يعيشون في حالة نزوح داخلي نتيجة للكوارث كما هو في نهاية العام.

وتُعد منطقة جنوب آسيا موطنًا لما يقرب من ربع سكان العالم. وعلى الرغم من النمو الاقتصادي السريع، فإن مظاهر عدم المساواة تنتشر ولا يزال الكثير من الناس يعيشون في فقر، مما يجعلهم معرضين بشكل خاص لآثار الكوارث وتغير المناخ.[198] كما أن ممارسات التنمية غير المستدامة، التي تشمل التوسع الحضري غير المنظم وإجتثاث الغابات وتدهور الأراضي، تؤدي أيضًا إلى ارتفاع مخاطر النزوح بسبب الكوارث.[199] وتشير النماذج إلى أن الفيضانات يمكن أن تؤدي إلى نزوح يبلغ في المتوسط ستة ملايين شخص في أي عام معين في المستقبل في منطقة جنوب آسيا، مما يجعل المنطقة ذات أعلى مخاطر نزوح بسبب الفيضانات.[200]

ومن ناحية أخرى، لا يزال النزوح المرتبط بالنزاع والعنف مصدر قلق في العديد من البلدان. فقد تم تسجيل أكثر من 404 ألف حالة نزوح جديدة في أفغانستان على الرغم من وقف إطلاق النار ومفاوضات السلام الجارية، وقد كانت البلاد موطنًا لأكثر من 3.5 مليون نازح داخليًا بسبب النزاع كما هو في نهاية عام 2020(انظر دائرة الضوء، صفحة 57). كما وقد تم تسجيل حالات نزوح بسبب النزاع في الهند وبدرجة أقل في بنغلاديش وباكستان.

مواسم الرياح الموسمية والأعاصير

تؤثر الأمطار الموسمية الصيفية على بلدان جنوب آسيا كل عام ، مما يجبر الناس على نزوح جديد ومتكرر في بعض الأحيان. كما أن التغيرات الموسمية في اتجاه الرياح ودرجات الحرارة الأكثر دفئًا في المحيط الهندي تحفّز العواصف والأعاصير القوية، والتي أدى تغير المناخ إلى جعلها أكثر تواترًا وشدة. هذا وبالإضافة إلى ارتفاع مستوى سطح البحر الذي يتسبب أيضًا في حدوث المزيد من العواصف المدمرة التي تغمر مناطق أكبر من أي وقت مضى.[201]

وكان هذا هو واقع الحال في شهر مايو 2020 عندما اقترب إعصار أمفان من ساحل الهند وبنغلاديش كإعصار من الفئة الخامسة، مما دفع الحكومات إلى إجلاء خمسة ملايين شخص. وتسببت العاصفة في حدوث حوالي 2.5 مليون حالة نزوح جديدة في بنغلاديش، جاء معظمها على شكل حالات إجلاء وقائية. وقد ألحقت الخراب والدمار بالمنازل وغيرها من البنى التحتية كما وقد تسببت في تشريد مئات الآلاف من الأشخاص.[202]

وعلاوة على ذلك، تسبب إعصار أمفان في أكثر من 2.4 مليون حالة إجلاء في الهند، لا سيما في ولايتي البنغال الغربية وأوديشا الواقعتين في شرقي البلاد. وأسفر إعصار نيسارغا كذلك عن حدوث 170 ألف حالة إجلاء أخرى في ولايتي ماهاراشترا وغوجارات غربي البلاد بعد أسبوعين فقط. وهكذا نجد أن هذه الظواهر الجوية المتطرفة لم تعد ظواهر استثنائية، ومن المتوقع أن تزداد الأعاصير الشديدة من حيث العدد والشدة على السواحل الشرقية والغربية لشبه القارة الهندية.[203]

وفي السياق ذاته، أصبحت مواسم الرياح الموسمية طويلة الأمد أمراً معتاداً أيضًا. ولم يكتمل تراجع الرياح الموسمية الجنوبية الغربية لعام 2020 حتى أواخر شهر أكتوبر. فدفعت هذه التغييرات إدارة الأرصاد الجوية الهندية إلى اتخاذ خطوة غير مسبوقة بمراجعة تواريخ بدء وتراجع الرياح الموسميةالتي حدثت ف الهند. ومن ثم، اخرت تاريخ بداية التراجع من 1 إلى 17 سبتمبر، مما أدى فعليًا إلى إطالة أمد الرياح الموسمية لأكثر من أسبوعين.[204] هذا وقد أثرت الرياح الموسمية الجنوبية الغربية لعام 2020 على 22 ولاية وإقليمًا هنديًا، مما تسبب في حوالي 763 ألف حالة نزوح بين أوائل شهر يونيو وأواخر شهر أكتوبر.

وقد كانت الرياح الموسمية في بنغلاديش هي الأطول منذ عام 1988 وتسببت في أسوأ فيضانات منذ عقد من الزمن. وأظهرت صور الأقمار الصناعية أن حوالي ربع مساحة البلاد كانت مغمورة بالمياه بالفعل في بداية شهر يونيو.[205] ويُعتقد أن حوالي 5.4 مليون شخص قد تضرروا بحلول الوقت الذي وصلت فيه الفيضانات إلى ذروتها في أوائل شهر أغسطس.[206] ومن ثم، تسببت الرياح الموسمية في حوالي 1.9 مليون حالة نزوح في جميع أنحاء البلاد. ولجأ بعض الناس إلى الملاجئ الحكومية، لكن آخرين لجؤوا إلى الأراضي المرتفعة وعلى جوانب الطرق والسدود.[207]

وتزامنت الفيضانات مع جائحة كوفيد-19، مما أدى إلى تعطيل عمل الأسواق المحلية وتقليص مصادر رزق المتضررين وإضعاف قدر التحمل الاقتصادية لهم، مما أدى إلى أن يصبح أثر الفيضانات أكثر حدة. وعلى الرغم من هذه التحديات، كانت هناك أيضًا بعض التطورات الإيجابية في الاستجابة الإنسانية، كاستخدام التنبؤ بالإجراءات الاستباقية لتخصيص المساعدة للمناطق المتضررة بسرعة. كما وقد تم إنشاء خط هاتفي لمساعدة للأشخاص الذين يسعون للحصول على المساعدة.[208]

وعلى صعيد آخر، استمرت الرياح الموسمية في الباكستان ثلاثة أشهر وأثرت على البلاد بأكملها، لا سيما إقليم السند الواقع في الجنوب الشرقي بين منتصف شهر أغسطس ومنتصف شهر سبتمبر. وسجل إقليم السند ما يقرب من 810 الآف حالة نزوح جديدة بسبب الكوارث سُجّلت على مستوى البلاد خلال العام. وفي شهر سبتمبر 2020، أعلنت حكومة الإقليم حالة الطوارئ في المناطق المتضررة. فقد غمرت مياه الفيضانات بعضاً من أخصب الأراضي في الإقليم، مما أدى إلى تعطيل مصادر رزق وسبل عيش المجتمعات الريفية الفقيرة.[209] وكانت خسائر المحاصيل على رأس الآثار الاقتصادية الناجمة عن جائحة كوفيد-19.[210] وفي العقود الأخيرة، أُجبرت المجتمعات الساحلية في الإقليم تدريجياً على الانتقال إلى مناطق داخلية أخرى حيث أدى فقدان الأراضي الناجم عن تسرب مياه البحر وملوحة المياه إلى تقليص مصادر رزقهم وسبل عيشهم. ومما زاد الوضع سوءًا وأدى إلى تفاقمه زيادة هطول الأمطار السنوية وسلسلة الأعاصير التي حدثت في تلك المنطقة.[211]

وفي سياق مماثل، تسببت الرياح الموسمية في نيبال في حدوث 48 ألف حالة نزوح جديدة بين شهري يونيو وسبتمبر، وهو عدد أقل بكثير من المتوسط الذي شهدته البلاد خلال العقد. ويمكن تفسير الانخفاض بسبب القيود المفروضة نتيجة جائحة كوفيد-19 والتي أعاقت عملية جمع البيانات وليس قلة عدد الفيضانات الشديدة. كما وقد تم استخدام المدارس والأماكن العامة الأخرى التي تعمل عادةً كملاجئ للأشخاص النازحين بسبب الكوارث كمواقع للحجر الصحي لفيروسكوفيد-19،

مما يجعل من الصعب إجلاء وإيواء الأشخاص المتضررين من الفيضانات والانهيارات الأرضية الناجمة عن الرياح الموسمية.[212]

النزاع طويل الأمد والعنف الطائفي

لقد أدى النزاع المستمر في أفغانستان والعنف الطائفي بين القبائل على الصعيد المحلي في الهند وباكستان وبنغلاديش إلى النزوح في عام 2020. وبعيدًا عن أفغانستان، فإن مصادر البيانات لهذا النوع من النزوح محدودة في المنطقة، لذا ينبغي اعتبار الأرقام أقل من الواقع. ومع ذلك، تشير الأدلة إلى أن الاتجاهات التي سادت في العقدين الماضيين مستمرة في جميع البلدان الأربعة.

وقد تم التوقيع على اتفاقية بين الولايات المتحدة وطالبان في شهر فبراير لسحب جميع القوات الأجنبية ووضع إتفاقية لوقف شامل ودائم لإطلاق النار في أفغانستان وأعقب ذلك إجراء محادثات سلام داخلية بدأت في سبتمبر في الدوحة.[213] وعلى الرغم من هذه التطورات، تم تسجيل 404 آلاف حالة نزوح جديدة في عام 2020 (انظر دائرة الضوء، صفحة 57).

فقد تصاعدت التوترات بين المجتمعات الهندوسية والمسلمة في الهند منذ إقرار قانون تعديل المواطنة في عام 2019.[214] وأدى ذلك بدوره إلى احتجاجات عنيفة واسعة النطاق العام الماضي، لا سيما في دلهي في فبراير، عندما أجبر أكثر من 1800 شخص على اللجوء والاحتماء في المخيمات.

وعلى صعيد آخر، أدت التوترات القائمة بين الهند وباكستان بشأن منطقة جامو وكشمير المتنازع عليها إلى استمرار القصف عبر الحدود في السنوات الأخيرة. هذا وقد أعاقت قيود الوصول والتعتيم على المعلومات عملية جمع البيانات، إلا أن الأدلة تشير إلى أن انتهاكات وقف إطلاق النار من قبل الجانبين أدت إلى تصعيد التوترات والنزوح.[215]

وعلاوة على ذلك، فإن البيانات المتعلقة بالنزوح طويل الأمد في المنطقة محدودة أيضًا، ولكن حتى نهاية العام، كان يُعتقد أن حوالي 473 ألف شخص في الهند وأكثر من 427 ألف في بنغلاديش و 104 ألف شخص في باكستان يعيشون في حالة نزوح داخلي نتيجة للنزاع والعنف كما هو في نهاية عام 2020[216] وإذا أضفنا الأرقام الخاصة بأفغانستان، تصبح جنوب آسيا موطنًا لما يصل إلى 4.6 مليون شخص يعيشون في حالة نزوح طويل الأمد.

رجل يقف في هيرات، أفغانستان.
المجلس النرويجي للاجئين/عناية الله آزاد، ابريل 2021.

في دائرة الضوء - أفغانستان: استمرار العنف والنزوح على الرغم من محادثات السلام

بعد أربعة عقود من النزاع الذي نزح خلاله ملايين الأشخاص، قد يكون عام 2020 نقطة تحول في تاريخ أفغانستان. فقد تم اتخاذ مبادرات لإنهاء الأعمال العدائية وتم التوصل إلى حل سياسي، مما رفع سقف الآمال في إنهاء واحدة من أكثر الأزمات التي طال أمدها في العالم.

ومع ذلك، استمر العنف بلا هوادة، مما تسبب في أكثر من 404 آلاف حالة نزوح جديدة. فكان هناك 3.5 مليون شخص من النازحين داخليًا نتيجة النزاع والعنف في نهاية العام، بزيادة قدرها 18% مقارنة بعام 2019 وبأعلى رقم منذ أكثر من عقد.

وفي السياق ذاته، وقّعت الولايات المتحدة اتفاقية مع طالبان في شهر فبراير، وأدى ذلك إلى تهدئة القتال مؤقتاً وانخفاض كبير في النزوح في شهر مارس.[217] ومع ذلك، اشتعلت شرارة العنف مرة أخرى في شهر مايو وشهر يونيو، مما أدى إلى نزوح جديد. وفي وقت لاحق من العام، وللمرة الأولى منذ عام 2001، بدأ ممثلو طالبان ومسؤولون من الحكومة الأفغانية محادثات رسمية بين الأطراف الأفغانية في شهر سبتمبر في الدوحة.[218]

وفي الوقت الذي بدأت فيه المحادثات، استمر الوضع الأمني في التدهور.[219] وتم تسجيل ما يقرب من 20 ألف حالة نزوح جديدة في إقليم قندز الشمالي بعد اشتباكات بين القوات الحكومية وطالبان. ويُعتبر إقليم قندز معقلاً لطالبان مرتبط إستراتيجيًا بكابول عبر طريق سريع.[220]

وقد استمر العنف في جميع أنحاء البلاد في الأشهر الثلاثة الأخيرة من العام. وتضررت الأقاليم الجنوبية، والتي نجت في الآونة الأخيرة من أسوأ شكل من أشكال النزاع.[221] كما وقد أدى هجوم شنته فصائل طالبان في لشكر كاه، عاصمة إقليم هلمند، إلى حدوث أكثر من 20 ألف حالة نزوح جديدة في يوم واحد في شهر أكتوبر.

إضافة إلى ذلك، استمرت الأعمال العدائية في جميع أنحاء هلمند في شهري نوفمبر وديسمبر، مما أجبر على إغلاق المرافق الصحية والطرق الرئيسية المؤدية إلى كابول.[222] وهكذا، أدى العنف إلى تقييد حركة الأشخاص وترك الكثيرين عالقين في مناطق النزاع، على الرغم من أن البعض اختار البقاء فيها لرعاية أراضيهم وممتلكاتهم. كما أن بعض الذين فروا قد عادوا سريعًا بسبب نقص فرص كسب العيش ومصادر الرزق وتأمين حيازة وملكية الأراضي في المناطق التي يقصدون الإستقرار بها.[223]

وفي السياق ذاته، أدت جائحة كوفيد-19 إلى تفاقم الصعوبات الاقتصادية وندرة المواد الغذائية وانعدام تأمين حيازة وملكية الأراضي في أفغانستان. وأعتبر أن ما يقرب من نصف سكان البلاد يعانون من انعدام الأمن الغذائي الحاد بنهاية عام 2020، بزيادة قدرها 16% مقارنة بالعام السابق.[224] فكان حوالي 18.4 مليون أفغاني بحاجة إلى مساعدة إنسانية في أوائل عام 2021، وهو ضعف الرقم الذي تم الإبلاغ عنه قبل عام.[225]

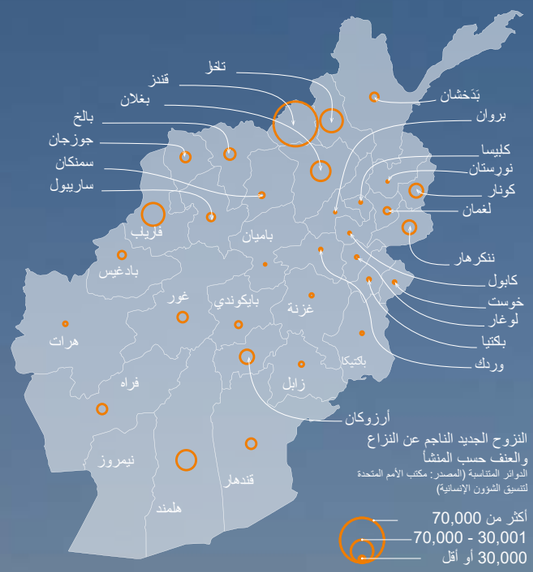

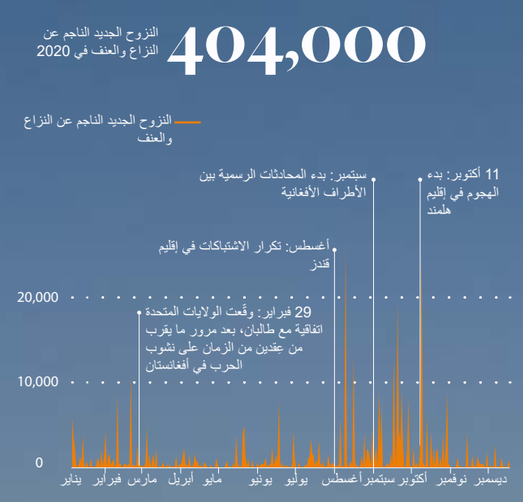

وكان النازحون داخليًا واللاجئون والمهاجرون العائدون عرضة للخطر بشكل خاص. فقد تضاعف متوسط ديون أسرهم في العامين الماضيين.[226] كما يواجه أولئك الذين يعيشون في مستوطنات عشوائية مخاطر الطرد، والسبب الأكثر شيوعًا في ذلك هو عدم قدرتهم على دفع الإيجار.[227]

وفي حين أن المفاوضات بين الأطراف الأفغانية تمثل خطوة واعدة لإنهاء النزاع، إلا أنه لم يتضح بعد كيف سيتم تناول النزوح والحلول الدائمة في هذه المفاوضات. فمع انتهاء العام، لم تُلاحظ أي تغييرات كبيرة على أرض الواقع. والجدير بالذكر أن الولايات المتحدة قد أعلنت في أوائل عام 2021 أنها ستسحب جميع قواتها من البلاد في 11 سبتمبر، أي بعد 20 عامًا من العمليات، في الوقت الذي يتم فيه تكثيف الجهود لدفع محادثات السلام بين الأطراف الأفغانية.[228]

منظر لمخيم جمال نيكا للنازحين داخليًا على مشارف مدينة قندهار، في أفغانستان، حيث تعيش حوالي 500 عائلة بعد الفرار من النزاع والقتال في أنحاء المدينة. المجلس النرويجي للاجئين/عناية الله آزاد، فبراير 2021.

الأمريكتين

حالات النزوح الجديدة في عام 2020

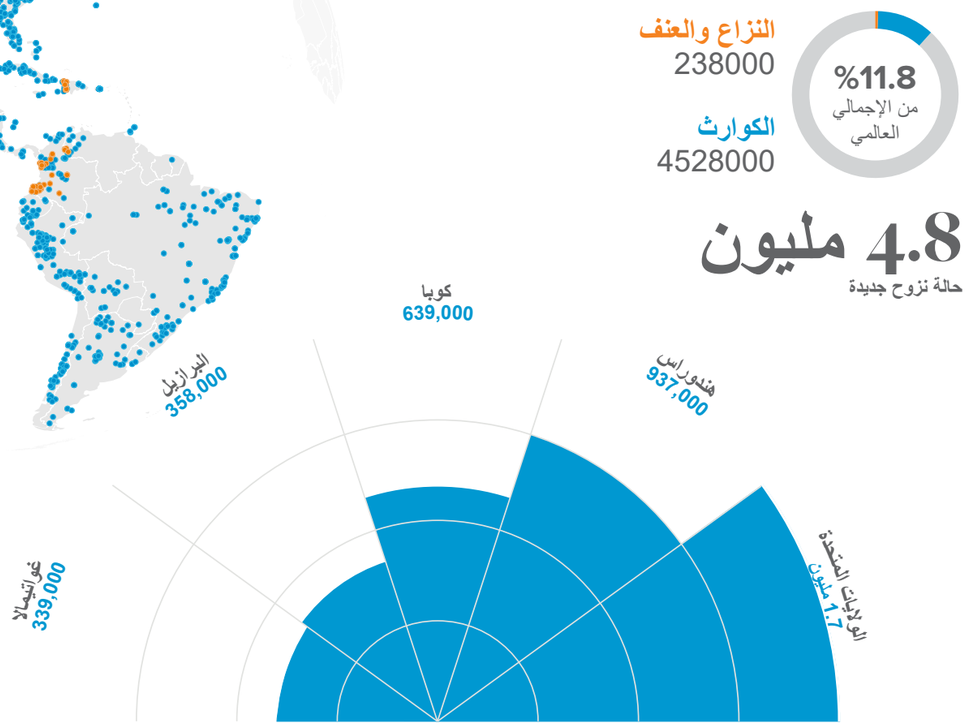

الشكل 38: البلدان الخمسة التي شهدت معظم حالات النزوح الجديدة في الأمريكتين كما هو في عام 2020

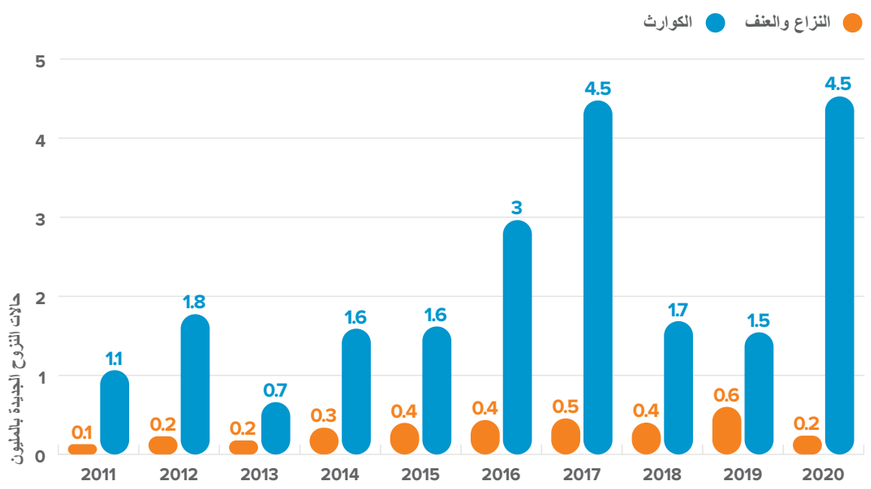

الشكل 39: حالات النزوح الجديدة بسبب النزاع والعنف والكوارث في الأمريكتين (2011-2020)

إن الحدود والأسماء والتسميات المستخدمة في هذه الخريطة لا تعني إقراراً أو قبولاً رسمياً من قبل مركز رصد النزوح الداخلي.

إجمالي عدد النازحين داخليًا كما هو في عام 2020

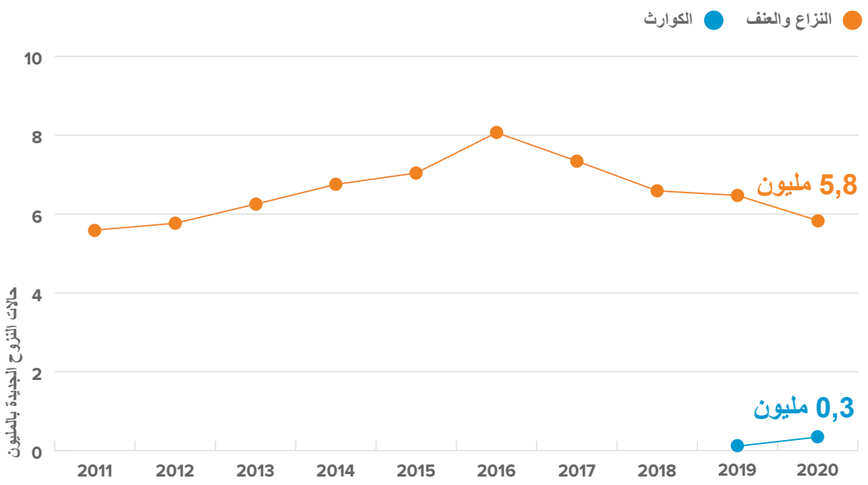

الشكل 40: إجمالي عدد النازحين داخليًا في الأمريكتين كما هو في نهاية الأعوام (2011-2020)

6.2 مليون

إجمالي عدد النازحين داخليًا

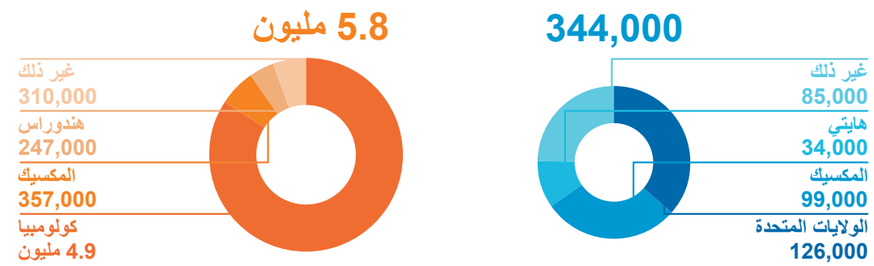

الشكل 41: البلدان التي شهدت أكبر عدد من النازحين داخليًا في الأمريكتين كما هو في نهاية عام 2020

الشكل 42: إجمالي عدد النازحين داخليًا في الأمريكتين كما هو في نهاية عام 2020، حسب الفئة العمرية

نتيجة لتقريب الأرقام، قد لا يتوافق إجمالي بعض الأرقام مع مجموع الأرقام المنفصلة بالضبط.

لقد تسببت الكوارث في الغالبية العظمى من حالات النزوح الجديدة في الأمريكتين في عام 2020 حيث تم تسجيل 4.5 مليون حالة نزوح، وهو أعلى رقم مسجل منذ عشر سنوات. وقد سجلت الولايات المتحدة أكبر عدد من حالات النزوح، كما قد حدث نزوح غير مسبوق في غواتيمالا وهندوراس ونيكاراغوا، واللذين تأثروا بشدة بموسم الأعاصير الأطلسية الأكثر نشاطًا على الإطلاق (انظر دائرة الضوء، صفحة 65). هذا وقد تسببت الفيضانات وحرائق الغابات أيضًا في حدوث عدد كبير من حالات النزوح في جميع أنحاء المنطقة.

وعلاوة على ذلك، تسبب النزاع والعنف في حوالي 238 ألف حالة نزوح، بما في ذلك في السلفادور وكولومبيا والمكسيك وهايتي. ونتج معظمها عن الهجمات وعمليات الترهيب والاضطهاد من قبل الجماعات المسلحة غير التابعة للدولة والقوات شبه العسكرية والعصابات الإجرامية التي تسعى إلى فرض وممارسة السيطرة على الاقتصادات غير القانونية وطرق تهريب المخدرات. وكان هذا الرقم أقل مما كان عليه في السنوات السابقة، ويرجع ذلك على الأرجح إلى انخفاض العنف بسبب القيود التي فرضتها جائحة كوفيد-19. ومع ذلك، يمكن أن يُعزى ذلك أيضًا إلى محدودية جمع البيانات أثناء الجائحة.

عام من العواصف والفيضانات

تسببت الأخطار المرتبطة بالطقس في حدوث معظم حالات النزوح الناجمة عن الكوارث في المنطقة في عام 2020، وذلك كما في السنوات السابقة. فقد أدت التغيرات المناخية المرتبطة بظاهرة ل نينا إلى هطول أمطار غزيرة على غير المعتاد مما تسبب في حدوث فيضانات وانهيارات أرضية، وقد أبلغت العديد من البلدان عن زيادة أعداد حالات النزوح. وسجلت بعض البلدان أعلى أرقام لها منذ سنوات. فنجد مثلاً أن موسم الأمطار الغزيرة في البرازيل، وخاصة من شهر يناير إلى شهر مارس، قد تسبب في حدوث أكثر من ثلاثة أرباع حالات النزوح الجديدة الناجمة عن الكوارث في البلاد، والتي بلغ عددها 358 ألف حالة.

إضافة إلى ذلك، تشكلت عاصفة شبه استوائية غير عادية تسمى كورومي في المحيط الأطلسي شرق ساو باولو في شهر يناير وجلبت أمطارًا شديدة الغزارة إلى جنوب شرق البرازيل. فأعلنت أكثر من 120 بلدية حالة الطوارئ حيث أن الفيضانات دفعت البلديات إلى البدء في عمليات الإجلاء وأدت إلى تدمير المنازل.[229] وسُجلت أكثر من 112 ألف حالة نزوح في الأسبوع الأخير من الشهر. وكانت ولاية ميناس غيرايس الأكثر تضرراً حيث سجلت عاصمتها، بيلو هوريزونتي، هطول أمطار بلغ معدلها 171 ملم في 24 ساعة، وهو أعلى رقم مسجل منذ أكثر من قرن. ومن ثم، غمرت مياه الفيضانات أحياء بأكملها واجتاحت الانهيارات الأرضية المنازل.[230]

وضربت الفيضانات ضربتها مرة أخرى في شهر مارس، وكانت بارا هي الولاية الأكثر تضررًا. وقد تم تسجيل أكثر من 51 ألف حالة نزوح حيث فاضت مياه عدة أنهار لتتجاوز ضفافها وتغرق المناطق المحيطة بها. وهذا بدوره دفع بلدية مارابا أن تعلن حالة الطوارئ بعد ارتفاع منسوب مياه نهرين رئيسيين بمقدار 11 مترًا فوق مستواهما الطبيعي، مما أسفر عن حدوث 18 ألف حالة نزوح.[231] وبنهاية العام، سجلت البلاد ككل أكبر عدد من حالات النزوح الجديدة منذ عام 2010 ولا يزال حوالي 20 ألف شخص يعيشون في حالة نزوح.

وعلى صعيد آخر، ارتفعت أرقام حالات النزوح الناجمة عن الكوارث في المكسيك خمسة أضعاف في عام 2020، والتي كان أغلبها نتيجة للفيضانات والعواصف. فقد أجبرت الأمطار الغزيرة في ولاية تاباسكو الجنوبية في شهر نوفمبر، والناجمة عن بقايا إعصار إيتا، السلطات على إطلاق المياه من بعض السدود وإغلاق بوابات أخرى لتجنب فيضان مياه نهر كاريزال وإغراق مدينة فيلاهيرموسا، عاصمة الولاية وموطن ما يقرب من 700 ألف شخص.[232] ونتيجة لذلك، تم تجنب النزوح هناك، لكن المجتمعات الريفية وسكان المنطقة الأصليين في أجزاء من بلديات جالبا وناكاجوكا وسينتلا قد تضرروا بشدة.[233]

وقد أدت الأمطار كذلك إلى زيادة مستويات المياه في بعض الأنهار الأكثر ضخامة في البلاد، ومنها نهر أوسوماسينتا ونهر بوكساتان ونهر غريخالفا. كما وقد أدت الفيضانات إلى إجلاء أكثر من 3600 شخص في تاباسكو 740 شخص في تشياباس. إن ظاهرة الفيضانات ليست جديدة على هذه الولايات. فقد أغرقت مياه الفيضانات المناطق نفسها بشكل متكرر، واتخذت السلطات خطوات لتعزيز التدابير اللازمة للحد من مخاطر الكوارث.[234] ويوجد في تشياباس أيضًا قانون يتعلق بالنزوح الداخلي يتضمن أحكامًا للتعامل مع حالات النزوح الناجمة عن الكوارث.[235]

وإن الأخطار الطبيعية والتغيرات المناخية التي تجعل هذه الكوارث أكثر تكرارً وشدة ليست العوامل الوحيدة وراء العدد الكبير لحالات النزوح المسجلة بسبب الكوارث في المنطقة خلال العام الماضي. فالممارسات البشرية، ومنها إجتثاث الغابات والتوسع الحضري غير المستدام وإنشاء وعدم صيانة البنية التحتية الرمادية، تزيد أيضًا من مخاطر النزوح.

وفي الولايات المتحدة، تسببت الأمطار الغزيرة التي شهدتها ولاية ميشيغان في شهر مايو في انهيار سدي إيدنفيل وسانفورد، مما أدى إلى إجلاء 12 ألف شخص، ليشكل هذا العدد 70% من حالات النزوح المسجلة بسبب الفيضانات التي شهدتها البلاد في عام 2020، والتي بلغ عددها 17 ألف حالة. ويعتبر هذان السدان من بين ما لا يقل عن 170 سدًا في ميشيغان صنفها فيلق القوات البرية الأمريكية الهندسي بأنها تنطوي على مخاطر عالية، مما يعني أن إنهيارها أو تعطلها قد يؤدي إلى خسائر في الأرواح.[236] كما وقد قامت الجهات التنظيمية الفيدرالية بإلغاء تراخيص مُشغل سد إيدنفيل في عام 2018 بسبب القلق من أن قناة تصريف فائض المياه لا يمكنها أن تحمل ما يكفي من المياه لتجنب حدوث انهيار وتعطل خلال فيضان تاريخي.[237]

حرائق الغابات: هل أصبحت وضعًا معتادًا جديدًا؟

تسببت حرائق الغابات في حدوث حوالي 3.3 مليون حالة نزوح على مستوى العالم منذ عام 2008، عندما أصبحت البيانات متاحة لأول مرة، وحدث ما يقرب من 90% من الحالات تقريبًا في منطقة الأمريكتين. وتُعد الأرقام أقل من الواقع بكثير ومثيرة للقلق الشديد، بالنظر إلى أن حرائق الغابات في ازدياد. فقد أسفرت هذه الحرائق عن حدوث 1.2 مليون حالة نزوح جديدة على مستوى العالم في عام 2020، وقد كان أكثر من مليون منها في الولايات المتحدة، وهو أعلى رقم مسجل للبلاد.

وقد حدثت الحرائق الكبيرة بسبب أحوال الطقس الحارة والجافة المستمرة والرياح العاتية في الولايات الغربية بما في ذلك كاليفورنيا وكولورادو وأوريغون ويوتا وواشنطن.[238] وكان عدد الحرائق التي تم الإبلاغ عنها خلال العام أقل من المعدلات الوطنية لمدة خمس وعشر سنوات، بيد أن عدد الأفدنة المحترقة كان أعلى بكثير، وأكثر من ضعف الرقم المسجل في عام 2019.[239]

وفي السياق ذاته، يُشار إلى أن خمس حرائق من حرائق الغابات الكبرى الـ 20 المسجلة في ولاية كاليفورنيا قد وقعت في عام 2020، مما أدى إلى إضرار أو تدمير 10500 مبن ومصرع 31 شخصًا.[240] وقد حدثت معظم حالات النزوح على شكل حالات إجلاء وقائية، لكن أولئك الذين فقدوا منازلهم واجهوا احتمالية حدوث اضطرابات أطول أمدًا.

ويبدو أن وتيرة وشدة حرائق الغابات في منطقة الأمازون أيضًا في ازدياد. فقد سجلت البرازيل 223 ألف حريق غابات في عام 2020، وهو أعلى رقم مسجل منذ عقد من الزمان.[241] ويصعب الحصول على أرقام حالات النزوح، ولكن هناك أدلة تشير إلى أن مجتمعات السكان الأصليين في العديد من البلدان قد تأثرت وتضررت.[242]

ومن ناحية أخرى، كان موسم حرائق الغابات في كندا أقل من متوسط العشر سنوات، لكنه تسبب في حدوث 5800 حالة نزوح جديدة. وكان الحدث الرئيسي هو حريق في ريد ليك، أونتاريو، والذي تسبب في حوالي 3800 حالة نزوح.[243] كما تسببت حرائق الغابات أيضًا في حدوث أكثر من 2000 حالة نزوح في المكسيك، معظمها حالات إجلاء وقائية في بلدية نيكولاس فلوريس داخل ولاية هيدالغو في إبريل، 690 حالة في الأرجنتين في شهري يوليو وأغسطس. ونظرًا للرياح العاتية بعد فترة من الجفاف الشديد، تأججت الحرائق لتتسبب في حرق أكثر من 190 ألف فدان في المنطقة الوسطى في قرطبة، وهو أعلى رقم مسجل منذ 20 عامًا.[244]

ويشير التوسع الحضري والتوسع في الزراعة إلى أن البشر على اتصال وثيق بالبراري، مما يزيد من مخاطر وآثار حرائق الغابات. ويؤدي إجتثاث الغابات واستخدام ممارسات القطع والحرق أيضًا إلى زيادة مخاطر الجفاف والحرائق، والتي تكون بمثابة عناصر مضاعفة للتهديدات والتي تزيد من مخاطر النزوح.[245]

العنف والنزوح وجائحة كوفيد-19 في أمريكا اللاتينية

لقد انخفض النزاع والعنفوالنزوح الذي يسببانه، بشكل كبير في جميع أنحاء المنطقة في عام 2020. ولا يزال من السابق لأوانه قياس مدى الدور الذي تلعبه جائحة كوفيد-19، ولكن من المعروف أن قيود الإغلاق قد حدت من عمليات العصابات الإجرامية والجماعات المسلحة الأخرى في بعض البلدان، ويتضمن ذلك استخدامهم للعنف.[246]

وهناك عدد قليل من البلدان التي تحتفظ بسجلات شاملة للنازحين داخليًا، وهناك ثغرات مستمرة في البيانات في البلدان التي يؤدي فيها العنف الإجرامي وعنف العصابات إلى النزوح.[247] فلا يمكن الحصول على أرقام دقيقة بالنسبة لغواتيمالا وهندوراس، على سبيل المثال. وقد سجلت الدولتان انخفاضًا بنسبة 24.7% و14.7% في جرائم القتل على التوالي في عام 2020، ولكن كان من المستحيل التأكد من الأثر الواقع على اتجاهات النزوح.[248]

أحد الأحياء في هندوراس أغرقته مياه الفيضانات الناجمة عن الإعصارين ايتا وايوتا، مما أدى إلى تدمير المنازل والمحاصيل وزيادة مستويات انعدام الأمن الغذائي. المجلس النرويجي للاجئين/كريستيان جيبسن، ديسمبر 2020.

حرائق الغابات تنتشر في منطقة خليج سان فرانسيسكو بكاليفورنيا، الولايات المتحدة الأمريكية. © China New Service/ليو غوانغوان عن طريق Getty Images، أغسطس 2020.

ومن ناحية أخرى، تم تسجيل حوالي 114 ألف حالة نزوح جديدة في السلفادور في عام 2020، ولكن ينبغي اعتبار هذا العدد أقل من الواقع. كما أقرت الدولة قانونًا بشأن النزوح الداخلي في شهر فبراير، وهذه خطوة أولى مهمة في طريق معالجة هذه التحديات.[249]

وعلى صعيد آخر، استمر العنف في المكسيك بلا هوادة على الرغم من الجائحة.[250] فتسببت الاشتباكات بين أفراد عصابة خاليسكو نيو جينيرشين كارتل (CJNG) وعائلة ميتشواكانا في بلدية زيراندارو بولاية غيريرو في حدوث حوالي 2300 حالة نزوح جديدة في شهري يناير وفبراير، مما أدى إلى إجلاء قرى بأكملها من سكانها. وكان هذا أكبر حدث نزوح في البلاد خلال العام.[251]

إضافة إلى ذلك، صعّدت أفراد عصابة خاليسكو نيو جينيرشين كارتل (CJNG) والجماعات الإجرامية الأخرى أعمال العنف خلال الإغلاق الأولي للبلاد في شهر مارس، حيث سعت إلى إستغلال الوضع لتوسيع نطاق أنشطتها وسيطرتها على الأراضي.[252] وقد كانت غيريرو وتشياباس أكثر الولايات تضررًا، تليهما أواكساكا وميتشواكان.

ولقد وقعت جميع أحداث النزوح التي أبلغت عنها وسائل الإعلام ومنظمات المجتمع المدني في المناطق الريفية. وتحدث الكثير من حالات النزوح الحضري دون أن يتم اكتشافها، ولكن نتائج التعداد السكاني لعام 2020 تشير إلى انتشار النزوح الحضري، لا سيما في ولاية مكسيكو والمقاطعة الفيدرالية لمدينة مكسيكو سيتي، التي تستضيف عددًا كبيرًا من النازحين داخليًا.[253] ويمثل التطوير المستمر للقانون الفيدرالي بشأن النزوح الداخلي خطوة مهمة نحو زيادة الاعتراف بهذه الظاهرة والعمل على منعها وتقليل آثارها.[254]

ولقد استمر العنف أيضًا في كولومبيا على الرغم من القيود المفروضة بسبب جائحة كوفيد-19، وتم تسجيل 106 آلاف حالة نزوح جديدة خلال العام. وقد تم تسريح معظم مقاتلي القوات المسلحة الثورية الكولومبية (FARC) وتم إعادة إدماجهم في المجتمع بعد اتفاقية السلام لعام 2016، لكن الفصائل المنشقة ظهرت منذ ذلك الحين، وتواصل الجماعات شبه العسكرية ممارسة سيطرة كبيرة على الأراضي.[255]

وقد وقعت اشتباكات بين المنشقين عن القوات المسلحة الثورية الكولومبية وجيش التحرير الوطني والقوات شبه العسكرية على مدار العام في مقاطعات ساحل المحيط الهادئ في تشوكو ونارينيو وكاوكا، وفي أنتيوكيا ونورت دي سانتاندير. وسجلت نفس المقاطعات معظم حالات النزوح الداخلي.[256] ويمثل الكولومبيون من أصل إفريقي والسكان الأصليون غالبية النازحين حديثًا، على التوالي.

ولقد فرضت الحكومة تدابير احترازية وقيودً نتيجة كوفيد-19، أدت بدورها إلى تهدئة القتال والنزوح في بعض المناطق، إلا أن الاشتباكات المسلحة استمرت في مناطق أخرى. وسجلت وحدة الضحايا في البلاد 23 حادثة نزوح وحبس قسري أثرت على 17400 شخص خلال فترة الإغلاق.[257] كما طبقت الجماعات المسلحة قيودها الخاصة على الحركة في المناطق الخاضعة لسيطرتها، مما منع المنظمات المجتمعية والحكومة من تنفيذ بنود اتفاقية عام 2016.[258]

وعلى صعيد آخر، أدى تصاعد العنف في هايتي في عام 2020 إلى زيادة عدد حالات النزوح الجديدة بمقدار ثلاثة أضعاف حيث وصلت إلى 7900 حالة نزوح، وهو أعلى رقم مسجل في البلاد. وتسببت العصابات الإجرامية في مقتل حوالي 1800 شخص في العاصمة بورت أو برنس.[259] كما امتد عنف العصابات شمالًا إلى سانت لويس دو نورد، حيث أحرقت جماعتان من الجماعات المسلحة العدائية 1500 منزل، مما أسفر عن حدوث 6100 حالة نزوح.[260]

وعلاوة على ذلك، أدت جائحة كوفيد-19 إلى تفاقم المستويات المرتفعة لانعدام الأمن الغذائي ومعدلات التضخم الإقتصادي في البلاد. ودفعت الزيادة الحادة في العنف وعدم الاستقرار الاجتماعي والسياسي الأمم المتحدة إلى إثارة مخاوفها بشأن الوضع الذي بات يخرج عن نطاق السيطرة.[261] وفي هذا الصدد، قام مجلس الأمن بتمديد تفويض مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي لدعم الجهود المبذولة لتحقيق الاستقرار السياسي والحكم الرشيد.[262]

في دائرة الضوء - أنشط مواسم الأعاصير الأطلسية على الإطلاق

لقد تشكلت ثلاثون عاصفة معروفة خلال موسم أعاصير المحيط الأطلسي لعام 2020، منها 13 عاصفة تطورت إلى أعاصير، مما يجعلها الأكثر نشاطًا على الإطلاق. كما كانت أيضاً واحدة من أطول المواسم على الإطلاق. وقد تشكلت العواصف في وقت أبكر من متوسط تاريخ التكوين، حيث تكوّن إعصاران رئيسيان في أواخر شهر نوفمبر.[263] وتم تسجيل حوالي 2.8 مليون حالة نزوح جديدة في 17 بلدًا وإقليمًا.

ويُذكر أن أحد العوامل الرئيسية وراء الموسم الذي حطم الأرقام القياسية كان التغير في درجات حرارة سطح المحيط الهادئ الناجم عن الظهور المعتدل إلى القوي لظاهرة لانينا.[264] وساعد هذا، إلى جانب درجات حرارة السطح الأكثر دفئًا في المحيط الأطلسي، في تكوين وتعميق المنخفضات الاستوائية.[265] وقد كانت أعاصير لورا وإيتا وإيوتا مدمرة للغاية.

إعصار لورا

أثر إعصار لورا على حوض البحر الكاريبي في أواخر شهر أغسطس ووصلت قوته في ذروته إلى إعصار من الفئة الرابعة.[266] وقد تسبب في حدوث أكثر من مليون حالة نزوح جديدة في خمسة بلدان وأقاليم، وهو رقم يأتي في المرتبة الثانية بعد إعصار إيوتا. بدأ إعصار لورا في وسط المحيط الأطلسي كعاصفة استوائية ضعيفة اجتاحت بورتوريكو قبل أن تضرب جمهورية الدومينيكان وهايتي وكوبا والولايات المتحدة. وكان قد تسبب في 60 حالة إجلاء في بورتوريكو وأسقط الأشجار وخطوط الكهرباء، وأسفر عن ترك حوالي 33 ألف شخص بدون كهرباء. وكانت شبكة الكهرباء في الجزيرة لا تزال هشة وضعيفة بعد العواصف والزلازل السابقة.[267]

وأثناء عبور إعصار لورا لجزيرة هيسبانيولا، تسبب في حدوث أكثر من 15200 عملية إجلاء وقائية في جمهورية الدومينيكان ودمر منازل حوالي 960 شخصًا في هايتي.[268] ومع اقترابه من كوبا، أُعلنت حالة الإنذار في تسع مقاطعات، مما أدى إلى إجلاء 418 ألف شخص، وكان هذا الرقم من أعلى الأرقام المسجلة في البلاد. وكانت سانتياغو دي كوبا أكثر المقاطعات تضررًا حيث بلغت حالات النزوح فيها 106 ألف حالة.[269]

ثم اشتدت العاصفة بسرعة أثناء توجهها نحو الولايات المتحدة، حيث وصلت إلى اليابسة في جنوب غرب ولاية لويزيانا في 27 أغسطس كإعصار من الفئة الرابعة.[270] وتسببت الرياح التي وصلت سرعتها إلى 240 كم/ساعة وعرام عاصفة تجاوزت أربعة أمتار في أضرار جسيمة على طول الساحل وفي المناطق الداخلية حتى مدينة بحيرة تشارلز. وعند قياس إعصار لورا بأقصى سرعة رياح مستدامة عند وصوله إلى اليابسة، تبيّن أنه كان أقوى إعصار يضرب الولاية منذ عام 1856.[271]

وقد صدرت أوامر لإجلاء أكثر من 585 ألف شخص في لويزيانا وتكساس، وكان ما لا يقل عن 22 ألف شخص يقيمون في ملاجئ مؤقتة عندما وصلت العاصفة إلى ذروتها.[272] وكانت الكارثة الأكبر كلفة في عام 2020 في الولايات المتحدة، حيث بلغت الأضرار الناجمة عنه 19 مليار دولار.[273] وقد أدت الأضرار التي لحقت بالمساكن إلى الحد بشدة من خيارات السكن البديلة للأسر التي أصبحت منازلها غير صالحة للسكن.[274] وكانت الكثير من هذه الأسر لا تزال تقيم في ملاجئ مؤقتة، مثل الفنادق والمهاجع، كما هو في شهر يناير 2021.[275]

إعصارا إيتا وإيوتا

تسبب إعصارا إيتا وإيوتا في إحداث الخراب والدمار في عدد من بلدان أمريكا الوسطى ومنطقة البحر الكاريبي في شهر نوفمبر، مما أدى إلى حدوث 1.7 مليون حالة نزوح. وقد تضررت المنطقة بالفعل بشدة من الأعاصير والعواصف الصيفية التي تسببت في فيضانات واسعة النطاق وأدت إلى تشريد ونزوح عشرات الآلاف من الأشخاص.

وتشكل إعصار إيتا على شرق البحر الكاريبي في الأول من شهر نوفمبر وازدادت قوته مع تحركه غربًا قبل أن يصل إلى اليابسة في نيكاراغوا كإعصار من الفئة الرابعة.. وقد قل عدد المجتمعات في المقاطعات الشرقية بسبب فيضان الأنهار وسقوط الأشجار وتعطل خطوط الكهرباء. ودُمّرت جميع المنازل البالغ عددها 156 منزلاً في المجتمع السكاني الأصلي في واوا بار، وتم تسجيل أكثر من 71 ألف حالة نزوح في جميع أنحاء البلاد ككل.[276]

وبعد ذلك، تباطأت العاصفة بعد أن اجتازت هندوراس، مما أدى إلى هطول أمطار غزيرة تسببت في فيضانات واسعة النطاق وأسفرت عن حدوث حوالي 175 ألف حالة نزوح، أي أكثر مما حدث في الإثنتي عشرة سنة السابقة مجتمعة. وكانت المقاطعتان الشماليتان كورتيس ويورو هما الأكثر تضررًا.[277] ومن ناحيتها، أعلنت السلفادور حالة التأهب القصوى وأقامت ملاجئ ومرافق إيواء لاستضافة ما يصل إلى 200 ألف شخص لكنها نجت من أسوأ الآثار التي ترتبت على إعصار إيتا.[278] وأسفرت الأمطار الغزيرة عن حدوث 2300 حالة إجلاء. أما في غواتيمالا، فقد تسببت الأمطار والفيضانات في المقاطعات الشمالية في أكثر من 184 ألف حالة نزوح.[279]

وبعد أسبوعين من ذلك، مرت العاصفة الاستوائية إيوتا بشمال الساحل الكاريبي لكولومبيا، مما تسبب في فيضانات في مدينة قرطاجنة ومدن أخرى. وعند وصولها إلى أرخبيل سان أندريس وبروفيدنسيا، أصبحت إعصارًا من الفئة الخامسة، وهو أول إعصار يضرب كولومبيا على الإطلاق برياح تصل سرعتها إلى 259 كم/ساعة. وقد دمرت العاصفة بروفيدنسيا، مما أثر على سكان الجزيرة بالكامل وأثر على 98% من بنيتها التحتية. وقد تدمر نحو 1200 منزل وانقطعت جميع الاتصالات. كما دمرت العاصفة سبل عيش الناس ودمرت المحاصيل وقوارب الصيد ومخزون المواد الغذائية.[280]

2.7 مليون

حالة نزوح جديدة بسبب أعاصير لورا وإيتا وإيوتا في 14 بلدًا

إعصار لورا
1,019,000
حالة نزوح جديدة في 5 بلدان
إعصار من الفئة الرابعة تشكّل في أغسطس، وسُجّلت أغلب حالات النزح في الولايات المتحدة وكوبا.

إعصار إيتا
658,000
حالة نزوح جديدة في 12 بلدان
إعصار من الفئة الرابعة تشكّل في أكتوبر، وسُجّلت أغلب حالات النزح في كوبا وغواتيمالا وهندوراس.

إعصار إيوتا
1,030,000
حالة نزوح جديدة في 6 بلدان
إعصار من الفئة الرابعة تشكّل في أكتوبر، وضرب بعض المناطق التي كانت قد تضررت من إعصار إيتا قبله بأسبوعين. وسُجّلت أغلب حالات النزح في هندوراس ونيكاراغوا وغواتيمالا.

ثم ضرب إعصار إيوتا ساحل نيكاراغوا في 16 نوفمبر على بُعد 25 كيلومتراً فقط جنوب المنطقة التي وصل فيها إعصار إيتا إلى اليابسة حيث كان آلاف الأشخاص لا يزالون في الملاجئ ومرافق الإيواء. وقد تسبب في رياح بلغت سرعتها 250 كم/ساعة وأمطار غزيرة في منطقة شمال البحر الكاريبي ذات الحكم المستقل، والتي شلت حركتها وتُركت دون اتصالات أو مياه شرب، كما تسببت الرياح في تدمير مجتمع السكان الأصليين في هولوفر.[281] وفاضت أنهار مثل نهر واوا، الذي زادت مياهه للغاية بالفعل بعد إعصار إيتا، على مدى عدة كيلومترات.[282]

كذلك، عطلت العاصفة بشكل كبير أنشطة صيد الأسماك والزراعة صغيرة النطاق التي يعتمد عليها معظم سكان المنطقة في معيشتهم. ودُمرت الأراضي الزراعية والمحاصيل بسبب الفيضانات وتسرب مياه البحر.[283] وقد تسبب إعصارا إيتا وإيوتا معًا فيما يقرب من 160 ألف عملية إجلاء في نيكاراغوا.[284]

وفي السياق ذاته، أمرت سلطات إدارة الكوارث في هندوراس بعمليات الإجلاء في 10 إقاليم من أقاليم البلاد البالغ عددها 18 إقليمًا مع اقتراب إعصار إيوتا.[285] وكانت الأرض لا تزال مشبعة بالمياه بعد إعصار إيتا، مما زاد من مخاطر الفيضانات والانهيارات الأرضية. كما وقد تم تصريف المياه من أكبر سد في البلاد لأول مرة منذ 10 سنوات.[286] ومع بقاء 45 ألف شخص في الملاجئ ومرافق الإيواء بعد إعصار إيتا، تسبب إعصار إيوتا في حدوث 743 ألف حالة إجلاء أثناء عبوره البلاد كعاصفة استوائية.[287] كما وتسبب في 126 ألف حالة نزوح في غواتيمالا.

ما الذي يحمله المستقبل بين جنباته؟

تتسبب مواسم الأعاصير في زيادة عدد حالات النزوح في المنطقة. ومن السابق لأوانه إنشاء روابط واضحة بين تغير المناخ والكوارث والنزوح، ولكن العلاقة بين خصائص العواصف وتغير المناخ بفعل الإنسان أصبحت مفهومة بشكل متزايد. ومن المتوقع أن تصبح العواصف أكثر تواترًا وشدة، مما يعني حدوث المزيد من الأعاصير من الفئتين الرابعة والخامسةكل موسم. ومع ارتفاع مستوى سطح البحر، من المتوقع أيضًا أن تزداد إمكانية حدوث الفيضانات الساحلية المرتبطة بالأعاصير الاستوائية.[288]

وبالإضافة إلى شدة المخاطر، يعد تعرض الأشخاص للخطر وضعفهم جزءًا مهمًا من معادلة المخاطر ويجب أن تحظى معالجتها بأولوية. وكما يتضح جليًا من موسم الأعاصير في عام 2020، فإنه يجب بذل المزيد من الجهود للتخفيف من مخاطر الكوارث، لا سيما في البلدان منخفضة ومتوسطة الدخل الأكثر عرضة لآثار تغير المناخ وخطر النزوح الناجم عن الكوارث.

منظر لبحيرة جوكوتوما في سان بيدرو سولا بهندوراس، والتي جفت خلال الجفاف الشديد في أكتوبر لكنها عادت للحياة بعد مرور إعصار ايتا في نوفمبر 2020.
© AFP/أورلاندو سيرا عن طريق Getty Images، نوفمبر 2020.

أوروبا وآسيا الوسطى

حالات النزوح الجديدة في عام 2020

النزاع والعنف
85000

الكوارث
234000

%0.8
من الإجمالي العالمي

319000
حالة نزوح جديدة

الشكل 43: البلدان الخمسة التي شهدت معظم حالات النزوح الجديدة في أوروبا وآسيا الوسطى في عام 2020

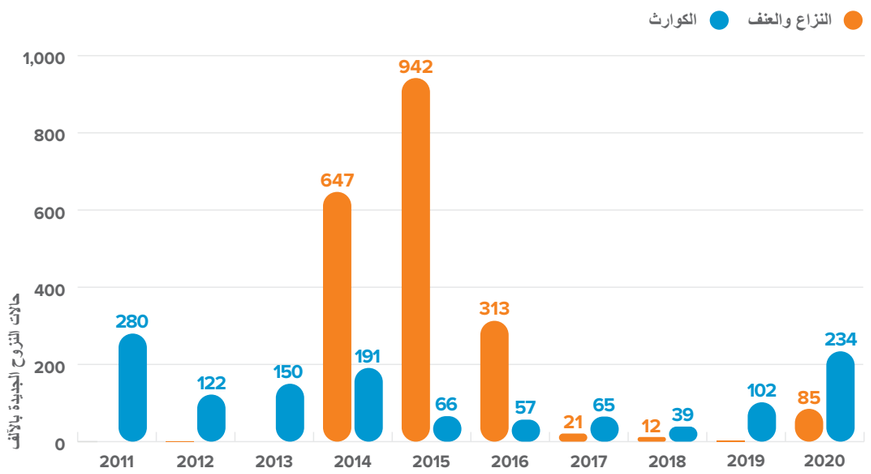

الشكل 44: حالات النزوح الجديدة الناجمة عن النزاع والعنف والكوارث في أوروبا وآسيا الوسطى (2011-2020)

ان الحدود والأسماء والتسميات المستخدمة في هذه الخريطة لا تعني إقراراً أو قبولاً رسمياً من قبل مركز رصد النزوح الداخلي.

إجمالي عدد النازحين داخليًا كما هو في عام 2020

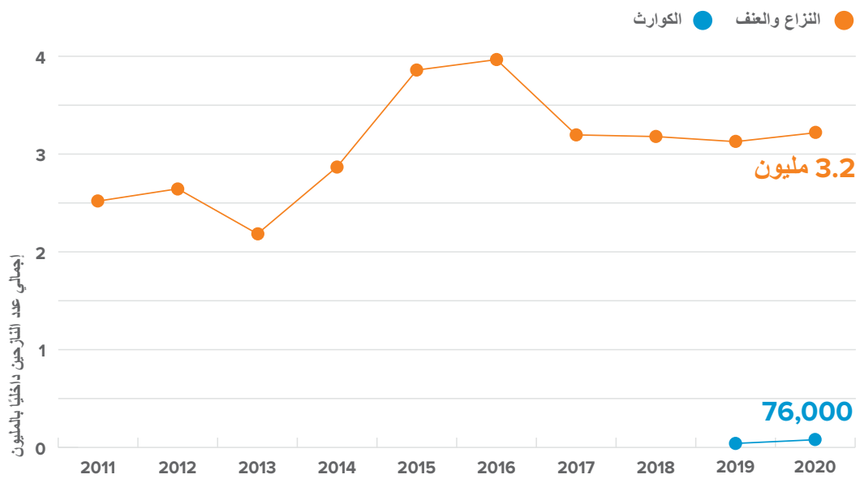

الشكل 45: إجمالي عدد النازحين داخليًا في أوروبا وآسيا الوسطى كما هو في نهاية الأعوام (2011-2020)

3.3 مليون
إجمالي عدد النازحين داخليًا

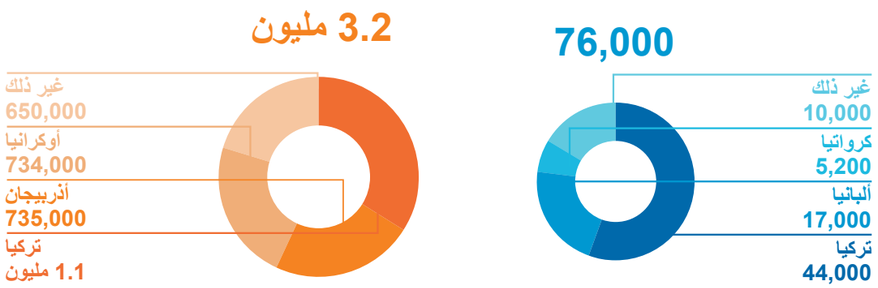

الشكل 46: البلدان التي شهدت أكبر عدد من النازحين داخليًا في أوروبا وآسيا الوسطى كما هو في نهاية عام 2020

الشكل 47: إجمالي عدد النازحين داخليًا في أوروبا وآسيا الوسطى كما هو في نهاية عام 2020، حسب الفئة العمرية

نتيجة لتقريب الأرقام، قد لا يتوافق إجمالي بعض الأرقام مع مجموع الأرقام المنفصلة بالضبط.

تسببت الكوارث في حدوث 234 ألف حالة نزوح جديدة في أوروبا وآسيا الوسطى في عام 2020، وهو أعلى رقم مسجل في المنطقة. وكانت الزلازل في كرواتيا واليونان وتركيا، والفيضانات في كازاخستان وأوزبكستان، والعواصف الشديدة في أوروبا الغربية من أهم الظواهر في هذا العام.

كما وقد سُجّلت حالات نزوح جديدة ناجمة عن النزاع والعنف في المنطقة، ويعود ذلك في الأساس إلى القتال الذي اندلع بين أرمينيا وأذربيجان في ناغورنو كاراباخ والمناطق المحيطة بها في شهر سبتمبر.

الكوارث في الأعوام الأشد حرارة على الإطلاق

ساهمت العواصف والفيضانات فيما يربو قليلاً عن نصف حالات النزوح الناجمة عن الكوارث الجديدة المسجلة في المنطقة. وتسببت الفيضانات في تسجيل رقم قياسي في النزوح بلغ 120 ألف حالة نزوح جديدة، وتسببت 15 عاصفة كبيرة في تسجيل نحو 6200 حالة نزوح جديدة في تسعة بلدان، أي ضعف المتوسط السنوي للعقد الماضي.

وكان أول حدث كبير سُجّل في المنطقة هو عاصفة غلوريا، التي أدت إلى حدوث أكثر من 2200 حالة نزوح في جنوب غرب فرنسا وشرق إسبانيا في شهر يناير. وقد سقطت أمطار بكمية تعادل أمطار أربعة إلى خمسة أشهر في 72 ساعة في المقاطعات الفرنسية أود، والبرانس الشرقية، وروسيون.[289] كما وقد أسفرت عاصفة غلوريا عن مصرع 14 شخصًا في إسبانيا، واجتاح عرام العاصفة ثلاثة كيلومترات فوق دلتا نهر إيبرو جنوب برشلونة.[290] وتجدر الإشارة في هذا السياق إلى أن هذه الظواهر الجوية وقعت على خلفية ثاني أشد الأعوام حرارة على التوالي في أوروبا، حيث ارتفع متوسط درجة الحرارة بمقدار 0.4 درجة مئوية عن عام 2019.[291]

وكان شهر فبراير 2020 هو الأكثر حرارة وخامس أكثر الشهور هطولاً للأمطارًا تم تسجيله في المملكة المتحدة، حيث تسببت الأمطار الغزيرة في حدوث حوالي 1100 حالة نزوح. وكانت العاصفة دينيس، التي تم تصنيفها على أنها "قنبلة جوية" بسبب خصائصها الجوية، واحدة من أشد العواصف الشتوية في شمال المحيط الأطلسي، وساهمت في حوالي ربع حالات النزوح المسجلة في البلاد.[292] وقد غمرت المياه أكثر من 3400 ممتلك، وتم تكبد خسائر تقدر بنحو 415 مليون دولار.[293] وكانت لا تزال العديد من المناطق التي ضربتها عاصفة دينيس تتعافى من العاصفة سيارا التي ضربتها قبل أسبوع.[294]

وفي أوائل شهر مايو، وقع أهم حدث تسبب في النزوح في المنطقة في أوزبكستان وكازاخستان. فقد أدت الأمطار الغزيرة إلى انهيار سد سردوبا على الجانب الأوزبكي من نهر سير داريا (سيحون)، مما تسبب في فيضانات كبيرة في كلا البلدين.[295] وتسببت الفيضانات في حدوث أكثر من 70 ألف حالة نزوح جديدة في 22 قرية أوزبكية وحوالي 32 الف حالة نزوح في منطقة الكازاخ في تركستان، حيث غمرت المياه ثلثها.[296]

وقد استمر هطول الأمطار الغزيرة في جميع أنحاء أوروبا وآسيا الوسطى طوال أشهر الصيف. ,وقد تم تسجيل حوالي 4800 حالة نزوح في المنطقة الشرقية من جزيرة إيفيا في اليونان في شهر أغسطس، كما ضرب إعصار إيانوس، وهو إعصار متوسطي نادر، البلاد في شهر سبتمبر وأدى إلى أكثر من 600 حالة وإجلاء. وتأثرت بشكل خاص جزر كيفالونيا وزاكينثوس وإيثاكا.[297]

كما ويؤدي ارتفاع درجات الحرارة في الصيف إلى زيادة مخاطر اندلاع حرائق الغابات، الأمر الذي أدى إلى حدوث 23 ألف حالة نزوح جديدة، لا سيما في إسبانيا واليونان وفرنسا. وسُجّلت لأول مرة في هولندا حالات نزوح ناجمة عن الكوارث، عندما تم إجلاء قرية هيركينبوش، التي يقطنها 4 آلاف شخص، بسبب خطر الدخان الناجم عن حرائق الغابات.[298]

وإضافة إلى ذلك، تعرضت أوكرانيا لحرائق غابات في نهاية شهر سبتمبر، الأمر الذي أدى إلى إجلاء حوالي 1000 شخص وتضرر وتدمير 400 منزل في لوهانسك. وقد كافحت السلطات لاحتواء الحرائق التي انتشرت في خط التماس وأطلقت ذخائر غير منفجرة. إلا أن الانفجارات ساعدت على زيادة انتشار الحرائق.[299] كما وقد اندلعت حرائق الغابات في شهر إبريل بالقرب من منطقة تشيرنوبل المعزولة، مما أدى إلى حدوث ما يقرب من 200 حالة نزوح عندما زادت مستويات الإشعاع بفعل حرائق الغابات.[300]

وعلى صعيد آخر، ضربت الفيضانات جنوب غرب فرنسا مرة أخرى في شهري سبتمبر وأكتوبر، مما أدى إلى 4800 حالة نزوح، لا سيما في منطقة أوكسيتاني. وقد وصلت العاصفة أليكس أيضًا إلى اليابسة في بروتاني في أوائل شهر أكتوبر، قبل أن تتجه جنوبًا لتسبب فيضانات وانهيارات أرضية في أماكن أخرى في فرنسا، وكذلك في إيطاليا وسويسرا. وكان وادي فيسوبي ووادي رويا في جبال الألب الفرنسية هما الأشد تضررًا.[301] وتسببت آثار العاصفة أليكس في حدوث 940 حالة إجلاء ودمرت حوالي 100 منزل، الأمر الذي أدى إلى معاناة 230 شخصًا من احتمالية نزوح طويل الأمد.

ومع انتهاء العام، ضربت العاصفة بيلا شمال فرنسا والمملكة المتحدة، ولا سيما غرب اسكتلندا وويلز وجنوب إنجلترا، في شهر ديسمبر.[302] وقد تسببت هذه العاصفة في حدوث ما يقرب من 3100 حالة نزوح خلال فترة عيد الميلاد، وأسفرت عن قطع الكهرباء عن 34 ألف أسرة في شرق ووسط فرنسا.[303] هذا وقد أدت الأمطار الغزيرة في النرويج في نهاية العام إلى حدوث انهيار أرضي كبير تسبب في أكثر من 1000 حالة إجلاء.[304]

أكبر نزوح بسبب الزلازل منذ سنوات

تسببت الزلازل في حدوث82 ألف حالة نزوح جديدة في تركيا وكرواتيا واليونان في عام 2020، وهو ثاني أعلى رقم مسجل لهذا النوع من المخاطر في المنطقة بعد زلزال فان الذي ضرب تركيا في عام 2011.

وقد ضرب زلزال بقوة 5.4 درجة على مقياس ريختر زغرب في كرواتيا في شهر مارس، مما أدى إلى حدوث 1600 حالة نزوح جديدة. وحدث هذا الزلازل أثناء موجة جائحة كوفيد-19 الأولى في البلاد، عندما كانت القيود الحكومية المفروضة لاحتواء الفيروس مطبقة وسارية المفعول.[305] وهكذا واجهت السلطات المحلية تحديات كبيرة في الاستجابة لكلتا الأزمتين، حيث أدت الجائحة إلى قلة الموارد المتاحة للاستجابة للكارثة.[306] ونظرًا لاعتماد الاقتصاد الكرواتي على السياحة بشكل كبير، فإنه من المرجح أن يعاني الاقتصاد في البلاد من ركود كبير، مما قد يعيق أيضًا جهود الانتعاش والتعافي وإعادة الإعمار.[307]

وقد تعرضت البلاد مرة أخرى بعد تسعة أشهر لأقوى زلزال تم تسجيله على الإطلاق، فقد وصلت قوته إلى 6.4 درجة على مقياس ريختر ووقع بالقرب من بترينجا، على بعد حوالي 50 كيلومترًا من جنوب شرق زغرب.[308] وقد تسبب هذا الزلزال في تدمير 13 ألف منزل فأصبحوا غير صالحين للسكن، مما يشير إلى أن حوالي 40 ألف شخص من المحتمل أن يكونوا بحاجة إلى سكن بديل طويل الأمد. وقد مكثت الأسر النازحة في البداية في مراكز الإجلاء، أو الملاجئ الجماعية، أو مع الأسر المضيفة أو في المستوطنات السكنية المبنية حديثًا بجوار منازلهم المتضررة.[309]

وإن تركيا أيضًا معرضة بشدة للزلازل.[310] فقد دمر زلزال بقوة 6.8 درجة على مقياس ريختر ما يقرب من 7000 منزل في المناطق الوسطى من معمورة العزيز وملطية في شهر يناير وتسبب فيما يصل إلى 25 ألف حالة نزوح جديدة.[311] وضرب زلزال آخر المنطقة الحدودية مع إيران بعد شهر، ثم ضرب زلزال ثالث محافظة بينغول بوسط البلاد في شهر يونيو.[312] وعلاوة على ذلك، ضرب زلزال قوته 7.0 درجات على مقياس ريختر كل من تركيا واليونان في شهر أكتوبر، مما أسفر عن حدوث حوالي 11 ألف حالة نزوح جديدة في مدينة إزمير التركية ومدينة ساموس اليونانية.[313]

النزاع والعنف

بعد عدة أشهر من زيادة التوترات وانتهاكات وقف إطلاق النار بين أذربيجان وأرمينيا في إطار نزاع ناغورنو كاراباخ، اندلع القتال مجددًا في شهر سبتمبر 2020. وكان هذا أكبر اشتعال للنزاع منذ الاتفاق على هدنة بين الطرفين في عام 1994.[314] وقد تصاعد النزاع بسرعة واستمر لمدة 44 يومًا حتى تم الاتفاق على وقف الأعمال العدائية في شهر نوفمبر.[315]

وقد تأثرت ناغورنو كاراباخ والمناطق المحيطة بها جراء القتال. وأسفر القصف المدفعي والغارات الجوية عن مقتل وإصابة مدنيين، وتدمير المنازل والبنية التحتية، بما في ذلك المستشفيات والمدارس.[316] كما وقد وردت أنباء عن انتهاكات لحقوق الإنسان واستخدام الذخائر العنقودية المحظورة.[317] وتضررت وظائف الأشخاص وسبل عيشهم بشدة.[318]

وتشير الأرقام الأولية إلى أن القتال تسبب في 84 ألف حالة نزوح داخلي جديدة في أذربيجان في الفترة بين شهري سبتمبر ونوفمبر.[319] كما أفادت التقارير ايضاً عن فرار حوالي 90 ألف شخص من ناغورنو كاراباخ وقد تمت استضافتهم في أكثر من 100 ملجأ جماعي في محافظتي كوتايك وسيونيك الأرمينيتين والعاصمة يريفان.[320] وأسفر القتال كذلك عن حدوث حوالي 800 حالة نزوح جديدة في محافظتي سيونيك وغغاركونيك في أرمينيا خلال نفس الفترة.[321]

إن وقف الأعمال العدائية يوفر فرصة لتحسين وصول المساعدات الإنسانية، مثل إزالة الألغام، إلى المناطق المتضررة من النزاع والاستجابة لاحتياجات النازحين داخليًا وغيرهم من مجتمعات النازحين.[322]

وعلى صعيد آخر، هدأت الاشتباكات في شرق أوكرانيا للعام الثاني على التوالي، ويرجع الفضل في ذلك جزئيًا إلى الإجراءات الجديدة لتنفيذ وقف إطلاق النار المتفق عليه في شهر يوليو 2020.[323] ومع ذلك، تم تدمير اثنين وثلاثين منزلًا في قتال جديد مما أسفر عن 74 حالة نزوح جديدة في الفترة بين شهري يناير ويونيو.[324] وفي هذا الصدد، اعتمد البرلمان الأوكراني قوانين وقدّم مسودة تشريعات يمكن أن يكون لها دورٌ مهمٌ في تحسين الظروف المعيشية للنازحين داخليًا ودعم جهودهم لتحقيق حلول دائمة. وتنص القرارات المعتمدة في شهر سبتمبر على تعويض الأشخاص الذين فقدوا منازلهم أو ممتلكاتهم الأخرى في لوهانسك ودونيتسك.[325] وقد تم إعتماد قرار آخر في شهر يونيو يضمن حق النازحين داخليًا في التصويت في جميع الانتخابات.[326] ومع ذلك، لا يزال الوضع على أرض الواقع هشًا، حيث تصاعد القتال والتوترات مرة أخرى في شرق أوكرانيا في شهري مارس وإبريل من عام 2021.

ويُذكر أن حوالي 3.2 مليون شخص كانوا يعيشون في حالة نزوح داخلي كما هو في نهاية العام في جميع أنحاء المنطقة، وكان معظمهم في تركيا وأذربيجان وأوكرانيا. وقد نزح الكثيرون منذ سنوات، إن لم يكن منذ عقود.

تغطية خاصة

آثار كوفيد-19 على النزوح الداخلي

لقد ضاعفت جائحة كوفيد -19 احتياجات النازحين داخليًا وأوجدت مخاطر جديدة في عام 2020، مع ظهور تحديات تشغيلية ومالية كبيرة أمام الحكومات وشركائها العاملين في المجال الإنساني.

فتاتان نازحتان داخليًا في موبتي، مالي، تستخدمان راديو يعمل بالطاقة الشمسية استلمتاه لضمان التعلم أثناء إغلاق المدارس بسبب التدابير المفروضة لمواجهة جائحة كوفيد-19. نوركاب/ الحسن غويندو، يوليو 2020.

الاحتياجات المتزايدة والمخاطر الجديدة

لقد أدت عمليات الإغلاق والركود الاقتصادي التي صاحبت تفشي جائحة كوفيد-19إلى زيادة حدة الصعوبات المالية التي كان يعاني منها العديد من النازحين بالفعل. ونظرًا لعدم القدرة على دفع الإيجار ومواجهة خطر الإخلاء والطرد، لجأ العديد من النازحين داخليًا والعائدين في العراق إلى إستراتيجيات تكيف وتأقلم سلبية، مثل مواصلة العمل بما يتعارض مع القيود الحكومية، وعمالة الأطفال، وبيع الأصول، وزيادة عبء الديون الخاصة بهم.[327] وكانت هناك مخاوف مماثلة في أفغانستان، حيث أن تفاقم الفقر أدى إلى إجبار الكثير من النازحين داخليًا على قبول الزواج المبكر والقسري، وعمالة الأطفال، والتسول، مما يعرضهم بشكل أكبر لخطر العنف وسوء المعاملة.[328]

كما أن إغلاق المدارس أدى إلى زيادة الحواجز التي تحول دون تعليم الأطفال النازحين، الذين تقل احتمالية حصولهم على نُهُج التعلم البديلة مقارنة بعامة السكان.[329] وقد قلل تعليق الفصول المؤقتة والأماكن الملائمة للأطفال في بلدان مثل ميانمار من قدرة الجهات الفاعلة في المجال الإنساني على التعامل مع الأطفال النازحين وفهم احتياجاتهم فيما يتعلق بالحماية.[330]

وقد أدى الركود الاقتصادي والتغيرات في توافر وأسعار السلع الأساسية إلى زيادة انعدام الأمن الغذائي. وبحلول شهر مايو 2020، كانت الجهات الفاعلة في المجال الإنساني في كولومبيا تتوقع بالفعل زيادة مضاعفة في عدد الأشخاص الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي، بمن فيهم النازحين داخلياً.[331] وفي شهر يوليو، حذرت الجهات الفاعلة في المجال الإنساني في الكاميرون من أن انعدام الأمن الغذائي الناجم عن اضطرابات السوق سيؤدي إلى زيادة معدلات الوفيات والمرض والاعتلال وسوء التغذية بين الفئات الأكثر ضعفاً والأكثر تعرضًا للمخاطر، بمن فيهم النازحين داخلياً.[332]

وتسود أيضًا مخاوف على المستوى العالمي من أن يبذل النازحون مجهودًا كبيرًا للحصول على لقاح كوفيد-19، نظرًا لمحدودية إمكانية وصولهم إلى المرافق الصحية وفي بعض الحالات نقص الوثائق القانونية.[333] وهذا على الرغم من الأدلة المتزايدة على أن الظروف الصحية الأساسية والازدحام وسوء النظافة العامة والمرافق الصحية في المناطق التي يميل النازحون داخليًا إلى العيش فيها تجعلهم أكثر عرضة للإصابة بالمرض من عامة السكان.

ولقد قد أفاد 45% من النازحين داخليًا الذين شملهتم الدراسة الاستقصائية في اليمن في شهر نوفمبر أنهم يعانون أو يعاني أحد أفراد أسرتهم من أعراض كوفيد-19، مقارنة بنسبة 30% من الأشخاص غير النازحين.[334] وقد كان عدم القدرة على التباعد الجسدي عن الآخرين هو التحدي الأكثر شيوعًا الذي ذكره النازحون داخليًا في محاولة الحد من مخاطر الإصابة بالفيروس أو انتشاره.

التحديات التشغيلية والمالية

أدت القيود المفروضة على السفر وتعطيل سلاسل التوريد والتدابير الرامية إلى الحد من انتشار الفيروس إلى نشوء عوائق كبيرة أمام المنظمات الإنسانية التي تقدم الدعم للنازحين داخليًا.[335] عندما ضرب إعصار هارولد جزر المحيط الهادئ في شهر إبريل، أدت القيود المفروضة على الطيران إلى تأخير توصيل المساعدات إلى النازحين وأسفرت عن نقص في المياه الصالحة للشرب في وقت كان فيه غسل اليدين أمرًا بالغ الأهمية.[336]

كما وقد أدت عمليات الإغلاق وحظر التجول والقيود المفروضة على الحركة إلى إعاقة الوصول إلى السكان المتضررين، الأمر الذي كان في كثير من الأحيان صعبًا بالفعل بسبب العقبات الأمنية واللوجستية. ففي العراق مثلاً، وصل عدد المناطق التي تعاني من قيود كبيرة على الوصول إلى أربعة أضعاف في الفترة بين شهر نوفمبر 2019 وشهر إبريل 2020، وحتى شهر يوليو لم يتمكن العاملون في المجال الإنساني من الوصول إلى 30% من النازحين داخليًا الذين كانوا يوفرون لهم الدعم سابقًا في المستوطنات العشوائية التي يقطنون بها.[337] وقد واجه بعض العاملين في المجال الإنساني في نيجيريا وجنوب السودان وأماكن أخرى خطر العنف عندما كان يُنظر إليهم على أنهم ناقلون للفيروس.[338]

وهكذا نجد أن تدابير مواجهة جائحة كوفيد-19 أعاقت عملية جمع البيانات الأولية عن النازحين داخليًا، مما زاد من صعوبة تتبع تحركاتهم وتقييم احتياجاتهم. فنجد مثلاً أن إلغاء عملية جمع البيانات في المخيمات والمستوطنات العشوائية في العراق نتيجة التباعد الجسدي والقيود المفروضة على الحركة أدى إلى نشوء فجوات وثغرات في فهمنا للظروف المعيشية والمخاطر التي يواجهها النازحون داخليًا ومستوى الخدمات المقدمة لهم.[339]

وقد كان للجائحة أيضًا تداعيات مالية على المساعدات الإنسانية. وقد دعت خطة الاستجابة الإنسانية العالمية لمواجهة كوفيد-19 التي نشرتها الأمم المتحدة في شهر مارس 2020 إلى جمع ما مقداره 2 مليار دولار لتلبية الاحتياجات العاجلة في 54 بلدًا.[340] وقد زاد المبلغ إلى 9.5 مليار دولار لتلبية احتياجات 63 بلدًا بعد بضعة أشهر.[341]

هذا وقد جرى تنقيح خطط الاستجابة الإنسانية الوطنية لتشمل تكاليف إضافية للتدابير الصحية، والمراقبة الوبائية، والاتصالات، والوقاية، والفحوصات، والتحليلات، والعلاج الطبي. فتمت زيادة جميع الميزانيات الأولية لجمهورية الكونغو الديمقراطية، على سبيل المثال، بنسبة 7%، وقد قُدّرت تكلفة الاستجابة لكوفيد-19 بمبلغ 166.82 دولارًا لكل مستفيد.[342]

وفي حين أن الجائحة زادت من الحاجة إلى التمويل، فإن الانكماش الاقتصادي الذي تسببت فيه هذه الجائحة أدى إلى الضغط على الحكومات المانحة مما جعلها تُعطي الأولوية لاحتياجاتها المحلية.[343] وقد تم تمويل خطة الاستجابة الإنسانية العالمية لمواجهة كوفيد-19 بنسبة 39% فقط كما هو في شهر فبراير 2021.[344] ويؤثر نقص التمويل بشكل مباشر على الاستجابات الفورية وطويلة الأمد للنزوح. وسيتعين على المنظمات في جنوب السودان، على سبيل المثال، تقليص الأنشطة التي تركز على الحلول الدائمة لتحويل الأموال إلى تدخلات منقذة للحياة للنازحين حديثًا.[345]

العاملات في آشا والمستفيدات من رعاية ما قبل الولادة يتباعدن اجتماعيًا قبل دخولهن أحد مراكز الرعاية الصحية الأولية في غوجارات، الهند.
© اليونيسيف/UNI338928/بانجواني، يونيو 2020.

رجلان نازحان يتبادلان الحديث في مدرسة ألتا غراسيا سانشيز في سان بيدرو سولا، هندوراس، حيث يأويان بعد أن غمرت المياه منزليهما أثناء إعصاري إيتا واوتا. المجلس النرويجي للاجئين/كريستيان جيبسن، ديسمبر 2020.

رُبّ ضارة نافعة؟

في ظل مواجهة هذه العقبات والعوائق، تكيفت المنظمات العاملة في المجال الإنساني بطرق تتسم بالقدرة على تعزيز الاستجابات للنزوح في المستقبل. فمثلاً، أصدرت سلطات إدارة الكوارث في اليابان إرشادات عملية بشأن عمليات الإجلاء ووسعت نطاق استخدام المرافق المملوكة للقطاع الخاص، مثل الفنادق ومراكز التسوق كملاجئ ومرافق إيواء إضافية للسماح بالتباعد الجسدي.[346] وعلى الرغم من أن حظر السفر أعاق وصول المساعدات الخارجية إلى الأشخاص النازحين بسبب الأعاصير في فانواتو والهند وبنغلاديش، إلا أن ذلك دفع إلى تطوير المزيد من هياكل إدارة الكوارث المحلية والاستجابات التي يقودها المجتمع.[347]

وقد تمت زيادة عدد المستفيدين المستهدفين للملاجئ شبه الدائمة في بوروندي لتجنب الاكتظاظ في المخيمات، مما مهد الطريق لحلول سكنية أكثر استدامة.[348] وفي العراق، طور مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية ومجموعة تنسيق وإدارة المخيمات طريقة لتقييم الازدحام في المخيمات وتحديد الأشخاص المعرضين لخطر التعرض للعدوى بكوفيد-19 بشكل أكبر. ويمكن استخدام نفس الأداة لأمراض أخرى في المستقبل.[349]

ولا شك أن آثار كوفيد-19 على النزوح الداخلي هائلة وستستمر في التأثير على حياة النازحين داخليًا والإستجابات لهذه الظاهرة لسنوات قادمة، لكن فترة التعافي بعد جائحة كوفيد-19 ستكون فرصة "لإعادة البناء بشكل أفضل"، وتعزيز طرق عمل أكثر استدامة وشمولية، فضلاً عن تعزيز قدرة النازحين على الصمود. ولقد أوضح حجم الاحتياجات غير المسبوق أنه رغم استثمار المليارات في المساعدات كل عام، فإن النهج الحالي غير قابل للتنفيذ. وعلى ذلك، ثمة حاجة إلى استثمارات طويلة الأمد وثمة حاجة أيضاً لمزيد من التنسيق.

الجزء الثاني:
النزوح الداخلي
في ظل مناخ متغير

فتاة صغيرة تجري عند المغيب خارج قرية نغوب بولاية الوحدة في جنوب السودان. قام المجلس النرويجي للاجئين بتوزيع المواد الغذائية على أكثر من 7100 شخص في نغوب للتخفيف من المخاطر العالية للمجاعة. المجلس النرويجي للاجئين/ألبرت غونزاليس فاران، مارس 2017.

الكوارث والنزوح: الدليل مقابل الخرافة

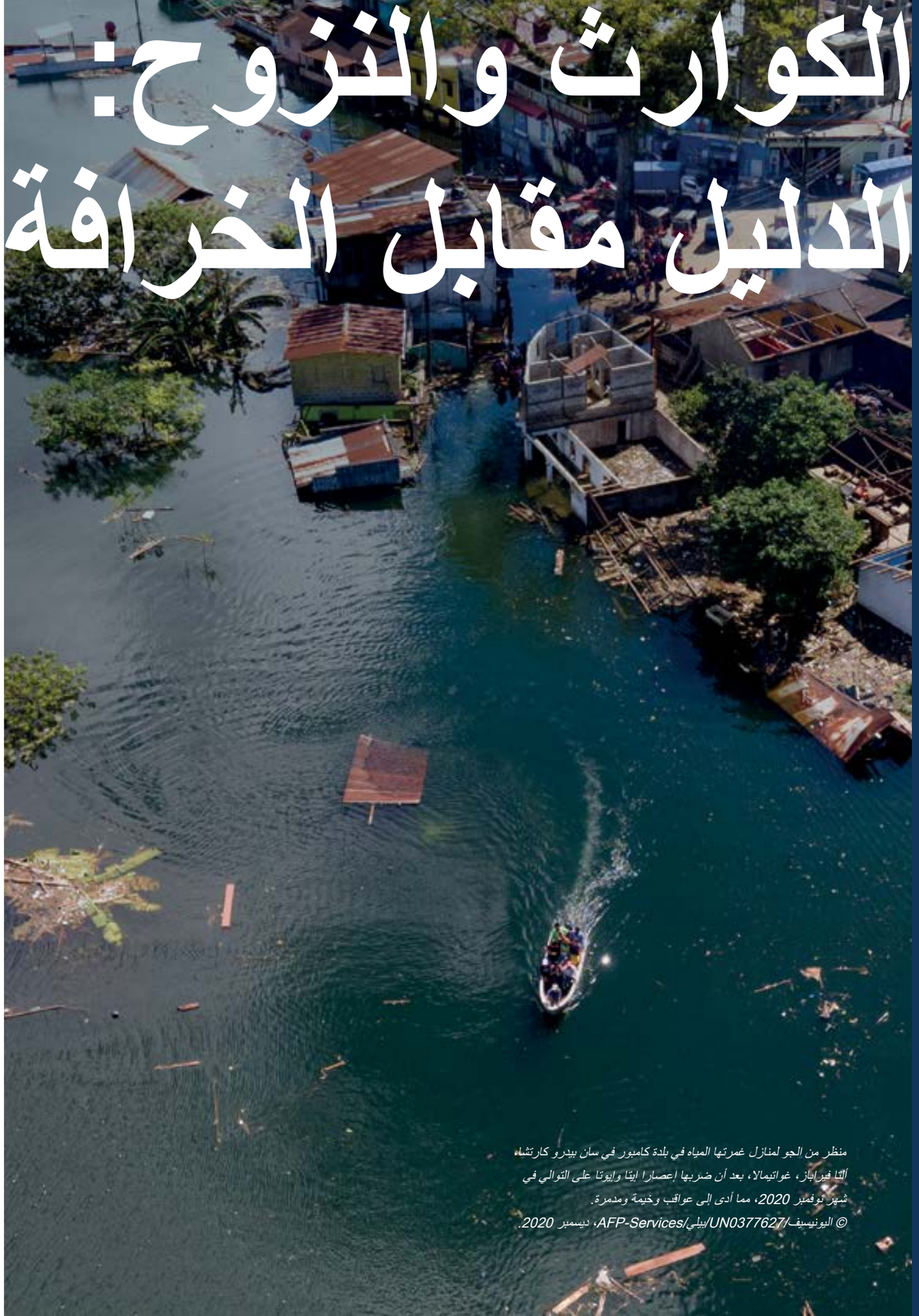

منظر من الجو لمنازل غمرتها المياه في بلدة كامبور في سان بيدرو كارتشا، ألتا فيراباز، غواتيمالا، بعد أن ضربها إعصارا ايتا وايوتا على التوالي في شهر نوفمبر 2020، مما أدى إلى عواقب وخيمة ومدمرة.
© اليونيسيف/UN0377627/بيلي/AFP-Services، ديسمبر 2020.

النزوح الناجم عن الكوارث هو واقع عالمي وظاهرة يتكرر حدوثها كل يوم. لقد سجل مركز رصد النزوح الداخلي متوسط 24.5 مليون حالة نزوح جديدة سنويًا منذ عام 2008، أي ما يعادل 67 ألف حالة نزوح كل يوم. وعلى مر السنين، أصبح من الواضح أن هناك عددًا من *الخرافات المستمرة* حول هذه الظاهرة، مع وجود آثار خطيرة وسلبية في الغالب على الناس والسياسة والاستجابة. ومن بينها:

- *النزوح الناجم عن الكوارث يكون قصير الأمد.* إذ تُظهر الأدلة المتزايدة في الواقع أنه يمكن بسهولة أن يطول أمد النزوح مع زيادة الآثار الاجتماعية والاقتصادية.
- *يؤثر النزوح الناجم عن الكوارث على جميع الأشخاص بنفس الكيفية.* في الواقع، تواجه المجموعات المختلفة آثارًا مختلفة.
- *الأحداث الصغيرة النطاق ليست مصدر قلق كبير.* نجد في الواقع أن لها أثرًا نسبيًا كبيرًا على الأشخاص وتهدد مكاسب التنمية المحلية.
- *يمكن فهم النزوح الناجم عن الكوارث ومعالجته بطريقة مجزأة حسب الترتيب الزمني والقطاع.* إن تقارب الدوافع والأحداث المركبة يعني في الواقع أن مثل هذه الاستجابات يمكن أن تولد مخاطر جديدة.
- *لا يعاني من الآثار السلبية للنزوح سوى الأشخاص الذين أجبروا على ترك منازلهم.* في الواقع، يمكن أن يتأثر الأشخاص الذين بقوا في منازلهم بشكل متساوٍ، بل وفي بعض الحالات يمكن اعتبارهم نازحين.

يمكن أن يطول أمد النزوح الناجم عن الكوارث فقط عند حدوث آثار كبيرة

إن أكثر المفاهيم الخاطئة شيوعًا هي أن النزوح الناجم عن الكوارث يكون قصير الأمد وأنه بعد عمليات الإجلاء المنقذة للحياة يعود الأشخاص عادةً بسرعة إلى إعادة بناء منازلهم وسبل عيشهم. وتساعد حقيقة أنه يتم جمع القليل من البيانات بعد مرحلة الطوارئ في الكارثة على تغذية سوء الفهم هذا. فلا يتم تعقب الأشخاص الذين تم إجلاؤهم لمعرفة ما إذا كانوا قادرين على العودة أم لا، ومتى يمكنهم ذلك.

وهذا يعني في أسوأ الأحوال أن السياسات الوطنية وآليات الاستجابة الوطنية قد لا تعترف بالنزوح الناجم عن الكوارث، وفي أحسن الأحوال فإنها لا تقدر حجمه ونطاقه بشكل صحيح. وهذا بدوره يعني أن هناك عددًا قليلاً من البرامج المخصصة للاستجابة للنزوح طويل الأمد، إن وجدت في الأساس. ويعني ذلك أيضًا أن الدعم والخدمات المقدمة للنازحين داخليًا محدودة للغاية، فضلاً عن انعدام المساءلة بين الوكالات المحلية والوطنية.

وتشير الأدلة المحدودة المتوفرة لدينا إلى أن العديد من الأشخاص الذين فرّوا غير قادرين على العودة بسرعة إلى منازلهم. ونقدر أن حوالي سبعة ملايين شخص في جميع أنحاء العالم كانوا يعيشون في حالة نزوح نتيجة للكوارث كما هو في نهاية عام 2020، وتشير أمثلة من العام الماضي إلى أن هذا الرقم لا يتطرق إلى الظاهرة إلا بشكل سطحي فحسب.

فعلى سبيل المثال، تشير البيانات إلى أن إعصار أمفان قد ألحق أضرارًا بأكثر من 2.8 مليون منزل في ولاية البنغال الغربية الهندية، وأن ما يقرب من 300 ألف شخص ما زالوا نازحين حتى يومنا هذا في بنغلاديش (انظر الصندوق 1). وبالمثل، لا تزال المجتمعات الساحلية التي نزحت على مدى العقود الماضية من المواقع التي غمرها البحر في منطقة السند في باكستان تعيش في أراض معرضة للخطر، حيث تتعرض لخطر كبير يتمثل في فقدان سبل عيشهم والنزوح مرة أخرى.[350]

وتُظهر الأرقام الواردة في الجزء الأول من هذا التقرير أن الآثار الاجتماعية والاقتصادية للنزوح تصل إلى المليارات من الدولارات. ففي كل مرة يتم فيها نزوح شخص، حتى ولو لبضعة أيام فقط، تظهر تكاليف النقل والمأوى وتوفير الطعام والمواد الأخرى، وفي كثير من الحالات يظهر فقدان الدخل. ومع ذلك، يكون من الصعب تقييم هذه الآثار بشكل أكثر منهجية بسبب نقص البيانات. ولا يتضمن إطار عمل سنداي مؤشرًا ذا صلة. كما أن الدعوة إلى إنشاء مثل هذه المؤشرات وتطوير طرق جديدة لقياس الآثار المالية للنزوح تشكل خطوات أساسية نحو مراقبة أكثر شمولاً للكوارث والوقاية منها والاستجابة لها.

وحيثما توجد البيانات، فإنها تشير إلى التكلفة الجسيمة المحتملة للنزوح الناجم عن الكوارث على مستوى العالم. وخلال حرائق الغابات في الصيف الأسود 2020-2019 في أستراليا، قُدرت خسارة الإنتاج الاقتصادي نتيجة تفويت شخص واحد ليوم واحد من العمل بسبب النزوح بحوالي 510 دولارات.[351] وفي دراسة استقصائية جرت في منطقتين متضررتين، قال 55% من أصل 1058 شخصًا نزحوا لأكثر من ليلة أن المغادرة منعتهم من العمل كالمعتاد.[352] وإذا قام كل شخص بتفويت يومي عمل فقط، فستصل الخسارة إلى أكثر من 500 ألف دولار، مما يوضح كيفية تصاعد هذه التكاليف بسرعة إذا تسببت الكارثة في تدمير كبير للمساكن، الأمر الذي يؤخر بدوره عودة النازحين إلى المنزل والعمل.

وقدرت تكلفة تغطية احتياجات السكن المؤقتة للأشخاص الذين فقدوا منازلهم في حرائق الصيف الأسود لمدة عام بما يصل إلى 52 مليون دولار.[353] وتشير جهود التعافي من حرائق الغابات السابقة إلى أن إعادة بناء المنازل قد يستغرق من الأشخاص ما بين سنة إلى أربع سنوات.[354]

النزوح الناجم عن الكوارث يؤثر على الأشخاص بطرق مختلفة

من المهم فهم أن آثار النزوح تختلف حسب الفئة العمرية والنوع الإجتماعي والإعاقة وغيرها من الخصائص.[355] فقد يحتاج الرضع إلى لقاحات ومكملات غذائية، ويحتاج الأطفال في سن المدرسة إلى دعم تعليمي، بينما يحتاج الشباب إلى تدريب مهني. ومن المهم بشكل خاص معرفة كيفية تأثير النزوح على التعليم لأن التداعيات تكون طويلة الأمد (انظر الصندوق 2).

إن الأشخاص ذوي الإعاقة معرضون بشكل خاص لآثار النزوح (انظر دائرة الضوء، صفحة 81). فقد يجدون صعوبة أكبر في الوصول إلى المأوى أو الحصول على المساعدة الإنسانية، وقد يكونون أكثر عرضة للإهمال وسوء المعاملة والعنف. و يكون من الضروري معرفة عدد الأشخاص النازحين داخليًا الذين يعانون من إعاقات وطبيعة حالتهم أثناء وضع السياسات والبرامج التي تشملهم، إلا أن هذه المعلومات تكون أكثر ندرة من البيانات المتعلقة بجنس وعمر النازحين داخليًا.

وتميل عملية جمع البيانات أيضًا إلى تجاهل العوامل الأخرى التي قد تؤثر على تجربة الشخص مع النزوح، بما في ذلك ما إذا كان ينتمي إلى أقلية جنسية أو عرقية، أو مجموعة من السكان الأصليين، أو أسرة ذات دخل منخفض. وهذا بدوره يعزز أهمية النهج المتداخل لجمع وتحليل البيانات التي تسعى إلى فهم كيفية تشكيل هوية الأشخاص وخصائصهم اللاستجابات.[356] كما أن البيانات الأفضل يمكن أن تساعد كذلك في تعزيز المشاركة الهادفة لمختلف المجموعات في تخطيط وتصميم برامج الدعم للنازحين داخليًا.

الصندوق 1 أدى إعصار أمفان إلى تهجير وتشريد الأشخاص وما زالوا نازحين[357]

اعتاد الناس في الساحل الغربي في بنغلاديش على العيش في ظل الكوارث، لكن إعصار أمفان، الذي تسبب في حدوث حوالي 2.5 مليون حالة نزوح في بنغلاديش وحدها، ربما كان نقطة اللاعودة بالنسبة للكثيرين منهم. ولم يقتصر تأثير العاصفة على تدمير المنازل والطرق والبنية التحتية الأخرى فحسب، بل إنها فاقمت مخاطر أخرى بطيئة الحدوث مثل تآكل الأنهار. وأدى الضرر الذي أصاب الحواجز إلى إغراق المنازل والمزارع والحقول التي غمرتها المياه منذ ذلك الحين. وقد لجأ هؤلاء النازحون إلى مكان قريب، حيث لا يزالون معرضين فيه لأخطار مستقبلية بشكل كبير.

وقد لاقت الإغاثة المنقذة للحياة والدعم الحكومي استقبالاً جيدًا، لكن لم يكن ذلك كافياً لإعادة تطوير المنطقة بشكل مستدام أو تعزيز قدرة سكانها على الصمود. وقام جميع من أجريت معهم مقابلة في دراسة استقصائية أجريت بعد سبعة أشهر من إعصار أمفان بتخفيض إستهلاكهم من المواد الغذائية والنفقات الطبية نتيجة للمشقة التي فرضتها الكارثة، ولجأ ما يقرب من 70% إلى التسول أو الاقتراض أو بيع أصول أسرهم من أجل الصمود والبقاء على قيد الحياة.

ولم يكن إعصار أمفان السبب الوحيد المسؤول عن المحنة التي أصابتهم. فقد ضرب المنطقة نفسها إعصار سدر في عام 2008 وإعصار إسلا في عام 2009 وإعصارا فاني وبلبل في عام 2019. وقد أفاد أحد النازحين قائلاً: "لقد كنت أواجه المصائب منذ عام 1988. لقدانتهى كل شيء. فعندما تحدث كارثة، نصبح معدمين. أنا أحاول العودة إلى الحياة الطبيعية في غضون بضع سنوات. ولكن وفي أثناء محاولتي القيام بذلك تحدث كارثة أخرى. هكذا تسير الحياة. ولو كان هناك حاجز قوي لما واجهنا هذه المشكلة".

إن تجربة هذا الرجل، وتجارب عشرات الآلاف من أمثاله، تسلط الضوء على الصلة بين المخاطر وتعرض الأشخاص وقابلية تأثرهم بها . كما أنه من الواضح أن ثمة حاجة إلى تدابير أكثر شمولاً واستباقية لبناء مرونة وقدرة صمود أولئك الذين يتعرضون بانتظام لأخطار مماثلة.

عائلة تلجأ وتحتمي في منزلها الذي غمرته الأمطار بعد ارتفاع منسوب نهر واوا عند مرور إعصار ايوتا في بيلوي، نيكاراغوا. © اليونيسيف/UN0372378/أوكون/AFP-Services، نوفمبر 2020.

الصندوق 2: تضمين الأطفال النازحين في أنظمة التعليم المحلية والوطنية[358]

إن التعليم معرض بشكل خاص لآثار الكوارث والنزوح. فغالبًا ما يكون التعليم أول الضحايا في أوقات الشدة، وكثيرًا ما يعاني من الإهمال في أعقاب النزوح. لم يتلقّ التعليم سوى 2.6% من تمويل المساعدات الإنسانية في عام 2019، وهو على نحو متكرر أكثر القطاعات التي تعاني من نقص التمويل في نداءات الاستجابة للأزمات.

وقد تفر العائلات النازحة إلى مواقع بعيدة جدًا عن المدارس بحيث لا يستطيع االأطفال مواصلة تعلمهم، في حين أن أولئك الذين يمكنهم الوصول إلى مرافق التعليم قد يجدونها متضررة أو مدمرة أو تُستخدم كملاجئ وأماكن إيواء. وغالبًا ما تفتقر المدارس القادرة على العمل إلى المعلمين وتكون غير قادرة على استيعاب طلاب جدد. ومع ذلك، قد لا يتم أخذ هذه المشاكل في الاعتبار في عمليات التخطيط. وقد بدأالكشف عن أدلة جديدة فيما يتعلق بأي مدى يمكن أن يؤدي النزوح إلى تعطيل التعليم. ونحن نقدر أن أكثر من 4.4 مليون طفل نازح ممن تتراوح أعمارهم بين 5 و14 عامًا معرضون لخطر تأثر تعليمهم في إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. ومن المرجح أن لا يعكس هذا الرقم الواقع بشكل صحيح، نظرًا لأن 127 مليون طفل وشاب في سن الدراسة غير ملتحقين بالتعليم في البلدان المتضررة من الأزمات في جميع أنحاء العالم.

ومن ناحية أخرى، يؤدي تغير المناخ إلى زيادة تواتر وشدة الكوارث، مما يعني ضرورة تكييف أنظمة التعليم وجعلها أكثر مرونة لضمان استمرار الدراسة أثناء الأزمات. وهذا الأمر يتطلب إطار عمل مؤسسي وسياسي وتمويلي تمكيني لدعم التخطيط والتمويل والتنسيق. وتوجد أمثلة على النُهُج الواعدة، مثل التخطيط المراعي للأزمات (CSP) وإدماج تقييمات مخاطر المناخ والضعف في تحليلات وخطط وسياسات قطاع التعليم.

ويتضمن التخطيط المراعي للأزمات تحليل المخاطر التي يفرضها النزاع والأخطار الطبيعية وتغير المناخ على التعليم، وتحديد التدابير الازمة للحد من حدوثها وتأثيرها. كما ويجب أخذ توقعات تغير المناخ بعين الإعتبار، على سبيل المثال، عند اختيار مواقع للمدارس الجديدة لضمان عدم بنائها في مناطق يحتمل أن تتأثر بارتفاع منسوب مياه البحر أو الفيضانات أو العواصف. وفي هذا السياق، تعتبر مرافق التعليم المؤقتة أو المتنقلة وسيلة فعالة لتقديم التعليم في أعقاب الكوارث. كما أن الممارسات الحالية التي تأخذ في الاعتبار التحركات المنتظمة للسكان مثل تلك الخاصة بالعائلات البدوية قد تقدم وجهات نظر مفيدة حول المزيد من الفرص والتحديات.

ويؤدي دمج تقييمات مخاطر المناخ والضعف إلى تحسين المعلومات المتعلقة بالسكان المستضعفين المعرضين لخطر النزوح. ويجب أن توضح سياسات التعليم والخطط الخاصة بالقطاع الإستراتيجيات على مستوى المدرسة والمجتمع والمنظومة لمنع الأزمات والاستعداد لها والتخفيف من حدتها. وقد يشمل ذلك إعداد برامج السلامة المدرسية الشاملة وخطط الطوارئ. ويلعب التعليم دورًا مهمًا في معالجة اوجه عدم المساواة الاجتماعية، حتى في حالات الطوارئ، إذا تجاوزت الاستجابات للنزوح إستعادة "الوضع الطبيعي" السابق. كما أنه من الممكن أن يلعب أيضًا دورًا في الشفاء والتعافي من الصدمة النفسية والاجتماعية التي تسبب بها النزوح.

في دائرة الضوء - الكوارث والنزوح والإعاقة

ومن ناحية أخرى، يعاني حوالي مليار شخص، أو 15% من سكان العالم، من إعاقة.[359] ويمكن أن يؤدي ارتفاع معدلات الفقر بين الأشخاص ذوي الإعاقة والسكن غير الملائم إلى زيادة تعرضهم للمخاطر وضعفهم في مواجهتها، وقد يزيد من مخاطر نزوحهم.[360] كما وتساهم الإصابات الجديدة التي تحدث أثناء الكارثة وصعوبات الوصول إلى الرعاية الصحية والخدمات الأساسية أثناء النزوح في ارتفاع معدلات الإعاقة بين النازحين داخليًا.[361]

ويواجه الأشخاص ذوو الإعاقة تحديات فريدة من نوعها عند وقوع كارثة.[362] وقد وجد تقييم أجري بعد إعصار بام الذي ضرب فانواتو في عام 2015 أن احتمال تعرضهم للإصابات المرتبطة بالعاصفة يزيد بمقدار الضعف عن أولئك الذين ليس لديهم إعاقات.[363] وقد تم الاستشهاد بالمعرفة المحدودة بعمليات الإجلاء، وعدم وجود ملاجئ إجلاء يمكن الوصول إليها، والتأخر في الفرار بسبب الإعاقات الوظيفية، بصفتها عوامل مساهمة.[364] وقد ينفصل الأشخاص ذوو الإعاقة أيضًا عن مقدمي الرعاية لهم والأجهزة المساعدة عند فرارهم.[365]

وعلاوة على ذلك، ربما لا يتمكن البعض من مغادرة مجتمعاتهم على الإطلاق.[366] وقد لا ينجون من الكارثة نتيجة لذلك، أو قد يجبرون على العيش وسط الدمار والخراب الذي خلفته الكوارث.[367] وقد كان العديد من الذين لقوا حتفهم خلال حرائق الغابات في المخيم في كاليفورنيا عام 2018 من كبار السن وذوي الإعاقة الذين تم تركهم عندما تم إجلاء الآخرين[368]

وقد يؤدي التمييز ونقص المعلومات والحواجز المادية والمالية إلى صعوبة حصول النازحين داخليًا من ذوي الإعاقة على السكن وسبل العيش والرعاية الصحية والتعليم. وقد توصلت دراسة أجريت بعد ثلاث سنوات من إعصار كاترينا في الولايات المتحدة إلى أن الكثيرين ما زالوا يعانون من مثل هذه المشاكل.[369] كما أنهم يواجهون مخاطر كبيرة تتعلق بالحماية.[370] وكانت الشابات المعاقات اللائي يعشن في مخيمات النزوح وغيرها من الأماكن الجماعية بعد زلزال عام 2015 في نيبال عرضة بشكل خاص للاعتداء الجنسي والاتجار بالبشر.[371]

ويدعو إطار عمل سنداي إلى دمج منظور الإعاقة في إدارة الكوارث، وقد بدأت علامات وإشارات على نهج أكثر شمولاً بالظهور.[372] فمثلًا، يشتمل نظام الإنذار المبكر في القرى في الفلبين على إشارات صوتية ومرئية لتحسين إمكانية الوصول.[373] وقد تلقت الوكالات الإنسانية والحكومية في نيبال تدريباً على ملاجئ الإجلاء الشاملة والمُدمجة للإعاقة، وقد أنشأ مكتب محلي لإدارة مخاطر الكوارث في إندونيسيا وحدة مخصصة لإدماج الإعاقة.[374]

كما وقد تم تطوير برامج لتعزيز مرونة قدرة الأشخاص ذوي الإعاقة على الصمود، الأمر الذي يساعد بدوره في تقليل مخاطر نزوحهم. وقد مكنهم الدعم المستهدف لسبل كسب العيش في المناطق المعرضة للفيضانات في شمال بنغلاديش من شراء المواد اللازمة لرفع مستوى منازلهم وحماية إمدادات المياه فيها.[375] ويسعى أحد المشاريع في النيجر إلى تعزيز أمنهم الغذائي في المناطق المتضررة من الجفاف، وتوفير الوسائل التي تساعدهم على البقاء في مجتمعاتهم.[376]

وثمة حاجة إلى بيانات أفضل لتحسين هذه الجهود وإلقاء الضوء على كيفية تأثير العوامل المتداخلة، بما في ذلك العمر والجنس، على تجارب النازحين داخليًا مع النزوح.[377] ويوجد بالفعل أدوات وإرشادات لتحسين عملية جمع البيانات.[378] وتغطي مصفوفة تتبع النزوح التابعة للمنظمة الدولية للهجرة في إثيوبيا وجنوب السودان والسودان حالة الإعاقة لدى الأشخاص.[379] وبالنظر إلى أن النازحين من ذوي الإعاقة هم الأقدر على تحديد احتياجاتهم والدعم الذي يحتاجون إليه، من الضروري ضمان مشاركتهم الفعالة في التخطيط وإدارة المخاطر وجمع البيانات لتعزيز نهج أكثر شمولاً.

امرأتان نازحتان بسبب الفيضانات الغزيرة وهما تساعدان امرأة أخرى للعبور عبر سياج نباتي في مركز توزيع الأغذية في أفغوي، الصومال، حيث تم تقديم الطعام لأكثر من 5000 نازح داخليًا.
© مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية/بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال/توبين جونز، أغسطس 2013.

وينبغي عدم تجاهل أزمات النزوح صغيرة النطاق

فقد نتج أكثر من نصف حالات النزوح الجديدة الناجمة عن الكوارث التي سجلناها في جميع أنحاء العالم في عام 2020 عن عشرة أحداث كوارث فقط. ومع ذلك، فهذا لا يعني أنه يجب تجاهل أحداث النزوح المحلية الصغيرة، لأنها أيضًا يمكن أن تقوض مكاسب التنمية وتعيق رفاهية وإمكانات الأفراد والمجتمعات.

إن هذه الأحداث أكثر شيوعًا بكثير من الكوارث الكبيرة ولكن لا يتم ذكرها في التقارير ولا يتم الإبلاغ عنها في الغالب. وأظهر الاستثمار الذي يقوم به مركز رصد النزوح الداخلي في رصد هذه الأحداث وتفسيرها بشكل منهجي على مدار السنوات الثلاثة الماضية مدى حجمها واتساع نطاقها الجغرافي. فقد أدى ما يقرب من نصف الأحداث التي اكتشفناها في عام 2020 إلى حدوث أقل من 100 حالة نزوح (انظر الشكل 48).

وترتبط دوافع ومحفزات وآثار العديد من حالات النزوح صغيرة النطاق بالضعف والتعرض للخطر أكثر من ارتباطها بالمخاطر نفسها. وتعتبر فيضانات الربيع التي شهدتها المملكة المتحدة العام الماضي مثالاً جيدًا على ذلك. فقد كان بعض الأشخاص من الأربعين شخصًا الذين تم إجلاؤهم في مقاطعة كينت في شهر مارس يفرون من الفيضانات للمرة الثانية خلال أربعة أشهر. وتم إجلاء بعضهم بالفعل مرتين في السابق، منها مرة خلال عيد الميلاد في عام 2019 والمرة الثانية أثناء عاصفة دينيس في منتصف شهر فبراير 2020. وهكذا، نجد أن النزوح المتكرر من هذا النوع يُلقي الضوء على مدى تعرض هذه الأسر للمخاطر.[380]

وبالنظر إلى أن شدة المخاطر تلعب دوراً أقل في مثل هذه الأحداث، يمكن تقليل نطاقها وآثارها بشكل كبير وذلك من خلال تحسين تشريعات استخدام الأراضي والحماية الاجتماعية والتغطية التأمينية، مما يقلل بدوره من تعرض الأشخاص للخطر وضعفهم في مواجهتها.[381]

الدوافع المتقاربة والأحداث المركبة تولد مخاطر جديدة

تُعد قدرة الأشخاص على الحركة عنصرًا رئيسيًا في مرونتهم وقدرتهم على الصمود، إذ يسمح لهم ذلك بالابتعاد عن الأذى والاستمرار في الوصول إلى الموارد التي يحتاجون إليها للتعامل مع الكوارث والتعافي منها. ومع ذلك، عندما يتحركون وينتقلون، يتركون وراءهم الأصول والأمن والروابط المجتمعية، ليؤدي بهم ذلك فقط إلى مواجهة مخاطر جديدة عند النزوح. وفي الواقع، يعتبر هروبهم بمثابة عملية مقايضة وتبادل ينتقلون من خلالها من "مخاطر" معروفة إلى مخاطر أخرى غير معروفة.

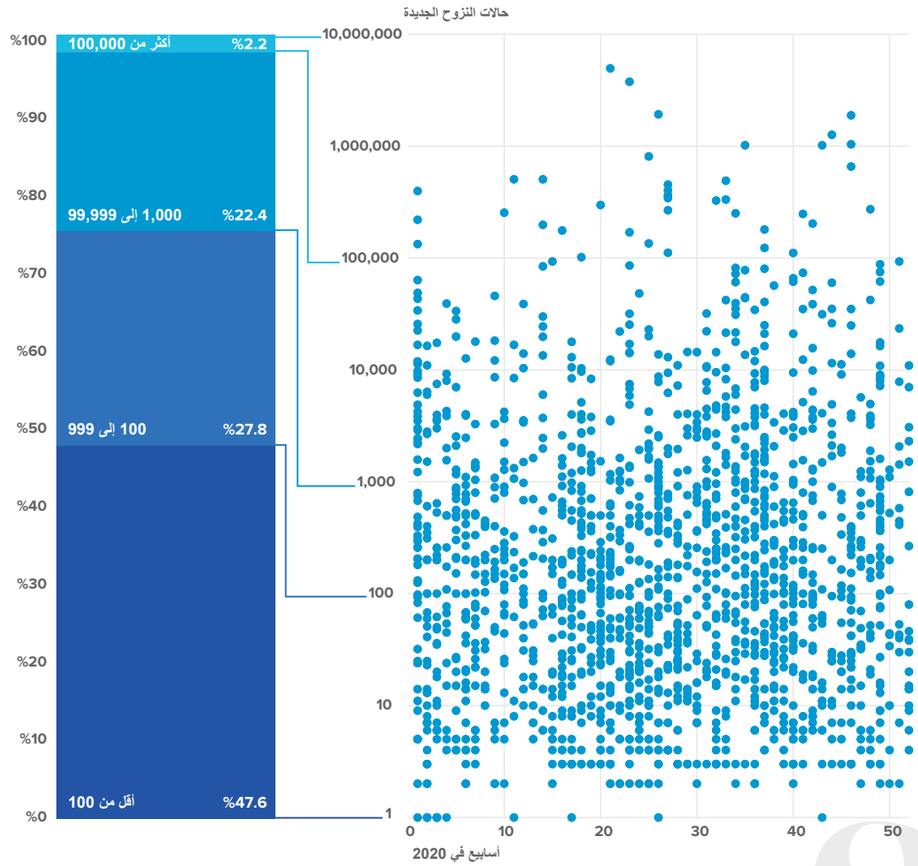

الشكل 48: عدد أحداث النزوح المسجلة في قاعدة بيانات النزوح العالمية (GIDD) الخاصة بمركز رصد النزوح الداخلي في عام 2020

ولا يكون لدى العديد من النازحين بدائل سوى الانتقال إلى المناطق الهامشية المعرضة بشدة للمخاطر. وغالبًا ما يكون تخطيط هذه المستوطنات سيئًا مع توفير سكن دون المستوى، مع وجود خدمات أساسية قليلة، إن وجدت من الأساس، فضلاً عن قلة الاهتمام بالحد من المخاطر. وهذه العوامل تزيد من ضعفهم وخطر تعرضهم لنزوح آخر.

وفي كولومبيا، على سبيل المثال، أدى النزوح الناجم عن النزاع إلى نشوء مستوطنات حضرية عشوائية في المناطق المعرضة للخطر، وتسببت الانهيارات الأرضية في حدوث حالات نزوح ثانية في مقاطعة بوتومايو في شهر مارس 2017.[382] وبالمثل، واجه الأشخاص الذين نزحوا بسبب زلزال عام 2010 في هايتي فيضانات وانهيارات أرضية متكررة في 157 موقع نزوح على الأقل، بما في ذلك بعض المخيمات الرسمية المخططة لها.[383] وفي شهر يناير 2019، كان حوالي 34800 شخصاً ما زالوا يعيشون في حالة نزوح.[384]

وفي عام 2020، كانت هناك العديد من الأمثلة لكوارث جديدة أجبرت الأشخاص الذين نزحوا بالفعل بسبب كارثة سابقة على الفرار مرة أخرى. فعلى سبيل المثال، تسببت الفيضانات في الصومال فيما يقرب من 250 ألف حالة نزوح ثانية من المخيمات المكتظة، وكان العديد من الأشخاص الذين فروا من الأمطار الغزيرة والفيضانات المفاجئة الشديدة في اليمن قد نزحوا من قبل بسبب النزاع أو الجفاف.[385] كما وقد أدت الأمطار إلى انهيار سد الرون، وأغرق جريان المياه مواقع تستضيف آلاف النازحين داخليًا في التحسين وسوق الليل.[386]

وتنبع الكثير من المواقف التي تنطوي على مخاطر وآثار مركبة، بما في ذلك النزوح الثاني، من حدث نزوح سابق لم يتم حله بالكامل بعد. وقد كشف تقييم أُجري في موزمبيق في شهر أكتوبر 2020 عن أن أكثر من 81 ألف شخص ما زالوا نازحين بعد إعصار إيداي الذي ضرب البلاد في شهر إبريل 2019 و12 ألف شخص نازح نتيجة الفيضانات التي حدثت في أوائل عام 2020.[387] وكان الكثير منهم يعيشون في مواقع إعادة التوطين، البعيدة في الغالب عن المناطق المعرضة للفيضانات، وبالتالي فهي تعتبر أكثر ملاءمة للسكن.[388] ومع ذلك، تضررت المواقع بشدة بسبب الأمطار التي هطلت في أوائل شهر ديسمبر 2019 والتي هطلت مرة أخرى في عام 2020.[389] كما وقد تأثرت أيضًا بالعاصفة الاستوائية تشالان في شهر ديسمبر 2020 وإعصار إلويز في شهر يناير 2021.[390] وفي كل حالة، فقد بعض النازحين داخليًا ملاجئهم وأصولهم، وتسبب إعصار إلويز في نزوح ثانٍ لهم.

وقد يؤدي اختيار النازحين لوجهة معينة إلى زيادة مخاطر نزوحهم بعدة طرق. إن مقديشيو هي الوجهة الأكثر شيوعًا للنازحين الفارين من النزاع الريفي والجفاف في الصومال، لكن وصولهم يضيف عبئاً على البنية التحتية والخدمات المنهكة بالفعل، مما يؤجج التوترات العشائرية والقبلية ويؤدي إلى مزيد من النزوح.[391]

الصندوق 3: فهم ومعالجة مخاطر النزوح في المناطق الحضرية

تقع العديد من المدن الكبرى والواسعة في مناطق معرضة للخطر مثل مناطق الدلتا ومصبات الأنهار والسواحل والمناطق الزلزالية.[392] ونتيجة لذلك، تتركز مخاطر النزوح المرتبطة بالكوارث وتغير المناخ في المناطق الحضرية.[393] وغالبًا ما ينتهي الأمر بالأشخاص الفارين إلى مثل هذه المدن بالعيش في مساكن دون المستوى على أرض هامشية معرضة للمخاطر.[394]

وثمة مخاوف متزايدة على المستويين الوطني والدولي بشأن كيفية معالجة هذه المشاكل، وعلى وجه الخصوص، كيفية تعديل نُهُج الحد من المخاطر والتكييف لتناسب بشكل أفضل المدن ذات الموارد المحدودة وفئات السكان المهمشين الكبيرة المعرضين للأخطار الطبيعية والآثار المحتملة لتغير المناخ. ومن ثم، يشكل الفهم والتقييم الأفضل لمخاطر النزوح الخاصة بالمدينة خطوة أولى مهمة.

ونظرًا إلى أنالمخاطر وآثار تغير المناخ تحدث محليًا، فإن الحكومات المحلية والإقليمية هي أفضل من يحد من المخاطر وذلك من خلال مواءمة سياسات التكيف مع تغير المناخ مع الاستثمار في التنمية الحضرية. وهي أيضًا أفضل من يقوم بتنسيق الاستجابات للكوارث عبر القطاعات.

ومع ذلك، لا يزال يتعين التوصل إلى إجماع فيما يتعلق بأبعاد مخاطر النزوح في المناطق الحضرية وكيفية معالجتها في برامج الاستجابة للكوارث والقدرة على الصمود والمرونة. ولا تمتلك الحكومات المحلية دائمًا القدرة الإدارية والموارد المالية التي تتيح لها تقييم المخاطر الحالية والمستقبلية والاستثمار في الحد منها.[395]

وإن تقييمات المخاطر الأساسية على مستوى البلديات أو المناطق، مثل التقييم الذي قمنا بعمله في عام 2020، تُمكّن الحكومات الوطنية والمحلية، والسلطات الحضرية، ومقدمي المساعدات، ووكالات التنمية من التوصل إلى فهم مشترك لمخاطر النزوح المحلي. كما أنها تعمل كأداة تنظيم لتنسيق الجهود عبر مختلف الإدارات وخطوة أولى نحو تعبئة وحشد الموارد التي تشتد الحاجة إليها.[396]

يونتلاند، الصومال، هي وجهة للعديد من النازحين داخلياً الفارين من النزاع والعنف في جنوب البلاد. تعرضت المنطقة لأمطار غزيرة وفيضانات في شهري إبريل/مايو 2020 مما أدى إلى نزوح عدد من النازحين داخلياً للمرة الثانية. المجلس النرويجي للاجئين/مختار نور، ابريل 2020.

ويتمحور التحرك والتنقل في جميع أشكاله في الأساس حول إدارة المخاطر. سواء كان الأمر يتعلق بأشخاص تم إجلاؤهم وإيوائهم بسبب إعصار، أو نازحين داخليًا فارين من نزاع، أو رعاة يمارسون التنقل الرعوي، أو مهاجرين باحثين عن مصادر دخل بديلة أو حتى أفراد مجتمعات تم إعادة توطينهم/نقلهم من مناطق معرضة للخطر، ويسعى الأشخاص من خلال تنقلهم إلى الحد من الآثار الفعلية والمحتملة للمخاطر الموجودة في مناطقهم الأصلية.[397] ويعتمد نجاحهم إلى حد كبير على ما إذا كانت إستراتيجية إدارة المخاطر تعي المخاطر حقًا أم لا.

ويمكن فرض عدم التنقل ولكنه أيضًا أمر اختياري

وعند وقوع كارثة، لا يفر بالضرورة جميع أفراد المجتمع. فقد لا يتمكن البعض من الانتقال والتحرك حتى لو تعطلت سبل عيشهم وتضررت أو دمرت منازلهم . ويمكن أن يحدث "النزوح في الموقع" نتيجة مجموعة متنوعة من الأسباب، منها الفقر والإعاقة وإدراك المخاطر ومجموعة من العوامل الثقافية والتفضيلات الفردية.[398]

وهناك أيضًا العديد من حالات عدم التنقل القائمة على "الانصياع".[399] ولا يتم أخذها في الاعتبار في الغالب عند تخطيط التكيف والتأقلم أو أنظمة إدارة الكوارث أو توقعات المستقبل الديموغرافي. فمثلاً، يواجه سكان جزر المحيط الهادئ خطر فقدان الأراضي بسبب ارتفاع مستوى سطح البحر وزيادة مخاطر الكوارث، ومع ذلك قد يختارون البقاء هناك.[400] وإن الأشخاص الذين يُعتبرون محاصرين بعد الكوارث في اليابان ربما اختاروا في الواقع عدم الاستجابة للتحذيرات المبكرة والنصائح التي تطالبهم بالإجلاء.[401] وإن فهم العوامل التي تؤثر على قرار الأشخاص بالبقاء أو المغادرة واختيارهم للوقت والمكان أمر حيوي ومهم ويحدد الأفراد على أنهم مقررين لمصيرهم.[402]

ويحدث النزوح في المنطقة الصومالية في إثيوبيا بين الرعاة والرعاة الزراعيين غير القادرين أو غير الراغبين في الاستمرار أو العودة إلى حياة البدو أو شبه البدو . وتُظهر الأبحاث التي أجريت بعد آخر موجة جفاف كبرى في القرن الأفريقي في عام 2017 أنه عندما فقدت هذه المجتمعات سبل عيشها، خاصة الماشية ومناطق الرعي، لم يَعُدْ متاح لها خيار الانتقال والتحرك إلى أي مكان آخر.[403] وفي الفلبين، أدى نقص الموارد المالية ومحدودية الشبكات الاجتماعية إلى منع الأشخاص من الخروج من المناطق المعرضة للمخاطر، مما جعلهم في وضع شديد التعرض لخطر النزوح وفي موقف ضعف في مواجهته. ويتجلى النزوح هنا على شكل تقييد للتنقل والحركة. وبدلاً من إجبارهم على التنقل والتحرك، فلا يمكنهم التنقل والتحرك بحرية مرة أخرى بمجرد نزوحهم.[404]

وتُظهر الأمثلة من جميع أنحاء العالم أنه يجب الوصول إلى مجموعة من النقاط الحرجة البيئية والاجتماعية قبل أن يقرر الناس الهجرة أو يُجبرون على الفرار.[405] ويكون لتصورات المخاطر، والتفضيلات الفردية والثقافية، والتعلق بالمجتمع والمكان، والتطلعات والتوقعات الخاصة بمناطق الوجهة النهائية للنزوح، دورٌ كبيرٌ في ذلك. ومن المطلوب إرساء فهم أفضل لهذه العوامل والقرارات التي يبلغونها لتقديم دعم أفضل لكل من الأشخاص الذين أجبروا على الفرار والأشخاص الذين يتعين عليهم البقاء في أماكنهم.[406]

النزوح الناجم عن الكوارث ودور تغير المناخ

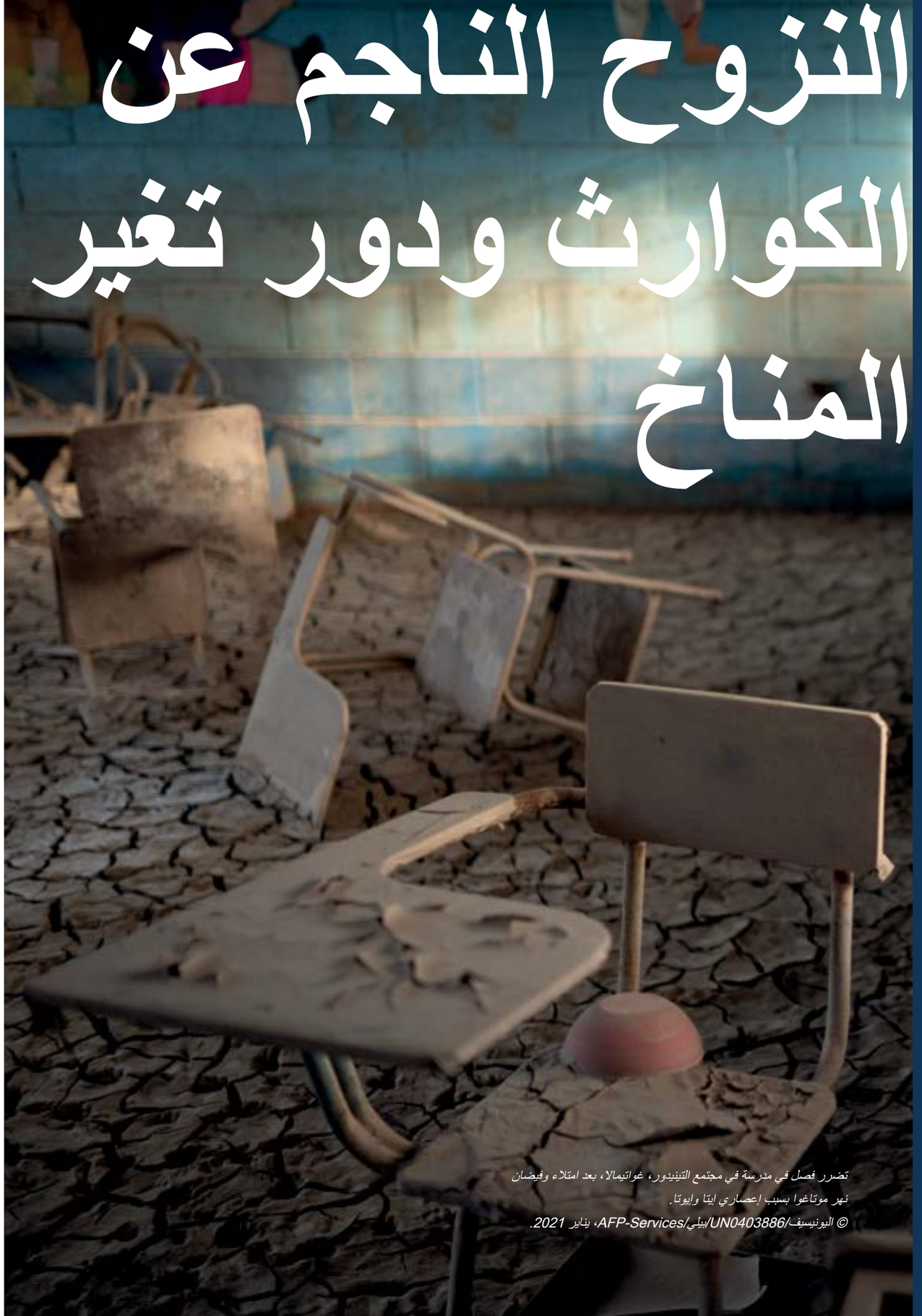

تضرر فصل في مدرسة في مجتمع التينيدور، غواتيمالا، بعد امتلاء وفيضان نهر موتاغوا بسبب إعصاري ايتا وايوتا.
© اليونيسيف/UN0403886/بيلي/AFP-Services، يناير 2021.

لا يزال هناك تصور شائع بأن الكوارث هي أمور طبيعية ويمكن الاستعداد والتجهيز لها ولكن لا يمكن منعها على الرغم من مرور عقود من الزمان تم فيها بناء أدلة تثبت العكس. كما أن للتعامل مع تعرض الأشخاص والأصول للخطر وضعفهم في مواجهتها دورًا حيويًا كثيرًا ما يتم التغاضي عنه وغالبًا ما تركز المناهج على تدابير التخفيف الهيكلية والإستجابات للمخاطر نتيجة لذلك.[407]

وغالبًا ما يُنظر إلى الدور الذي يقوم به تغير المناخ في تحفيز النزوح الناجم عن الكوارث على أنه دور مباشر، لكن الأدلة لا تدعم هذه الفرضية. ولقد ثبت أن تغير المناخ يجعل بعض الأخطار في بعض المناطق أكثر تواتراً شدة. وتتسبب الظواهر المناخية المتطرفة مثل الفيضانات والعواصف والجفاف في أكثر من 89% من إجمالي حالات النزوح الناجمة عن الكوارث(انظر الشكل 49).[408] ومع ذلك، لا ترتبط جميع الكوارث ذات الصلة بالطقس والنزوح المرتبط بها ارتباطًا مباشرًا بتغير المناخ، كما أن الأحداث غير المتطرفة يمكن أن تؤدي إلى حدوث كوارث ونزوح.[409] ومن المعقول بالتأكيد أن يؤدي المناخ إلى زيادة النزوح، لكن لم يتم قياسه بشكل مقنع بعد.

وثمة اتفاق واسع بين العلماء على أن تغير المناخ بالاقتران مع عوامل أخرى من المرجح أن يزيد من النزوح في المستقبل.[410] وتوضح الأبحاث أنه حتى لو ظل سكان العالم عند مستواهم الحالي، فإن خطر النزوح المرتبط بالفيضانات سيزداد بنسبة أكثر من 50% مع زيادة كل درجة حرارة من درجات الإحتباس الحراري(انظر الشكل 50).[411]

وتشير دراسات أخرى إلى أن الظواهر الجوية المتطرفة، التي تقع خارج جميع نماذج التنبؤات، يمكن أن تحدث بآثار تتجاوز ما حدث بالفعل أو ما هو متوقع حتى الآن.[412] ومن المهم ملاحظة أن جميع هذه النماذج لا تحتوي إلا على مستويات عالية من عدم اليقين، ولكن من المحتمل أيضًا أن تعطي تقديراً أقل من الواقع. ويكون النزوح الناجم عن الكوارث نتيجة لعملية معقدة فضلاً عن عدة دوافع ومحفزات. وتحدد العديد من العوامل الديموغرافية والتاريخية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية ما إذا كان بإمكان الأشخاص تحمل آثار الخطر أم يجب أن يتم إجبارهم على مغادرة منازلهم. ويتفاعل تغير المناخ معها جميعًا، وليس بالضرورة أن يؤدي إلى النزوح بشكل مباشر، ولكن يكون عامل ضغط إضافي عندما تكون الموارد الطبيعية والاجتماعية وقدرات البشر والأنظمة منهكة بالفعل.

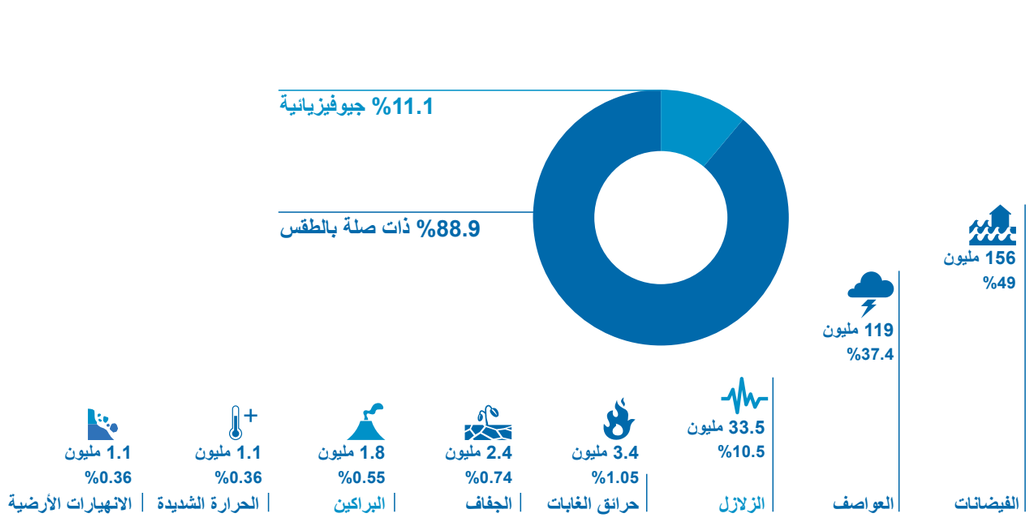

نتيجة لتقريب الأرقام، قد لا يتوافق إجمالي بعض الأرقام مع مجموع الأرقام المنفصلة بالضبط.

الشكل 49: حالات النزوح الجديدة بسبب الكوارث: التحليل حسب المخاطر (2008-2020)

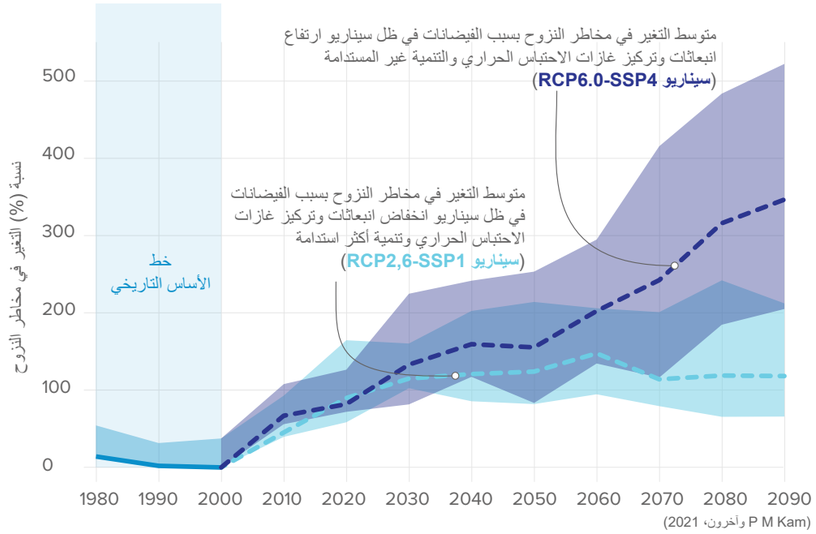

(P M Kam وآخرون، 2021)

ماذا يوضح هذا الرسم البياني؟

يوضح هذا الرسم البياني التغييرات في مخاطر النزوح الناجم عن الفيضانات مقارنة ببيانات خط الأساس التاريخية. تُظهر المناطق المظللة السيناريوهات المختلفة لمخاطر النزوح الناجم عن الفيضانات استجابةً للتغيرات في تركيزات غازات الاحتباس الحراري والأنظمة الهيدرولوجية العالمية ومسارات التنمية الاجتماعية والاقتصادية. توضح الخطوط المتقطعة متوسط القيم.

التعريفات الرئيسية:

خط الأساس التاريخي: يتم اختبار النماذج من خلال محاكاة خط الأساس التاريخي المحسوب باستخدام مدى تواتر وشدة مخاطر الفيضانات، من 1976 إلى 2005 ، وبيانات السكان لعام 2000.

مسارات التركيز التمثيلية: تصف مسارات القرن الحادي والعشرين من حيث انبعاثات غازات الاحتباس الحراري وتركيزات الغلاف الجوي وانبعاثات ملوثات الهواء الأخرى وتغير استخدام الأراضي، وفقًا للهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ (IPCC).

المسارات الاجتماعية والاقتصادية المشتركة: تصف سيناريوهات الظروف الاجتماعية والاقتصادية والديموغرافية المستقبلية.

سيناريو RCP6.0-SSP4 : يعني ارتفاع معدل انبعاثات غازات الاحتباس الحراري مع مسار التنمية المتباينة للغاية.

سيناريو RCP2.6-SSP1: يعني بذل جهود أقوى لتخفيف غازات الاحتباس الحراري حيث يتحول العالم نحو مسار تنمية أكثر استدامة. ويهدف هذا السيناريو إلى إبقاء الاحتباس الحراري العالمي أقل من درجتين مئويتين أعلى من مستويات درجات الحرارة ما قبل الثورة الصناعية.

الشكل 50: التغييرات في مخاطر النزوح الناجم عن الفيضانات، مع مراعاة مختلف سيناريوهات المناخ والتنمية

لقد شهد العقدين الماضيين تسعة عشر عاما من أشد الأعوام حرارة على الإطلاق وقد يتزامن ذلك مع زيادة الأضرار والخسائر التي تسببها الظواهر الجوية، ولكن ليس مع أكبر عدد من حالات النزوحالتي تسببت فيها. وليس من الممكن حاليًا إقامة إرتباط مباشر بين تغير المناخ والنزوح، لا لشيء إلا لأن بيانات النزوح الناجم عن الكوارث لم تكن متاحة إلا لفترة تزيد قليلاً عن عقد من الزمان.

ونظرًا لأن المناخ يختلف بشكل طبيعي من عام إلى آخر، يستخدم علماء المناخ متوسطات قياسية لدرجات الحرارة وهطول الأمطار والرطوبة وسرعة الرياح على مدى 30 عامًا. وهي تسمى " المناخ الطبيعي"[413] وقد يكون من المفيد أيضًا التفكير في ظواهر المناخ الشاذة ومقارنتها ببيانات النزوح المتاحة. وقد تسببت العديد من الظواهر الشاذة في عام 2020، مثل إعصار جاتي في الصومال وموجة الحر في أستراليا، في حدوث حالات نزوح كبيرة، ولكن لم تُحدث جميع الأحداث المتطرفة مثل هذا العدد الكبير من حالات النزوح (انظر الشكل 51).

ويمكن فهم تغير المناخ على أنه سبب للنزوح في حد ذاته، عندما تُفقد الأراضي الساحلية بسبب ارتفاع مستوى سطح البحر وتآكل السواحل؛ وإن عامل التفاقم الواضح، يكون عندما تضعف سبل العيش بسبب تدهور التربة وفقدان خدمات النظام الإيكولوجي؛ ويزيد عامل التفاقم الخفي من شدة العواصف ويغير أنماط هطول الأمطار مما يؤدي إلى حدوث فيضانات. كما يمكن أن يضاعف من الآثار السلبية للنزوح.

وثمة حاجة إلى إرساء فهم أعمق ومشترك لطبيعة المخاطر متعددة المستويات والمتداخلة التي يواجهها الأشخاص وكيفية تشكيل تغير المناخ لأنماط النزوح. فنحن بحاجة إلى البناء على الاعتراف المتزايد بوجود ممارسات جيدة لإنشاء نطاق خيارات أوسع للأشخاص المعرضين لخطر النزوح أو النازحين بالفعل، ومشاركتها ونقل الدروس المستفادة منها.

1. أعلى مستويات هطول الأمطار في شرق أفريقيا منذ أكثر من 40 عامًا (مارس - مايو): أكثر من مليون حالة نزوح بسبب الفيضانات في 8 بلدان.
2. موسم أعاصير المحيط الأطلسي النشطة بشكل خاص (يونيو - نوفمبر): تسببت أعاصير هانا وإسایاس ولورا وسالي وإيتا ولوتا في 2.7 مليون حالة نزوح.
3. موسم الأعاصير في شمال الهند (مايو - ديسمبر): تسبب إعصار أمفان في 5 ملايين حالة نزوح. كان الإعصار الاستوائي غاتي أقوى إعصار على الإطلاق وصل إلى اليابسة في الصومال مما تسبب في 42,000 حالة نزوح.
4. موسم الأعاصير في جنوب المحيط الهادئ (نوفمبر - ديسمبر): كان إعصار هارولد ثاني أقوى إعصار استوائي يضرب فانواتو على الإطلاق، حيث تم تسجيل 93,000 حالة نزوح في 4 بلدان.
5. رابع أكثر الأعوام دفئًا في أستراليا (يناير- ديسمبر): أسفرت حرائق الغابات عن 47,000 حالة نزوح.

الشكل 51: ظواهر المناخ الشاذة الكبيرة وأحداث النزوح في عام 2020

الأحداث بطيئة الحدوث والنزوح الداخلي

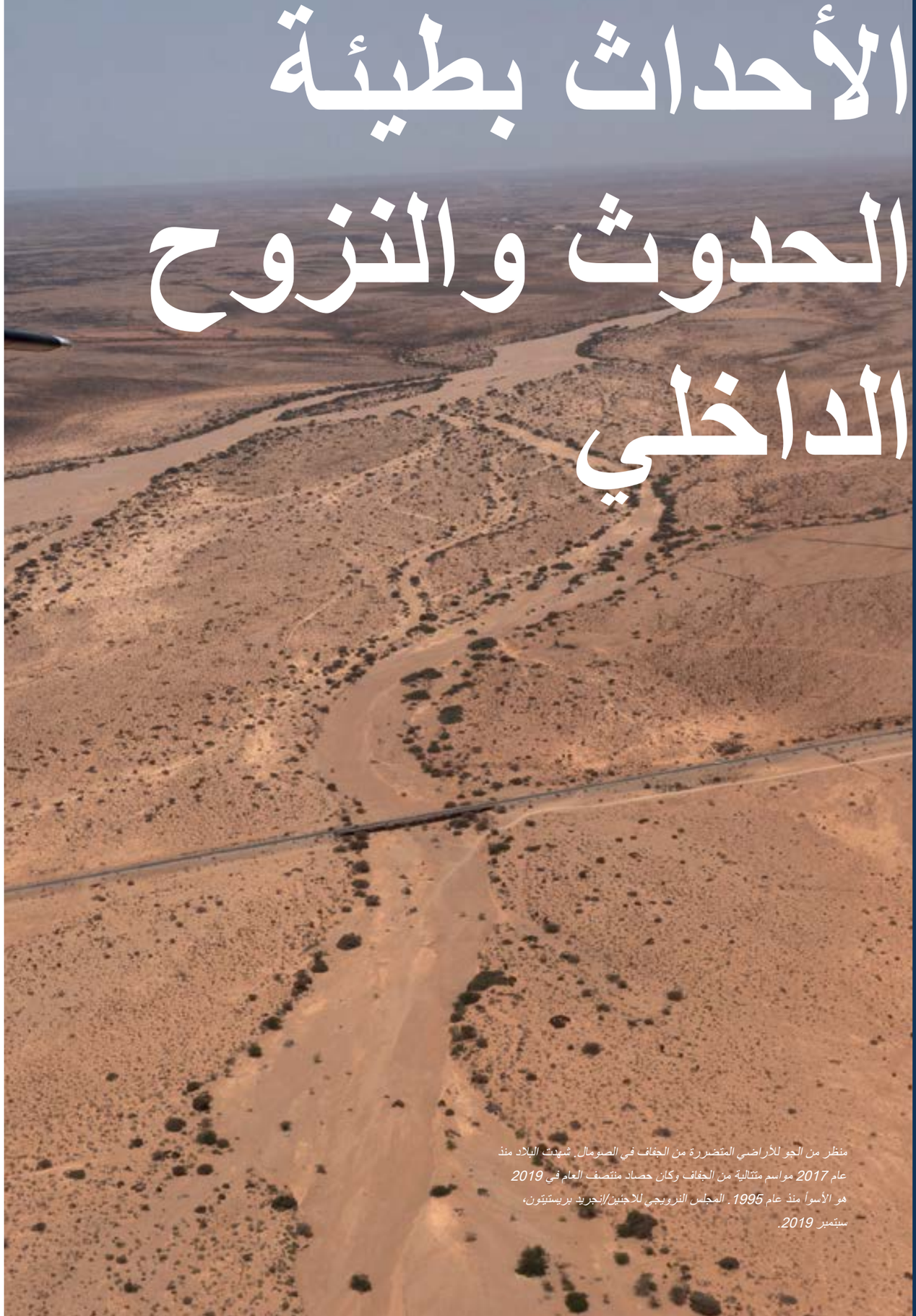

منظر من الجو للأراضي المتضررة من الجفاف في الصومال. شهدت البلاد منذ عام 2017 مواسم متتالية من الجفاف وكان حصاد منتصف العام في 2019 هو الأسوأ منذ عام 1995. المجلس النرويجي للاجئين/انجريد بريستيتون، سبتمبر 2019.

إن آثار تغير المناخ بطيئة الحدوث، مثل التصحر والتراجع الجليدي وزيادة درجات الحرارة وتدهور الأراضي وفقدان التنوع البيولوجي وتحمض المحيطات والتملح وارتفاع مستوى سطح البحر، أصبحت أكثر وضوحًا كل عام.[414]

كما أنها تؤدي إلى النزوح، ولكن يكون نطاق الظاهرة غير معروف لأنه يكون من الصعب مراقبتها بشكل خاص.[415] وتمهد العمليات بطيئة الحدوث مع العوامل الاجتماعية والاقتصادية والإدارية الطريق لأسباب محددة للنزوح. وهي تشمل فقدان الأرض أو سبل كسب العيش أو المواد الغذائية أو المياه، وآثار الكوارث مفاجئة الحدوث التي زاد تواترها وشدتها بسبب تغير المناخ.[416]

ومع ذلك، بدأت أدلة بالظهور تؤكد أن المسألة تشكل مصدر قلق متزايد وتشير إلى سبل معالجتها.[417] كما أن المتوسط العالمي لمستوى سطح البحر آخذ في الارتفاع، ومن المتوقع أن يتسبب في تملح التربة، وتسرب المياه المالحة إلى طبقات المياه الجوفية العذبة، وإلحاق الضرر بالبنية التحتية الساحلية، بما في ذلك الطرق والموانئ، وفقدان الأراضي.[418] فضلًا عن أن تدهور النظم البيئية الساحلية يقلل من الحماية من العواصف وأمواج التسونامي وغيرها من الأحداث مفاجئة الحدوث، مما يجعل الأشخاص أكثر عرضة للخطر ويزيد من ضعفهم في مواجهته ويزيد من مخاطر نزوحهم.

وهذه المسألة وثيقة الصلة بالدول الجزرية الصغيرة النامية بشكل خاص، نظرًا لانخفاض ارتفاعها ومحدودية أراضيها واعتمادها على الموارد الطبيعية والزراعة من أجل المعيشة. ونظرًا إلى أن تسرب المياه المالحة يهدد الأمن الغذائي والمائي، وأن الفيضانات المنتظمة وزحف البحر يؤثران على المدن والقرى، فقد يتعين على المجتمعات بأكملها التفكير في الانتقال الدائم إلى أرضٍ مرتفعة أو جزر أكبر.[419]

ويؤدي تدهور التربة وزيادة درجات الحرارة، الأمر الذي يقلل منالرطوبة، إلى فقدان ونقص العناصر الغذائية ، وتدمير الزراعة وسبل عيش الرعاة.[420] ويتزايد نزوح مجتمعات الرعاة البدو ومجتمعات الرعاة الزراعيين من مناطقهم التقليدية إلى المدن الصغيرة المجاورة والمناطق شبه الحضرية.[421] وعندما تتحد هذه العوامل مع الجفاف، يمكن أن تجعل من الصعب تعويض وإسترجاع سبل عيشهم.[422]

إن تسرب مياه البحر والتملح يمنعان إنبات البذور ونمو النبات، الأمر الذي يقلل من غلة المحاصيل الساحلية وقد يجعل الأراضي الصالحة للزراعة غير منتجة. وهما يلوثان مصادر مياه الشرب ويقوضان الأمن الغذائي والمائي للأشخاص ويزيدان من مخاطر نزوحهم.[423] ويؤدي ذوبان وتراجع الجليد ، وفقدان التنوع البيولوجي، وتدهور الأراضي والغابات، إلى انخفاض مستوى النظام الإيكولوجي وخدمات الإمداد الحيوية لبقاء الإنسان على قيد الحياة، مما يدفع الأشخاص إلى الانتقال إلى المناطق التي تكون هذه الأمور متاحة فيها.[424] وتساهم معظم هذه الأحداث بطيئة الحدوث أيضًا في نتائج الكوارث مفاجئة الحدوث إما من خلال التأثير على تواترها وشدتها أو تشكيل أثرها على الأراضي والأصول والأشخاص.[425]

ومع تكشُّف الأحداث بطيئة الحدوث، فإن آثارها ونتائجها لا تتشكل من خلال المخاطر نفسها فحسب. ويتم تحديدها إلى حد كبير من خلال تعرض الأشخاص للخطر وضعفهم وفعالية الاستثمارات في الحد من مخاطر الكوارث والتأقلم والتكيف مع تغير المناخ والتنمية المستدامة. فعلى سبيل المثال، يمكن أن تقلل غابات المنغروف والأراضي الرطبة السليمة من فقدان الأراضي وتأثير العواصف على السواحل المعرضة للأخطار، وبالتالي حماية المنازل وتقليل مخاطر النزوح.[426] وهي توفر الأمن المائي والغذائي، وتزيد من قدرة المجتمعات الساحلية على الصمود. وبالإضافة إلى ذلك، يمكن أن تقلل الاستجابة الفعالة للأزمات وإعادة الإعمار بشكل كبير من مدة النزوح الناجم عن الكوارث والآثار السلبية المرتبطة به والتي تؤثر على سبل كسب العيش والصحة والتعليم.

وتتحد الأحداث بطيئة الحدوث في كثير من الأحيان مع عوامل مناخية أخرى أو مجموعة من العوامل الاجتماعية والاقتصادية لتوليد مستويات نزوح حرجة. وتعطي المقارنة بين البلدان والسياقات المختلفة دروسًا قيمة حول هذه المستويات وعمليات صنع القرار المعقدة المتعلقة بالنزوح (انظر دائرة الضوء صفحة 93).

في دائرة الضوء - المستويات الحرجة للنزوح بسبب الكوارث في الهند وبيرو وتنزانيا

يعمل تغير المناخ وتغير البيئة على تقويض سبل كسب عيش الأفراد في الهند وبيرو وتنزانيا.[427] وتختلف السياقات اختلافًا كبيرًا، ولكن هناك أوجه تشابه في كيفية تحديد تفاعل العوامل البيئية والاجتماعية لنتائج النزوح وإبراز التدخلات الممكنة.

وتستنفد آثار المناخ الموارد اللازمة لاستدامة الإنتاج الزراعي واستيفاء معايير المعيشة الأساسية في الأماكن التي لا تتوفر فيها سوى بضعة خيارات بديلة لسبل كسب العيش. وبمرور الوقت، يؤدي هذا إلى مستويات حرجة يصبح عندها الأشخاص نازحين أو مجبرين على عدم الإنتقال. وهذا بدوره يقسم المجتمعات ويضعف نسيجها الاجتماعي والثقافي. ومن بين العوامل الرئيسية التي تحدد ديناميكيات النزوح بسبب المناخ، شدة الأخطار وسرعة حدوثها واعتماد الأسر على الزراعة وافتقارها لخيارات التكيف والتأقلم المحلية.

إن الهطول غير المنتظم للأمطار في ولاية أوتارانتشال الهندية يعطل الزراعة التقليدية. وعندما يصبح التعطل شديدًا بدرجة عالية، فانه يؤدي إلى النزوح. وتسبب دوبان الأنهار الجليدية في نقص المياه في بيرو، مما تسبب في نزوح الأشخاص من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية. ومع ذلك، أصبحت المياه أكثر ندرة في المدن النامية في جبال الأنديز وعلى الساحل. وأدت الصدمات المتتالية، بما في ذلك الجفاف والفيضانات، إلى تقويض سبل كسب عيش الأفراد في تنزانيا، مما أجبر البعض على النزوح والبعض الآخر على الاستقرار وعدم الانتقال.

وفي جميع الحالات الثلاث، تضافرت الضغوط البيئية المتزايدة مع أوجه عدم المساواة الهيكلية لتؤدي إلى مواقف يقرر فيها الأفراد أو الأسر أنه ليس لديهم خيار سوى الانتقال لضمان الحفاظ على حياتهم وحياة أسرهم وأصولهم. وبدون تدابير التكيف والتأقلم المناسبة، بما في ذلك تسهيل الهجرة الداخلية، فإن تفاقم آثار المناخ يجعل مثل هذه الحالات أكثر احتمالاً للحدوث.

وقد تقرر مجموعات أكبر أن تحذو حذو الحشود الكبيرة من الأشخاص التي قررت الانتقال عند انهيار الهياكل الاجتماعية والمجتمعية.[428] وترتبط مستويات النزوح ارتباطًا وثيقًا بمفهوم عدم الصلاحية للسكن، سواء من حيث القدرة الاستيعابية البيئية للمنطقة أو تصورات الأفراد لما هو صالح للسكن.[429] ومن المهم فهم القيود المفروضة على التأقلم والتكيف. وفي الحالات الثلاث المذكورة أعلاه، قد يؤدي سيناريو الانبعاثات المعتادة إلى حدوث أزمات إنسانية متتالية، مما يؤدي إلى نزوح جماعي من المناطق غير الصالحة للسكن وترك العديد من الأشخاص الآخرين عرضة للصدمات وتركهم غير قادرين على الانتقال والتحرك.

منظر للصحراء بمواجهة السماء أثناء غروب الشمس في شيلونج، الهند.
راجان دوتا عن طريق Getty Images/EyeEm.

عندما يجتمع النزاع والكوارث

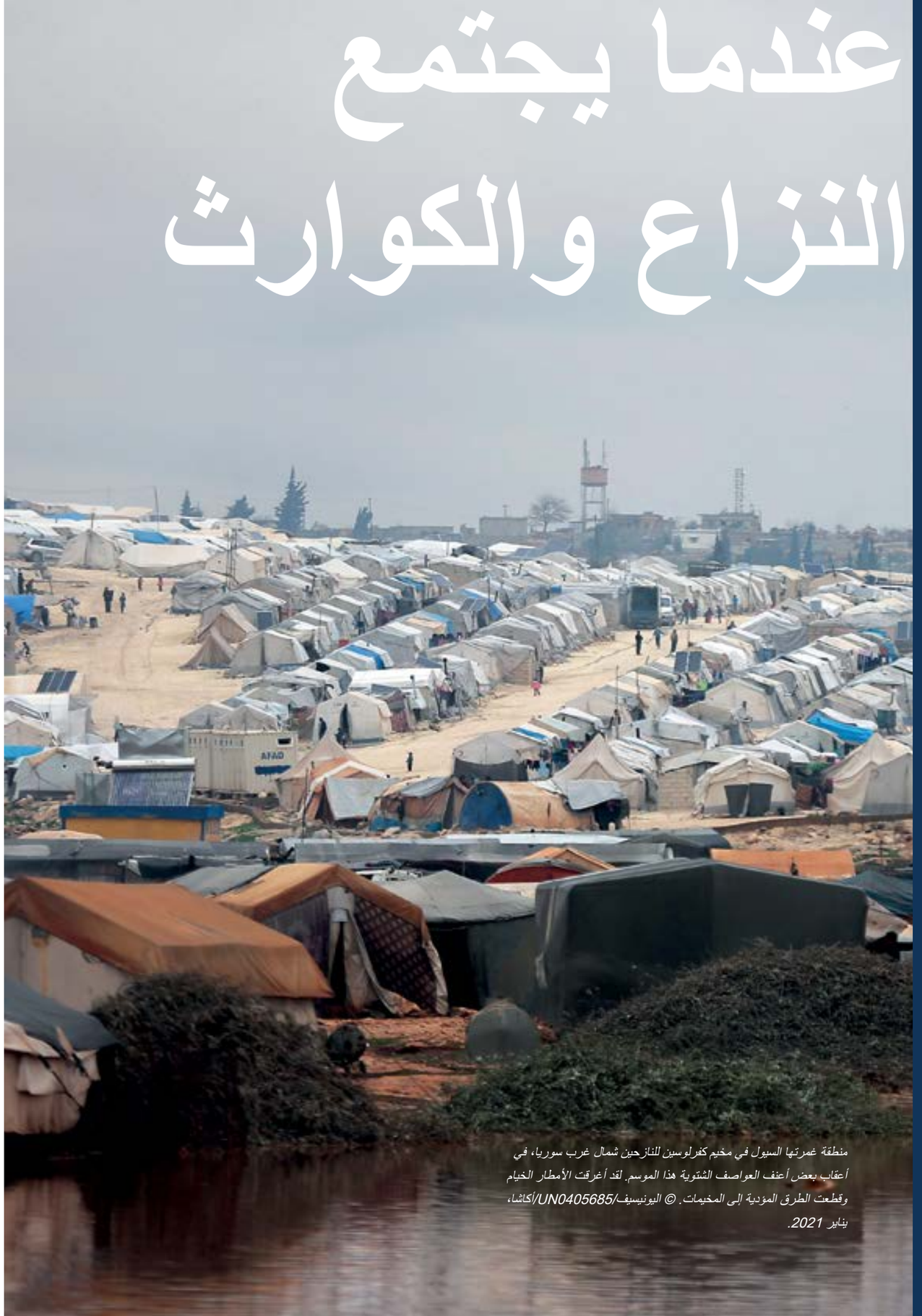

منطقة غمرتها السيول في مخيم كفرلوسين للنازحين شمال غرب سوريا، في أعقاب بعض أعنف العواصف الشتوية هذا الموسم. لقد أغرقت الأمطار الخيام وقطعت الطرق المؤدية إلى المخيمات. © اليونيسيف/UN0405685/أكاشا، يناير 2021.

تتكون العديد من الأزمات الموجودة في هذه الأيام نتيجة مزيج معقد من تغير المناخ والتغير البيئي، ومخاطر الكوارث، والنزاع، والهشاشة والضعف، والنزوح. ويعيش حوالي 80% من سكان إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى في أوضاع ضعيفة هشة، حسب ما حددته منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.[430] وحدثت 95% من حالات النزوح الجديدة الناجمة عن النزاعات المسجلة في جميع أنحاء العالم في بلدان معرضة أو شديدة التعرض لآثار تغير المناخ (انظر الشكل 52).

وتتسم الروابط بين هذه العوامل بالتعقيد وتختلف المسارات التي تسلكها (انظر الشكل 53). وقد يؤدي تغير المناخ والاستغلال المفرط للموارد الطبيعية إلى تفاقم عدم الاستقرار والنزاع، مما قد يؤدي بدوره إلى النزوح. فقد يمنع النزاع الأشخاص من الانتقال والتحرك. وقد يؤدي تغير المناخ إلى زيادة تواتر وشدة الظواهر الجوية المتطرفة ويجبر الأشخاص على الانتقال، مما قد يقلل من الضغط على الموارد الحالية ولكنه قد يزيد من التوترات مع المجتمعات المضيفة. وقد يؤدي النزوح الناجم عن النزاعات والكوارث أيضًا إلى زيادة مخاطر الكوارث في مناطق التي يتم الانتقال إليها (مناطق الوجهة).

وتقدم الدراسات أدلة على بعض هذه الروابط والمسارات، على سبيل المثال كيفية ارتباط العمليات بطيئة الحدوث مثل الجفاف بمخاطر النزاع.[431] إلا أن الأدلة لا تدعم بشكل قاطع مفهوم الروابط السببية المباشرة بين آثار تغير المناخ والكوارث والنزوح ومخاطر النزاع.[432] وفي الواقع، يُظهر تحليل أجري في شرق إفريقيا أن الجفاف لا يؤدي تلقائيًا إلى استقطاب مجموعات مختلفة أو تقليل التماسك الاجتماعي.[433] ومع ذلك، يجب إيلاء مزيد من الاهتمام لعوامل مثل الاعتماد على الموارد الطبيعية والتكوين الديموغرافي الذي قد يزيد أو يقلل من آثار الأخطار المرتبطة بالمناخ على المجتمعات.[434]

وفي المواقف التي تكون فيها قدرة الأشخاص على الصمود أمام الصدمات منخفضة بالفعل، من المرجح أن تؤدي المخاطر البطيئة والمفاجئة الحدوث إلى تعميق فقرهم. كما وأنها قد تزيد من حالات عدم المساواة وتقلل من توافر الموارد الشحيحة.[435] ولقد تضررت المجتمعات الريفية في السودان بشدة من الجفاف والفيضانات وتفشي الجراد، مما قلل من الأراضي الرعوية المتاحة للرعاة. ومع اقترابهم من المناطق الزراعية بحثًا عن المراعي، ازدادت التوترات مع المزارعين، مما أدى إلى نشوب النزاع وحدوث النزوح.[436]

وثمة حاجة ماسة إلى إدراك الفروق الدقيقة في مثل هذه التحليلات. فقد ارتبطت الحرب الأهلية في سوريا بتأثير تغير المناخ على توافر المياه والجفاف في المنطقة. ورغم ذلك، نتجت هذه الحرب في الواقع بسبب مجموعة من العوامل المعقدة بداية من التوترات الدينية والاجتماعية والسياسية إلى الظروف الاقتصادية المتدهورة والمظالم، خاصة بين الشباب.[437] ويبدو أن تغير المناخ يتفاعل أيضًا مع ديناميكيات النزاع في منطقة بحيرة تشاد. وهو ليس المحرك والدافع الوحيد أو حتى الأساسي، لكن من الضروري فهم آثاره ومعالجتها كجزء من جهود تحقيق الاستقرار وبناء السلام.[438]

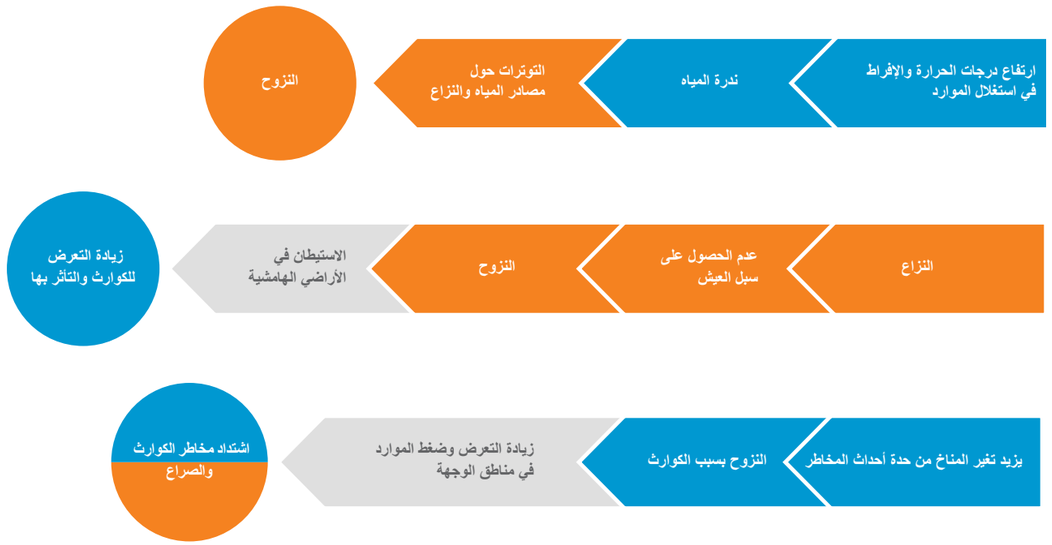

الشكل 52: أمثلة على المسارات في العلاقة بين تغير المناخ والكوارث والنزاع والنزوح

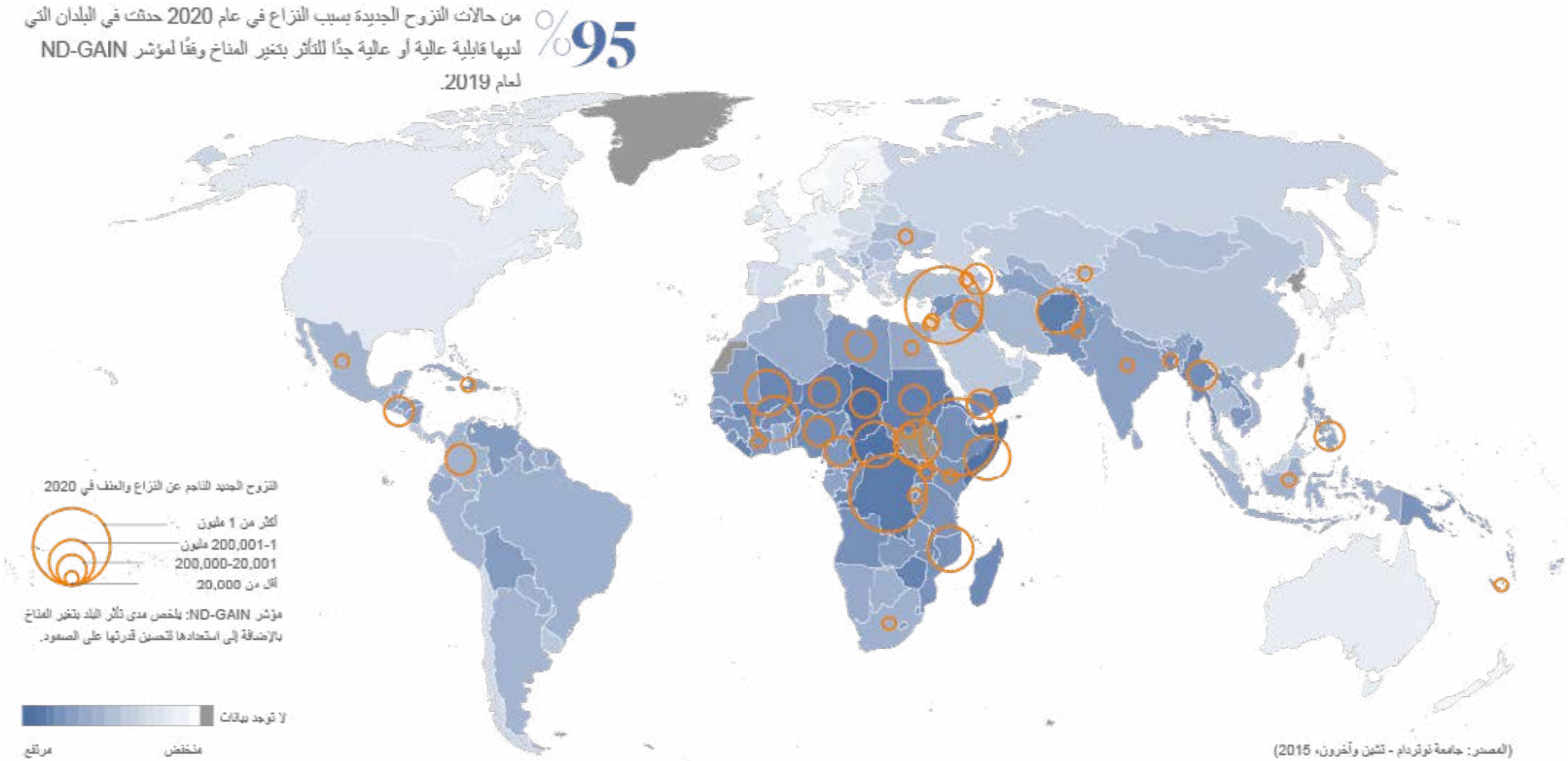

الشكل 53: عدد *حالات النزوح الجديدة الناجمة عن النزاعات وضعف البلدان وفقًا لمؤشر التكيف العالمي لجامعة نوتردام*

وعندما تضرب الكوارث المخيمات والمستوطنات الحضرية العشوائية، فغالبًا ما تدفع النازحين داخليًا واللاجئين إلى النزوح لمرة ثانية، مما قد يوقعهم ويحصرهم في حلقة مفرغة من الضعف والمخاطر.[439] وتؤدي الفيضانات أكثر من أي خطر آخر إلى هذا النوع من النزوح، غالبًا في المواقف التي طال أمدها بالفعل. وقد تسببت الفيضانات في محافظة إدلب شمال سوريا في إغراق خيام النازحين عدة مرات في السنوات الأخيرة، مما اضطرهم إلى الفرار للمرة الثانية وأحيانًا للمرة الثالثة أو الرابعة. وقد حدث هذا مؤخرًا في شهر يناير 2021.[440]

وقد ألقت الأحداث الأخيرة التي حدثت في محافظة مأرب اليمنية الضوء أيضًا على التداخل بين النزوح الناجم عن النزاع ومخاطر الفيضانات. وكانت مأرب، التي نجت إلى حد كبير من النزاع حتى وقت قريب، موطنًا لحوالي 770 ألف نازح داخليًا كما هو في شهر مارس 2019.[441] ومع ذلك، اندلعت الأعمال العدائية في المحافظة في أوائل عام 2020. وقد أدت إلى نزوح جديد ونزوح للمرة الثانية، وفاقمت الظروف المعيشية لدى النازحين داخليًا وزادت من المخاطر التي يواجهونها. ثم تحمل النازحون داخليًا أيضًا وطأة الفيضانات في شهر مارس وشهر إبريل وشهر يوليو.[442]

معالجة النزوح الناجم عن الكوارث: أوجه التقدم والدروس المستفادة

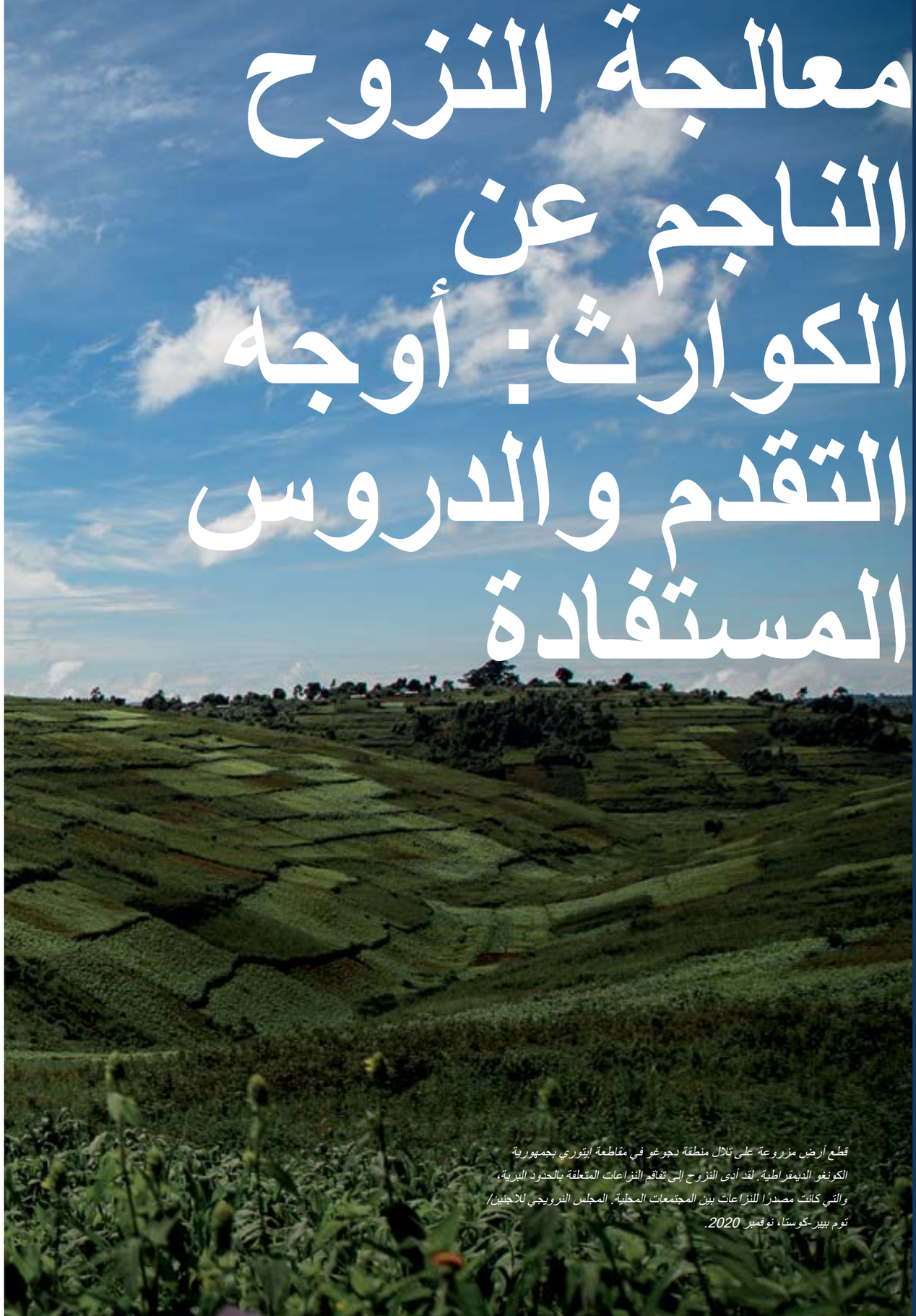

قطع أرض مزروعة على تلال منطقة دجوغو في مقاطعة إيتوري بجمهورية الكونغو الديمقراطية. لقد أدى النزوح إلى تفاقم النزاعات المتعلقة بالحدود البرية، والتي كانت مصدرًا للنزاعات بين المجتمعات المحلية. المجلس النرويجي للاجئين/ توم بيير-كوستا، نوفمبر 2020.

ولا تتحول الكوارث تلقائيًا إلى تحركات وانتقالات واسعة النطاق من قبل الأشخاص.[443] كما لا يتم تقديم المفهوم بانتظام في وسائل الإعلام واستطلاعات الرأي فيما يتعلق بالمخاطر العالمية وبعض الدراسات التي تفيد بأن تغير المناخ سيؤدي إلى نزوح جماعي وتدفقات هجرة دولية جديدة كبيرة يؤكدها العلم.[444] فعلى الرغم من عدم وجود أدلة، كثيرًا ما تركز سياسات الهجرة ونُهج النزوح على ردع تنقل وتحرك البشر. ومع ذلك، يقر عدد من أطر العمل العالمية والإقليمية بأن التنمية المستدامة وبناء السلام والحد من مخاطر الكوارث هي طرق أكثر فعالية للتخفيف من النزوح والمخاطر. كما أن التطورات الأخيرة على جميع المستويات بداية من المستوى المحلي إلى المستوى العالمي تثبت الحاجة إلى زيادة الاستثمار في بناء القدرة على الصمود والمرونة على المدى الطويل وتحسين التفاعل بين الاستجابات الإنسانية وجهود التنمية.

ويعد تحرك وانتقال البشر في مواجهة التغير البيئي إستراتيجية تكيف قديمة من قدم البشرية وكانت دائمًا جزءًا من التنمية البشرية والاجتماعية والاقتصادية.[445] وعلى هذا النحو، من الضروري تقبل الهجرة كجزء من تخطيط التكيف لتعزيز التنمية المستدامة والرفاهية، والحد من النزوح في المستقبل.

وتحرز عمليات السياسة الدولية والتعاون تقدمًا بطيئًا، لكنها تتحرك في الاتجاه الصحيح

وقد اجتذب النزوح الناجم عن الكوارث اهتمامًا كبيرًا مؤخرًا، لكن هذه المشكلة لم تكن تحظى باهتمام كبير في الخطاب العام والسياسي حتى مطلع هذا القرن. وقد تم الاعتراف بها لأول مرة في المبادئ التوجيهية المتعلقة بالنزوح الداخلي في عام 1998، ثم على المستوى الإقليمي في اتفاقية كمبالا في عام 2009، ومنذ ذلك الحين ظهرت هذه الظاهرة في عدد من عمليات السياسات الدولية والمشاورات وأطر العمل الإقليمية (انظر الشكل 54، صفحة 102).[446] وقد مهدت الطريق لخطاب أكثر طموحًا بشأن الحد من مخاطر النزوح وضمان الدعم والحماية للنازحين داخليًا.

وقد تم الاعتراف رسميًا بالروابط بين تغير المناخ والنزوح لأول مرة على المستوى العالمي في مؤتمر الأمم المتحدة لتغير المناخ (الدورة السادسة عشرة لمؤتمر الأطراف) في عام 2010. ويدعو إطار عمل كانكون للتكيف الأطراف إلى اتخاذ تدابير "فيما يتعلق بالنزوح الناجم عن تغير المناخ".[447] وقد أدت مبادرة نانسن التي تقودها الدولة وما أعقبها، وهي المنصة المعنية بالنزوح الناجم عن الكوارث، إلى زيادة وضوح القضية في عمليات السياسة الدولية.[448]

ولا يعترف إطار عمل سنداي تمامًا بدور تغير المناخ في تحفيز النزوح الناجم عن الكوارث، لكنه يتضمن أحكامًا يمكن أن تكون أساسًا لعمل ملموس إذا كانت الدول وشركاؤها راغبين في ذلك.[449] كما أن توصيات فرقة العمل المعنية بالنزوح (TFD) بموجب اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (UNFCCC)، والتي تم وضعها في مفاوضات المتابعةلإتفاقية باريس، وتوصيات الاتفاق العالمي من أجل الهجرة (GCM) تشمل أيضًا: التوصل إلى أحكام بعيدة المدى بشأن النزوح بسبب المناخ، بما في ذلك الوقاية والحلول الدائمة.[450]

ويقدم الاتفاق العالمي من أجل الهجرة على وجه الخصوص فرصة مهمة لتوحيد الأفكار التي نوقشت بالفعل والتي لم يتم توضيحها جليًا بعد بشأن دور تغير المناخ في النزوح بسبب الكوارث، ولسد الفجوات في إطار عمل سنداي وجدول أعمال عام 2030 واتفاقية باريس.[451] فعلى عكس الميثاق العالمي بشأن اللاجئين (GCR)، الذي يستبعد صراحة تغير المناخ كمحرك ومحفز لتحركات وانتقالات اللاجئين، فإن الاتفاق العالمي من أجل الهجرة يتضمن أحكامًا قوية متعلقة بالنزوح الناجم عن الكوارث. وتؤكد مقدمته أن الميثاق يستند من بين أمور أخرى على اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ واتفاقية باريس وإطار عمل سنداي.[452]

ويعد إنشاء الفريق الرفيع المستوى التابع للأمين العام للأمم المتحدة والمعني بالنزوح الداخلي خطوة أخرى نحو تعزيز أطر العمل والعمليات المختلفة. وإن اختصاصات الفريق تكلفه بوضع توصيات لتعزيز "التعاون بين الجهات الإنسانية والإنمائية، وعند الاقتضاء التكيف مع تغير المناخ والحد من مخاطر الكوارث، والجهات الفاعلة في مجال السلام [...] في معالجة وتقليل النزوح الداخلي".[453] ومن المقرر أن يقدم الفريق تقريره إلى الأمين العام في شهر سبتمبر، ومن المتوقع أن يعطي أولوية لموضوع الوقاية ، مما يوفر فرصة أخرى للدعوة إلى نهج متكامل للحد من مخاطر الكوارث والتكيف مع تغير المناخ والهجرة.

ونظرًا للطبيعة القانونية المرنة لجميع أطر العمل هذه وعدم اعتمادها إلا مؤخرًا، فلن يتم التنفيذ بقوة على أرض الواقع. ومع ذلك، هناك ما يدعو للأمل في التطورات فيما يخص السياسات المتعلقة بالتنقل والتحرك البشري على نطاق أوسع على المستوى الإقليمي (انظر دائرة الضوء، صفحة 103).

1998 المبادئ التوجيهية بشأن النزوح الداخلي

تعريف النازحين داخليا على أنهم أشخاص أجبروا على الفرار، في جملة أمور، في سياق الكوارث الطبيعية أو التي من صنع الإنسان

2009 اتفاقية كمبالا

تعترف صراحةً بتغير المناخ باعتباره محركًا للنزوح في منطقة أفريقيا

2010 إطار كانكون المتعلق بالتكيف

أول إطار عالمي يعترف بالروابط والصلات بين تغير المناخ والنزوح

2012 مبادرة نانسن

أطلقتها سويسرا والنرويج كمنصة تقودها الدولة لتحسين حماية الأشخاص النازحين عبر الحدود بسبب الكوارث وتغير المناخ

2015 إطار سِنداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة من 2015 - 2030

يتضمن نصوصًا وأحكامًا مهمة بشأن التنقل البشري في سياق الكوارث

2030 خطة التنمية المستدامة

تتضمن إشارات قوية إلى تغير المناخ والهجرة، لكنها لا تربط بين القضيتين صراحة

اتفاق باريس

يؤكد على إنشاء فرقة العمل المعنية بالنزوح (TFD)

2016 المنصة المعنية بالنزوح/التشرد الناتج عن الكوارث

تلي مبادرة نانسن

2018 الاتفاقات العالمية بشأن الهجرة واللاجئين

تتضمن أقسامًا مخصصة للهجرة والنزوح في سياق تغير المناخ والكوارث

2019 الفريق الرفيع المستوى المعني بالنزوح/التشرد الداخلي

يعمل على تضمين النزوح الناجم عن الكوارث في خطة عمله

الشكل 54: الجدول الزمني لأطر العمل والإنجازات الدولية في معالجة النزوح الناجم عن الكوارث والتنقل والتحرك البشري المرتبط بتغير المناخ

امرأة تملأ ماءً من النهر الرئيسي في أوفيرا، مقاطعة كيفو الجنوبية في جمهورية الكونغو الديمقراطية. تسببت الأمطار الغزيرة في شهر ابريل 2020 في ارتفاع مستوى مياه نهر مولونجوي في مدينة أوفيرا لتتجاوز ضفافه، مما أدى إلى حدوث فيضان ونزوح جماعي. © اليونيسيف/UN0402424/براون، نوفمبر 2020.

دائرة الضوء - دروس من التعاون الإقليمي

يتطلب النجاح في معالجة التنقل والتحرك البشري المرتبط بالمناخ التزامًا سياسيًا مستدامًا وقدرات وموارد كافية على مختلف المستويات.[454] وتوضح أمثلة من ثلاث مناطق - المحيط الهادئ والبحر الكاريبي والقرن الإفريقي - كيف يمكن لأطر عمل السياسات الإقليمية وبروتوكولات الهجرة أن تحسن إدارة هذه الظاهرة.[455]

كما وتوضح الأمثلة المذكورة هنا أنه لا يوجد مخطط لكيفية تحقيق تقدم في معالجة التنقل والتحرك البشري المرتبط بالمناخ. والمطلوب هو التعاون الملائم بين الكيانات الوطنية الراغبة في تمهيد الطريق والمنظمات الإقليمية التي توفر منبرًا لتبادل الأفكار وتطوير السياسات المشتركة. وفي جميع المناطق الثلاث، يدرك المعنيون قيمة التعاون بين المؤسسات والتبادل عبر القطاعات من خلال مجموعات عمل مخصصة.

المحيط الهادئ

قامت الهيئات الإقليمية والدول الأعضاء في منتدى جزر المحيط الهادئ (PIF) بتطوير إطار عمل للتنمية القابلة للتكيف في المحيط الهادئ 2017-2030، والذي يعالج تغير المناخ وإدارة مخاطر الكوارث بطريقة متكاملة.[456] ويدعو الدول الأعضاء في منتدى جزر المحيط الهادئ إلى حماية الأشخاص المعرضين لخطر النزوح المرتبط بالمناخ ووضع إستراتيجيات وطنية بشأن تغير المناخ والانتقال/إعادة التوطين المرتبط بالكوارث. ويُدعم التنفيذ من قبل فريق عمل تقني معني بالتنقل والتحرك البشري والذي يجمع المنظمات الإقليمية والحكومات وشركاء التنمية والمجتمع المدني معًا في منتدى لتبادل البحوث والمبادرات وفرص التعاون الجديدة.

وتوفر أطر العمل الإقليمية التوجيه الإستراتيجي، لكنها تعتمد على التنفيذ على المستوى الوطني. ويعد نهج فيجي النظامي للتعامل مع عمليات إعادة التوطين/الإنتقال المرتبطة بالمناخ مثالاً جيدًا على ذلك. ونظرًا لقابليته للتأثر بالمخاطر مثل ارتفاع مستوى سطح البحر والفيضانات والأعاصير، يقوم البلد بمراجعة النقل الدائم للبنية التحتية والمجتمعات بأكملها. هذا، وتشير التقييمات الرسمية إلى أن أكثر من 80 قرية قد تحتاج إلى النقل وإعادة لتوطين سكانها.[457]

منطقة البحر الكاريبي

تبنت منظمة دول شرق الكاريبي (OECS) معاهدة باستير المعدلة في عام 2011، والتي تسمح لمواطني الدول الأعضاء بالتنقل والتحرك والإقامة والعمل بحرية في جميع أنحاء المنطقة. وفي أعقاب إعصار ماريا في عام 2017، مكنت المعاهدة سكان دومينيكا من الانتقال إلى الجزر المجاورة دون أي عقبات بيروقراطية. ومع ذلك، فقد سلط إعصار ماريا الضوء أيضًا على بعض التحديات. فقد أدى عدم وجود تسجيل رسمي إلى عدم كفاية البيانات فيما يتعلق بعدد الأشخاص الذين انتقلوا والوجهة التي انتقلوا إليها. ولا يزال العدد الفعلي للأشخاص المهاجرين بسبب إعصار ماريا غير معروف.

ولمعالجة التنقل والتحرك البشري المرتبط بالمناخ بطريقة منظمة، قدمت لجنة منظمة دول شرق الكاريبي خطة إستراتيجية للفترة مابين 2020-2023 تحدد المناطق ذات الأولوية والأنشطة العملية.[458] وقد تم استخدام المشاورات المحلية مع ثلاثة مجتمعات متضررة وكذلك أربع ورش عمل للسيناريو كنقطة انطلاق لتطوير أفكار للخطة. وإن هذه العملية هي مثال على الكيفية التي يمكن بها لمؤسسة إقليمية التعامل بشكل منهجي مع العلاقة بين تغير المناخ والتنقل والتحرك (عدم التنقل) البشري. ومع ذلك، سيكون التعاون الوثيق مع الدول الأعضاء مطلوبًا أيضًا، حيث أنها مسؤولة عن التنفيذ.

القرن الإفريقي

لقد صادقت الهيئة الحكومية للتنمية (IGAD) على بروتوكول لحرية الحركة والتنقل في عام 2020 بعد سنوات من المفاوضات.[459] وتدعو المادة 16 من هذا البروتوكول الدول الأعضاء للسماح للنازحين بسبب الكوارث بالتماس اللجوء إلى أراضي بعضها البعض، وتسهيل إقامتهم وضمان قدرتهم على ممارسة حقوقهم. ويشمل البروتوكول أيضًا الأشخاص المعرضين لخطر النزوح، مما يسمح لهم بالتنقل والحركة بشكل وقائي لتجنب أو تخفيف آثار الكوارث.

وبالإضافة إلى ذلك، فقد طورت الهيئة الحكومية للتنمية خارطة طريق مفصلة للتنفيذ، داعيةً الدول الأعضاء إلى تطوير ومراجعة وتنسيق القوانين والسياسات والإجراءات لتسهيل حركة النازحين بسبب الكوارث وفقًا للمادة 16.[460] والجدير بالذكر أن الترتيبات الثنائية فيما يتعلق بالمناطق الحدودية التي تعتبر "بؤرًا ساخنة" للنزوح بسبب الكوارث يمكنها أن توسع التعاون بين الدول الأعضاء بشكل أكبر في المستقبل.

هذا، ويتطلب تحديد البؤر الساخنة وتوقع ومنع والإستجابة للنزوح الناتج عن الكوارث بيانات قوية ومؤكدة.[461] ويهدف مركز التنبؤات والتطبيقات المناخية (ICPAC) التابع للهيئة الحكومية للتنمية، والذي يوفر المعلومات المناخية وخدمات الإنذار المبكر، إلى توفير بيانات أفضل عن التنقل والتحرك البشري المرتبط بالمناخ لدعم صنع القرار في السياسة والعمليات. وتتضمن المبادرة منهجيات لمراقبة النزوح الناجم عن الكوارث في المنطقة باستمرار ونمذجة المخاطر للأحداث المفاجئة والبطيئة الحدوث.[462]

منظر جوي لقطعة طويلة من الأرض بين المحيط الهادئ والأهوار الموجودة في فونافوتي، توفالو. لقد صنف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) هذه الدولة الجزرية المنخفضة على أنها عرضة بشكل كبير لآثار تغير المناخ من قبل.
Getty Images/ماريو تاما، نوفمبر 2019.

الخطوة التالية: تقييم التقدم المحرز في تنفيذ السياسات الوطنية

تتجلى الدروس من جميع أنحاء العالم حول كيفية استثمار البلدان والمجتمعات في الحد من مخاطر النزوح الناجم عن الكوارث وإيجاد حلول للنزوح المرتبط بالمناخ. وتعد القوانين والسياسات والإستراتيجيات والخطط الوطنية الشاملة مؤشرات رئيسية على مشاركة الحكومة في معالجة النزوح الداخلي.[463]

ويعترف عدد متزايد من البلدان بالكوارث على أنها سبب للنزوح. وإن لدى 30 بلدًا من أصل 46 في مؤشر النزوح الداخلي (IDI) لعام 2020 الصادر عن مركز رصد النزوح الداخلي (IDMC) سياسات معمول بها تعترف بذلك.[464] مع ذلك، تختلف الأحكام الخاصة بمعالجة هذه القضية بشكل كبير. وتشير بعض السياسات ببساطة إلى النزوح الناجم عن الكوارث، في حين أن البعض الآخر يتضمن خططًا شاملة لمنعه والاستجابة له.

وقد كانت أوغندا من أوائل الدول التي تبنت سياسة وطنية بشأن النازحين داخليًا، وذلك في عام 2004.[465] وهي تعالج النزوح الناجم عن النزاعات والكوارث، وتشمل السياسة الوطنية للكوارث لعام 2013 توفير الخدمات والدعم للنازحين والمتضررين من الكوارث.[466] وعلى صعيد آخر، قامت الهند بتحديث خطتها الوطنية لإدارة الكوارث في عام 2019، وفي خطوة مرتقبة، أقرت لأول مرة بالنزوح الناجم عن الكوارث.[467]

وتمتلك أفغانستان أحد أطر العمل القانونية الأكثر شمولاً بشأن النزوح الداخلي، بما في ذلك السياسة الوطنية الخاصة بالنازحين داخليًا التي تم إعتمادها في عام 2013 وإطار عمل السياسة لعام 2017 الخاص بالعائدين والنازحين داخليًا.[468] وعلى الرغم من أن إطاري العمل هذين يعالجان النزوح الناجم عن النزاعات والكوارث، فقد كان التنفيذ محدودًا نظرًا للتحديات الهائلة التي يواجهها البلد. وينطبق الشيء نفسه على اليمن، التي اعتمدت إستراتيجية وطنية بشأن النزوح الداخلي في عام 2013 تتناول النزاعات والكوارث.[469]

الصندوق 4: استجابات السياسات الجديدة للعلاقة بين الكوارث والنزاعات

مع تزايد المنافسة على الموارد الطبيعية المتضائلة، أدركت البلدان زيادة حدة النزاع في المجتمعات التي تعاني من آثار تغير المناخ. وقد اعترفت الكثير من الدول في إفريقيا بالنزوح كسبب ونتيجة في الوقت نفسه للتداخل فيما بين الكوارث والنزاعات.[470] كما وقد سلط الاتحاد الأفريقي الضوء مؤخرًا على أهمية فهم هذه الظاهرة بشكل أفضل ودعا إلى تسريع تنفيذ الهدف "هـ" من إطار عمل سنداي مع التركيز على الحلول الدائمة.[471]

وفي جنوب السودان، تدرك خطة التكيف الوطنية أن الأشخاص النازحين بسبب النزاع هم من بين أكثر الأشخاص عرضة لآثار تغير المناخ، وأن اجتماع الظواهر الجوية المتطرفة مع النزاع يعني أن مشاريع التكيف مع تغير المناخ بحاجة إلى تعزيز منع نشوب النزاعات وبناء السلام.[472]

ومن ناحية أخرى، فقد بدأ تحول مماثل في الترسخ في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.[473] وتعترف الإستراتيجية العربية للحد من مخاطر الكوارث، التي تم إعتمادها في عام 2010 وتحديثها في عام 2018، بالنزوح الناجم عن الكوارث باعتباره خطرًا مهمًا في المنطقة، وتسلط الضوء على الحاجة إلى النظر في الروابط بين الكوارث والنزاعات عند وضع إستراتيجيات محلية ووطنية للحد من مخاطر الكوارث[474]

وفي الفلبين، تسلط خطة العمل الوطنية لتغير المناخ الضوء على "احتمال نشوب نزاع على الموارد الطبيعية، ونزوح وهجرة السكان نتيجة لارتفاع مستوى سطح البحر أو غيرها من الاضطرابات الفيزيائية الحيوية أو البيئية أو الاجتماعية واسعة النطاق، واحتمال حدوث كوارث إنسانية متكررة بشكل متزايد نتيجة للأحداث المتطرفة".[475] كما وتتضمن هذه الخطة عملية طويلة الأجل لتحديد المجتمعات الأكثر عرضة للخطر، وتطوير خطط إعادة التوطين/الإنتقال بالتشاور معها وتنفيذ برامج سبل كسب العيش المستدامة والحماية الاجتماعية.

ومع ذلك، لا تزال هناك تحديات لا سيما فيما يتعلق بفهم الطبيعة المعقدة لدوافع النزوح المجتمعة وتحديد الآليات المؤسسية لمنعها والاستجابة لها.[476]

وعلى الرغم من الاعتراف المتزايد بالنزوح ضمن جهود الحد من مخاطر الكوارث، لا يزال يتعين على العديد من البلدان معالجة هذه الظاهرة بشكل مناسب في سياساتها الوطنية المتعلقة بتغير المناخ وخطط التكيف.[477] ومع ذلك، فهناك استثناءات، وقد نقلت الحلول الدائمة جدول الأعمال لمرتبة أعلى في خطط التكيف مع المناخ.

وتقر معظم البلدان الـ 46 الموجودة في مؤشر النزوح الداخلي لعام 2020 بالنزوح المرتبط بالكوارث المفاجئة الحدوث، ولديها سياسات مناخية أو خطط وطنية للتكيف معمول بها. ومع ذلك، لم يعترف سوى 27 منها بالنزوح المرتبط بآثار تغير المناخ بطيئة الحدوث.[478] وتشمل حوالي 60% من السياسات التي تعترف بالنزوح تدابير لمنعه، لكن أقل من ثلث هذه السياسات يشمل تدابير للتخفيف من آثاره على المجتمعات المضيفة. ويتناول 15% منها فقط الحلول الدائمة.

وفيما يلي بعض الأمثلة الجيدة على ذلك. فقد وضعت بنغلاديش إطار عمل شامل للسياسات بشأن النزوح الداخلي المرتبط بالكوارث وتغير المناخ في عام 2015. وتتبنى إستراتيجيتها الوطنية بشأن هذه القضية نهجًا متكاملاً وتتضمن أحكامًا بشأن العودة والاندماج المحلي وإعادة التوطين. وتتضمن كذلك متطلبات السياسة والأنشطة لكل حل دائم، مع الدعم المتوخى فيما يتعلق بالإسكان وسبل كسب العيش والبنية التحتية المجتمعية والجهود المبذولة للتخفيف من النزاع المحتمل مع المجتمعات المضيفة.

ولدى غانا أيضاً سياسة هجرة وطنية تغطي بشكل واضح الهجرة الداخلية، وتشير سياستها الوطنية المتعلقة بتغير المناخ لعام 2013 إلى النزوح الداخلي المرتبط بتغير المناخ. كما أنها تحتوي على أحكام لحماية النازحين داخليًا وتخفيف العواقب على المجتمعات المضيفة.[479] ولدى بيرو قانون متعلق بتغير المناخ يقر بالدوافع البيئية لمخاطر النزوح.[480] ويتطلب هذا القانون خطة عمل لمنع ومعالجة الهجرة القسرية المرتبطة بتغير المناخ والتخفيف من آثارها على المجتمعات المضيفة.

الصندوق 5: النوع الاجتماعي كقضية متشابكة الأطراف

تعالج العديد من البلدان الآثار الجنسانية للنزوح المرتبط بالمناخ. في الصومال، تقر خطة العمل الوطنية للتكيف بانعدام الأمن الذي تواجهه النازحات داخليًا، بما في ذلك زيادة خطر العنف في مخيمات النزوح المكتظة. وعلاوة على ذلك، فهي تُعرف عدم إشراك المرأة في الأنظمة القبلية، والمستخدمة لمعالجة معظم القضايا المتعلقة بالموارد الطبيعية والكوارث، على أنه حرمان لها من أن يكون لها رأي في مثل هذه الأمور.[481]

وفي بنغلاديش، تعترف خطة العمل المتعلقة بتغير المناخ والقضايا الجنسانية لعام 2013 بالنزوح المرتبط بالمناخ وآثاره المحددة على المرأة.[482]

وقد حددت الفلبين مجموعة من الأحكام والإجراءات التي تراعي الفوارق بين الجنسين، بما في ذلك تقييمات المخاطر الجنسانية ومراعاة الفوارق بين الجنسين في إدارة مخاطر الكوارث وخطط التكيف مع تغير المناخ، والتوعية التي تراعي الفوارق بين الجنسين لزيادة الوعي بشأن الحد من مخاطر المناخ والكوارث، والوعي الجنساني في منع النزاعات في حالة إعادة توطين "اللاجئين بسبب تغير المناخ". كما تتضمن أيضاً أحكامًا لإعادة التوطين بعد الكوارث وتقديم المشورة للأسر والمجتمعات النازحة.[483]

وتشكل هذه الأمثلة تقدمًا في التعرف على الآثار المتباينة، لكنها تركز فقط على الثنائية الجنسانية، ولا تأخذ في الاعتبار الهويات الجنسانية الأخرى.

وإن جهود النقل/إعادة التوطين المخطط لها من جميع أنحاء العالم تقدم دروسًا قيمة للمستقبل

وعندما تجعل آثار الكوارث أو المخاطر الأماكن غير صالحة للسكن أو غير آمنة، فقد تقرر الحكومات والمجتمعات نقل/إعادة توطين الأشخاص بشكل دائم بعيدًا عن مناطق الأذى والضرر. كما وقد اكتسبت عملية النقل/إعادة التوطين المخطط لها زخماً كإجراء للحد من مخاطر الكوارث والتكيف مع تغير المناخ.[484] وإن العديد من أبرز الأمثلة على ذلك من منطقة المحيط الهادئ، مثل سياسات ومشاريع النقل/اعادة التوطين المخطط لها في فيجي وفانواتو.[485] وتتركز العديد من المبادرات في آسيا، والتي تسجل باستمرار معظم حالات النزوح الناجمة عن الكوارث كل عام، ولكن الجهود جارية في جميع القارات(انظر الشكل 55).

غالبًا ما يكون النقل/إعادة التوطين المخطط له نتيجة للآثار أو المخاطر المجتمعة لمختلف الأخطار بمرور الوقت. وتستعد قرية شيشماريف في الولايات المتحدة، وهي إحدى قرى ألاسكا الأصلية، للانتقال وإعادة التوطين بعد سنوات من حدوث الفيضانات وتآكل السواحل تحسبًا لذوبان الجليد وارتفاع مستوى سطح البحر.[486] ولقد عانى سكان جزيرة كاندولهودو في جزر المالديف من الفيضانات وتدهور الأراضي وكانوا على دراية بأن ارتفاع مستوى سطح البحر سيزيد من المخاطر التي واجهوها حتى قبل وقوع كارثة تسونامي في المحيط الهندي عام 2004. ومع ذلك، أدت آثار تسونامي أخيرًا إلى وضع خطط لنقلهم/إعادة توطينهم بشكل دائم إلى جزيرة دوفافارو التي كانت غير مأهولة بالسكان في السابق.[487]

تتضمن قرارات البقاء أو النقل/إعادة التوطين أيضًا اعتبارات اقتصادية، والتعلق العاطفي، والخصائص بما في ذلك العمر والإعاقة، والتصورات المتعلقة بالمخاطر والفرص، والشبكات الاجتماعية. وعلى هذا النحو، قد تلعب الأطر الزمنية دورًا، بالإضافة إلى المستويات الموجودة مسبقًا والتصورات المتعلقة بالرفاهية. ولا تحتاج عمليات النقل/إعادة التوطين المخطط لها إلى مراعاة الجوانب اللوجستية والاقتصادية فحسب، بل تحتاج أيضًا إلى مراعاة إدارة المخاطر على نطاق أوسع والموارد الشخصية وديناميكيات المجتمع. ويجب تصميمها وتنفيذها بمشاركة واسعة من المجتمعات المعنية.[488]

وقد تؤدي اللحظات التي تحدث فيها مثل هذه الأحداث المتطرفة أو فقدان الأرواح والأصول إلى بدء النقاش حول النقل/إعادة التوطين. ومع ذلك، فإن قرار المغادرة وكذلك العملية الفعلية للنقل/إعادة التوطين يستغرقان وقتًا طويلاً لإتخاذهما..[489] وقد بدأ أفراد المجتمع في جزيرة غاردي سوغدوب في بنما عملية نقل/إعادة توطين في عام 2010، لكنهم لم يكملوها بعد. وقد تم تحديد موقع على اليابسة، غير أن نقص التمويل ومواد البناء قد أخرا العملية.[490] وبدأ أفراد من قبيلة كينولت في تاهولا بولاية واشنطن الأمريكية عملية نقل/إعادة توطين في عام 2012، لكنهم أيضًا لم يكملوها بعد.[491]

الشكل 55: جهود النقل/إعادة التوطين المخطط لها حول العالم

وفي جميع هذه الأمثلة، أبرزت المشاركة الواسعة بين الحكومات والمجتمعات المحلية الدور الحيوي الذي تلعبه الحوكمة في تصميم وإدارة وتنفيذ عمليات النقل/إعادة التوطين المخطط لها. وتُظهر تجربة المجتمعات من سهول نهر الدانوب الفيضية في النمسا أيضًا أن عمليات صنع القرار والتخطيط والتنفيذ تنطوي على مجموعة من اللوائح وخطط التمويل والتوجيهات السياسية المتضاربة.[492] وغالبًا ما تتقاطع هذه العمليات مع المستويات الإدارية ويمكن أن تضع الحكومات المحلية في مواجهة الهيئات الوطنية. ويجب أخذ هذه القضايا في الاعتبار منذ البداية.

وقد يكون الاندماج المحلي الخيار المفضل للكثيرين، ويتطلب هذا الأمر إدارة محلية قوية

ويجد العديد من النازحين بسبب الكوارث بطيئة وسريعة الحدوث أن احتمالية العودة طفيفة. فيصبح الاندماج المحلي خيارهم المفضل، لا سيما عندما تكون الخدمات وفرص العمل أفضل من تلك الموجودة في مناطقهم الأصلية. وتُظهر دراسات أجريت في القرن الأفريقي أن العديد من الرعاة والرعاة الزراعيين الذين نزحوا خلال جفاف عام 2017 يرغبون في الاندماج محليًا، على الرغم من التحديات المتعلقة بتلبية احتياجاتهم الأساسية وترسيخ سبل كسب عيشهم.[493] وتستند رغبتهم في القيام بذلك إلى الاعتبارات الأمنية والشبكات الاجتماعية، والظروف المعيشية والفرص الاقتصادية والخدمات العامة الأفضل .

وقد بدأت الهيئات الإقليمية والحكومات الوطنية ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية في التوصل إلى توافق في الآراء بشأن ما هو مطلوب لمواجهة تحديات الاندماج المحلي. وهناك تفاهم مشترك يتحول ببطء إلى ممارسة عملية على شكل تحالفات أوسع لحل مشكلة النزوح، مثل منصات ومبادرات الحلول الدائمة (DSIs) في بلدان مثل إثيوبيا والصومال وسوريا.[494]

وغالبًا ما يتطلب الاندماج المحلي تكيفاً كبيراً بالنسبة للأشخاص النازحين من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية. ويحتاج النازحون داخليًا من الريف إلى وقت لتكييف أنماط حياتهم واكتساب مهارات جديدة مفيدة لهم في بيئتهم الحضرية الجديدة.[495] وعلى هذا النحو، هناك حاجة حقيقية لإضفاء اللامركزية على الجهود لتحقيق حلول دائمة والسماح للبلديات بالاستثمار في الدعم المناسب للمجموعات المختلفة من النازحين داخليًا. وإن توجيه الجهود من المستوى الفيدرالي إلى المستوى البلدي يمكن أن يعني أيضًا المزيد من الدعم للاندماج المحلي خارج المناطق التي يكون فيها الوجود الدولي قويًا. وتتعامل البرامج في الصومال، مثل ميدنيمو، والذي يعني الوحدة، ودانواداج، والذي يعني الحب، مع نهج التوطين بشكل جاد، وتركز على تعزيز قيادة حكومة المنطقة والدولة وقدرتها على تمكين الحلول الدائمة.[496]

ومع ذلك، إذا أريد أن يكون الاندماج المحلي مستدامًا، فلا بد أيضًا من معالجة أوجه العجز التنموية الشديدة التي تواجه سكان الريف في بلدان مثل إثيوبيا والصومال. هذا، وبعد تحسين الوصول إلى الخدمات وسبل كسب العيش في المناطق الريفية أمرًا ضروريًا لتجنب النزوح المتكرر.[497] وإن الحاجة إلى توفير سبل بديلة لكسب العيش للنازحين داخليًا والمجتمعات المضيفة هو أمر معترف به على نطاق واسع. وقد نجحت عدد من المبادرات بالفعل ، بما في ذلك تدريب ربات الأسر على إنشاء الأعمال التجارية، ومنح المشاريع الناشئة، وورش عمل المهارات المهنية، وإنشاء مزارع جماعية للمزارعين لزراعة المحاصيل المدرة للدخل وتوفير الماشية لدعم الرعاة، في إعادة تأسيس سبل كسب عيشهم التقليدية.[498]

وبالنسبة لأي من الخيارات الأخرى للحلول الدائمة، يجب أن يكون النازحون داخليًا في مركز عملية صنع القرار. وإن المبادئ التي ظهرت ليست جديدة: إضفاء الطابع المحلي على الاستجابات وضمان احترام ودعم تمثيل المجتمعات والموارد؛ وتحسين عملية جمع البيانات وتضمين وجهات نظر وأولويات الأشخاص المعرضين للخطر بشكل خاص؛ ودعم التنويع المحلي وتكييف سبل كسب العيش.[499]

ولقد تم الاعتراف بذلك مرارًا وتكرارًا، لكن العديد من العوامل الاجتماعية والسياسية والاقتصادية تعرقل عملية التنفيذ. ويجب بذل المزيد من الجهود في السنوات القادمة لفهم سبب عدم تبني الجهات الفاعلة الوطنية والدولية مثل هذا النهج بشكل كامل، وتوفير الحوافز لها للقيام بذلك.

وثمة احتياج متزايد إلى تمويل يمكن الوصول إليه بسهولة ويمكن التنبؤ به

وإن الحاجة إلى مزيد من التمويل لمنع النزوح ومعالجته هو أمر متأصل وراسخ، وكذلك حقيقة أنه ينبغي أن يكون متوقعًا ولسنوات عديدة، للسماح بمزيد من المرونة والتخطيط طويل المدى.[500] وكما هو الحال في المجالات الأخرى التي تتقاطع مع القطاعات والأبعاد التنموية، مثل النوع الاجتماعي والحد من مخاطر الكوارث، فإنه من غير الواضح ما إذا كان هذا التمويل يجب أن يكون مباشرًا ومخصصًا للنزوح أم يشكل جزءًا من القطاع الأساسي أو ميزانيات الاستجابة الإنسانية.

وعندما يتعلق الأمر بالوقاية والحد من المخاطر والإستعداد، فإن أدوات التمويل التي تقوم بتضمين المخاوف من مخاطر النزوح في أطر العمل الأوسع لإدارة المخاطر وتمويل التنمية قد تكون أكثر ملاءمة. وهناك أيضًا إجماع متزايد على ضرورة توجيه المزيد من التمويل إلى النُهج التطلعية والاستثمارات الواعية بالمخاطر.[501] لقد جعلت جائحة كوفيد-19 وآثارها على الاستجابة للنزوح بسبب الكوارث في جميع أنحاء العالم هذا الأمر ملحاً جداً.

وعادة ما تتضمن الخطط والميزانيات الوطنية لإدارة الكوارث اعتمادات مالية لعمليات الإجلاء والإيواء.[502] ويمكن أن يكون بعضها ضخمًا للغاية. يقدم الصندوق المركزي لدعم سبل كسب العيش في ظل الكوارث الطبيعية في الصين المساعدة إلى 80 مليون "ضحية" من ضحايا الكوارث في كل عام. وقد سعت عدة بلدان إلى جعل هذه الأدوات أكثر مرونة لزيادة الاستثمار في الإستعداد. وقد قامت الفلبين، على سبيل المثال، بإجراء تغييرات في صندوقها الوطني للحد من مخاطر الكوارث وإدارتها، بحيث يمكن استخدامه لبناء مراكز الإجلاء.[503]

ومع ذلك، فإن أغلب التمويل من هذا النوع غير متاح للاستثمارات في منع النزوح أو التخفيف من آثاره.[504] وعلاوة على ذلك، فقد بدأت أنواع جديدة من الصناديق الوطنية في الظهور. أنشأت فيجي الصندوق الائتماني ي لإعادة توطين السكان والنازحين بسبب المناخ في عام 2019 لجمع المساعدة المالية.[505] ويجمع هذا الصندوق التمويل المحلي من خلال تدابير مثل فرض ضريبة بيئية على الأكياس البلاستيكية إلى جانب مساهمات من المتبرعين الدوليين.

لقد خلّف إعصار أمفان آثارًا من الدمار في أعقاب مروره بمنطقة ساتخيرا، بنغلاديش. وتسبب الإعصار في حدوث ما يقرب من 5 ملايين عملية إجلاء في جميع أنحاء بنغلاديش والهند وميانمار وبوتان في شهر مايو، مما يجعله أكبر حدث نزوح ناجم عن الكوارث في عام 2020 على مستوى العالم. © NurPhoto/كازي صلاح الدين عن طريق Getty Images/أغسطس 2020.

ومع تزايد الحاجة إلى تضافر الجهود الإنسانية وجهود بناء السلام والتنمية، فإن إنشاء أدوات وآليات تمويل جديدة لمعالجة النزوح يمكن أن يشجع التعاون في جميع المجالات والمؤسسات التي تميل إلى العمل بفردها.[506] وفي حالة عدم وجودها، قد يكون العثور على نقاط دخول في أدوات تمويل المناخ الحالية خطوة أولى عملية. ولقد تم تطوير مجموعة واسعة من هذه الآليات على مدى العقدين الماضيين، لكنها لا توفر سوى القليل من الأحكام المتعلقة بالنزوح أو لا تتضمن أي أحكام على الإطلاق.[507]

ويميل الوصول إلى هذا التمويل أيضًا إلى أن يكون محدودًا بالنسبة للبلدان التي تعتبر ضعيفة، لأن معايير الأهلية غالبًا ما تتضمن حوكمة وقدرات إدارية قوية. وهذا يعني بشكل فعال أن البلدان الأكثر احتياجًا للدعم، مثل تلك التي تعاني من كل من النزوح الناجم عن النزاعات والناجم عن الكوارث، هي الأقل أهلية للحصول على التمويل. ويعد صندوق التكيف وصندوقالبلدان الأقل نمواً اللذان تم إنشاؤهما بموجب اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (UNFCCC) استثناءين جديرين بالثناء والتقدير.[508]

ويمكن جعل تمويل التنمية والميزانيات الإنسانية الحالية أكثر مرونة وأكثر استجابة لمخاطر النزوح والأزمات. وقد يشمل ذلك جعل برامج الحماية الاجتماعية قابلة للتكيف بشكل أكبر لاستيعاب النزوح الموسمي أو طويل الأمد، وإتاحة التأمين البالغ الصغر والقروض منخفضة التكلفة للمجتمعات المعرضة لخطر النزوح وتنظيم ميزانيات التنمية بشكل مبكر لدعم الحكومات المحلية في التعامل مع النزوح الناجم عن الكوارث.[509]

أولاً وقبل كل شيء، يجب أن يشمل ذلك الاعتراف بظاهرة النزوح الناجم عن الكوارث على أنها مشكلة تتطلب أكثر من عملية الإجلاء. ومن شأن القيام بذلك أن يمهد الطريق لظهور المزيد من تدفقات التمويل المخصصة، مثل أدوات التمويل المحلية والوطنية المستندة إلى التوقعات أو الصناديق الائتمانية المجمعة ومتعددة المانحين على المستوى الإقليمي وحتى على المستوى العالمي.[510] وكذلك سيمهد الطريق لقطاع التأمين وأسواق رأس المال للعب دور أكبر في تمويل الاستجابات وتشجيع الحد من المخاطر على شكل تأمين قائم على المؤشرات، وسندات الكوارث والصكوك الإشتقاقية المتعلقة بالطقس التي تشمل مخاطر النزوح.[511]

نظرة متعمقة على النزوح الناجم عن الكوارث

لاجئ من جنوب السودان يسير في أرض ترابية منبسطة على مشارف الخرطوم، السودان، حيث يعيش مع آلاف اللاجئين الآخرين الذين ينتظرون العودة إلى جنوب السودان. المجلس النرويجي للاجئين/انغيجورغ كارستاد، ديسمبر 2020.

على الرغم من التقدم الكبير الذي تم إحرازه في نقل النزوح الناجم عن الكوارث إلى مقدمة جداول أعمال السياسات الوطنية والدولية، غير أن التقدم المحرز في مراقبة هذه الظاهرة قد ظل بسيطًا. فهناك قلة من البلدان تفعل ذلك بشكل شامل، مما يعيق إنشاء خط أساس عالمي متين يتيح المقارنات والتعلم بين البلدان.

وإن النزوح الناجم عن الكوارث هو مؤشر قوي يركز على الناس حيث تكون هناك حاجة إلى سياسات وإجراءات أفضل للحد من المخاطر وإيجاد حلول دائمة.[512] وبالإضافة إلى ذلك، فإن سد الفجوات في البيانات المتعلقة بهذه الظاهرة أمر حيوي أيضًا إذا أردنا أن نفهم كيف يمكن أن تعيق جدول أعمال التنمية المستدامة. ومع ذلك، لا يمكن القيام بذلك على المستوى العالمي وحده. وإن الآثار الناجمة عن الكوارث والمناخ تعتبر ظواهر محلية في الأساس، لذا فإن للسلطات المحلية والحكومات الوطنية دورٌ رئيسيٌ عليها أن تقوم به.

ولقد اعترف المجتمع الدولي بالدور المحوري للحكومات الوطنية في توفير واستخدام بيانات موثوقة عن النزوح، وقد أفضى ذلك إلى جهود فريق الخبراء المعني بإحصاءات اللاجئين والنازحين داخليًا (EGRIS) ونشر التوصيات الدولية بشأن إحصاءات الأشخاص النازحين داخليًا [513] وتغطي التوصيات البيانات والإحصاءات المتعلقة بالنزوح الناجم عن الكوارث، ومن خلال 45 دولة وإقليم و 20 منظمة إقليمية ودولية تشارك في تطويرها وتنفيذها، فإنها تُظهر التزامًا قويًا بمعالجة النزوح بكل أشكاله بشكل جماعي.

وضمن الإحصاءات الرسمية وإلى ما يتجاوزها، فيجب تحديد عدد النازحين، وظروفهم، واحتياجاتهم وتطلعاتهم ومدة وقسوة نزوحهم، وخطر النزوح في المستقبل بشكل أفضل. ويجب تقييم النزوح الناجم عن الكوارث بجميع أبعاده الزمنية والجغرافية والاجتماعية.

ما هي العناصر المطلوب قياسها؟

تؤدي الكوارث أو التهديد بحدوثها إلى النزوح بعدة طرق: عمليات الإجلاء الوقائية، أو عمليات النقل/إعادة التوطين المخطط لها، أو الهروب كرد فعل من الأحداث المفاجئة الحدوث التي تهدد الحياة، أو الابتعاد التدريجي للناس عن المناطق المتأثرة بظواهر بطيئة الحدوث مثل الجفاف.[514] ويتطلب كل شكل من أشكال الانتقال مؤشرات معينة لتحديده ومراقبته، مما يعني أنه يجب دمج جمع البيانات بشكل منهجي في أنظمة الإستعداد للكوارث والاستجابة والتعافي (انظر الشكل56).

المراحل الرئيسية	الاستعداد والإنذار المبكر	الحالة الطارئة	التعافي وإعادة الإعمار
المؤشرات الرئيسية	# عدد الأشخاص الذين تم إجلاؤهم بشكل استباقي	# عدد النازحين في المراكز المجتمعية والمدارس والملاجئ (بما في ذلك الملاجئ المُعدّة ارتجالاً)، إلخ. # عدد الأشخاص الذين يعيشون مع عائلات مضيفة # عدد المستفيدين من إعانات الإيجار # عدد المنازل التي دمرت أو أصبحت غير صالحة للسكن	# عدد النازحين في المراكز المجتمعية والمدارس والملاجئ الانتقالية، إلخ. # عدد المستفيدين من برامج إعادة الإعمار # عدد المستفيدين من برامج الإسكان بعد الكوارث
الفترة الزمنية	قبل الكارثة بأيام أو ساعات أو دقائق	من أعقاب الكارثة مباشرة حتى عام بعدها	من أشهر إلى أكثر من عام

التوصيات:
يجب بذل جهود متضافرة لجمع البيانات المصنفة حسب الجنس والعمر وغيره من الخصائص بما في ذلك الوضع الاجتماعي والاقتصادي والإعاقة وأوجه الضعف الأخرى.

بالإضافة إلى حساب عدد النازحين داخليًا في نقاط زمنية مختلفة، ينبغي جمع البيانات حول جميع التدفقات ذات الصلة، بما في ذلك حالات النزوح الداخلي وعبر الحدود والعودة والاندماج المحلي وإعادة التوطين. يجب أيضًا جمع البيانات بشكل متكرر بما يكفي لتعكس ما يحدث على أرض الواقع. والقيام بذلك يعني مراعاة الجدول الزمني التالي:

عمليات الإجلاء الاستباقية: يوميا إلى كل ساعة
أول 10 أيام بعد الحدث: يوميًا
اليوم 10 إلى اليوم 30: كل يومين إلى ثلاثة أيام
اليوم 30 إلى اليوم 90: كل 10 أيام
أكثر من 90 يومًا بعد الحدث: مرة في الشهر

الشكل 56: قياس النزوح الناجم عن الكوارث عبر بعده الزمني

ومع ذلك، فإن للنزوح أيضًا آثارًا على الاقتصادات والمجتمعات التي تتجاوز مراحل الإستعداد والطوارئ والتعافي. وتؤثر المخاطر والآثار المنهجية على الطيف الإنمائي الكامل للبلدان والمجتمعات قبل الكوارث وأثناءها وبعدها، مما يؤكد الحاجة إلى مراقبة الظاهرة على مدى فترات زمنية أطول. وهذا من شأنه أن يمكِّن من إنشاء خط أساس أكثر صلابة لإثراء تطوير السياسات المتعلقة بالمرونة والحلول الدائمة.

مراقبة مخاطر النزوح

لمنع النزوح بسبب الكوارث والتخطيط لاستجابات أفضل، فإنه من المهم تقدير عدد الأشخاص المعرضين لخطر النزوح. ومع ذلك، فمن المستوى الوطني إلى المستوى العالمي، تقدر معظم تقييمات مخاطر الكوارث الخسائر الاقتصادية المحتملة ولكنها تتجاهل الآثار على البشر، بما في ذلك مخاطر النزوح.

وتعد المكسيك ورواندا والولايات المتحدة أمثلة جيدة للبلدان التي طورت تقييمات ومؤشرات وأطالس لمخاطر الكوارث الوطنية. وإن هذه الأشياء تساعد على فهم مستويات مخاطر الكوارث لمختلف الأخطار وسيناريوهات التعرض للخطر والضعف، ولكن عنصر النزوح مفقود.[515] وعلى المستوى العالمي، يقوم مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث (UNDRR) بتنسيق تحليل سنوي دقيق للمخاطر الاقتصادية التي تشكلها الكوارث، والذي يقوم بتقديمه في تقارير التقييم العالمية (GARs) منذ عام 2011.[516] وعلى الرغم من ذلك، فلم يتم أخذ النزوح بعين الاعتبار في هذا التحليل أيضًا.

ولمعالجة هذه الفجوة، وبناءً على نهج مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث، بدأ مركز رصد النزوح الداخلي في تطبيق نمذجة احتمالية فريدة في عام 2017.[517] ويغطي نموذج مخاطر النزوح الناجم عن الكوارث العالمي الخاص بنا مجموعة واسعة من سيناريوهات المخاطر للزلازل وأمواج تسونامي والفيضانات والرياح الإعصارية وعرام العواصف. وهو يضع في اعتباره احتمالية وجودها وقدرتها على جعل المساكن غير صالحة للسكن كمؤشر غير مباشر للنزوح. كما وأنه يوفر نتائج على المستوى الوطني، ويحدد البؤر الساخنة ويمكّن من اتخاذ قرارات مستنيرة بالمخاطر يمكن أن تساعد في منع وتقليل مخاطر النزوح.[518]

وبالنظر إلى أن مستوى ضعف الناس وتعرضهم للأخطار له دور كبير في تحديد شدة آثارها، فمن المهم تقييم كيف ستتغير هذه الجوانب عبر المكان والزمان، والوصول إلى العوامل الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والحوكمة التي تؤثر على مخاطر الكوارث.[519] وللقيام بذلك، فإننا نعمل عن كثب مع الشركاء لزيادة دقة طبقة التعرض للمخاطر الخاصة بنموذجنا للسماح بتقييم أكثر دقة، وإعادة التفكير في كيفية تقييم الضعف والتعرض للخطر في معادلة مخاطر النزوح. إن "أشكال المخاطر" تتطور باستمرار، وإننا بحاجة إلى فهم السكان والأنماط الاجتماعية والاقتصادية والتقلبات في تواتر وشدة المخاطر المرتبطة بتغير المناخ.

وسيؤدي تقييم مخاطر النزوح إلى إطلاع الحكومات بالمكان المناسب لتخصيص الموارد للحد من المخاطر والاستجابة لها وكيفية ترتيبها حسب الأولويات. وهناك حاجة إلى مزيد من العمل في هذا السياق، غير أن بعض المبادرات موجودة بالفعل. فقد استخدم قسم الإحصاء بجامعة أكسفورد البيانات المتاحة للجميع لبناء نموذج لمخاطر النزوح الناجم عن الكوارث للتنبؤ باحتمالية وحجم النزوح المستقبلي، وهو الأداة المتكاملة لأخذ العينات السكانية للنزوح الداخلي (IIDIPUS).[520]

وهذا النموذج هو أيضًا أحد النماذج القليلة التي تنظر إلى التعرض للخطر والضعف بما يتجاوز احتمال الانهيار الهيكلي. ويستخدم هذا النموذج المؤشرات دون الوطنية، مثل التفاوت في الدخل، والتي تلقي الضوء على الكيفية التي من المحتمل أن تؤثر بها الكوارث على الأسر الأكثر فقراً المعرضة لخطر النزوح.

مراقبة عمليات الإجلاء في مرحلة الإستعداد والإنذار المبكر

يدعو الهدف ز6- من إطار عمل سنداي إلى قياس النسبة المئوية للأشخاص المعرضين للكوارث أو المعرضين لخطرها والذين تمت حمايتهم من خلال الإنذارات المبكرة والإجلاء الوقائي. وهو يشجع الدول الأعضاء القادرة على فعل ذلك على تقديم معلومات عن عدد الأشخاص الذين تم إجلاؤهم.[521] وإن القيام بذلك باستخدام البيانات المصنفة حسب الجنس والعمر سيسمح للبلدان بقياس فعالية بروتوكولات الإنذار المبكر والإجلاء الخاصة بها.

ومن الصعب تحديد عدد حالات النزوح الناجمة عن الكوارث المسجلة على مستوى العالم عندما يكون النزوح عبارة عن عمليات إجلاء وقائية. وتعد الفلبين واحدة من البلدان القليلة التي تجمع بشكل منهجي بيانات النزوح بسبب الكوارث، وتمثل مثالاً جيدًا على تولي زمام الأمور بشكل قوي من قبل الحكومة. ويقوم مركز رصد عمليات الاستجابة للكوارث والمعلومات (DROMIC) بجمع بيانات عن عدد الأشخاص الذين تم إجلاؤهم وعدد المقيمين في الملاجئ أو المقيمين مع أقاربهم بمرور الوقت ويصنف هذه المعلومات.[522]

وتمتلك فيتنام أيضًا نظامًا شاملاً لتقييم الأضرار والإحتياجات الناجمة عن الكوارث ، والذي يسجل عدد عمليات الإجلاء الوقائية. وقد تم تحسين نموذج جمع البيانات الخاص به على مر السنين، وهو يغذي نظام القياس التاريخي لخسائر الكوارث الخاص به والذي يتوافق مع منهجية ديس إنفنتر.[523] وإن هذا النظام لا يساعد في رسم صورة أكثر دقة للنزوح في البلد فحسب، بل يدعم أيضًا جهود إدارة مخاطر الكوارث الخاصة به.[524]

تتبع النزوح خلال مرحلة الطوارئ

تقوم معظم البلدان بجمع البيانات عن النزوح الذي حدث مباشرة فقط في أعقاب الكوارث . كما أنها تميل أيضًا إلى تسجيل عدد "المتضررين " من الكوارث، مما يترك فجوة مهمة في فهمنا لعدد النازحين بالفعل(انظر الصندوق 6).

ولا يوجد مؤشر في إطار عمل سنداي لقياس عدد الأشخاص النازحين، ولكن من الضروري فهم نطاق ظاهرة النزوح وآثارها على الأشخاص المضطرين للفرار. ومع ذلك، فإن إطار العمل هذا يدعو البلدان إلى تطوير مؤشرات ملائمة خاصة بها. وإن قياس عدد النازحين أثناء الكوارث وبعدها من شأنه أن يسمح لهم بفهم أفضل لموقعهم والآثار التي عانوا منها واحتياجاتهم. ويجب تصنيف البيانات بشكل مثالي حسب الجنس والعمر والخصائص الأخرى بما يتماشى مع أهداف التنمية المستدامة (SDGs).

ولقد أحرزت العديد من البلدان تقدمًا مهمًا في إنشاء قواعد بيانات عن الخسائر والأضرار الناجمة عن الكوارث. فعلى سبيل المثال، بدأت سريلانكا في القيام بذلك في عام 2005، ومنذ ذلك الحين حسنت قدرات المراقبة الخاصة بها لدرجة أن لديها منصة تعرض فيها نشرات يومية لتتبع آثار الكوارث بشكل أكثر شمولاً.[525] ومن ناحية أخرى، فقد طورت إندونيسيا ومنغوليا مؤشراتهما الخاصة، وترجمتا منصتيهما إلى اللغات المحلية، ووثقتا الجوانب التي تحتاج إلى التحسين.[526] وتوضح هذه الأمثلة أنه مع الالتزام المؤسسي يمكن تعديل أنظمة المراقبة الحالية ودمج النزوح بسهولة فيها.

أما في حالة عدم وجود مؤشرات نزوح محددة، فيمكن للدول إعداد التقارير بشأن أهداف إطار عمل سنداي الأخرى. ويدعو الهدف ب4- إلى مراقبة "عدد الأشخاص الذين يُعزى تدمير منازلهم إلى الكوارث". وهذا النوع من المعلومات هو مؤشر غير مباشر مهم للنزوح الناجم عن الكوارث. ويقوم مركز رصد النزوح الداخلي (IDMC) بجمع البيانات المتعلقة بتدمير المساكن على مستوى العالم منذ عام 2017، ليس كمؤشر غير مباشر فقط ولكن أيضًا للتجميع.

الصندوق 6: كم عدد النازحين المتضررين من الكوارث ؟

يُضمن إطار عمل سنداي بشكل ضمني النازحين داخليًا من بين المتضررين من الكوارث، لكنه يُخلف فجوة مهمة. وينص على ما يلي: "المتضررون، بشكل مباشر أو غير مباشر، نتيجة حدث خطير. المتضررون بشكل مباشر هم أولئك الذين عانوا من إصابة أو مرض أو آثار صحية أخرى؛ والذين تم **إجلاؤهم** أو **تهجيرهم** أو **نقلهم/إعادة توطينهم** أو تعرضوا لأضرار مباشرة في سبل كسب عيشهم وأصولهم الاقتصادية والمادية والاجتماعية والثقافية والبيئية. المتضررون بشكل غير مباشر هم الأشخاص الذين عانوا من عواقب، بخلاف الآثار المباشرة أو بالإضافة إليها، بمرور الوقت، بسبب الاضطراب أو التغيرات في الاقتصاد أو البنية التحتية الحيوية أو الخدمات الأساسية أو التجارة أو العمل أو العواقب الاجتماعية والصحية والنفسية ".[527]

ولقد قمنا بتحليل أكثر من 2000 تقرير ذكرت موضوع تدمير المساكن لإعداد تقديراتنا لعام 2020. ولتحويل هذه المعلومات إلى مقياس للنزوح، قمنا بضرب عدد المنازل المدمرة في متوسط حجم الأسرة (AHHS) على المستوى الوطني. ويمكن أيضًا استخدام عمليات الاستقراء والبيانات غير المباشرة الأخرى مثل تغلغل التأمين ومعدلات إعادة الإعمار وعدد الأشخاص الذين يتلقون إعانات الإيجار، ولكن لن يكون أي منها دقيقًا مثل قياس العدد الفعلي للنازحين.

وتكمن المشكلة في أنه إذا قامت البلدان فقط بمراقبة المتضررين والإبلاغ عنهم، فلن تكون هناك طريقة لمعرفة عدد النازحين. ومن المهم سد هذه الفجوة، لأن النازحين داخليًا لديهم احتياجات خاصة وظروفهم تميل إلى أن تكون أسوأ من ظروف الأشخاص الذين لم يجبروا على الفرار. ومع قيام البلدان بتنفيذ وتعديل قواعد بيانات الخسائر الناجمة عن الكوارث الخاصة بها لمراقبة التقدم الذي تحرزه مقابل إطار عمل سنداي، يجب أن تبدأ في مراقبة عدد النازحين بحيث يمكن تصميم وتنفيذ السياسات والبرامج المناسبة لهذه المجموعة المعرضة للخطر والمستضعفة بشكل خاص.

الاستمرار خلال مرحلة التعافي وإعادة الإعمار

تسلط الأولوية رقم 4 من إطار عمل سنداي الضوء على الحاجة إلى "إعادة البناء بشكل أفضل " أثناء مرحلة التعافي وإعادة الإعمار، ولكنها لا تتضمن مؤشرات ملموسة لقياس مدى نجاح مثل هذه العمليات. وهذا يضفي صعوبة على مراقبة كيفية تمكن النازحين من إنهاء نزوحهم بمرور الوقت.

وحيثما توفرت المعلومات، فإنها تشير إلى الطبيعة طويلة الأجل المحتملة للنزوح جراء الكوارث. على سبيل المثال، فقد شهدت كاليفورنيا حرائق الغابات الأكثر تدميراً في تاريخها في عام 2018. ولقد أمضت الوكالة الفيدرالية لإدارة الطوارئ حوالي 18 شهرًا في تنظيف مدينة بارادايس من مخلفات الحرائق ومساعدة المجتمع على إعادة البناء.[528] ومع ذلك، فحتى شهر إبريل 2021، بعد أكثر من عامين على الحرائق، تمت إعادة بناء 728 منزل فقط من بين 9000 منزل تم تدميرها. والجدير بالذكر أن مدينة بارادايس نفسها تقدر أن يستغرق تحقيق التعافي الكامل ما يصل إلى 10 سنوات.[529]

ومن ناحية أخرى، فقد تسبب إعصار أمفان في حدوث حوالي 2.5 مليون عملية إجلاء وقائية في بنغلاديش العام الماضي. وتمكن العديد من الأشخاص الذين تم إجلاؤهم من العودة إلى منازلهم بسرعة نسبيًا، لكن البيانات الخاصة بتدمير المساكن تشير إلى احتمالية نزوح عدد كبير من الأشخاص لفترات أطول. وقد دمر إعصار أمفان أكثر من 55 ألف منزل، مما يشير إلى أن حوالي 10% من الأشخاص الذين تم إجلاؤهم تُركوا مشردين بلا مأوى.[530]

الصندوق 7: فهم النزوح الناجم عن الكوارث من خلال وسائل التواصل الاجتماعي

يتعاون مركز رصد النزوح الداخلي وفيسبوك لتحسين خرائط الكوارث على فيسبوك كجزء من مبادرة البيانات من أجل الخير (Data for (Good. وقد نتج عن هذه الشراكة، التي يعود تاريخها إلى عام 2017، تطوير منهجية جديدة لقياس تدفقات النازحين داخليًا في حالات الكوارث ونشر هذه البيانات في مواد خرائط الكوارث من خلال بوابة GeoInsights.[531] وبالإضافة إلى تحليل البيانات مجهولة المصدر من خلال تطبيق فيسبوك للهواتف المحمولة، فقد طوّر مركز رصد النزوح الداخلي أيضًا دراسات إستقصائية تسأل مستخدمي فيسبوك عن تجربة النزوح الخاصة بهم وتوفر المزيد من التفاصيل الديموغرافية والسياقية.

ويجري فريق Data for Good الدراسات الاستقصائية وهي تساعد في قياس مدى النزوح وتأثيره المختلف على كل من الرجال والنساء. وقد وجدت إحدى الدراسات الاستقصائية في اليابان، والتي أجريت بعد إعصار هاجيبس في عام 2019، أن عدد الرجال الذين تم إجلاؤهم أكثر بقليل من عدد النساء، لكنهم كانوا أكثر عرضة للنزوح لفترات أقصر.[532]

ومن ناحية أخرى، فقد كشفت الدراسات الاستقصائية التي أجريب بعد حرائق غابات الصيف الأسود في أستراليا عن نتائج مثيرة للاهتمام حول مرحلة التعافي وإعادة الإعمار في جرين واتل كريك في شرق نيو ساوث ويلز وكودلي كريك في تلال أديلايد. وقد سُئل المستجيبون في هذه الدراسة عن سبب عدم عودتهم إلى ديارهم بشكل دائم. وأجاب 58% منهم بأن القيام بذلك كان "غير آمن"، بينما أشار 22% إلى أن "الفرص الجديدة " هي السبب الرئيسي.[533]

ولقد أكمل هذا المصدر الجديد لبيانات النزوح تحليلنا الخاص ومنح الباحثين والمستجيبين والمخططين فكرة أفضل عن عدد النازحين، ومن أين نزحوا وإلى أين ذهبوا ومدة نزوحهم. وقد قدمت نتائج الدراسات الاستقصائية في أستراليا، على سبيل المثال، لمدراء الطوارئ تعليقات لا تقدر بثمن لحملاتهم الإعلامية العامة وللتخطيط للأحداث المستقبلية.[534]

وتُظهر هذه الأمثلة أنه لا يمكن افتراض عودة النازحين داخليًا بسرعة إلى منازلهم بعد وقوع كارثة دون مراقبة مدة النزوح بشكل شامل. إننا نعلم أن بعض الأشخاص استمر نزوحهم لأشهر وحتى سنوات، لكن فهمنا لنطاق النزوح طويل الأمد الناجم عن الكوارث لا يزال محدودًا.

والسبب الرئيسي لهذه الفجوة هو أنه يتم فقط مراقبة النزوح بشكل منهجي لبضعة أيام أو أسابيع بعد وقوع الكارثة. وعندما تنتهي أعمال مقدمي المساعدات الإنسانية، تتوقف عملية جمع البيانات. وإن عملية جمع البيانات الدقيقة في بعض الأحيان في المناطق التي يصعب الوصول إليها وغير الآمنة، حيث قد يمثل نقص وسائل النقل والاتصالات عقبات، تتطلب أيضًا استخداماً كبيراً للموارد. ومع ذلك، ففي بعض الحالات، يمكن استخدام معلومات بديلة مثل بيانات الهواتف المحمولة ووسائل التواصل الاجتماعي (انظر الصندوق 7).

وإن الافتقار إلى المعلومات الدقيقة عن مدة النزوح له آثار كبيرة على توفير الحماية والمساعدة للنازحين لفترات أطول بعد الكوارث. وبعد عشر سنوات من زلزال وتسونامي عام 2011 في اليابان، فلا يزال هناك حوالي 48 ألف من النازحين وهم بحاجة إلى الدعم. أما في المكسيك، فلا يزال هناك حوالي 91 ألف من النازحين حتى اليوم بعد زلزال عام 2017.

وبدون هذه المعلومات لا يمكن تقديم تقديرات شاملة في نهاية العام عن عدد الأشخاص الذين يعيشون في وضع نزوح داخلي نتيجة للكوارث. وهذا بدوره يعني عدم قدرة صناع السياسات والممارسين على متابعة جهود التعافي وإعادة الإعمار.

ولسد هذه الفجوة، يجب على جامعي البيانات تضمين بُعد زمني في تقييماتهم. ومن الضروري مراقبة مدة النزوح والإبلاغ عنها عن طريق احتساب عدد النازحين داخليًا على أساس منتظم في نقاط زمنية مختلفة ليعكس بدقة ما يحدث على أرض الواقع.

ولا يزال الطريق طويلاً قبل أن نتمكن من رسم صورة كاملة عن مدة النزوح الناجم عن الكوارث، ولكن تم إحراز تقدم في السنوات الأخيرة (انظر الصندوق 8).

الصندوق 8: تقدير عدد الأشخاص الذين يعيشون في وضع نزوح عقب الكوارث

يقدم مركز رصد النزوح الداخلي أرقامًا عالمية لحالات النزوح الجديدة الناجمة عن الكوارث منذ عام 2008، ولكننا لم نتمكن حتى عام 2019 من نشر تقديرنا الأول لنهاية العام لعدد الأشخاص الذين ما زالوا يعيشون في حالة نزوح. ومع ذلك، فإن الأرقام البالغة 5.1 مليون لعام 2019، وسبعة مليون لعام 2020 هي أرقام متحفظة للغاية. ويُظهر عدد حالات النزوح الجديدة المسجلة، البالغة 24.9 مليون و 30.7 مليون على التوالي، أننا بدأنا فقط في التعامل بشكل سطحي مع تحدٍ أكبر بكثير.

وتتضمن منهجيتنا الخاصة بتجميع تقديرات نهاية العام تحذيرات وقيود مهمة، ولكنها بدأت في سد الفجوة التي لطالما كانت مستمرة وزيادة الوعي فيما يتعلق بنقص البيانات المتعلقة بمدة النزوح. وكما تظهر النسخة المبسطة من المنهجية، فقد قمنا بتطبيق سلسلة من السيناريوهات للوصول إلى أرقامنا (انظر الشكل 58). ومن أجل الانتقال من استخدام البيانات غير المباشرة، من الضروري أن يقوم جامعو البيانات بتحسين قدرتهم على جمع ومشاركة بيانات السلاسل الزمنية المتعلقة بالنزوح الناجم عن الكوارث.

كيف حددنا تقدير رصيد/حجم الكوارث لعام 2020

الشكل 57: منهجية تقييم النزوح على أساس تدمير المساكن

وعلاوة على ذلك، فهناك حاجة إلى بيانات أفضل عن النزوح الأطول أمدًا لفهم آثاره الاقتصادية المهمة على الأفراد والاقتصادات. وإذا لم يتم تسجيل هذه البيانات، فقد لا تتلقى العائلات النازحة أي دعم من السلطات وقد تظل التداعيات ملموسة لسنوات. ومن شأن فهم الآثار الاقتصادية لكل حالة نزوح جديدة أن تساعد الحكومات على التخطيط لمزيد من الدعم الفعال للنازحين، مما يؤدي في النهاية إلى تقليل التكاليف والخسائر بالنسبة للجميع)انظر الصندوق 9).

وكما هو الحال في المراحل الأخرى من دورة إدارة مخاطر الكوارث، فليست هناك حاجة لإنشاء أنظمة جديدة لتتبع مدة النزوح في مرحلة التعافي وإعادة الإعمار. ويحتاج جامعو البيانات فقط إلى إجراء تقييماتهم على مدار فترات أطول وتعديل أنظمتهم الحالية لتسجيل النزوح. ويمكن تحليل مستودعات البيانات مقابل البيانات المتعلقة بتغلغل التأمين أو تكاليف إعادة بناء المساكن، مما يمكّن صانعي السياسات من تحديد الممارسات الجيدة التي يمكن تطبيقها على حالات أخرى.

مراقبة النزوح في سياق الأحداث بطيئة الحدوث

من الصعب تفسير النزوح الداخلي المرتبط بالكوارث بطيئة الحدوث والتغير البيئي بشكل شامل بسبب النطاق الواسع للظواهر والآثار والدوافع المرتبطة بالمخاطر وأنواع الانتقال والتحركات التي تسببها والأوضاع في المناطق التي تؤثر فيها. وتتمثل إحدى المشاكل الرئيسية في أن الطبيعة الحرجة لحدث بطيء الحدوث تتضح فقط عندما يتم الوصول إلى نقطة الأزمة.[535]

وتشمل الفجوات المعرفية الرئيسية على مقياس هذا النوع من النزوح عدد الأشخاص المعرضين لخطر النزوح، وعدد حالات النزوح الجديدة التي تسببها مثل هذه الأحداث، وعدد الأشخاص الذين يعيشون في وضع نزوح نتيجة لها، وعدد الذين يعيشون في حالة نزوح ومن المرجح أن يبقوا في بلدهم.

الصندوق 9: قياس الآثار الاقتصادية لحالات النزوح الجديدة

تعتمد المنهجية التي طورها مركز رصد النزوح الداخلي في عام 2018 لقياس الآثار الاقتصادية للنزوح بشكل كبير على خطط الاستجابة الإنسانية (HRPs) للحصول على مؤشرات غير مباشرة للتكاليف والخسائر المالية. ولا تتوفر خطط الاستجابة الإنسانية إلا للأزمات الشديدة للغاية لضمان الإستجابة لها وهي تركز على حالات النزوح طويل الأمد.

ومع ذلك، فإن معظم حالات النزوح ناتجة عن أحداث أصغر نطاقاً لا تُفعِل خطط الاستجابة الإنسانية، ويمكن قياس مدتها عادةً بالأشهر أو الأسابيع أو حتى الأيام وليس بالسنوات. ونتيجة لذلك، قد تكون التداعيات على حياة النازحين والاقتصادات أقل حدة، لكن تواترها يعني أنها أصبحت عبئًا عالميًا كبيرًا.

ولقد أغفلت الأرقام التي قدمناها حول الآثار الاقتصادية للنزوح حتى الآن هذا العبء. كما وأنها تركز فقط على الاحتياجات الأكثر إلحاحًا للنازحين بالفعل، مما يعني أن الفترة المنقضية بين الحدث الذي أدى إلى نزوحهم وبين وصولهم إلى منطقة لجوئهم لا تؤخذ بعين الاعتبار. وتتضمن هذه الفترة أيضًا تكاليف، بما في ذلك النقل، والمأوى، والاحتياجات الأساسية الأخرى، وفقدان الدخل. وتظهر تقييماتنا الأولية أن أكبر التكاليف تنشأ من الآثار المتعلقة بالمساكن، وأن أكبر الخسائر تنشأ من تعطيل الأنشطة المعتادة لتوليد الدخل للنازحين داخليًا. ومن ناحية أخرى، تميل الآثار المتعلقة بالصحة والتعليم والأمن إلى الظهور فقط على مدى فترات زمنية أطول.

وسيكون الكشف عن التكاليف والخسائر التي تنشأ خلال فترة انتقال النازحين داخليًا مفيدًا بشكل خاص في تقييم آثار النزوح الناجم عن الكوارث. ونظرًا لأن المعلومات المتعلقة بمدة فترة انتقال النازحين داخلياً نادرًا ما تكون متاحة علاوة على أن معظم خطط الاستجابة الإنسانية تركز على حالات النزوح بسبب النزاع، فإن آثارها الاقتصادية تظل خفية تمامًا تقريبًا. وستكون القدرة على تقييمها على الأقل لفترات الإجلاء المعروفة خطوة أولى نحو سد هذه الفجوة المعرفية.

وعلى الرغم من أن البيانات شحيحة، فإننا قد تمكنا من تسجيل حالات النزوح بسبب الجفاف في القرن الأفريقي والبرازيل.[536] وتقدم التطورات في مجال تكنولوجيا المعلومات المقترنة بالبيانات الجزئية عن النازحين داخليًا إمكانية تكوين فكرة أفضل عن حجم الكوارث بطيئة الحدوث والكوارث المركبة وكيفية تطورها بمرور الوقت.

ولقد أتاحت صور الأقمار الصناعية وتطبيقات الهاتف المحمول، والأهم من ذلك الوصول الأفضل إلى المعلومات المستمدة من عمليات رصد الأرض والنماذج المناخية، كميات كبيرة من البيانات التي يمكن بواسطتها تقييم آثار الكوارث والتنبؤ بها. ولا تعمل البيانات على تحسين فهمنا للأزمات الحالية فحسب. ولكن يمكنها أيضًا أن تعطي معلومات عن تطور النماذج من أجل تحسين الفهم والاستعداد للنزوح بسبب الكوارث في المستقبل. ومن شأن إدراج الأسئلة في التعدادات السكانية الوطنية والدراسات الاستقصائية الأخرى أن يساعد أيضًا في زيادة البيانات والرؤى فيما يتعلق بالأحداث بطيئة الحدوث.

وكلما زادت البيانات المتوفرة لدينا حول مثل هذه الأحداث وآثارها على المجتمعات، ستصبح سيناريوهاتنا ونماذجنا أكثر دقة. وسيؤدي جمع البيانات عن عدد النازحين بسبب الجفاف أو التصحر أو ارتفاع مستوى سطح البحر، إلى جانب التحليل السياقي النوعي والسرد الشخصي، إلى تحسين فهمنا لدوافع وأسباب هذا النوع من النزوح. ولقد أصبحت النماذج أكثر تطورًا أيضًا، بما في ذلك التفكير المنهجي والنُهج المتكاملة لفهم عملية صنع القرار.[537]

نحو تنسيق وتعاون أفضل

من الممكن سد الثغرات في البيانات المتعلقة بالنزوح الناجم عن الكوارث وتحسين قدرتنا على مراقبة هذه الظاهرة. ولكي يحدث ذلك، فإننا نحتاج إلى التأكد من أن جهود جمع البيانات تكمل بعضها البعض ولا تتداخل مع بعضها، وأن يستخدم جامعو البيانات مصطلحات ومقاييس مشتركة لجعل بياناتهم قابلة للاستخدام من قبل للآخرين. .[538] ويجب أن يتوافق جمع البيانات أيضًا مع إرشادات حماية البيانات لضمان احترام خصوصية الأشخاص وعدم المساس بأمنهم.

ويحتاج النازحون إلى تدخلات مخصصة وفقًا لظروفهم بناءً على موقعهم وعمرهم وجنسهم وعرقهم وخلفيتهم الاجتماعية والاقتصادية وغيرها من الخصائص. هذا، ويعد تصنيف البيانات أمرًا ضروريًا للتأكد من تحليل الأشخاص الأكثر عرضة للخطر بدقة، ومعالجة احتياجاتهم بشكل صحيح، وعدم إغفال أي شخص.

وإن دمج مخاطر النزوح وآثاره في السياسات والتدابير الوطنية للحد من مخاطر الكوارث يعزز الاتساق عبر مجموعة من صلاحيات الوزارة والوكالة، لأنه يشمل كل من حالات الطوارئ والإجراءات طويلة الأمد اللازمة للحد من المخاطر وتجنبها وتمكين الحلول المستدامة. وعلاوة على ذلك، فهو يشجع النتائج والكفاءات المعززة بشكل مشترك في جمع البيانات وإعداد التقارير بموجب جداول أعمال السياسات العالمية حيث يتم الاعتراف بالنزوح كقضية مهمة.

ومع بدء العد التنازلي لعام 2030، عندما يتم تقييم التقدم المحرز في تنفيذ الاتفاقيات العالمية الرئيسية، لا يزال هناك متسع من الوقت لتطوير وتعديل قواعد البيانات الخاصة بالأضرار والخسائر الناجمة عن الكوارث ومراقبة النزوح الناجم عن الكوارث.

الخاتمة

شاطئ عند غروب الشمس في كوكس بازار، بنغلاديش.
© مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية/فينسنت تريميو، مارس 2018.

كان عام 2020 ثالث أشد عام حرارة على الإطلاق بعد زيادة متوسط درجات الحرارة العالمية منذ عام 2015. كما وقد امتدت مواسم الرياح الموسمية، وزاد الإجمالي السنوي لهطول الأمطار في بعض أنحاء العالم. وتستمر مستويات البحار العالمية وكذلك درجات حرارة المحيطات في الارتفاع ، مما يسبب الأعاصير الإستوائية الأقوى على الإطلاق. وقد أصبحت فترات الجفاف أطول وأكثر تدميراً.[539] ولا تزال البيانات محدودة، لكنها تظهر أن الكوارث أصبحت أكثر تواتراً وشدة، مما يشير إلى وضع طبيعي جديد مقلق.[540]

وقد كانت الكوارث في عام 2020 ناجمة عن مواسم الأعاصير النشطة بشكل غير عادي في الأمريكتين وآسيا، وقد أدت مواسم الأمطار الأطول أمداً إلى فيضانات واسعة النطاق في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وكذلك حرائق الغابات غير المسبوقة في الولايات المتحدة وأستراليا. وأضافت جائحة كوفيد-19 المزيد من التعقيد لهذه الأزمات، علاوة على آثار مدمرة على حياة وسبل كسب العيش الخاصة بالنازحين.

لقد دخلنا عصر الأنثروبوسين، وهي فترة منقطعة النظير من الاختلالات الكوكبية والاجتماعية التي تتفاعل لتؤدي إلى ظهور مخاطر جديدة، بما في ذلك مخاطر النزوح.[541] وسوف تتشكل أنماط التنقل والتحرك من خلال هذه الاختلالات بطرق معقدة وأحيانًا بطرق لا يمكن التنبؤ بها. لذا، فهناك حاجة إلى بيانات أكثر موثوقية لتركيز إجراءاتنا واستثماراتنا لمعالجة النزوح في ظل المناخ المتغير. ومن خلال فهم من هم الأشخاص المعرضين لخطر النزوح وإلى أين سينزحون ومدة بقاء هؤلاء النازحين على هذا الوضع وفي أي ظروف، ستكون الحكومات والمجتمع الدولي جاهزين بشكل أفضل لمنع النزوح في المستقبل ومعالجة احتياجات النازحين داخليًا.

كما وأننا نحتاج أيضًا إلى بيانات أفضل عن النزوح المرتبط بالأحداث بطيئة الحدوث بما في ذلك الجفاف، وتآكل السواحل، وارتفاع مستوى سطح البحر، والتملح، وتراجع الأنهار الجليدية، وذوبان الجليد، علاوة على فهم كيفية تفاعل هذه الظواهر مع المخاطر المفاجئة الحدوث لتحفيز النزوح. وإلى جانب الأحداث الكبيرة التي تؤدي إلى نزوح جماعي، يجب علينا تقييم آثار المزيد من الكوارث المحلية التي، على الرغم من صغر نطاقها، تعرض سنوات أو حتى عقود من مكاسب التنمية للخطر.

وفي الأساس، ستكون البيانات والأدلة هي المنظور الذي سنتعلم وننجح من خلاله. وحيث إنه لم يبقى سوى أقل من عقد لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، يجب أن يكون تحسين أدواتنا لفهم النزوح الناجم عن الكوارث ودور تغير المناخ على رأس أولوياتنا. وبدلاً من الوقوع تحت تأثير العناوين المثيرة فيما يتعلق "بالهجرة الجماعية بسبب المناخ"، يجب أن نقدم معلومات واقعية عن نطاق وأنماط وآثار التنقل والتحرك البشري. ويجب كذلك أن نركز على الحد من المخاطر ودعم الأشخاص المتنقلين، بغض النظر عن العوائق التي يواجهونها، والإعتراض على فكرة أن الكوارث "هي أمور طبيعية". ونحن بحاجة إلى الاعتراف بدورنا في توليد المخاطر، وتقليلها من خلال التنمية المستدامة.

وسيتطلب تقييم مخاطر النزوح المحلية والوطنية والإقليمية والعالمية شراكات على جميع المستويات. ولقد ظهرت العديد من مبادرات نمذجة المخاطر في السنوات الأخيرة، وقد حان الوقت لتقييم التقدم وضمان التعاون والتنسيق. وإننا نحتاج أيضًا إلى تضمين آثار تغير المناخ في هذه النماذج وبذل المزيد من الجهد لتقييم الضعف وقابلية التأثر وتقييم التعرض للمخاطر في المستقبل. ويؤثر النمو السكاني السريع على كلا العاملين بشكل ديناميكي لدرجة أنه سيتعين تحديث النماذج بشكل أكثر انتظامًا إذا كانت ستقوم بإبلاغ أنظمة الإنذار المبكر الفعالة وتدابير الحد من المخاطر.

وإذا أردنا أن نفهم العناصر الفعالة وغير الفعالة، فسيتعين علينا أن نراقب بشكل منهجي النزوح الناجم عن الكوارث ومخاطر النزوح وما الذي يتم فعله للحد منها بمرور الوقت في جميع أنحاء العالم. ومن شأن الرؤى المستخلصة، جنبًا إلى جنب مع تبادل الممارسات الجيدة بين البلدان التي تتعامل مع النزوح الداخلي، أن تتيح تمويلاً أكثر موثوقية ويمكن الوصول إليه، وبالتالي خلق أرضية خصبة للتغيير الحقيقي والتقدم المستدام.

الحواشي

1 IDMC, “Unveiling the cost of internal displacement: 2021 report”.

2 See e.g. Wirtz, Andrea, Pham, Kiemanh, et al, “Gender-based violence in conflict and displacement: qualitative findings from displaced women in Colombia”, 2014; Women’s Commission for Refugee Women and Children, “Displaced Women and Girls At Risk: Risk Factors, Protection Solutions and Resource Tools”, February 2006; Neumayer, Eric and Plümper, Thomas, “The Gendered Nature of Natural Disasters: The Impact of Catastrophic Events on the Gender Gap in Life Expectancy, 1981–2002”, 2007; Bradshaw, Sarah and Fordham, Maureen, “Women, Girls and Disasters, a review for DFID”, August 2013; Murillo, Marshal Q. and Tan, Shukui, “Discovering the differential and gendered consequences of natural disasters on the gender gap in life expectancy in Southeast Asia”, October 2017.

3 Crisis Group, “Clashes over Ethiopia’s Tigray Region: Getting to a Ceasefire and National Dialogue” 5 November 2020; OCHA, “Ethiopia: Tigray Region Humanitarian Update Situation Report No. 1” 7 November 2020.

4 Analysis of IOM DTM data.

5 OCHA, “Somalia: Flash Update No.1 on displacement in Gedo region, Jubaland as of 05/03/2020” 5 March 2020; Crisis Group, “Ending the Dangerous Standoff in Southern Somalia” 14 July 2020.

6 Crisis Group, “A Last Chance to End Somalia’s Dangerous Election Impasse” 25 February 2021.

7 Crisis Group, “Managing Election Tensions in the Central African Republic” 10 December 2020; Crisis Group, “Saving the Central African Republic’s elections and averting another cycle of violence” 22 December 2020.

8 UNHCR, “Le HCR est préoccupé par le déplacement de milliers de Centrafricains après les élections - Democratic Republic of the Congo” 8 January 2021.

9 UN Security Council, “République Centrafricaine: face aux assauts de la coalition CPC, le Conseil de sécurité examine une demande d’aménagement du mandat de la Mission” 21 January 2021; MINUSCA, “Déclaration du porte-parole du représentant special du Secrétaire Général des Nations Unies en République Centrafricaine et chef de la MINUSCA” 11 January 2021.

10 RFI, “Cameroun: à un jour du vote, des habitants fuient le regain des violences” 8 February 2020; UN News, “Guterres “deeply concerned” over deadly assault in north-west Cameroon” 18 February 2020.

11 Höglund, Kristine, “Electoral Violence in Conflict-Ridden Societies: Concepts, Causes, and Consequences” 29 June 2009.

12 Human Rights Watch, “Ballots to Bullets, Organized Political Violence and Kenya’s Crisis of Governance” 16 March 2008; OCHA, “Frequently Asked Questions on IDPs, Kenya” 4 December 2008.

13 IDMC, “Measuring the costs of internal displacement on IDPs and hosts: Case studies in Eswatini, Ethiopia, Kenya and Somalia” January 2020.

14 UN News, “Côte d’Ivoire: human rights-based solutions key to resolving displacement – UN” 31 July 2012.

15 IOM-DTM, “Evaluation Rapide - Mouvements de Populations, Côte d’Ivoire” 30 October 2020; Al Jazeera News, “Ivory Coast Constitutional Council confirms Ouattara re-election” 9 November 2020.

16 EU Emergency Trust Fund for Africa, “Sudan celebrates peace agreement to end decades of war” 13 October 2020, available at: https://ec.europa.eu/trustfundforafrica/all-news-and-stories/sudan-celebrates-peace-agreement-end-decades-war_en, accessed: 23 April 2021.

17 Crisis Group, “A Major Step Toward Ending South Sudan’s Civil War” 25 February 2020.

18 UN Security Council, “Despite Ceasefire Agreement in South Sudan, Intercommunal Conflicts Increase, Humanitarian Needs Grow, Civil Society Representative Tells Security Council” 16 September 2020.

19 OCHA, “Humanitarian needs overview, South Sudan, 2021” January 2021.

20 OHCHR, “South Sudan: Bachelet calls for accountability as hundreds reported killed in intercommunal violence” 22 May 2020; OHCHR, “Renewed violence and delayed implementation of the peace agreement severely threaten peace and stability in South Sudan, UN experts note” 14 August 2020.

21 REACH, “Situation Overview: Jonglei State, South Sudan” March 2020; FAO, WFP, “South Sudan violence threatens over 60,000 people in Bor and Pibor with hunger” 23 July 2020.

22 Crisis Group, “Stopping Nigeria’s Spiralling Farmer-Herder Violence” 26 July 2018.

23 IOM-DTM, “Nigeria — North Central and North West Zones Displacement Report 3 (December 2019)” 20 January 2020; IOM-DTM, “Nigeria — North Central And North West Zones Displacement Report 5 (January 2021)” 8 March 2021.

24 The New Humanitarian, “Conflict spikes in Congo’s Ituri” 5 May 2020; OHCHR, “Press briefing note on DRC” 17 April 2020; Crisis Group, “DR Congo: Ending the Cycle of Violence in Ituri” 15 July 2020.

25 UNCHR, “Surging violence uproots thousands of people in eastern Congo” 8 May 2020; Human Rights Watch, “Unrelenting Killings in Congo’s Ituri Province” 22 June 2020.

26 OCHA, “Aperçu des besoins humanitaires, République Démocratique du Congo, 2021” December 2020.

27 Fews Net, “Mozambique Key Message Update: Drought and conflict drive an atypically early start of the lean season, September 2020” 30 September 2020; RPCA, Sahel and West Africa Club Secretariat, OECD, “Food and Nutrition Crisis 2020, Analyses and Responses” November 2020; Le Monde, “« J’ai vu la crise se répandre comme une pieuvre dans la région » : des villages au Mali rasés par la violence et la famine” 24 January 2021.

28 OCHA, “Aperçu des besoins humanitaires, Mali, 2020” January 2020; Al Jazeera News, ““Kill the men, free the girls”: A family abducted in Burkina Faso” 21 April 2020; Save the Children, “Millions of out-of-school children at increased risk of violence” 19 October 2020; OHCHR, “Mozambique: Bachelet appalled by escalating conflict in Cabo Delgado province” 13 November 2020.

29 UNHCR, “West and Central Africa Update, August - October” 31 October 2020.

30 IOM-DTM, “Mali Rapport de Déplacement (Octobre 2020)” 27 November 2020.

31 World Bank Blogs, “How much did Boko Haram forbid education in Nigeria?” 23 May 2019; Bina, Florence, Mbaya, Paul, et al., “Effect of Insecurity on the Livelihood of Communities in Maiduguri Metropolis” 2020.

32 The Liptako Gourma region between Burkina Faso, Mali and Niger has suffered prolonged periods of drought in recent years, and land and water scarcity have aggravated grievances between farmers and pastoralists.

33 GRET, FAO, “Conflict over Access to Land & Water Resources within Sub-Saharan Dry Lands” September 2006; Sipri, “The impact of armed groups on the populations of central and northern Mali” October 2019; The Jamestown Foundation, “Burkina Faso: Jihadists’ Ethnic Strategy and the Koglweogo Problem” 17 December 2019; Crisis Group, “Reversing Central Mali’s Descent into Communal Violence” 9 November 2020; Global Centre for the Responsibility to Protect, “Central Sahel, Burkina Faso” 15 March 2021.

34 From IOM, DNDS and CMP assessments, October 2020; The New Humanitarian/IRIN, “The Sahel in flames” 31 May 2019.

35 UNHCR, “North-East Situation Update” August 2020; OCHA, “Humanitarian Response Plan, Nigeria 2021” February 2021.

36 MAGYC, “Policy paper, Nigeria: returning migrants at risk of internal displacement” 2021.

37 Crisis Group, “Ending the Dangerous Standoff in Southern Somalia” 14 July 2020; Crisis Group, “Political Turmoil ahead of Somalia’s Elections” 1 October 2020; Crisis Group, “Blunting Al-Shabaab’s Impact on Somalia’s Elections” 31 December 2020.

49 OCHA, “Niger floods: Prevention is better than cure” 15 December 2017; Voice of America, “Des fortes pluies ont fait 9 morts et 20.000 sinistrés depuis juin au Niger” 21 July 2020.

50 OCHA, “Bilan des inondations au 07 septembre 2020 au Niger – Flash Update #2” September 2020.

51 IOM-DTM, “Chad — Emergency Tracking Tool Report 71 (23 August 2020)” 25 August 2020.

52 Nebie, Elisabeth Kago, West, Colin Thor, “Migration and Land-Use and Land-Cover Change in Burkina Faso: a comparative case study” 25 November 2019.

53 International Crisis Group, “Burkina Faso: Stopping the Spiral of Violence” 24 February 2020.

54 International Crisis Group, “Africa Report N°254 - The Social Roots of Jihadist Violence in Burkina Faso’s North - Burkina Faso” 12 October 2017.

55 Human Rights Watch, “Burkina Faso: New Massacres by Islamist Armed Groups” 23 April 2020; Bøås, Morten, Cissé, Abdoul Wakhab, et al., “Explaining Violence in Tillabéri: Insurgent Appropriation of Local Grievances?” 1 October 2020.

56 Tapsoba, Alexandra Tebkieta, Combes Motel, Pascale, et al., “Youth resentment and violence: evidence from Burkina Faso” July 2020; Noria Research, “Les racines locales de la violence dans l’Est du Burkina Faso: La concurrence pour les ressources, l’État et les armes” 28 January 2020.

57 UNHCR, “UNHCR condemns killing of 25 internally displaced people in Burkina Faso” 7 October 2020.

58 ACAPS, “COVID-19: Insecurity and education in Burkina Faso” October 2020; UNHCR, “West and Central Africa Update, August - October” 31 October 2020; UN News, “Malian refugees return to Burkina Faso camp nine months after violent attacks” 21 December 2020.

59 CONASUR, OCHA, “Burkina Faso - Inondations 2020 Rapport de situation N°01” 11 September 2020. It should be noted however that these figures are underestimates and that situation reports shared with IDMC in 2021 confirmed that over 100,000 people had been displaced.

38 Human Rights Watch, “World Report 2021: Rights Trends in Somalia” 23 December 2020.

39 UNHCR, “Massive floods in DRC’s South Kivu impact 80,000 people, kill dozens” 21 April 2020; OCHA, “République Démocratique du Congo, Inondations à Uvira : Rapport de situation #2” 7 May 2020; CONASUR, OCHA, “Burkina Faso - Inondations 2020 Rapport de situation N°01” 11 September 2020; UN News, “Flooding leaves South Sudan facing threat of “catastrophic” hunger levels” 29 September 2020; IFRC, “Emergency Plan of Action (EPoA) Cameroon / Floods in Far North Region” 8 October 2020.

40 FEWS Net, “East Africa Seasonal Monitor” 5 May 2020.

41 UN News, “Flooding leaves South Sudan facing threat of “catastrophic” hunger levels” 29 September 2020; Earth Observatory, NASA, “Record Flooding in Sudan” 17 September 2020.

42 OCHA, “Floods in Sudan - Situation Report” 9 October 2020, available at: https://reports.unocha.org/en/country/sudan/card/5DXwQdEV0j/, accessed: 23 April 2021.

43 UN News, “Flooding leaves South Sudan facing threat of “catastrophic” hunger levels” 29 September 2020; OCHA, “Humanitarian needs overview, South Sudan, 2021” January 2021.

44 IFRC, “Locust upsurge in East and Horn of Africa - Operation Update Report n° MDR60005” 22 December 2020.

45 OCHA, “Hunger is Rising, COVID-19 Will Make it Worse, Global Humanitarian Overview” December 2020.

46 IDMC’s analysis of the PRMN dataset.

47 IDMC, “Disasters meet political unrest, displacing millions in East Africa” July 2020; OCHA, “Somalia floods, Dashboard” 26 October 2020, available at: https://app.powerbi.com/view?r=eyJrIjoiY2FiNmExZjgt-YWIzNS00YzIxLWJiZWQtYTUzODg1M2JlZmE1IiwidCI6IjBmOWUzNWRiLTU0NGYtNGY2MC1iZGNjLTVlYTQxNmU2ZGM3MCIsImMiOjh9, accessed: 23 April 2021.

48 NRC, “Locust plague spells catastrophe for millions living in underfunded East Africa” 27 February 2020.

71 Institute for Defense Analyses, “Crisis in Cabo Delgado and Lessons for Combating Violent Extremism in Africa” 1 December 2020; MSF, “Northern Mozambique: Invisible conflict, very real consequences - Mozambique” 13 February 2020, available at: https://reliefweb.int/report/mozambique/northern-mozambique-invisible-conflict-very-real-consequences, accessed: 8 April 2021.

72 Institute for Security Studies, “The genesis of insurgency in northern Mozambique” October 2019; CMI, “War in resource-rich northern Mozambique – Six scenarios, CMI Insight” May 2020; CSIS, “The Secret to the Northern Mozambique Insurgency’s Success” 2 November 2020.

73 IOM DTM, “Baseline Assessment Round 9” December 2020.

74 OCHA, “Rapid Response Plan Cabo Delgado Province, Mozambique. May-December 2020” June 2020.

75 IOM DTM, “Baseline Assessment Round 9” December 2020.

76 CSIS, “Trajectory of Violence in Northern Mozambique Points to Long-term Security Challenge” 16 November 2020.

77 OCHA, “Situation Report Last updated: 30 October 2020, Mozambique” 4 November 2020.

78 IOM DTM, “Baseline Assessment Round 9” December 2020.

79 UNHCR, “As attacks surge in northern Mozambique, families flee multiple times” 18 September 2020; OCHA, “Situation Report, Mozambique” 31 December 2020, available at: https://reports.unocha.org/en/country/mozambique/, accessed: 8 April 2021.

80 OCHA, “Southern Africa: Tropical Cyclone Kenneth Flash Update No. 4” 28 April 2019; IDMC, “Sub-Saharan Africa Regional Overview, GRID2020” May 2020.

81 UNICEF, “Mozambique: Children living in storm-affected areas face worsening food insecurity and nutrition crisis six months after Cyclone Idai” 14 September 2019; OCHA, “2018-2020 Humanitarian Response Plan, Mozambique, revised” August 2019; Anthropocene Intel, “Mozambique: A Cyclonic Insurgency?” 9 January 2021.

60 *Ibid.*

61 OCHA, “West and Central Africa: Weekly Regional Humanitarian Snapshot” 8 June 2020.

62 ACAPS, “Burkina Faso: Escalation of armed violence” 1 November 2019.

63 FAO, WFP, “FAO-WFP early warning analysis of acute food insecurity hotspots” October 2020.

64 IOM, “Burkina Faso Records One Million Internally Displaced, Its Most Ever, as Violence Rages Amid COVID-19” 25 August 2020; Burkina Faso Nutrition Cluster, “Situation des personnes déplacées internes (PDIs) du Burkina Faso” 31 January 2021.

65 UN News, “Escalating Burkina Faso violence brings wider Sahel displacement emergency into focus” 21 February 2020; NRC, Global Protection Cluster, “Breaking the glass ceiling: A smarter approach to protection financing” November 2020.

66 OCHA, “Burkina Faso: Insecurity is making humanitarian access more difficult” 2 June 2020.

67 WFP, “How the contagion of conflict in the Sahel could spread across West Africa” 3 April 2020; Global Centre for the Responsibility to Protect, “Central Sahel, Burkina Faso” 15 March 2021.

68 International Crisis Group, “A Course Correction for the Sahel Stabilisation Strategy” 1 February 2021.

69 UNISS, “Ambassadorial-Level Meeting of the Peacebuilding Commission on the Sahel region and the United Nations Integrated Strategy for the Sahel (UNISS), Chair’s Summary” 14 October 2020; OCHA, “High-Level Humanitarian Event on the Central Sahel” 27 August 2020, available at: https://www.unocha.org/centralsahel2020, accessed: 8 April 2021.

70 World Bank Group, ““Strong but not Broadly Shared Growth” Mozambique —Poverty Assessment—” April 2018; OCHA, “Rapid Response Plan Cabo Delgado Province, Mozambique. May-December 2020” June 2020; International Crisis Group, “Understanding the New U.S. Terrorism Designations in Africa” 18 March 2021.

93 United Nations, “Unlawful Demolitions in the West Bank Spike During COVID-19 - Statement by Humanitarian Coordinator Jamie McGoldrick” 10 September 2020; OCHA, “Breakdown of data on demolition and displacement in the West Bank”, available at: https://app.powerbi.com/view?r=eyJrIjoiMmJkZGRhYWQtODk0MS00MWJkLWI2NTktMDg1NGJlMGNiY2Y3IiwidCI6IjBmOWUzNWRiLTU0NGYtNGY2MC1iZGNjLTVlYTQxNmU2ZGM3MCIsImMiOjh9, accessed: 30 April 2021.

94 OCHA, “West Bank witnesses largest demolition in years” 4 November 2020.

95 Dukuim, Negev Coexistance Forum for Civil Equality, “House Demolitions”, available at: https://www.dukium.org/articles-reports/house-demolitions-and-destruction-of-crops/house-demolitions/, accessed: 30 April 2021.

96 OCHA, “Syria Humanitarian Impact of Wildfires in Coastal Areas Flash Update No.1” 11 October; OCHA, “Syria | Global Humanitarian Overview 2021”, available at: https://gho.unocha.org/syria, accessed: 30 April 2021.

97 Crisis Group, “U.S. Sanctions on Syria: What Comes Next?” 13 July 2020.

98 OCHA, “Recent Developments in Northwest Syria Situation Report No. 17” 13 July 2020.

99 HNAP, “IDP Report Series 2020, Governorate Profiles” December 2020.

100 IDMC, “A decade of displacement in the Middle East and North Africa” January 2021.

101 OCHA, “Situation Report, Libya” 25 November 2020; IOM-DTM, “Libya — IDP And Returnee Report 34 (November - December 2020)” 18 February 2021.

102 UNSMIL, “UNSMIL Statement on the resumption of intra-Libyan political and military talks” 10 October 2020; UN News, “UN salutes new Libya ceasefire agreement that points to “a better, safer, and more peaceful future”” 23 October 2020.

103 UNSMIL, Government of National Accord, Libyan National Army, “Agreement for a Complete and Permanent Ceasefire in Libya, Unofficial translation” 23 October 2020.

82 IPC, “IPC Acute Food Insecurity Analysis, Mozambique, October 2020 - September$ 2021” January 2021.

83 Fews Net, “Mozambique Food Security Outlook Update: Poorly distributed rainfall through December limits planting in southern Mozambique” December 2020.

84 UNICEF, “Mozambique, Humanitarian Situation Report No. 2” November 2020; OCHA, “Humanitarian Response Plan, Mozambique, Abridged Version” December 2020.

85 OCHA, “Rapid Response Plan Cabo Delgado Province, Mozambique. May-December 2020” June 2020.

86 Insecurity Insight, “Mozambique Alert: Palma” 26 March 2021; UN Special Representative of the Secretary-General on Violence Against Children, “Mozambique: UN Officials Alarmed at Escalating Violence against Civilians, Including Women and Children, Call to increase Protection & Assistance” 31 March 2021; OCHA, “Mozambique – Attacks In Palma District, Flash Update No.4 (Last updated: (2 Apr 2021) - Mozambique” 2 April 2021.

87 IDMC, “A decade of displacement in the Middle East and North Africa” January 2021.

88 OCHA, “Breakdown of data on demolition and displacement in the West Bank”, available at: https://app.powerbi.com/view?r=eyJrIjoiMmJkZGRhYWQtODk0MS00MWJkLWI2NTktMDg1NGJlMGNiY2Y3IiwidCI6IjBmOWUzNWRiLTU0NGYtNGY2MC1iZGNjLTVlYTQxNmU2ZGM3MCIsImMiOjh9, accessed: 30 April 2021.

89 IOM-DTM, “Yemen - Baseline Assessment Round 37” 12 March 2019; Protection Cluster Yemen, “Yemen Protection Brief” January 2021; IOM, “Yemen: IOM Warns Disaster Looms in Marib, as Escalating Fighting Drives up Humanitarian Needs” 6 October 2020.

90 OCHA, “Al Jawf and Marib Flash Update No.1” 3 March 2020.

91 OCHA, “Humanitarian Needs Overview 2021, Yemen” February 2021.

92 IDMC’s analysis of the IOM DTM data; Fikra Forum, Washington Institute, “Turkey’s Intervention in Libya Disrupts the UAE but Opens the Door for Russia” 1 June 2020; OCHA, “Situation Report, Libya” 25 November 2020.

5 February 2020; Crisis Group, “Silencing the Guns in Syria’s Idlib” 14 May 2020.

115 HNAP, “MNM Dataset”, December 2020.

116 HNAP, “IDP Report Series 2020, Governorate Profiles” December 2020.

117 OCHA, “Syrian Arab Republic, Recent Developments in Northwest Syria Flash Update” 5 March 2020; REACH, “Press release: New Situation Overview from northwest Syria shows that living conditions of new arrivals remain dire” 17 March 2020; REACH, “Northwest Syria - Situation Overview” 16 March 2020.

118 OHCHR, “Press briefing note on Syria – Idlib violations and abuses” 20 November 2020.

119 Trócaire, “Humanitarian catastrophe in Idlib in Northern Syria” 10 January 2020.

120 WFP, “Fleeing Idlib: “One of the most dangerous trips a person could make”” 10 February 2020.

121 Amnesty International, ““Nowhere is safe for us”, Unlawful attacks and mass displacement in North-West Syria” 2020.

122 OCHA, “Under-Secretary-General for Humanitarian Affairs and Emergency Relief Coordinator, Mark Lowcock, Statement on Northwest Syria” 17 February 2020.

123 Deutsche Welle, “Idlib: Syria’s last remaining rebel stronghold” 5 February 2020; Islamic Relief, “Health care at brink of collapse in Idlib as hospitals lack medicine to save lives as coronavirus fears loom large, warns Islamic Relief” 13 March 2020.

124 OCHA, “Syrian Arab Republic, Recent Developments in Northwest Syria Flash Update” 5 March 2020.

125 OHCHR, “Press briefing note on Syria – Idlib violations and abuses” 20 November 2020.

126 HNAP, “Post-offensive arrivals tracking in northwest Syria”, 24 April 2020; OCHA, “Syrian Arab Republic, Recent Developments in Northwest Syria, Situation Report No. 10” 12 March 2020; OCHA, “Syrian Arab Republic, Recent Developments in Northwest Syria Situation Report No. 18” 25 July 2020.

104 UN News, “Libya: “Historic moment” as UN-led forum selects new interim leadership” 5 February 2021.

105 Atlantic Council, “Idlib ceasefire is holding and could open door to long-term Syria solution, US envoy says” 30 April 2020.

106 IOM-DTM, “Master List Report 119, November-December 2020” 28 January 2021.

107 Iraq Recovery, “Returns Working Group”, available at: http://iraqrecovery.org/RWG, accessed: 26 November 2020.

108 IOM, “Access to Durable Solutions Among IDPs in Iraq: Three Years in Displacement” 2019; IOM, “Access to Durable Solutions Among IDPs in Iraq: Experiences Applying to Compensation” 16 January 2020; IOM, “Families Internally Displaced by ISIL Conflict Safely Return Home Through Government of Iraq, IOM Project” 20 July 2020; NRC, “Iraq’s camp closures leave 100,000 people in limbo” 9 November 2020.

109 IDMC, “MENA, Regional Overview, GRID 2020” April 2020; Global Protection Cluster, “Property Compensation Guidelines, Based on Iraqi Law 20, 2009, Law 57, 2015 (First Amendment) and Law 2 of 2020 (Second Amendment)” March 2020.

110 IOM-DTM, “Return Index - Iraq”, available at: http://iraqdtm.iom.int/ReturnIndex, accessed: 30 April 2021.

111 HNAP, “Community of Return Profiling, Syria, Edition 6” December 2020.

112 UN News, “As north-west Syria violence reaches “horrifying” new level, UN relief chief says ceasefire is only option” 17 February 2020.

113 Crisis Group, “The Eleventh Hour for Idlib, Syria’s Last Rebel Bastion” 6 February 2020; OCHA, “Syrian Arab Republic, Recent Developments in Northwest Syria, Situation Report No. 10” 12 March 2020; REACH, “Northwest Syria - Situation Overview” 16 March 2020; IDMC, “A decade of displacement in the Middle East and North Africa” January 2021.

114 Atlantic Council, “Consequences of the HTS takeover in northwest Syria” 30 January 2019; Deutsche Welle, “Idlib: Syria’s last remaining rebel stronghold”

trigger fresh flooding in central Vietnam" 29 October 2020; Government of Viet Nam, "Flash Report on Natural Disaster Risk Management on November 4, 2020" 6 November 2020; IFRC, "Operation Update Report, Vietnam: Floods" 1 December 2020.

161 Martinez, Rafael, Masron, Irna Nurlina, "Jakarta: A city of cities" 1 November 2020.

162 BNPB, "Jakarta, Banten and West Java Flood Infographics", 3 January 2020; The Jakarta Post, ""Not ordinary rain": Worst rainfall in over decade causes massive floods in Jakarta" 1 January 2020; Kontan, "BMKG sebut hujan ekstrem sebabkan banjir Jakarta dan sekitarnya (BMKG said the extreme rain caused flooding in Jakarta and its surroundings)" 1 January 2020.

163 BNPB, "Current Impacts of the Greater Jakarta Flood and Surrounding Areas", 27 February 2020.

164 IPCC, "Chapter 4: Sea Level Rise and Implications for Low-Lying Islands, Coasts and Communities, Special Report on the Ocean and Cryosphere in a Changing Climate" 2019; Summer Warren, "An Evaluation of Jakarta's Climate Change Adaptation and Disaster Risk Reduction Plans, Waterloo Journal of Environmental Studies" 21 December 2020.

165 The Jakarta Post, "BREAKING: Jokowi announces East Kalimantan as site of new capital" 26 August 2019; Reuters, "Indonesia puts $33 billion move of capital city on hold to tackle pandemic" 19 August 2020.

166 DROMIC, "Taal Volcano Eruption" 13 January 2020.

167 Manila Bulletin, "39 deaths recorded during Taal Volcano's eruption" 1 February 2020.

168 Government of Fiji, "5-Year and 20-Year National Development Plan" November 2017.

169 Government of Fiji, "Prime Minister Voreqe Bainimarama's Speech at the Commissioning of the Relocation of Narikoso Village" 19 November 2020.

170 Government of Fiji, "Planned Relocation Guidelines - A framework to undertake climate change related relocation" 2018.

Region, Overview", available at: https://unhabitat.org/asia-and-the-pacific-region, accessed: 19 April 2021.

151 Australian Red Cross, "Register. Find. Reunite Registration Data", received by IDMC via email 17 March 2020; Parliament of Australia, "2019–20 Australian bushfires—frequently asked questions: a quick guide", 12 March 2020; IDMC, "The 2019-2020 Australian Bushfires: From Temporary Evacuation to Longer-Term Displacement" September 2020.

152 ABC News, "SMS alerts urge north-east Victoria residents to evacuate" 2 January 2020; Government of Australia, "National Emergency Alert Warning System", available at: https://www.emergencyalert.gov.au/, accessed: 19 April 2021.

153 Australian Government, Bureau of Meteorology, "Climate Driver Update archive" 13 October 2020.

154 Earth Observatory, NASA, "Excessive Monsoon Rains Flood Asia, June 1 - July 20, 2020" 22 July 2020, available at: https://earthobservatory.nasa.gov/images/147006/excessive-monsoon-rains-flood-asia, accessed: 19 April 2021.

155 Munich Re, "Record hurricane season and major wildfires – The natural disaster figures for 2020" 7 January 2021; CGTN, "How China deals worse floods with less loss?" 6 September 2020.

156 IDMC, "Case Study Series - Dam Displacement" April 2017; Mekong River Commission for Sustainable Development, "Understanding Mekong River's hydrological conditions" August 2020.

157 Global Times, "China experiences 21 large-scale floods in 2020, setting historical record" 23 September 2020; China Daily, "Cost of flood repairs to water conservancy projects put at 84b yuan" 24 September 2020.

158 SHINE News, "Anhui dam blown up to release floodwaters" 20 July 2020; The Standard, "China dam blown to free surging waters" 20 July 2020.

159 United Nations University, "Ageing Water Storage Infrastructure: An Emerging Global Risk" 2021.

160 VnExpress, "Heavy rains, dam discharge could

140 Shelter Cluster, "Flood Tracking Matrix 2020", December 2020; Protection Cluster, "Yemen Protection Brief, October 2020" 4 November 2020.

141 UN Habitat, "Informal Settlements in the Arab Region" February 2020; Sana'a Center For Strategic Studies, "Yemen Environment Bulletin: How Weak Urban Planning, Climate Change and War are Magnifying Floods and Natural Disasters" 14 July 2020.

142 Protection Cluster Yemen, "Heavy rains and flooding: Protection Impact and Response", September 2020.

143 Protection Cluster, "Yemen Protection Brief, October 2020" 4 November 2020; UNHCR, "Yemen Operational Update" 13 August 2020; Arab News, "Yemen downpours kill 20" 4 August 2020; Interactive map of Yemen war, "Hababah Dam in the district of Thula, northern Yemen's Amran, has collapsed today due to heavy rains. It is one of the biggest dams in the province and expected to flood tens of houses Huth", available at: https://yemen.liveuamap.com/en/2020/3-august-hababah-dam-in-the-district-of-thula-northern-yemens, accessed: 13 April 2021.

144 UN News, "Battle "not yet over" against locust invasions in East Africa and Yemen" 11 May 2020, available at: https://news.un.org/en/story/2020/05/1063672, accessed: 13 April 2021; FAO, "Locust: the voracious pest is still a threat in East Africa" 29 October 2020.

145 OCHA, "Humanitarian Needs Overview 2021, Yemen" February 2021.

146 World Bank, "Yemen's Economic Update — October 2020" 19 October 2020.

147 OCHA, "Yemen, Situation Report as of 3 April 2021", available at: https://reports.unocha.org/en/country/yemen/, accessed: 13 April 2021.

148 UNDRR, "Global Assessment Report on Disaster Risk Reduction" 2019.

149 World Bank, "East Asia and Pacific Cities: Expanding Opportunities for the Urban Poor" 19 July 2017.

150 Asian Development Bank, "Urban Poverty in Asia" 2014; IDMC, "East Asia Pacific, Regional Overview, GRID 2019" May 2019; UN-Habitat, "Asia and the Pacific

127 OHCHR, "Press briefing note on Syria – Idlib violations and abuses" 20 November 2020.

128 Crisis Group, "Syria's Frozen Conflict" 28 January 2021; Mehchy, Zaki, Haid, Haid, et al., "Assessing control and power dynamics in Syria" November 2020.

129 UN News, "Incredibly hard" winter beckons for Syrians, more assistance urgently needed" 25 November 2020.

130 IOM, "Yemen Covid-19 response update (26 July-08 August)", 14 August 2020; Shelter Cluster, "Second Flash Update: Flooding in Yemen" 10 August 2020; Al Jazeera News, "At least 172 killed in Yemen flash floods this month" 12 August 2020; ICRC, "Yemen: Torrential floods" , available at: https://www.icrc.org/en/document/yemen-torrential-floods-wreak-havoc-war-stricken-country, accessed: 13 April 2021.

131 Shelter Cluster, "Flood Tracking Matrix 2020", December 2020; OCHA, "Yemen: Flash Floods in southern governorates, Flash Update No. 1" 31 March 2020.

132 OCHA, "Situation Report, Yemen" 3 June 2020.

133 Shelter Cluster, "Impact Monitoring Report for the Shelter Cluster Programs, Yemen 2019" July 2019; IOM, "Shelter NFI Winterization Activities, December 2019-February 2020" 13 April 2020; Shelter Cluster, "Yemen Shelter Typologies" October 2020.

134 IFRC, "Yemen: Floods - Emergency Plan of Action (EPoA) DREF n° MDRYE009" 6 May 2020.

135 OCHA, "Yemen flash floods flash update no 2", 24 April 2020; NRC, "Yemen nowhere to shelter", 30 April 2020.

136 *Ibid.*

137 Arab News, "Flash floods in southern Yemen kill five, displace hundreds", 5 June 2020; USAID, "Yemen Complex Emergency Fact Sheet #12." 30 September 2020.

138 OCHA, "Yemen: Flash Floods, Flash Update No. 4" 11 August 2020.

139 *Ibid.*

180 Benar News, “Police Hunt for MIT Suspects in Deadly Attack on Central Sulawesi Village” 28 November 2020.

181 France Info la 1ère, “Réfugiés de Maré : des habitants relogés mais déracinés” December 2020; Le Monde, “En Nouvelle-Calédonie, les membres d’une tribu « bannis » de l’île de Maré, après une expédition punitive” 16 November 2020.

182 Cyclone Oi, “L’archipel des Tonga directement impacté par le cyclone Tino” 18 January 2020; RNZ, “Cyclone Tino now a Category two storm” 17 January 2020.

183 Fijivillage, “TC Tino intensifies into a Category 3 cyclone and is expected to move out of Fiji Waters later today” 18 January 2020; RNZ, ““It swept right over”: Tuvalu inundated by waves whipped up by Cyclone Tino” 18 January 2020.

184 Scientific American, “First Category 5 Tropical Cyclone of 2020, Harold, Pounds Vanuatu” 6 April 2020.

185 IIFRC, “Final Report Vanuatu: Tropical Cyclone Harold” 29 January 2021; RNZ, ““As if it was bombed”: Vanuatu’s Pentecost devastated by Cyclone Harold” 15 April 2020; Isaiah Rucker, “Land Cover Change, Disasters, and Livelihoods” December 2020.

186 WFP, “Macro Analysis of Covid-19 Threats to Food Security and Livelihoods in Asia and the Pacific” June 2020; Government of Vanuatu, “Post-disaster needs assessment, TC Harold, & COVID-19” October 2020.

187 IFRC, “Final Report Fiji: Tropical Cyclone Harold” 26 January 2021.

188 Pacific Humanitarian Team, “Tropical Cyclone Harold, Situation Report #9” 21 April 2020.

189 IFRC, “Final Report Vanuatu: Tropical Cyclone Harold” 29 January 2021; Government of Vanuatu, “Post-disaster needs assessment, TC Harold, & COVID-19” October 2020.

190 UNOSAT, “Tropical Cyclone VONGFONG-20 Population Exposure Analysis in Philippines” 15 May 2020.

191 UN News, “Philippines typhoon recovery, complicated by coronavirus concerns” 15 May 2020.

171 Government of Fiji, “Official launch of Fiji’s Climate Relocation and Displaced Peoples Trust Fund for Communities and Infrastructure” 25 September 2019.

172 Paveglio, et al., “Wildfire Evacuation and its alternatives in a post-Black Saturday landscape: Catchy slogans and cautionary tales, Environmental Hazards”, 12 January 2012; Dowdy et al., “Future changes in extreme weather and pyroconvection risk factors for Australian wildfires”, 11 July 2019; Climate Council, “This is Not Normal’: Climate change and escalating bushfire risk: Briefing Paper”, 12 November 2019; The Guardian, “Australian fires: Victorians urged to leave amid fears ‘heat spike’ will cause bushfires to merge”, 9 January 2020; IDMC, “The 2019-2020 Australian Bushfires: From Temporary Evacuation to Longer-Term Displacement” September 2020.

173 Government of Australia, “Royal Commission into National Natural Disaster Arrangements Report” 28 October 2020.

174 The Japan Times, “Japan’s disaster management minister vows to improve preparedness” 5 October 2020.

175 The Mainichi, “Coronavirus presents new challenges for evacuation centers in rain-hit SW Japan” 11 July 2020; IDMC, “Mid-Year Updates 2020” September 2020.

176 The Japan Times, “14 evacuation centers became unusable amid Japan rain disaster” 13 July 2020.

177 UNDRR, “Review of COVID-19 disaster risk governance in Asia-Pacific: Towards multi-hazard and multi-sectoral disaster risk reduction” 2020; UNDRR, “UNDRR Asia-Pacific COVID-19 Brief: Combating the dual challenges of climate-related disasters and COVID-19” 2020.

178 IFRC, “Pacific National Societies respond to Cyclone Harold in the time of COVID-19” 29 April 2020; Devex, “First came the coronavirus. And then the cyclone hit” 21 May 2020; IDMC, “COVID-19 and internal displacement in the Asia-Pacific: Towards local, rapid and inclusive disasters responses, Expert opinion” November 2020.

179 Information on displacement in Mindanao is based on UNHCR data, and outside of Mindanao is based on DROMIC.

201 Kirtman, Ben, Power, Scott B, et al., “Near-term Climate Change: Projections and Predictability, AR5 Climate Change 2013: The Physical Science Basis” 2013; “Climate change 2014: impacts, adaptation, and vulnerability: Working Group II contribution to the fifth assessment report of the Intergovernmental Panel on Climate Change” 2014; Sarkar, Soumya, “Cyclones rise as climate change heats up Indian Ocean” 5 June 2020; National Geographic, “Monsoon”available at: https://www.nationalgeographic.org/encyclopedia/monsoon/print/, accessed: 21 April 2021.

202 UN Resident Coordinator, “Flash Update #2, Bangladesh | 2020 Very Severe Cyclonic Storm “Amphan”” 22 May 2020.

203 Sarkar, Soumya, “Cyclones rise as climate change heats up Indian Ocean” 5 June 2020; India Meteorological Department, “Statement on Climate of India during 2020” 5 January 2021.

204 India Meteorological Department, “New Normal Dates of Onset/Progress and Withdrawal of Southwest Monsoon over India” 2020; India Meteorological Department, “Statement on Climate of India during 2020” 5 January 2021.

205 Earth Observatory, NASA, “Intense Flooding in Bangladesh” 1 August 2020.

206 United Nations Bangladesh, “HCTT Response Plan, Monsoon Floods, Coordinated Appeal, July 2020-March 2021” 4 August 2020.

207 IFRC, “Bangladesh: Floods, Emergency Appeal DREF Operation n° MDRBD025” 6 August 2020.

208 The Daily Star, “Jobless in Covid-19 pandemic, homeless in flood” 6 July 2020; United Nations Bangladesh, “HCTT Response Plan, Monsoon Floods, Coordinated Appeal, July 2020-March 2021” 4 August 2020.

209 UNITAR-UNOSAT, “I. R. of Pakistan, Balochistan, Punjab and Sindh Provinces, 27 Sept-01 Oct 2020” 2 October 2020.

210 Dawn, “Ignored minority peasants crushed by poverty after Sindh floods” 2 October 2020.

192 China Daily, “Normalcy returning to South as Typhoon Hagupit moves on” 6 August 2020.

193 VnExpress International, “Storm Molave drains central Vietnam of $430 mln” 2 November 2020.

194 Yale Climate Connections, “Super Typhoon Goni slams into Philippines as strongest landfalling tropical cyclone on record »” 1 November 2020; OCHA, “Philippines: Super Typhoon Goni (Rolly) and Typhoon Vamco (Ulysses) Humanitarian Needs and Priorities (Nov 2020 - April 2021)” 26 November 2020.

195 OCHA, “Philippines: Typhoon Vamco (Ulysses): Cagayan Valley Region Impact and Response” 24 November 2020; ACAPS, “Typhoon Goni (Rolly) and Typhoon Vamco (Ulysses)”, available at: https://www.acaps.org/country/philippines/crisis/typhoon-goni-rolly-and-typhoon-vamco-ulysses, accessed: 12 April 2021.

196 Fiji NDMO, “#TCYasa Brief Update” 18 December 2020, available at: https://twitter.com/FijiNDMO/status/1339677420559847424, accessed: 12 April 2021; OCHA, “Fiji: Severe Tropical Cyclone Yasa Situation Report No. 04” 24 December 2020.

197 Mei, Wei, Xie, Shang-Ping, “Intensification of landfalling typhoons over the northwest Pacific since the late 1970s” October 2016; Takahashi, Hiroshi G., Kamizawa, Nozomi, et al., “Response of the Asian Summer Monsoon Precipitation to Global Warming in a High-Resolution Global Nonhydrostatic Model” 15 September 2020; World Meteorological Organization, “La Niña has developed, El Niño/La Niña update” 29 October 2020.

198 World Bank, “Population, total - South Asia, World”, available at: https://data.worldbank.org/indicator/SP.POP.TOTL?locations=8S-1W, accessed: 21 April 2021; Asian Development Bank, “Climate Change in South Asia, Strong Responses for Building a Sustainable Future”.

199 IDMC, “The risk of disaster-induced displacement in South Asia” April 2015; United Nations Bangladesh, “HCTT Response Plan, Monsoon Floods, Coordinated Appeal, July 2020-March 2021” 4 August 2020.

200 IDMC, “Flood Displacement Risk, An Urban Perspective, Spotlight, GRID2019” May 2019.

211 Braam, Dorien, Kumar, Love, “Adapting on the move, Climate change displacement and local solutions in coastal communities in Sindh, Pakistan, Background paper to the 2021 Global Report on Internal Displacement” May 2021.

212 IFRC, “Nepal: Monsoon Floods and Landslides Operation Update Report DREF Operation n° MDRNP010” 17 November 2020.

213 Government of the United States, “Agreement for Bringing Peace to Afghanistan between the Islamic Emirate of Afghanistan which is not recognized by the United States as a state and is known as the Taliban and the United States of America” 29 February 2020.

214 Freedom House, “Can Indian Democracy Survive Modi’s Hindu Nationalist Agenda?” 8 January 2020.

215 Crisis Group, “Raising the Stakes in Jammu and Kashmir” 5 August 2020.

216 Figures compiled by IDMC from different governmental, national and local NGOs and media reports.

217 Government of the United States, “Agreement for Bringing Peace to Afghanistan between the Islamic Emirate of Afghanistan which is not recognized by the United States as a state and is known as the Taliban and the United States of America” 29 February 2020.

218 UN News, “Historic Afghan talks present “major opportunity” for peace: UN Secretary-General” 12 September 2020.

219 UNAMA, “Afghanistan Protection of Civilians in Armed Conflict Third Quarter Report: 1 January to 30 September 2020” 27 October 2020.

220 EASO, “Country guidance: Afghanistan, common analysis and guidance note” December 2020.

221 UN News, “Thousands displaced by fighting in southern Afghanistan” 14 October 2020.

222 USAID, “Afghanistan Complex Emergency Fact Sheet #1” 12 January 2021.

223 OCHA, “Flash Update 3 – Fighting, displacement and civilian casualties in Southern Afghanistan” 18 October 2020; Amnesty International, “Afghanistan: Trapped civilians must be allowed out of Laskhkar Gah amid heavy fighting” 14 October 2020.

224 IPC Global Platform, “Afghanistan: Acute Food Insecurity Situation August - October 2020 and Projection for November 2020 - March 2021”, available at: http://www.ipcinfo.org/ipc-country-analysis/details-map/en/c/1152907/?iso3=AFG, accessed: 30 April 2021.

225 OCHA, “Humanitarian Response Plan, Afghanistan, 2018-2021” January 2021.

226 REACH, OCHA, “Whole of Afghanistan Assessment (WoAA) 2020 Multisectoral and Sectoral Factsheet Booklet, August-September 2020” April 2021; IOM-DTM, “Afghanistan — Community-Based Needs Assessment: Summary Results, Round 1 (May — June 2018)” 11 June 2019; IOM-DTM, “Afghanistan — Community-Based Needs Assessment: Summary Results, Round 10 (January—June 2020)” 1 October 2020; Fews Net, “Afghanistan, Food Security Outlook, October 2020 to May 2021” 31 October 2020.

227 REACH, “Afghanistan: Informal settlement assessment - Factsheet booklet of multi-cluster & COVID-19 analysis, Round 1 (May-June 2020)” 23 September 2020

228 VOA, “Afghan President Offers Three-Step Peace Plan” 30 March 2021; UN News, “UN and partners announce Afghan peace summit will convene in Turkey this month” 13 April 2021; Government of the United States, “Biden Announces Full U.S. Troop Withdrawal from Afghanistan by Sept. 11” 14 April 2021.

229 R7, "MG tem 45 mortes por chuva e mais de 120 cidades em emergência" 27 January 2020, Deutsche Welle, “Deadly flooding, landslides strike Brazil” 26 January 2020; G1, “Minas tem 50 mortes por causa das chuvas dos últimos dias, diz Defesa Civil” 28 January 2020.

230 The Guardian, “Scores dead as heavy rains bring landslides and evacuations in Brazil” 27 January 2020; FloodList, “Brazil – Deadly Floods and Landslides in Minas Gerais” 25 January 2020.

231 Prefeitura de Marabá, “Nota oficial: Em razão de enchentes, Prefeitura decreta situação de emergência no município” 17 March 2020.

232 Government of Mexico, “Panorama Sociodemográfico del Municipio de Villahermosa, Del Estado de Tabasco y Nacional” 2015; La Jornada, “Cierran compuerta El Macayo para evitar desfogue de presa en Tabasco” 7 November 2020.

233 Animal Político, “Cierre de compuerta afectó a los más pobres, pero salvó a Villahermosa: AMLO” 15 November 2020.

234 Perevochtchikova, María, Lezama de la Torre, José Luis, “Causas de un desastre: Inundaciones del 2007 en Tabasco, México. Journal of Latin American Geography, 9 (2)” 2010; Gobierno Municipal Centro, Tabasco, “Atlas De Riesgos para el Municipio de Centro, Tabasco” 2015; UNDP, “Revisión del Marco Legal Vigente en Tabasco en Relación con la Gestión Integral de Riesgos de Desastre” 2015; OCHA, “México: Tormenta Eta/Frente Frio 11, Flash Update No.01” 13 November 2020; El Heraldo de Tabasco, “Tabasco y sus inundaciones: lo que parece novedad, es historia” 5 October 2020; El Economista, “¿Por qué Tabasco es un desastre en prevención de inundaciones?” 15 November 2020.

235 Gobierno del Estado de Chiapas, “Ley para la Prevención y Atención del Desplazamiento Interno en el Estado de Chiapas” 22 February 2012.

236 Association of State Dam Safety Officials, “Dam Safety Performance Report, Michigan” 2015; The New York Times, “Two Dams That Failed Were Rated “High Hazard.” A Third of Michigan’s Dams Hold a Similar Risk.” 20 May 2020; “National Inventory of Dams (NID) - Home”, available at: https://nid.sec.usace.army.mil/ords/f?p=105, accessed: 22 April 2021.

237 Federal Energy Regulatory Commission, “Sanford, Secord and Smallwood Dams” 6 August 2020, available at: https://www.ferc.gov/industries-data/hydropower/dam-safety-and-inspections/sanford-secord-and-small-wood-dams accessed: 22 April 2021.

238 National Interagency Fire Center (US), Natural Resources Canada, Servicio Meteorológico Nacional (México), “North American Seasonal Fire Assessment and Outlook, Outlook Period April through June 2021” 13 April 2021.

239 National Interagency Coordination Center, “Wildland Fire Summary and Statistics Annual Report 2020”.

240 Congressional Research Service, “Wildfire Statistics” 4 January 2021; State of California, “Welcome to Stats & Events”, available at: https://www.fire.ca.gov/stats-events, accessed: 22 April 2021; Insurance Information Institute, “Facts + Statistics: Wildfires”, available at: https://www.iii.org/fact-statistic/facts-statistics-wildfires, accessed: 22 April 2021.

241 INPE, “Monitoramento dos Focos Ativos por País - Programa Queimadas”, available at: https://queimadas.dgi.inpe.br/queimadas/portal-static/estatisticas_paises/, accessed: 22 April 2021; INPE, “BDQueimadas - Programa Queimadas”, available at: http://queimadas.dgi.inpe.br/queimadas/bdqueimadas/, accessed: 22 April 2021.

242 Reuters, ““It burned everything”: Fires surge on indigenous land in Brazil” 1 October 2020; Phys.org, “Brazil wildfires surge again in 2020” 3 January 2021.

243 Government of Canada, Natural Resources Canada, “National Wildland Fire Situation Report”, available at: https://cwfis.cfs.nrcan.gc.ca/report, accessed: 22 April 2021; CBC News, “Residents from Red Lake Ont., no longer have access to the town as crews battle a forest fire nearby” 14 August 2020.

244 Governement of Argentina, “Incendios Cordoba 2020”, 2020; Infobae, “Incendios forestales en Córdoba: ya son más de 190 mil las hectáreas afectadas” 5 October 2020.

245 Forbes, "How Urbanization Makes Wildfires And Hurricanes Worse" 21 November 2018; Michigan State University, “Researching link between Amazon deforestation and fires”, 6 January 2020; Climate News Network, “Amazon rainforest faces double jeopardy” 6 May 2017.

246 InSight Crime, “InSight Crime’s 2020 Homicide Round-Up” 29 January 2021.

247 IDMC, “Painting the full picture: Persistent data gaps on internal displacement associated with violence in El Salvador, Guatemala and Honduras” November 2019.

248 UNDP, “Análisis sobre la situación de la violencia y seguridad ciudadana en Honduras (1er semestre 2020)”, 29 September 2020; Deutsche Welle, “Honduras registró menos homicidios en 2020, según la Policía” 3 January

258 Crisis Group, “Colombia: Peace Withers amid the Pandemic” 30 September 2020.

259 UN Security Council, “United Nations Integrated Office in Haiti Report of the Secretary-General, S/2020/537” 15 June 2020; UN Security Council, “United Nations Integrated Office in Haiti Report of the Secretary-General, S/2020/944” 25 September 2020; OCHA, “Aperçu des besoins humanitaires, Haïti, 2021” March 2021.

260 Haiti Press Network, “Haïti-incidents : Têtes coupées, morts par balles et maisons incendiées, la guerre des gangs fait rage dans le pays” 8 October 2020.

261 OCHA, “Haiti: Displacement and insecurity in Tabarre Issa (Port-au-Prince) Information Note n.1” 31 March 2021; The New Humanitarian, “In crisis-hit Haiti, rampant distrust of government is driving vaccine hesitancy” 16 March 2021.

262 UN Security Council, “Resolution 2547 (2020) Adopted by the Security Council at its 8768th meeting” 15 October 2020.

263 WMO, “Record-breaking Atlantic hurricane season ends” 1 December 2020.

264 NOAA, “Busy Atlantic hurricane season predicted for 2020” 21 May 2020.

265 Trenberth, Kevin E, Jones, Philip D, et al., “Observations: Surface and Atmospheric Climate Change, In: Climate Change 2007: The Physical Science Basis. Contribution of Working Group I to the Fourth Assessment Report of the Intergovernmental Panel on Climate Change” 2007; NOAA, "Record-breaking Atlantic hurricane season draws to an end" 24 November 2020.

266 NOAA/NWS National Hurricane Center, “Hurricane Laura’s Storm Surge” 19 April 2021, available at: https://storymaps.arcgis.com/stories/5aeb5edfec4c4f21afdf9f3a7d3a203f, accessed: 27 April 2021.

267 The weekly journal, “Tropical Storm Laura Has Minimal Impact on Puerto Rico”, 24 August 2020.

268 Governement of Dominican Republic, Centro de Operaciones de Emergencia, "Informe de Situación No.6 - Tormenta Tropical Laura" 26 August 2020; OCHA, “Haiti: Tropical Storm Laura - Situation Report No. 4” 28 August 2020.

269 Telesur, “Tormenta tropical Laura azota Cuba” agosto 2020; Granma, “Centro de Laura se relocaliza en tierra, al este de Santiago de Cuba” 24 August 2020.

270 NASA, “Laura 2020 – Hurricane and Typhoon Updates” 1 September 2020, available at: https://blogs.nasa.gov/hurricanes/tag/laura-2020/, accessed: 23 April 2021.

271 NOAA, “Billion-Dollar Weather and Climate Disasters: Events”, available at: https://www.ncdc.noaa.gov/billions/events/US/2020, accessed: 23 April 2021; NOAA/NWS National Hurricane Center, “Hurricane Laura’s Storm Surge” 19 April 2021, available at: https://storymaps.arcgis.com/stories/5aeb5edfec4c4f21afdf9f3a7d3a203f, accessed: 27 April 2021.

272 FEMA, “FEMA Daily Ops Briefing” 4 September 2020.

273 NOAA, “Billion-Dollar Weather and Climate Disasters: Events”, available at: https://www.ncdc.noaa.gov/billions/events/US/2020, accessed: 23 April 2021.

274 FEMA, “Louisiana Hurricane Laura (DR-4559-LA)”, available at: https://www.fema.gov/disaster/4559, accessed: 23 April 2021.

275 FEMA, “Federal Assistance After Hurricanes Delta and Laura Tops $1 Billion” 25 January 2021.

276 ECHO, “Emergency Response Coordination Centre (ERCC) – DG ECHO Daily Map | Tropical Cyclone ETA”12 November 2020; CEPREDENAC, SICA, “Informe de Situación Tormenta Tropical Eta” 14 November 2020.

277 United Nations Honduras, “Honduras: Tormenta Tropical ETA Informe de Situación No. 03” 14 November 2020.

278 Government of El Salvador, “Alerta Roja a nivel nacional por huracán ETA” 3 November 2020; OCHA, “El Salvador: Emergencia Tormenta Tropical Eta Informe de Situación No. 01” 9 November 2020; OCHA, “El Salvador: Emergencia Tormenta Tropical Eta Informe de Situación No. 01” 9 November 2020.

279 Guatemala Humanitarian Country Team, "Informe evaluación multi-sectorial de necesidades humanitarias - Tormenta Tropical Eta, noviembre 2020, Guatemala" 22 November 2020.

280 IFRC, “DREF Plan of Action, Colombia: Hurricane Iota” 20 November 2020; El Tiempo, “Providencia en ruinas: la historia no contada del paso del huracán” 21 November 2020; Acción contra el Hambre, “Respuesta Humanitaria, Ola invernal, Noviembre 2020” 27 November 2020.

281 WHO, “Hurricane Eta & Iota, Situation Report No. 8” November 24; Caribbean Catastrophe Risk Insurance Facility, “Tropical Cyclone Iota (AL312020), Final Event Briefing” 25 November 2020; La Prensa, “Haulover, el paraíso partido en dos. Aquí tocó tierra el huracán Iota” 24 November 2020.

282 La Prensa, “Bilwi continuará incomunicado al menos cuatro días por crecida del Río Wawa” 23 November 2020.

283 IFRC, “Operation Update No. 2 Hurricanes Eta & Iota: Nicaragua” 20 January 2021.

284 Government of Nicaragua, “Presentación Preliminar Cuantificación de Daños, Pérdidas y Necesidades Post Huracanes en Nicaragua” November 2020.

285 Government of Honduras, COPECO, “Alerta Roja Ante posible impacto se mantiene Alerta Roja en toda Honduras” 15 November 2020.

286 El Heraldo, “Iota traerá vientos potencialmente catastróficos: Centro Nacional de Huracanes” 15 November 2020.

287 United Nations Honduras, “Honduras: Tormenta Tropical ETA Informe de Situación No. 03” 14 November 2020; OCHA, “Honduras: Tormentas Tropicales Eta e Iota. Informe de Situación No. 06” 18 December 2020.

288 Elsner, James B., “Evidence in support of the climate change–Atlantic hurricane hypothesis” 2006; NOAA, “Global Warming and Hurricanes, An Overview of Current Research Results” 29 March 2021, available at: https://www.gfdl.noaa.gov/global-warming-and-hurricanes/, accessed: 23 April 2021.

249 National Assembly, El Salvador, “El Salvador: Ley especial para la atención y protección integral de personas en condición de desplazamiento forzado interno” 23 January 2020.

250 Government of Mexico, “Informe Seguridad”, available at: http://www.informeseguridad.cns.gob.mx/, accessed: 22 April 2021.

251 Data from the Comisión Mexicana para la Defensa y Promoción de los Derechos Humanos; InSight Crime, “Violencia de carteles en centro de México asedia a Jerez” 10 March 2021; Excelsior, “Pueblos de Zirándaro se vuelven fantasma; suman ya más de 3 mil desplazados” 17 February 2020; La Jornada, “Combate entre “narcos” desplaza a otros 1,200 habitantes de Zirándaro” 15 February 2020.

252 Infobae, “Narcos aprovechan coronavirus en México para repartir despensas y pelear territorio” 20 April 2020; SwissInfo, “Violencia de cárteles de la droga aumenta a medida que México se enfoca en atender coronavirus” 18 June 2020; Infobae, “La infame estrategia del CJNG: aprovecha la emergencia por coronavirus para incrementar su violencia” 18 June 2020; Crisis Group, “Violencia a prueba de virus: crimen y COVID-19 en México y el Triángulo Norte”, 13 November 2020.

253 INEGI, “Censo Población y Vivienda 2020”, available at: https://www.inegi.org.mx/programas/ccpv/2020/#Tabulados, accessed: 22 April 2021.

254 CMDPDH, “Desplazamiento interno forzado en México, Marco normativo”, available at: http://cmdpdh.org/temas/desplazamiento/marco-normativo, accessed: 22 April 2021.

255 Crisis Group, “Colombia: Peace Withers amid the Pandemic” 30 September 2020.

256 OCHA, “Colombia, Impacto humanitario y tendencias entre enero y junio de 2020” 22 June 2020.

257 Unidad para las Víctimas, Government of Colombia, “Emergencias humanitarias en cuatro departamentos han sido atendidas por la Unidad en los últimos días” 3 August 2020.

301 Keraunos, Observatoire Français des Tornades et Orages Violents, “500 mm en 24h dans l’arrière pays niçois, vallées dévastées par un épisode méditerranéen exceptionnel le 2 octobre”, available at: https://www.keraunos.org/, accessed: 30 April 2021.

302 Met Office, “Storm Bella 26 to 27 December 2020” December 2020.

303 France 24, “Storm Bella batters France, tens of thousands left without electricity” 27 December 2020.

304 BBC News, “Norway landslide: Body found as rescuers search Gjerdrum landslide” 1 January 2021.

305 IFRC, “Croatia: Red Cross shelters hundreds of homeless after 5.4 magnitude earthquake” 22 March 2020.

306 The Guardian, “Zagreb hit by earthquake while in coronavirus lockdown” 22 March 2020.

307 IFRC, “EPoA Croatia earthquake”, 7 April 2020; World Bank Group, “Fighting COVID-19 Europe and Central Asia Economic Update”, 8 April 2020.

308 USGS, “Magnitude 6.4 Earthquake in Croatia” 29 December 2020.

309 IFRC, “Operation Update Report Croatia: Petrinja Earthquake Response”, 22 March 2021.

310 Korkmaz, Kasim, “Earthquake disaster risk assessment and evaluation for Turkey” 1 March 2009.

311 STL, “STL Situation Report v.3 - Elazığ and Malatya provinces, Eastern Turkey” 7 February 2020.

312 BBC News, “Earthquake kills at least 9 in Turkey, injures many in Iran” 23 February 2020; Hurriyet, “Son dakika haberi: Bingöl’de 5.7 büyüklüğünde deprem! Erzurum, Muş ve Erzincan’dan da hissedildi...” 14 June 2020; IFRC, “Turkey-Bingöl: Earthquake 21/06/2020” 24 June 2020, available at: https://go.ifrc.org/reports/12910, accessed: 30 April 2021.

313 Government of Turkey, “Izmir Turkey Earthquake Report” 6 November 2020; The National Herald, "A Total of 300 Buildings Deemed Temporarily Unsafe on Samos" 2 November 2020.

289 FloodList, “Spain and France – Flooding Prompts Evacuations After Torrential Rain from storm Gloria” 25 January 2020.

290 Copernicus Emergency Management Service, “Floods in Girona and Mediterranean coast, Spain, EMS Information Bulleting Nr.422” 30 January 2020.

291 Copernicus Emergency Management Service, “Copernicus: 2020 warmest year on record for Europe; globally, 2020 ties with 2016 for warmest year recorded” 8 January 2021.

292 The New York Times, “Britain Battered as Storm Dennis Brings Landslides and Travel Chaos” 16 February 2020.

293 Copernicus Emergency Management Service, European Flood Awareness System, “UK and Ireland floods, February 2020” 16 April 2020.

294 Met Office, “Storm Dennis”, available at: https://www.metoffice.gov.uk/weather/warnings-and-advice/uk-storm-centre/storm-dennis, accessed: 30 April 2021.

295 IFRC, “Kazakhstan - Floods - Emergency Plan of Action (EPoA) DREF Operation n° MDRKZ009” 14 May 2020.

296 CABAR, “Residents of Kazakh Flooded Villages Are Waiting for Reparations from Uzbekistan” 6 May 2020.

297 Euronews, “Cyclone Ianos: Two dead and one missing after rare storm hits Greece” 17 September 2020; NOAA, “Weekly Weather and Crop Bulletin, Europe” 22 September 2020.

298 A. B. C. News, “Dutch village evacuated as precaution due to wildfire smoke” 22 April 2020.

299 Protection Cluster Ukraine, “Ukraine” September 2020; The New York Times, “Battling Wildfire and Pandemic, Ukraine Faces a New Foe: Landmines” 3 October 2020.

300 Euronews, “Ukraine: Village evacuated as forest fires burn on in Chernobyl region” 10 April 2020; Government of France, IRSN, “Fires in Ukraine in the exclusion zone around the Chernobyl power plant: Situation as of April 17,2020” 20 April 2020.

314 IOM Azerbaijan, “Nagorno-Karabakh conflict, Situation Update” 8 October 2020; EASO, “COI Chronology, The course of the Nagorno-Karabakh armed conflict and its impact on the civilian population” 10 November 2020.

315 EEAS, “Nagorno Karabakh: Statement by the High Representative/Vice-President Josep Borrell on the cessation of hostilities” 10 November 2020; ACT Alliance, “Rapid Response Fund (RRF), Armed conflict in Nagorno Karabakh: massive arrival of displaced people” 1 December 2020.

316 Minister of Foreign Affairs of Armenia to the UN Human Rights Council on 22 February 2021; ECHO, “Nagorno Karabakh - Conflict, Daily Flash” 28 October 2020; ACAPS, “Azerbaijan and Armenia, Conflict in Nagorno-Karabakh” 20 November 2020; ICRC, “Nagorno-Karabakh conflict: Operational Update December 2020” 15 December 2020; UNSC, “Letter dated 18 December 2020 from the Permanent Representative of Azerbaijan to the United Nations addressed to the Secretary-General” 22 December 2020; The Guardian, “Nagorno-Karabakh: Armenia and Azerbaijan agree to ceasefire” 10 October 2020; Al Jazeera News, “Armenia, Azerbaijan agree new Nagorno-Karabakh truce: Live” 17 October 2020.

317 OHCHR, “Nagorno-Karabakh conflict: Bachelet warns of possible war crimes as attacks continue in populated areas” 2 November 2020; UN News, “Alert over growing use of cluster munitions, despite stockpile reductions” 25 November 2020.

318 ICRC, “Nagorno-Karabakh conflict: Operational Update December 2020” 15 December 2020.

319 Letter from the Permanent Mission of the Republic of Azerbaijan to the UN Office and other international organizations in Geneva, received by IDMC on 12 February 2021.

320 Letter from the Permanent Mission of Armenia to IDMC, received on 26 February 2021; UNHCR, “Coordination Steering Group Armenia: Spontaneous arrivals from NK and identified collective centres, as of 10 Dec 2020” 10 December 2020; United Nations, “Armenia, Interagency Operational Update #2” 10 December 2020.

321 Letter from the Permanent Mission of Armenia to IDMC, received on 26 February 2021.

322 OSCE, “Joint Statement by the Heads of Delegation of the OSCE Minsk Group Co-Chair Countries” 3 December 2020; Government of Azerbaijan, “Ilham Aliyev addressed the nation” 10 November 2020.

323 OSCE, “OSCE SMM Chief Monitor briefs the Permanent Council” 4 February 2021; United Nations Ukraine, “This World Humanitarian Day, the Humanitarian Coordinator in Ukraine commends the recently agreed upon ceasefire” 19 August 2020.

324 Shelter Cluster Ukraine, “Mid-year report 2020” 2 October 2020.

325 UNHCR, “Ukraine Legislative Updates, Thematic Updates” September 2020.

326 UNHCR, “New resolution on voting rights in Ukraine a key step towards guaranteeing the rights of displaced persons” 17 June 2020; OCHA, “Ukraine Humanitarian Needs Overview 2021” February 2021.

327 OCHA, “COVID-19 Addendum to the Humanitarian Response Plan 2020, Iraq” July 2020.

328 OCHA, “Humanitarian Response Plan, Afghanistan, 2018-2021, 2020 Mid-Year Revision” June 2020.

329 World Vision, “Covid-19 & Disruptions to education”, May 2020.

330 OCHA, “COVID-19 Addendum to the 2020 Myanmar Humanitarian Response Plan, April-December 2020” July 2020.

331 OCHA, “COVID-19 Response Plan - Summary, Colombia, May-December 2020” July 2020.

332 OCHA, “Humanitarian Response Plan, Cameroon, 2020 revised” July 2020.

333 UNHCR, “Global COVID-19 emergency response”, 17 February 2021.

334 IDMC, “New survey shows how COVID-19 exacerbates the critical needs of IDPs”, February 2021.

349 CCCM Cluster, OCHA, “Iraq, COVID-19 Camp Vulnerability Index”, 16 April 2020.

350 Braam, Dorien, Kumar, Love, “Adapting on the move, Climate change displacement and local solutions in coastal communities in Sindh, Pakistan, Background paper to the 2021 Global Report on Internal Displacement” May 2021.

351 IDMC, “The 2019-2020 Australian Bushfires: From Temporary Evacuation to Longer-Term Displacement” September 2020.

352 Maas, Paige, Almquist, Zack, et al., “Using social media to measure demographic responses to natural disaster: Insights from a large-scale Facebook survey following the 2019 Australia Bushfires” 11 August 2020.

353 IDMC, “The 2019-2020 Australian Bushfires: From Temporary Evacuation to Longer-Term Displacement” September 2020.

354 Australian Red Cross, “Australian Bushfires Report: 1 January – 15 April 2020” April 2020.

355 United Nations, Department of Economic and Social Affairs, “Leaving no one behind: the imperative of inclusive development” 2016.

356 Data4SDGs, “The questions we all should be asking on intersectionality and data” 5 March 2021.

357 Rafiqul Islam Montu, “Natural disasters bring us down to zero. Our life starts again from zero” 28 March 2021; Smith, Megan Denisa, Henly-Shepard, Sarah, “Disasters and Displacement in Bangladesh: Re-conceptualising Strategies of Risk Reduction and Resilience, Backgroundpaper to the 2021 Global Report on Internal Displacement” May 2021.

358 Based on Pye, Luke, Seeger, Anna, et al., “Understanding the climate change-displacement-education nexus for building resilient and equitable education systems, Background paper to the 2021 Global Report on Internal Displacement” May 2021. See paper for original sources and references.

359 WHO, “World Report on Disability” 2011.

360 Stough, Laura, Kang, Donghyun, “The Sendai Framework for Disaster Risk Reduction and Persons with Disabilities, International Journal of Disaster Reduction and Persons with Disabilities” June 2015.

361 UNHRC, “People with disabilities in the context of internal displacement: Report of the Special Rapporteur on the human rights of internally displaced people” 14 May 2020; UNHCR, “Working with persons with disabilities in forced displacement” 2019; Handicap International, “Disability in Humanitarian Context” 2015.

362 IDMC, “Disability, disasters and displacement” March 2021; IDMC, UNHCR, “Disability, Displacement and Climate Change” April 2021.

363 CBM-Nossal Institute Partnership for Disability Inclusive Development, Oxfam, VSPD, et al. “Disability Inclusion in Disaster Risk Reduction” 2017.

364 *Ibid.*

365 Shivji, Aleema, “Disability in displacement, Forced Migration Review 35”, July 2010; Stough, Laura, Kang, Donghyun, “The Sendai Framework for Disaster Risk Reduction and Persons with Disabilities, International Journal of Disaster Reduction and Persons with Disabilities” June 2015; UNISDR, “Living with Disability and Disaster” 2014.

366 UNHRC, “Analytical study on the promotion and protection of the rights of persons with disabilities in the context of climate change: Report of the Office of the United Nations High Commissioner for Human Rights” 22 April 2020.

367 CBM, “Climate Change: This Century’s Defining Issue” 2020; Blocher, Julia, Bergmann, Jonas, et al., “Hot, wet, and deserted: Climate Change and Internal Displacement in India, Peru, and Tanzania, Background paper to the 2021 Global Report on Internal Displacement” May 2021.

368 NFPA Journal, “Old & In Harm's Way” February 2019; Centre for American Progress, “After the Fire: Vulnerable Communities Respond and Rebuild” 25 July 2019.

369 Stough, Laura, Ducy, Elizabeth McAdams, Holt, Judith, "Changes in the social relationships of individuals with disabilities displaced by disaster, International Journal of Disaster Risk Reduction" 2017

370 UNHRC, “People with disabilities in the context of internal displacement: Report of the Special Rapporteur on the human rights of internally displaced people” 14 May 2020.

371 Lord, Austin, Sijapati, Bandita, et al., “Disability, Disability & Difference: A Study of the Challenges Faced by Persons with Disabilities in Post-Earthquake Nepal” May 2016.

372 UNDRR, “Sendai Framework for Disaster Risk Reduction” 2015; UNHRC, “People with disabilities in the context of internal displacement: Report of the Special Rapporteur on the human rights of internally displaced people” 14 May 2020; UNHCR, “Working with persons with disabilities in forced displacement” 2019; Handicap International, “Disability in Humanitarian Context” 2015.

373 Handicap International, “Empowerment and participation: Good practices from South & South-East Asia in disability inclusive disaster risk management” 2014

374 IFRC, “All Under One Roof: Disability-inclusive shelter and settlements in emergencies” 2015; GFDRR & World Bank Group, “Disability Inclusion in Disaster Risk Management” 2017.

375 CBM, “Saving Lives and Leaving No One Behind: The Gaibandha Model for disability-inclusive disaster risk reduction” 2018; CBM, Humanity & Inclusion, & IDA, “Inclusion of persons with disabilities in humanitarian action” 2019.

376 CBM, “Technical brief for the post-2015 consultation process. Disability, sustainable development and climate change” 2012.

377 See e.g. HelpAge International, CBM International, NDRC Nepal, “Assessing the Impact of Nepal’s 2015 Earthquake on Older People and Persons with Disabilities and How Gender and Ethnicity Factor into That Impact” March 2016; CBM, PDF, “Disability Inclusion Policy Brief: Gap analysis on disability-inclusive humanitarian action in the Pacific” 2017.

378 See e.g. CBM, IDA, Stakeholder Group of Persons with Disabilities for Sustainable Development, “Disability Data Advocacy Toolkit” October 2019; IASC, “Guidelines for Inclusion of People with Disabilities in Humanitarian

335 See e.g. OCHA, “Humanitarian Response Plan, Yemen, June-December 2020” June 2020; OCHA, “Humanitarian Response Plan, Afghanistan, 2018-2021, 2020 Mid-Year Revision” June 2020; OCHA, "Humanitarian Response Plan, Somalia, HRP Revision – COVID-19” July 2020.

336 BBC News, “Cyclone Harold and coronavirus Pacific islands face battle on two fronts”, 15 April 2020; IDMC, “Tropical Cyclone Harold And Covid-19: A Double Blow To The Pacific Islands”, April 2020.

337 OCHA, “COVID-19 Addendum to the Humanitarian Response Plan 2020, Iraq” July 2020.

338 NRC, “Access Brief”, May 2020.

339 OCHA, “COVID-19 Addendum to the Humanitarian Response Plan 2020, Iraq” July 2020.

340 OCHA, “Global Humanitarian Response Plan Covid-19: Final Progress Report”, 22 February 2021.

341 *Ibid.*

342 OCHA, “Plan de réponse humanitaire révisé: République Démocratique du Congo”, June 2020.

343 Development Initiatives, “Global Humanitarian Assistance Report”, July 2020.

344 OCHA, “Global Humanitarian Response Plan Covid-19: Final Progress Report”, 22 February 2021.

345 UNHCR, “Consequences of underfunding in 2020”, September 2020.

346 Government of Japan, “Key points for evacuation shelter management in consideration of measures against new coronavirus infection”, 2020; UNDRR, “Private sector experience in Japan: Supporting disaster preparedness for evacuations under COVID-19”, 18 August 2020.

347 IDMC, “Covid-19 and internal displacement in Asia-Pacific: Towards local, rapid and inclusive disaster response”, November 2020.

348 OCHA, “Addendum au plan de réponse humanitaire 2020, Burundi" July 2020.

389 IOM, “Mozambique – Flash Report 11 Rain Damages to Resettlement Sites, (07 - 15 December 2020)” January 2021.

390 IOM, “Mozambique – Flash Report 12 Tropical Storm Chalane” January 2021; IOM, “Mozambique – Flash Report 16 Tropical Cyclone Eloise” January 2021.

391 IDMC, “City of flight, New and secondary displacements in Mogadishu, Somalia” November 2018.

392 UNISDR, “Making development sustainable: the future of disaster risk management, Global Assessment Report on Disaster Risk Reduction” 2015.

393 IDMC, “Flood Displacement Risk, An Urban Perspective, Spotlight, GRID2019” May 2019.

394 UN Habitat, Cardiff University, “Enhancing productivity in the urban informal economy” 2016; IDMC, “Global Report on Internal Displacement (GRID) 2019” May 2019.

395 UNDRR, “Revealing Risk, Redefining development, Global Assessment Report on Disaster Risk Reduction” 2011; IIED, JIPS, et al., “IDPs in towns and cities – working with the realities of internal displacement in an urban world, Submission to the UN Secretary-General’s High-Level Panel on Internal Displacement” May 2020.

396 IDMC, “Assessing Urban Disaster Displacement Risk” February 2021.

397 Guadagno, Lorenzo, “Moving from one risk to another, Dynamics of hazard exposure and disaster vulnerability for displaced persons, migrants and other people on the move, Background paper to the 2021 Global Report on Internal Displacement” May 2021.

398 Lubkemann, Stephen C., “Involuntary Immobility: On a Theoretical Invisibility in Forced Migration Studies” 1 December 2008; European Union, IOM, “Migration, Environment and Climate Change: Evidence for Policy (MECLEP), Glossary” 2014; Oakes, Robert, “Culture, climate change and mobility decisions in Pacific Small Island Developing States” 1 June 2019; IDMC, “Yemen: the implications of forced immobility, Policy Paper” June 2020.

379 See e.g. IOM DTM and Humanity & Inclusion, “Disability & Inclusion Survey” 31 October 2019.

380 Kent Online, “Caravan park evacuated for second time in three weeks” 6 March 2020.

381 United Nations, “Global Assessment Report on Disaster Risk Reduction” 2015.

382 Reuters, “Displaced by fighting then by mudslides, Colombians struggle to rebuild” 9 May 2019; ODI, “'Doble afectación': living with disasters and conflict in Colombia” September 2019.

383 JRC “Haiti flood and landslide risk for IDP camps” 2010.

384 IOM, "Displacement Tracking Matrix (DTM) - Earthquake 2010 Haiti" 12 January 2020.

385 IDMC, “Disasters meet political unrest, displacing millions in East Africa, Expert Opinion” June 2020.

386 UNHCR, “300,000 people lose homes, incomes, food supplies and belongings due to catastrophic flooding in Yemen” 21 August 2020.

387 IDMC, IOM, “Eight months after Idai: Chronology of displacement, humanitarian needs and challenges - going forward in Mozambique” December 2019; IOM, “Mozambique – COVID-19 Preparedness Assessment in Resettlement Sites Report 12” November 2020.

388 IOM, “Mozambique – Flash Report Rain Damages to Resettlement Sites” 13 December 2019.

399 de Haas, Hein, “Migration theory – quo vadis? International Migration Institute Working Papers 100” November 2014.

400 Migration Policy Institute, “No Retreat: Climate Change and Voluntary Immobility in the Pacific Islands” 11 June 2018.

401 IDMC, “Japan, Spotlight, GRID 2019” May 2019.

402 Migration Policy Institute, “No Retreat: Climate Change and Voluntary Immobility in the Pacific Islands” 11 June 2018.

403 IDMC, “Reducing displacement risk in the Greater Horn of Africa” September 2017.

404 Ayeb-Karlsson, Sonja, Uy, Noralene, “Island Stories. Mapping the (im)mobility trends of slow-onset environmental processes in three island groups of the Philippines, Background paper to the 2021 Global Report on Internal Displacement” May 2021.

405 The Hugo Observatory (University of Liège), “HABITABLE: Linking Climate Change, Habitability and Social Tipping Points”, available at: https://www.hugo.uliege.be/cms/c_5751651/en/habitable-linking-climate-change-habitability-and-social-tipping-points, accessed: 5 May 2021.

406 de Haas, Hein, “A theory of migration: the aspirations-capabilities framework” December 2021.

407 Intergovernmental Panel on Climate Change, “Managing the Risks of Extreme Events and Disasters to Advance Climate Change Adaptation Special Report of the Intergovernmental Panel on Climate Change” 2012.

408 IPCC, “Synthesis Report. Contribution of Working Groups I, II and III to the Fifth Assessment Report of the Intergovernmental Panel on Climate Change” 2014; Earth Observatory, NASA, “The Impact of Climate Change on Natural Disasters” 30 March 2005; IPCC, “The IPCC Special Report on Managing the Risks of Extreme Events and Disasters to Advance Climate Change Adaptation” 2012; WMO, “(Un)Natural Disasters: Communicating Linkages Between Extreme Events and Climate Change” 1 November 2016.

409 IPCC, “The IPCC Special Report on Managing the Risks of Extreme Events and Disasters to Advance Climate Change Adaptation” 2012.

410 IPCC, “Climate Change 2014. Synthesis Report, Summary for Policymakers” 2014; Government of the UK, Government Office for Science, “Migration and global environmental change: future challenges and opportunities” 2011.

411 ETH Zurich, “Climate change significantly increases population displacement risk” 26 March 2021.

412 Diffenbaugh, Noah S., “Verification of extreme event attribution: Using out-of-sample observations to assess changes in probabilities of unprecedented events” 1 March 2020.

413 WMO, “New Two-Tier approach on “climate normals” 1 June 2015.

414 IPCC, “Climate Change 2014. Synthesis Report, Summary for Policymakers” 2014.

415 IOM-DTM, “Human Mobility in the context of Environmental and Climate Change. Assessing current and recommended practices for analysis within DTM” March 2020.

416 IDMC, “Synthesizing the state of knowledge to better understand displacement related to slow onset events, Task force on Displacement, The Warsaw Mechanism” August 2018.

417 The Warsaw Mechanism for loss and damage, “Task Force on Displacement, First Phase of Implementation June 2017 – April 2019” 2019.

418 IPCC, “Climate Change 2014. Synthesis Report, Summary for Policymakers” 2014; United Nations Framework convention on Climate Change, “Slow onset events, Technical paper, FCCC/TP/2012/7” 26 November 2012.

419 Thomas, Adelle, and Benjamin, Lisa, "Policies and mechanisms to address climate-induced migration and displacement in Pacific and Caribbean small island developing states" 2018.

420 See e.g. IDMC, “Fiji: Disaster displacement risk profile”, October 2020.

421 IDMC, "Assessing drought displacement risk for Kenyan, Ethiopian and Somali pastoralists" 2014; IDMC, "On the margin: Kenya’s pastoralists. From displacement to solutions, a conceptual study on the internal displacement of pastoralists” 2014.

422 IDMC, "Nothing to put in your mouth. Durable solutions to drought displacement in Ethiopia" 2019; IDMC, "No land, no water, no pasture. The urbanisation of droughtdisplacement in Somalia" 2020.

423 IOM, “The Atlas of Environmental Migration” 2017.

424 UNEP, “Loss and Damage: The role of Ecosystem Services” 2016.

425 Intergovernmental Panel on Climate Change, “Managing the Risks of Extreme Events and Disasters to Advance Climate Change Adaptation Special Report of the Intergovernmental Panel on Climate Change” 2012.

426 Wetlands International and The Nature Conservancy, “Mangroves for coastal defence Guidelines for coastal managers & policy makers” 2014.

427 Blocher, Julia, Bergmann, Jonas, et al., “Hot, wet, and deserted: Climate Change and Internal Displacement in India, Peru, and Tanzania, Background paper to the 2021 Global Report on Internal Displacement” May 2021; Potsdam Institute for Climate Impact Research, “Risk Reports on Climate Change and Migration”, available at: https://www.pik-potsdam.de/en/institute/departments/activities/epicc/activities/risk-reports-on-climate-change-and-migration-1/risk-reports-on-climate-change-and-migration, accessed: 5 May 2021; Bergmann, Jonas et al., “Assessing the Evidence: Climate Change and Migration in Peru” 2021; Upadhyay, Himani, et al., “Locked Houses, Fallow Lands: Climate Change and Migration in Uttarakhand, India” 2021; Blocher, Julia et al. “Assessing the Evidence: Climate Change and Migration in the United Republic of Tanzania” 2021.

428 McLeman, Robert, "Thresholds in climate migration, Population and Environment 39” 2018; McAdam, Jane, "The concept of crisis migration, Forced migration review 45” 2014; Meze-Hausken, Elisabeth "Migration caused by climate change: how vulnerable are people inn dryland areas? Mitigation and Adaptation Strategies for GlobalChange 5" 2000.

429 Vinke, K., Bo, C., et al. "The Freedom to Move in Response to Uninhabitability: Enabling Climate Migration by a Nansen-Type Passport” forthcoming; De Longueville, Florence, Ozer, Pierre, et al., “Comparing climate change perceptions and meteorological data in rural West Africa to improve the understanding of household decisions to migrate” May 2020.

430 Desai Harsh, Forsberg, Erik, “Multidimensional fragility in 2020, OECD Development Co-operation Working Papers, No 79” 2020; REACH, “Pushed To The Brink? The impact of COVID-19 on environmental migration in the Sahel” January 2021.

431 van Baalen, Sebastian, Mobjörk, Malin, “Climate Change and Violent Conflict in East Africa: Integrating Qualitative and Quantitative Research to Probe the Mechanisms, International Studies Review”, 2017; German Environment Agency, “Migration, environment and climate change: Impacts” November 2019; Ide, Tobias, Lopez, Miguel Rodriguez, et al., “Pathways to water conflict during drought in the MENA region” 2 July 2020; Buhaug, Halvard, von Uexkull, Nina, “Climate-conflict research: A decade of scientific progress” 5 March 2021.

432 Ide, Tobias, “Climate War in the Middle East? Drought, the Syrian Civil War and the State of Climate-Conflict Research” 1 December 2018; van Weezel, Stijn, “On climate and conflict: Precipitation decline and communal conflict in Ethiopia and Kenya” 1 July 2019.

433 McGuirk, Eoin F., Nunn, Nathan, “Transhumant Pastoralism, Climate Change, and Conflict in Africa” 21 December 2020; De Juan, Alexander, Hänze, Niklas, “Climate and cohesion: The effects of droughts on intra-ethnic and inter-ethnic trust” 1 January 2021.

434 Vesco, Paola, Kovacic, Matija, et al., “Climate variability, crop and conflict: Exploring the impacts of spatial concentration in agricultural production” 1 January 2021; Ide, Tobias, Kristensen, Anders, et al., “First comes the river, then comes the conflict? A qualitative comparative analysis of flood-related political unrest” 1 January 2021.

435 Hallegatte, Stéphane, Vogt-Schilb, Adrien, et al., “From Poverty to Disaster and Back: a Review of the Literature” 1 April 2020.

436 Radio Dabanga, “North Darfur: 10,000 families newly displaced this week” 20 February 2020.

437 The Center for Climate and Security, “Syria: Climate Change, Drought and Social Unrest” 29 February 2012; Kelley, Colin P., Mohtadi, Shahrzad, et al., “Climate change in the Fertile Crescent and implications of the recent Syrian drought” 17 March 2015; The Guardian, “Is climate change really to blame for Syria’s civil war?” 29 November 2015; Daoudy, Marwa, “The Origins of the Syrian Conflict: Climate Change and Human Security” 2020; IDMC, “A decade of displacement in the Middle East and North Africa” January 2021; German Environment Agency, “Migration, environment and climate change: Impacts” November 2019; Ide, Tobias, Lopez, Miguel Rodriguez, et al., “Pathways to water conflict during drought in the MENA region” 2 July 2020.

438 Adelphi, “Shoring up stability: Addressing Climate & Fragility Risks in the Lake Chad Region” 15 May 2019.

439 IDMC, “Multidimensional impacts of internal displacement, The ripple effect: economic impacts of internal displacement” October 2018

440 Care International, “Nearly 10 Years into Conflict: Tens of Thousands of Syrians On the Run Due to Floods” 25 January 2021.

441 IOM-DTM, “Yemen - Baseline Assessment Round 37” 12 March 2019.

442 UNITAR-UNOSAT, “Yeman, Marib Governorate, Imagery analysis” 17 August 2020; OCHA, “Yemen: Flash Floods, Flash Update No. 4” 11 August 2020

443 Boas, Ingrid, Farbotko, Carol, et al., “Climate migration myths” December 2019.

444 de Haas, Hein, “Climate refugees: The fabrication of a migration threat” 31 January 2020.

445 Barnett, Jon, Webber, Michael, “Accommodating Migration to Promote Adaptation to Climate Change” 1 January 2010.

446 United Nations, “Guiding Principles on Internal Displacement” 1998; African Union, “Kampala Convention” 2009.

447 UNFCCC, “Cancun Adaptation Framework” 2010.

448 The Nansen Initiative, “Agenda for the Protection of Cross-Border Displaced Persons in the Context of Disasters and Climate Change” 2015; McAdam, Jane, “From the Nansen Initiative to the Platform on Disaster Displacement: Shaping International Approaches to Climate Change, Disasters and Displacement” 2016.

449 UNDRR, “Sendai Framework for Disaster Risk Reduction” 2015.

450 UNFCCC, “Report of the Conference of the Parties on its twenty-fourth session, held in Katowice from 2 to 15 December 2018” March 2019; UNFCCC, “Paris Agreement” 2015; IOM, “The Global Compact for Safe, Orderly and Regular Migration (GCM)” 2018.

451 United Nations General Assembly, “Transforming our world: the 2030 Agenda for Sustainable Development” 2015.

452 United Nations General Assembly, “Global Compact on Refugees” 2018.

453 United Nations, “Terms of Reference. High-Level-Panel on Internal Displacement” 2019.

454 Based on Lennartz, Thomas, Remlinger, Jasmin, et al., “Generating Political Commitment to Address Human Mobility in the Context of Climate Change on the Regional and National Level, Background paper to the 2021 Global Report on Internal Displacement” May 2021.

455 The examples are linked to the Global Programme Human Mobility in the Context of Climate Change (GP HMCCC) implemented by the Deutsche Gesellschaft für Internationale Zusammenarbeit (GIZ) on behalf of the German Federal Ministry for Economic Cooperation and Development (BMZ). Further information is available here: https://www.giz.de/en/worldwide/67177.html.

456 Pacific Community (SPC), “Framework for Resilient Development in the Pacific: An Integrated Approach to Address Climate Change and Disaster Risk Management (FRDP) 2017-2030” 2016.

470 IDMC, “Africa Report on Internal Displacement” December 2019.

471 African Union, “Africa Common Position to the 2019 Global Platform for Disaster Risk Reduction, 13-17 May, Geneva, Switzerland” 13 May 2019.

472 Government of South Sudan, “Republic of South Sudan’s National Adaptation Programme of Actions (NAPA) to climate change” 2017.

473 United Nations Economic and Social Commission for Western Asia, “Trends and Impacts in Conflict Settings, No. 6: Developing a Risk-Assessment Framework for the Arab Region” 2020.

474 League of Arab States, “Arab Strategy for Disaster Risk Reduction 2030” 15 April 2018.

475 Government of the Philippines, “National Climate Change Action Plan 2011-2028” 2012.

476 IDMC, “Understanding the root causes of displacement: towards a comprehensive approach to prevention and solutions, Briefing Paper” 8 December 2015; IDMC, “Africa Report on Internal Displacement 2017” 2017; IDMC, “Contexts of displacement”, available at: http://www.internal-displacement.org/internal-displacement/contexts-of-displacement, accessed: 11 October 2019.

477 IOM, “Internal displacement in the context of the slow-onset adverse effects of climate change. Submission by the International organization for migration to the Special rapporteur on the Human rights of Internally displaced persons” 2020.

478 IDMC, “Internal Displacement Index 2020 Report” 23 September 2020.

479 Government of Ghana, “Ghana National Climate Change Policy” 2013; IOM, “Ghana Launches National Migration Policy” 8 April 2016.

480 Government of Peru, “Ley Marco sobre Cambio Climático N.° 30754” 17 April 2018.

481 Government of Somalia, “National Adaptation Programme Of Action On Climate Change (NAPA)” April 2013.

457 Republic of Fiji, “Second National Communication to the United Nations Framework Convention on Climate Change. Suva” 2016.

458 OECS, “OECS Strategic Plan on Human Mobility in the Context of Climate Change” 2020.

459 IGAD, “Protocol on Free Movement of Persons in the IGAD Region” 2020.

460 IGAD, “The Roadmap for Implementation of the Protocol on Free Movement of Persons in the IGAD Region” 2020.

461 PDD, “The Role of Free Movement of Persons Agreements in Addressing Disaster Displacement. A study in Africa” May 2019.

462 Lennartz, Thomas, Remlinger, Jasmin, et al., “Generating Political Commitment to Address Human Mobility in the Context of Climate Change on the Regional and National Level, Background paper to the 2021 Global Report on Internal Displacement” May 2021.

463 Global Protection Cluster, UNHCR, IOM, “Bridging A Divide: Internal Displacement, Disaster Risk Reduction and Other Laws, Policies, Institutions and Coordination in Afghanistan, Colombia, Niger, the Philippines and Somalia” Forthcoming.

464 IDMC, “Internal Displacement Index 2020 Report” 23 September 2020.

465 Government of Uganda, “The National Policy for Internally Displaced Persons” August 2004.

466 Government of Uganda, “Uganda National Climate Change Policy” April 2015.

467 Government of India, “National Disaster Management Plan” November 2019.

468 Government of Afghanistan, “The National Policy of the Islamic Republic of Afghanistan on Internal Displacement” June 2013; Government of Afghanistan, “Policy Framework for Returnees and IDPs” March 2017.

469 Government of Yemen, “National Policy for Addressing Internal Displacement in Republic of Yemen” 2013.

492 Schindelegger, Arthur, Seebauer, Sebastian, et al., “Planned relocation from Danube floodplains in Austria, Background paper to the 2021 Global Report on Internal Displacement” May 2021.

493 IDMC, "Nothing to put in your mouth. Durable solutions to drought displacement in Ethiopia" 2019; IDMC, "No land, no water, no pasture. The urbanisation of drought displacement in Somalia" 2020.

494 Government of Ethiopia, “Nation Launches Durable Solutions Initiative to Support IDPs” 6 December 2019; United Nations Somalia, “Somalia Durable Solutions Initiative, Factsheet” January 2019; Durable Solutions Platform, “Home”, available at: https://dsp-syria.org/, accessed: 6 May 2021.

495 IOM, “Early solutions: enhancing the enabling environment for durable solutions in Somalia” 2018; UN Habitat “Towards Sustainable Urban Development in Somalia and IDP Durable Solutions at Scale” 2019

496 IDMC, "No land, no water, no pasture. The urbanisation of drought displacement in Somalia" 2020.

497 World Bank, “Informing Durable Solutions for Internal Displacement in Nigeria, Somalia, South Sudan, and Sudan” 2019.

498 IDMC, “Nothing to put in your mouth”, Seeking durable solutions to drought displacement in Ethiopia” December 2019.

499 Smith, Megan Denisa, Henly-Shepard, Sarah, “Disasters and Displacement in Bangladesh: Re-conceptualising Strategies of Risk Reduction and Resilience, Background paper to the 2021 Global Report on Internal Displacement” May 2021; Braam, Dorien, Kumar, Love, “Adapting on the move, Climate change displacement and local solutions in coastal communities in Sindh, Pakistan, Background paper to the 2021 Global Report on Internal Displacement” May 2021.

500 IDMC, “Global Report on Internal Displacement (GRID) 2020” April 2020; Ala Al-Mahaidi, “Innovative Financing Solutions for Addressing Internal Displacement: Building on Current Thinking and Practice, Research Briefing Paper UNSG High Level Panel on

482 Government of Bangladesh, “Climate Change and Gender Action Plan” November 2013.

483 Government of the Philippines, “National Climate Change Action Plan 2011-2028” 2012.

484 PDD contribution to GRID based on Bower, Erika, Weerasinghe, Sanjula “Leaving Place, Restoring Home” 2021.

485 Piggott-McKellar, Annah E., McNamara, Karen E., et al., “Moving People in a Changing Climate: Lessons from Two Case Studies in Fiji” May 2019; Tabe, Tammy, “Climate Change Migration and Displacement: Learning from Past Relocations in the Pacific” July 2019.

486 Albert, Simon, Bronen, Robin, et al. "Heading for the hills: climate-driven community relocations in the Solomon Islands and Alaska provide insight for a 1.5 C future, Regional environmental change 18.8” 2018.

487 Simonelli, Andrea, “Good Fishing in Rising Seas: Kandholhudhoo, Dhuvaafaru, and the Need for a Development-Based Migration Policy in the Maldives. In Migration, Risk Management and Climate Change: Evidence and Policy Responses” November 2016.

488 Correa, Elena, Ramirez Fernando, Sanahuja, Haris, “Populations at Risk of Disaster: A Resettlement Guide” 2011; UNHCR, “Planned Relocation, disasters and climate change: Consolidating good practices and preparing for the future” 2014; Schindelegger, Arthur, Seebauer, Sebastian, et al., “Planned relocation from Danube floodplains in Austria, Background paper to the 2021 Global Report on Internal Displacement” May 2021.

489 Schindelegger, Arthur, Seebauer, Sebastian, et al., “Planned relocation from Danube floodplains in Austria, Background paper to the 2021 Global Report on Internal Displacement” May 2021; Bower, Erika, Weerasinghe, Sanjula “Leaving Place, Restoring Home” 2021.

490 Oliver-Smith, A., Arenas, C., “One Step at a Time: The Relocation Process of the Gardi Sugdub Community in Gunayala, Panama, Mission Report. Displacement Solutions” August 2015.

491 Quinault Indian Nation Community Development and Planning Department, “The Taholah village Relocation Master Plan” June 2017.

511 ADB, “Addressing Climate Change and Migration in Asia and the Pacific” 2012.

512 IDMC, “Positioned for action: Displacement in the Sendai Framework for disaster risk reduction” 16 February 2017.

513 European Commission, Statistical Office of the European Union, United Nations, “International Recommendations on Internally displaced persons Statistics (IRIS): March 2020.” 2020; JIPS, “Official IDP & Refugee Statistics”, available at: https://www.jips.org/tools-and-guidance/idp-refugee-statistics/, accessed: 6 May 2021.

514 Essig, Barbara, Moretti, Sebastien, “Preventing and preparing for disaster displacement , Forced Migration Review” November 2020.

515 Government of Rwanda, “The National Risk Atlas of Rwanda” 2015; Government of the United States, FEMA, “The National Risk Index”, available at: https://hazards.geoplatform.gov/portal/apps/MapSeries/index.html?appid=ddf915a24fb24dc8863eed96bc3345f8, accessed: 5 May 2021; Government of Mexico, “Atlas Nacional de Riesgos”, available at: http://www.atlasnacionalderiesgos.gob.mx/, accessed: 5 May 2021.

516 UNDRR, “Revealing risk, Redefining Development, GAR” 2011.

517 IDMC, “Global Disaster Displacement Risk, A Baseline for Future Work” 2017.

518 See for instance, IDMC, “Fiji: Disaster displacement risk profile”, October 2020.

519 IPCC, “Managing the Risks of Extreme Events and Disasters to Advance Climate Change Adaptation (SREX)” 2012.

520 IDMC, “Global Disaster Displacement Risk, A Baseline for Future Work” 2017; Patten, Hamish, “Rethinking Predictive Analytics for Disaster Resource Allocation, Background paper to the 2021 Global Report on Internal Displacement” May 2021.

521 UNISDR, “Technical Guidance for Monitoring and Reporting on Progress in Achieving the Global Targets of the Sendai Framework for Disaster Risk Reduction” December 2017; UNDRR, “Sendai Framework Indicators”, available at: https://www.preventionweb.net/sendai-framework/sendai-framework-monitor/indicators, accessed: 5 May 2021.

522 Government of the Philippines, DROMIC, “DROMIC reporting guidelines” 2019.

523 UNDP, “A preliminary analysis pf disaster and poverty data in Quang Bin Province” March 2012.

524 Government of Viet Nam, “Disaster Risk Reduction in Viet Nam, Status Report” 2020.

525 Government of Sri Lanka, “Towards a safer Sri Lanka: a road map for disaster risk management” 2005.

526 UNDRR, “DesInventar - Mongolia” , available at: https://www.desinventar.net/DesInventar/profiletab.jsp?countrycode=mng&continue=y&lang=MN, accessed: 6 May 2021.

527 UN General Assembly, “Report of the open-ended intergovernmental expert working group on indicators and terminology relating to disaster risk reduction.” 1 December 2016.

528 NPR, “Rethinking Disaster Recovery after a California Town is levelled by Wildfire”, 2019

529 Town of Paradise, CA, “Recovery”, available at: https://www.townofparadise.com/recovery, accessed: 6 May 2021.

530 IFRC, “Bangladesh: Cyclone Amphan, Operation Update Report” 23 May 2020.

531 Facebook Data for Good, “Displacement Maps”, available at: https://dataforgood.fb.com/docs/displacement-maps/, accessed: 13 April 2020; Eugenia Giraudy, Paige Maas, Shankar Iyer, Zack Almquist, JW Schneider, Alex Dow, “Measuring Long-Term Displacement using Facebook Data, Background paper to the 2020 Global Report on Internal Displacement” April 2020.

532 IDMC, IMPACT, Plan International, “Women and Girls in internal displacement, Thematic series: Hidden in plain sight” March 2020.

533 IDMC, “The 2019-2020 Australian Bushfires: From Temporary Evacuation to Longer-Term Displacement” September 2020.

534 Facebook, “Facebook Disaster Maps Help Those Affected by Australia’s Bushfires” 15 January 2020.

535 WMO, Global Climate Observing System, “Systematic Observations and the Paris Agreement Report of the Task Team on the Paris Agreement” 2018.

536 IDMC, “Global Internal Displacement Database”, available at: http://www.internal-displacement.org/database/displacement-data, accessed: 31 March 2021.

537 UNDRR, “Assessing and analysing systemic risks: mapping the topology of risk through time, GAR” 2019.

538 IDMC, “Global Report on Internal Displacement (GRID) 2019” May 2019.

539 WHO, “The State of the World’s Climate” 2021; Smithsonian, “Hurricanes, Typhoons, And Cyclones” April 2018.

540 FAO, “The impact of disasters and crises on agriculture and food security” 2017.

541 UNDP, “Human Development Report 2020, The next frontier, Human development and the Anthropocene” 2020.

501 United Nations, “Global Assessment Report on Disaster Risk Reduction” 2015.

502 OECD, “Disaster Risk Financing: A global survey of practices and challenges” 4 November 2015.

503 *Ibid.*

504 ADB, “Addressing Climate Change and Migration in Asia and the Pacific” 2012.

505 Government of Fiji, “An Act to Establish a Trust Fund for the Planned Relocation of Communities in Fiji that are Adversely Affected by Climate Change” 2019.

506 Ala Al-Mahaidi, “Innovative Financing Solutions for Addressing Internal Displacement: Building on Current Thinking and Practice, Research Briefing Paper UNSG High Level Panel on Internal Displacement” August 2020.

507 ADB, “Addressing Climate Change and Migration in Asia and the Pacific” 2012; Act Alliance, “A Resource Guide to Climate Finance An orientation to sources of funds for climate change programmes and action” 2018.

508 Peters, Katie, Mayhew, Leigh, et al., “The humanitarian implications of intersecting climate and conflict risk” March 2019.

509 PDD, “Internal Displacement in The Context of Disasters and the Adverse Effects of Climate Change Submission to the High-Level Panel on Internal Displacement by the Envoy of the Chair of the Platform on Disaster Displacement” May 2020.

510 PDD, “Internal Displacement in The Context of Disasters and the Adverse Effects of Climate Change Submission to the High-Level Panel on Internal Displacement by the Envoy of the Chair of the Platform on Disaster Displacement” May 2020; IFRC, “Forecast-Based Financing and Disaster Displacement: Acting Early to Reduce the Humanitarian Impacts of Displacement” August 2020.

الجدول 1: مُلخَّص الأرقام الرئيسية

البلد	حالات النزوح الجديدة في عام 2020 (الصراع والعنف)	حالات النزوح الجديدة في عام 2020 الكوارث)	إجمالي عدد النازحين كما هو في نهاية عام 2020 (الصراع والعنف)	إجمالي عدد النازحين كما هو في نهاية عام 2020 (الكوارث)
إثيوبيا	1692000	664000	2060000	633000
أذربيجان	84000		735000	
الأرجنتين		3700		16
الأردن		140		
أرمينيا	800		800	2700
إسبانيا		7800		
أستراليا		51000		5100
إسرائيل	3000	10000		70
أفغانستان	404000	46000	3547000	1117000
الإكوادور		1200		490
ألبانيا				17000
ألمانيا		2		
الإمارات العربية المتحدة		610		
إندونيسيا	4600	705000	40000	161000
أنغولا		25000		790
أوروغواي		370		
أوزبكستان		70000		
أوغندا	79	40000	1000	33000
أوكرانيا	74	2000	734000	240
إيران		52000		79
أيرلندا		51		
أيسلندا		590		
إيطاليا		2000		22
بابوا غينيا الجديدة		3900	14000	2700
باراغواي		5		5
باكستان	390	829000	104000	806000
البرازيل		358000		20000
البرتغال		28		
برمودا		50		
بليز		6300		
بنغلاديش	230	4443000	427000	345000
بنما		3700		
بنين		7000	3500	2500
بوتان		120		

البلد	حالات النزوح الجديدة في عام 2020 (الصراع والعنف)	حالات النزوح الجديدة في عام 2020 الكوارث)	إجمالي عدد النازحين كما هو في نهاية عام 2020 (النزاع والعنف)	إجمالي عدد النازحين كما هو في نهاية عام 2020 (الكوارث)
بوتسوانا		780		780
بورتوريكو		11000		8200
بوركينا فاسو	515000	20000	1075000	20000
بوروندي	310	51000	22000	76000
البوسنة والهرسك		910	99000	
بولندا		420		22
بوليفيا		13000		13000
بولينيزيا الفرنسية		27		
بيرو		8000	60000	6800
تايلاند		13000	41000	320
تايوان، الصين		3500		
تركيا		41000	1099000	44000
ترينيداد وتوباغو		33		6
تشاد	79000	71000	342000	680
تنزانيا		57000		38000
توفالو		400		
تونس		10000		
تونغا		2700		93
تيمور الشرقية		1100		1100
جامايكا		2		
الجزائر		9600		23
جزر البهاما				250
جزر سليمان		320		310
جمهورية إفريقيا الوسطى	318000	15000	682000	4200
جمهورية التشيك		43		
جمهورية الدومينيكان		31000		3700
جمهورية الكونغو الديمقراطية	2209000	279000	5268000	64000
جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية		5300		5300
جمهورية لاوس الديمقراطية الشعبية		12000		2000
جنوب إفريقيا	5000	370	5000	14
جنوب السودان	271000	443000	1436000	106000
جورجيا		160	304000	10
جيبوتي		11		11
الرأس الأخضر		750		
رواندا		6000		4600
روسيا		250	1100	130
رومانيا		290		
زامبيا		6000		1000
زيمبابوي		380		21000
ساحل العاج	15000	1900	308000	70
ساموا		55		

البلد	حالات النزوح الجديدة في عام 2020 (الصراع والعنف)	حالات النزوح الجديدة في عام 2020 الكوارث)	إجمالي عدد النازحين كما هو في نهاية عام 2020 (النزاع والعنف)	إجمالي عدد النازحين كما هو في نهاية عام 2020 (الكوارث)
ساموا الأمريكية		390		11
سريلانكا		19000	27000	1400
السلفادور	114000	17000		62
سلوفاكيا		60		
السنغال		3300	8400	2000
السودان	79000	454000	2276000	454000
سوريا	1822000	25000	6568000	
سويسرا		13		
سيراليون			5500	
شيلي		3400		210
صربيا		880		
الصومال	293000	1037000	2968000	
الصين		5074000		158000
طاجيكستان		1500		
العراق	67000	1200	1224000	
عمان		120		
الغابون		2		2
غامبيا		17000		1600
غانا		2000		550
غواتيمالا		339000	242000	
غويانا الفرنسية		140		
غينيا		2400		2600
فانواتو		80000		64000
فرنسا		10000		230
الفلبين	111000	4449000	153000	145000
فلسطين	1000	110	131000	10
فنزويلا		2400		2300
فيتنام		1267000		162000
فيجي		37000		14000
قبرص			228000	
قيرغيزستان	250		770	
كازاخستان		32000		1800
كاليدونيا الجديدة	140	31	140	
الكاميرون	123000	116000	1003000	30000
كرواتيا		42000		5200
كمبوديا		66000		260
كندا		26000		18
كوبا		639000		3
كوريا		19000		300
كوستاريكا		4200		530
كوسوفو			16000	
كولومبيا	106000	64000	4922000	21000

البلد	حالات النزوح الجديدة في عام 2020 (الصراع والعنف)	حالات النزوح الجديدة في عام 2020 الكوارث)	إجمالي عدد النازحين كما هو في نهاية عام 2020 (النزاع والعنف)	إجمالي عدد النازحين كما هو في نهاية عام 2020 (الكوارث)
الكونغو			134000	107000
كينيا	3900	335000	190000	204000
لبنان			7000	
لوكسمبورج		2		
ليبيا	39000		278000	
ليبيريا		3700		1200
ماكاو، الصين		2800		
مالاوي		29000		
مالي	277000	7400	326000	6700
ماليزيا		24000		8
المجر		14		
مدغشقر		23000	1500	100
مصر	1000	8400	3200	8400
المغرب		340		340
مقدونيا الشمالية			140	
المكسيك	9700	101000	357000	99000
المملكة العربية السعودية		610		
المملكة المتحدة		4900		200
منطقة أبيي	4700		19000	
منغوليا		4200		3500
موريتانيا		1600		1600
موريشيوس		110		
موزمبيق	592000	25000	676000	93000
ميانمار	70000	50000	505000	4600
ناميبيا		200		
النرويج		1000		84
نيبال		48000		28000
النيجر	136000	276000	257000	267000
نيجيريا	169000	279000	2730000	143000
نيكاراغوا		232000		9100
نيوزيلندا		4900		370
هايتي	7900	13000	7900	34000
الهند	3900	3856000	473000	929000
هندوراس		937000	247000	
هولندا		4000		
هونغ كونغ، الصين		160		
الولايات المتحدة		1714000		126000
اليابان		186000		61000
اليمن	143000	223000	3635000	223000
اليونان		13000		4800

الجدول 2: أكبر أحداث النزوح الناجمة عن الكوارث لكل منطقة في عام 2020

المنطقة	اسم الحدث	نوع الخطر	الشهر الذي بدأت فيه الكارثة	البلدان والأقاليم	حالات النزوح الجديدة في 2020
الأمريكتان	إعصار إيوتا	عاصفة (إعصار)	نوفمبر	**6 بلدان** هندوراس نيكاراغوا غواتيمالا كولومبيا السلفادور بليز	**1039000** 743426 160000 126261 8329 880 288
	إعصار لورا	عاصفة (إعصار)	أغسطس	**5 بلدان** الولايات المتحدة كوبا جمهورية الدومينيكان هايتي بورتوريكو	**1019000** 585000 417664 15210 957 61
	إعصار إيتا	عاصفة (إعصار)	أكتوبر	**12 بلدًا** كوبا غواتيمالا هندوراس نيكاراغوا المكسيك كولومبيا جمهورية الدومينيكان بنما السلفادور كوستاريكا بليز الولايات المتحدة	**658000** 187872 184011 175000 71145 15238 8000 6725 3551 2264 2056 1900 94
شرق آسيا والمحيط الهادئ	موسم الرياح الموسمية الصيفية	فيضان	يونيو	الصين	3760000
	إعصار فامكو (بوليسيس)	عاصفة (إعصار)	نوفمبر	**2 بلدان** الفلبين فيتنام	**1885000** 1559972 324780
	إعصار قوني (رولي)	عاصفة (إعصار)	أكتوبر	**بلدان اثنان** الفلبين فيتنام	**1263000** 1250133 13167
أوروبا وآسيا الوسطى	فيضان - انهيار السد	فيضان	مايو	**بلدان اثنان** كازاخستان أوزبكستان	**102000** 31606 70000
	زلزال - بتريتجا	زلزال	ديسمبر	كرواتيا	40000
	زلزال - إلازيغ وملاطية	زلزال	يناير	تركيا	25000
الشرق الأوسط وشمال إفريقيا	موسم أمطار	فيضان	فبراير	اليمن	223000
	حرائق غابات	حرائق غابات	أكتوبر	**3 بلدًا** سوريا إسرائيل فلسطين	**35000** 25000 10000 30
	فيضانات مفاجئة	فيضان	يناير	إيران	16000
جنوب آسيا	إعصار أمفان	عاصفة (إعصار)	مايو	**4 بلدان** بنغلاديش الهند بوتان ميانمار	**4950000** 2508819 2441213 84 78
	فيضانات موسمية	فيضان	يونيو	بنغلاديش	1921000
	فيضانات موسمية	فيضان	يونيو	باكستان	810000
إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى	أمطار غو	فيضان	مارس	الصومال	505000
	موسم أمطار	فيضان	يوليو	السودان	454000
	موسم أمطار	فيضان	يوليو	جنوب السودان	404000

نتيجة لتقريب الأرقام، قد لا يتوافق إجمالي بعض الأرقام مع مجموع الأرقام المنفصلة بالضبط.

أوراق المعلومات الأساسية

قصص الجزر

تحديد إتجاهات التنقل والتحرك (عدم التنقل) للعمليات البينية بطيئة الحدوث في مجموعات جزر الفلبين الثلاثة

الدكتورة سونيا أيب-كارلسون، معهد البيئة والأمن البشري التابع لجامعة الأمم المتحدة

الدكتورة نورالين أوي، جامعة أتينيو دي مانيلا

ثمة نقص في الأدلة العملية على كيفية تأثير الأحداث بطيئة الحدوث على تنقل وتحرك (عدم تنقل) الأشخاص في جميع أنحاء العالم. وإن هذه فجوة معرفية كبيرة تجعل من الصعب حماية السكان المستضعفين والمعرضين للخطر، سواء كانوا في حالة تنقل أو ظلوا في أماكنهم. وتبحث هذه الدراسة في اتجاهات التنقل والتحرك (عدم التنقل) الناجم عن الأحداث بطيئة الحدوث في الفلبين من خلال مشاركة حوالي 500-550 امرأة ورجل في 48 جلسة بحث جماعية سردية. وقد تم توزيع مواقع الدراسة الإثني عشر المختارة في ست مقاطعات في مجموعات الجزر الرئيسية الثلاثة؛ لوزون وفيساياس وميندناو. وذكر المشاركون في البحث خبراتهم الشخصية فيما يتعلق بالتنقل والتحرك (عدم التنقل) واتجاهات التنقل والتحرك (عدم التنقل) داخل أسرهم. وقد أوضحوا كيفية مساهمة الأحداث بطيئة الحدوث في التنقل والتحرك (عدم التنقل)، غالبًا من خلال الإضرار برفاهية الأفراد وتعطيل سبل كسب العيش، وكيفية دعم السياسات للمتضررين بشكل أفضل.

حار ورطب وصحراوي: تغير المناخ والنزوح الداخلي في الهند والبيرو وتنزانيا

رؤى من مشروع القدرات المناخية لشرق إفريقيا - البيرو والهند (EPICC)

جوليا إم.بلوخر، وجوناس بيرجمان، وهيماني أوباديا‌ي، وكيرا فينك

معهد بوتسدام لأبحاث تأثير المناخ (PIK)

تلخص ورقة المعلومات الأساسية هذه بحثًا من البيرو والهند وتنزانيا يُظهر أن المخاطر المناخية تؤثر على العديد من دوافع النزوح المترابطة. وهي توضح كذلك أن شدة وتكرار وسرعة حدوث الأخطار تؤثر على ردود أفعال الأشخاص تجاهها، ويسهم في ذلك عوامل مثل السمات الفردية والأسرية، ونقاط الضعف، وخيارات سبل كسب العيش، وأوجه عدم المساواة الهيكلية. ويمكن أن ينشأ النزوح استجابةً للأخطار الهائلة وسريعة الحدوث وعندما تتجاوز الآثار التراكمية المستويات الحرجة الخاصة بسبل كسب العيش في مجال الزراعة مع وجود بدائل تنوع محدودة. وعندما يفر عدد كبير من الأشخاص، يمكن أن تؤدي آثار التغذية الراجعة والملاحظات الخاصة بهم إلى تسريع حدوث مزيد من الانتقال إلى خارج المنطقة. وبدون وجود تدابير مناسبة لخفض انبعاثات غازات الاحتباس الحراري والتكيف مع المناخ، فإن تفاقم الآثار قد يؤدي إلى زيادة عدم صلاحية الأماكن للسكن ويزيد من احتمال حدوث مثل هذه المواقف. وتؤكد هذه النتائج على الحاجة إلى فهم قيود مخاطر التكيف المتعلقة بعدم التنقل القسري والإجباري. ويعد هذا البحث جزءًا من مشروع القدرات المناخية لشرق إفريقيا - البيرو والهند (EPICC) متعدد السنوات.

التكيف أثناء الانتقال

النزوح بسبب تغير المناخ والحلول المحلية في المجتمعات الساحلية في السند، باكستان

دوريان برام، جامعة كامبريدج/مختبرات براكسيس

لوف كومار، جامعة فلوريدا

تتعرض المجتمعات الساحلية لخطر متزايد ناجم عن الآثار السلبية لتغير المناخ، بما في ذلك العواصف الشديدة والفيضانات وتآكل السواحل وتسرب مياه البحر. ويعد النزوح الناجم عن تغير المناخ في المنطقة الساحلية للسند عملية تدريجية ومعقدة، وهو مزيج من الهجرة المؤقتة والدائمة، القسرية والطوعية. وبيد أن العوامل الاجتماعية والاقتصادية والعوامل السياسية تجعل الأشخاص عرضة للمخاطر، حيث تتسبب الكوارث في خسارة كبيرة للأراضي وسبل كسب العيش، مما يؤدي في النهاية إلى النزوح. وتعرض هذه الوثيقة بعض نتائج الدراسة التي تم القيام بها في 2019-2020 لفهم أفضل لمواطن ضعف الأشخاص وقدراتهم واستجاباتهم لمخاطر تغير المناخ والكوارث والنزوح. إننا نناقش المحددات والمسارات الرئيسية للنزوح بسبب تغير المناخ في المجتمعات الساحلية، ونقدم استجابات تكيفية تعزز قدرة النازحين ضد التهديدات المستمرة. وبدعم من الموارد الكافية والسياسات المحسّنة وأطر العمل المؤسسية، يمكن أن يكون للمنظمات المجتمعية دور مهم في الحلول الدائمة من خلال تعزيز القدرة على التكيف في المواقع الحالية ودعم الهجرة الآمنة في المستقبل.

الكوارث والنزوح في بنغلاديش: إعادة صياغة مفاهيم إستراتيجيات الحد من المخاطر والقدرة على الصمود

ميجان دينيس سميث، المنظمة الدولية للهجرة في بنغلاديش

سارة هنلي شيبرد، ماجستير في الصحة العامة، منظمة ميرسي كورب

من بين أعلى المستويات المسجلة للنزوح الداخلي المرتبط بالكوارث على مستوى العالم، تعد بنغلاديش أيضًا واحدة من أكثر البلدان عرضة للتأثر بتغير المناخ وتستضيف حاليًا أكبر مخيم للاجئين في العالم، حيث يتعرض ما يقرب من مليون لاجئ من لاجئي الروهينغا لآثار تغير المناخ. ومن خلال تنفيذ منظور قدرة النظم الاجتماعية والبيئية على الصمود، تقدم وثيقة المعلومات الأساسية هذه لمحة سريعة عن الأمور المهمة المتعلقة بالمخاطر المناخية والمتعلقة بالكوارث والنزوح والهجرة والتدهور البيئي والصحة العامة. وتقدم نهجًا تقنيًا جديدًا يركز على حقوق الإنسان والعدل المناخي، وتسلط الضوء على مشاركة المجتمعات المتضررة في إستراتيجيات الحد من المخاطر والقدرة على الصمود. وتشدد على أنه من خلال الممارسات اليومية وآليات التكيف والقدرات وإستراتيجيات الوكالات وإستراتيجيات التنقل للنازحين داخليًا واللاجئين وعديمي الجنسية والمجتمعات المضيفة المتضررة من النزوح، فإنه يمكن إعادة تصور المزيد من الحلول طويلة الأجل وتحفيز الحد من المخاطر وبناء القدرة على الصمود بشكل أفضل من أجل ومن خلال الفئات الأكثر تضررًا من تغير المناخ والنزوح.

الانتقال من خطر إلى خطر آخر

ديناميكيات التعرض للمخاطر وقابلية التأثر بالكوارث بالنسبة للنازحين والمهاجرين وغيرهم من المتنقلين

لورينزو غواداغنو، المنظمة الدولية للهجرة

إن الأشخاص الذين ينتقلون تحسبًا أو إستجابة لآثار الأخطار الطبيعية والتغير البيئي، ينتقلون من أحد "أشكال المخاطر" إلى شكل آخر من المخاطر. وفي حين أن التنقل غالبًا ما يكون ضروريًا، فمن المحتمل أيضًا أن يؤدي إلى تعرض الأشخاص الذين فقدوا سبل كسب عيشهم ومواردهم وقدرتهم على الصمود لمجموعة مختلفة من المخاطر. وتجمع هذه الوثيقة أدلة على الدور الذي يقوم به التنقل كديناميكية مخاطر من خلال النظر في أمثلة النزوح والهجرة والانتقال/إعادة التوطين المخطط له. وهي تظهر أنه في حين أن هذه الطبيعة الديناميكية متأصلة في أي نوع من أنواع التنقل، فمن المرجح أن يؤدي التنقل القسري والأكثر تقييدًا إلى أن ينتهي الأمر بالأشخاص في مناطق هامشية وغير محمية، حيث يكونون أكثر عرضة للأخطار. ويشير ذلك إلى اعتماد نُهج واعية بالمخاطر ونهج للحد من المخاطر في جميع التدخلات للإستعداد وإدارة انتقالات وتحركات السكان المرتبطة بالكوارث والتغير البيئي كعنصر أساسي للحد من الآثار في المستقبل، بما في ذلك الآثار المرتبطة بالنزوح لمرة ثانية.

إنشاء التزام سياسي لمعالجة التنقل والتحرك البشري في سياق تغير المناخ على المستويين الإقليمي والوطني

تجارب من منطقة البحر الكاريبي والمحيط الهادئ والقرن الأفريقي

توماس لينارتس، وياسمين ريملينجر، وفيليكس ريس، ودوروثيا ريشوسكي، والوكالة الألمانية للتعاون الدولي (GIZ)

هناك اعتراف متزايد في العديد من المناطق والبلدان في جميع أنحاء العالم بضرورة دمج التنقل والتحرك البشري في سياق تغير المناخ (HMCCC) في مجموعة متنوعة من جوانب سياسات وأطر عمل التنمية. وهذا يتطلب العمل والتعاون على مختلف المستويات. وتعرض هذه الورقة مبادرات مختلفة في مناطق المحيط الهادئ والبحر الكاريبي والقرن الأفريقي لمعالجة التنقل والتحرك البشري المرتبط بالمناخ. وتُظهر الأمثلة كيف يكون للجهات الفاعلة المحددة والتعاون المستمر على المستويين الوطني والإقليمي دور فعال في دفع وتحسين إدارة جدول أعمال التنقل البشري في سياق تغير المناخ. وفي المستقبل، ستكون هناك حاجة إلى مزيد من تعزيز التفاعل السلس بين الجهات الوطنية الملتزمة الراغبة في استكشاف نهج جديدة والمنظمات الإقليمية التي توفر منصة لتبادل الأفكار وتطبيق الممارسات الجيدة على نطاق واسع.

إعادة التفكير في التحليلات التنبؤية لتخصيص الموارد أثناء حدوث الكوارث

دمج التعرض للمخاطر والأثر المستدام في نمذجة المخاطر

هاميش باتين، جامعة أكسفورد

تتطلب الإدارة المستنيرة للكوارث معرفة مفصلة بالبيئة المتضررة. ويمكن أن تساعد التحليلات التنبؤية في توفير مثل هذه الرؤية. وقد تعاون قسم الإحصاء بجامعة أكسفورد ومركز رصد النزوح الداخلي لتطوير كل من المحرك الإحصائي "الأداة المتكاملة لأخذ العينات السكانية للنزوح الداخلي (IIDIPUS)" وبرنامج عرض البيانات التفاعلي "شبكة أكسفورد للمعلومات في الوقت الفعلي للنزوح الناجم عن الكوارث (ODDRIN)". وتناقش هذه الورقة قدرة البرنامج على توفير المعلومات لتخصيص موارد الكوارث على المدى القصير إلى المتوسط. وتهدف الأداة المتكاملة لأخذ العينات السكانية للنزوح الداخلي إلى تقدير نزوح الأشخاص وليس تقدير الأصول المدمرة. ويساعد هذا التحول على التنبؤ بالتوزيع المكاني للنزوح بشكل أكثر دقة والتركيز على البؤر الساخنة. وتستخدم تنبؤات النزوح المؤقت معلومات النزوح المستندة إلى بيانات الهاتف المحمول، ويمكن تحسين أماكن الإيواء في حالات الطوارئ من خلال برنامج رسم الخرائط مفتوح المصدر.

فهم العلاقة بين تغير المناخ والنزوح والتعليم لبناء أنظمة تعليمية مرنة ومتكافئة

لوك باي، اليونسكو

آنا سيغر، المعهد الدولي للتخطيط التربوي باليونسكو

جان كلود نداباناني، المعهد الدولي للتخطيط التربوي باليونسكو

إن العلاقة بين تغير المناخ والنزوح والتعليم هي علاقة غير مفهومة بشكل جيد، نتيجة وجود القليل من البيانات والأدلة والبحوث الداعمة الخاصة بالتعليم. وتبدأ هذه الورقة في سد هذه الفجوة في الفهم من خلال وضع مفهوم للنزوح بسبب المناخ في سياق التعليم وتسليط الضوء على الكيفية التي من المحتمل أن يؤدي بها النزوح بسبب المناخ إلى مضاعفة وتفاقم المخاطر في ومن خلال التعليم. ويؤدي التحليل والأدلة المقدمة للوصول إلى جدول أعمال فعال للتكيف مع تغير المناخ والتخفيف من حدة تأثيره في ومن خلال التعليم، مع التركيز على الدور الذي يمكن أن يقوم به تخطيط التعليم المراعي للأزمات في بناء القدرة على الصمود أمام النزوح بسبب المناخ. وعلاوة على ذلك، يكشف لنا النزوح بسبب المناخ، كما هو الحال مع أزمة المناخ، كيفية تجاوز التعليم التكيف والحفاظ على "الحياة الطبيعية" من خلال معالجة الظلم وعدم المساواة والصدمات. ويتطلب مثل هذا النهج أن يغير التعليم مساره نحو مفهوم "التعليم التجديدي"، والذي يركز على حالات الظلم وعدم المساواة في الماضي والحاضر، مما يسمح للتعليم في سياقات النزوح بسبب المناخ بتحقيق إمكاناته التغييرية.

شكر وتقدير

الفريق التابع لمركز رصد النزوح الداخلي

الإشراف: ألكساندرا بيلاك وبينا ديساي

التنسيق: فيسينتي أنزيليني وكليمانس ليدوك.

التصميم والتخطيط والخرائط والرسوم البيانية: فيفي بيندو، وماريا تيريزا ميراندا إسبينوزا، وسيلفان بونسير.

المراقبة والإبلاغ: كليمنتين أندريه، وفيسينتي أنزيليني، وجولييت بينيت، وأدريان كالفو فالديراما، وريكاردو فال دوترا سانتوس، وإليز فيلو، وفينسينت فونج، وكاثرين جيفين، وجاستن جينيتي، وإيفانا هاجمانوفا، وثانياليتشيمي هاوسست، ومانويلا كوركا، وكليمنس ليدوك، ومارتا ليندستروم، ورافايلا مونتاندون، وأنكا بادوسيل، وإليزابيث دو بارك، وفاني تيبي، وألفارو ساريديزا ميراندا.

البيانات والتحليل: ماريا تيريزا، وميراندا إسبينوزا، وهاميش باتن، وسيلفان بونسير.

البحث: كريستيل كازابات، وبريتي ديلون، وبابلو فيراندي، وسكوت لويد، وكلوي سيدني، ولويزا ياسوكاوا.

الاتصالات والعلاقات الخارجية: ليا بيرجارا، وستيفن كيلي، وكاريسا كوك، وفرانكي باريش، ودون فوت، وسوزي زراكوزا.

المشاركة القطرية والمشورة بشأن السياسات والدعم الإداري: تهامي الصبيح الدفعالي، وباربرا إيسيج، ويوسف جاي، وحسن محمدي.

المساهمات الخارجية والدعم

يتقدم مركز رصد النزوح الداخلي بشكر خاص للأشخاص التالية أسماؤهم على ما قدموه من نصائح قيمة:

فريق الخبراء المعني بالتقرير العالمي فيما يتعلق بالنزوح الداخلي لعام 2020: أليهون أبيبي (المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين)، وكارولين بهنسون (البنك الدولي)، وإيوانا كريتارو(مبادرة تعزيز قدرات الحد من الكوارث)، وأندرو ماسكري (مبادرة نيكسس للحد من المخاطر)، وكاري مايز (المنظمة الدولية للهجرة)، وإدغار سكرايس (المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين)، وأتلي سولبيرج (منصة النزوح الناجم عن الكوارث)، وتامي تاب (جامعة جنوب المحيط الهادئ)، ومماركو توسكانو-ريفالتا (مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث)، وغريتا زيندير(سكرتير الفريق الرفيع المستوى للأمين العام للأمم المتحدة المعني بالنزوح الداخلي)، وكارولين زيكجراف (مرصد هوغو، جامعة ليدج).

مراجعة الأقران: سيي أبديانجب(المنظمة الدولية للهجرة)، ومضر الحمداني (برنامج تقييم الاحتياجات الإنسانية)، وعلى السقاف (المجلس النرويجي للاجئين)، وهيلين أترافي، وأميدو بابا دومبيا (مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية)، وبرنارد باي(مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية)، وأليس بييلات (المنظمة الدولية للهجرة)، ومحمد بكر (المنظمة الدولية للهجرة)، وأليسون بوتوملي (المجلس النرويجي للاجئين)، وأستريد كارويت (المنظمة الدولية للهجرة)، وغابرييل برافو غالا (المنظمة الدولية للهجرة)، وأليسون براون (جامعة كارديف)، ومارتينا كاترينا (المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين)، وصامويل تشيونغ (المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين)، وسارة تشونغ (المنظمة الدولية للهجرة)، وكسينيا شموتينا (جامعة لوبورو)، وزولفاو دانكورما (مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية)، وكاري إلياسن (المجلس النرويجي للاجئين)، وفلورنس جوفروي (المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين)، ولورنزو غواداينو (المنظمة الدولية للهجرة)، وروز ماري جيفريمونت (المنظمة الدولية للهجرة)، وأندرو هاربر (المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين)، وكريستوفر جيمس ويليام هولت (اتحاد حماية الضفة الغربية)، وكريستيل هوري (المجلس النرويجي للاجئين)، ودينا إيونيسكو (المنظمة الدولية للهجرة)، والأمير كاديلواماكو لومواينو (المجلس النرويجي للاجئين)، وإليان كريمر (منتدى التعايش السلمي في النقب)، وكريستين كنوتسون (مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية)، وسارة كولتزو (منصة النزوح الناجم عن الكوارث)، وبرونو كوكو فوغا (المجلس النرويجي للاجئين)، وهنري كوينين (المنظمة الدولية للهجرة)، وتوماس ليناتز (الوكالة الألمانية للتعاون الدولي)، ومانينجي مانغوندو (المجلس النرويجي للاجئين)، وفيكتوريا مارتينيز (مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية)، وايلين مكارثي (المجلس النرويجي للاجئين)، وايرين موني (مشروع تطوير قدرة الحماية الاحتياطية)، ووليم مورين (مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية)، وساشا نلابو (المنظمة الدولية للهجرة)، وياكين نززا موانزا (المنظمة الدولية للهجرة)، وروبرت أوكس (معهد البيئة والأمن البشري التابع لجامعة الأمم المتحدة)، وتوم بير كوستا (المجلس النرويجي للاجئين)، وبونيا براساد سابكوتا (مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية)، وياسمين ريلينجر (الوكالة الألمانية للتعاون الدولي)، وماتيلد دي ريدماتن (الاتحاد الدولي للصليب الأحمر)، وفيليكس ريس (الوكالة الألمانية للتعاون الدولي)، ويانيسكوين روير دجوفانج (المنظمة الدولية للهجرة)، والكسندرا سايه (المجلس النرويجي للاجئين)، وجوهان شار (معهد ستوكهولم الدولي لبحوث السلام)، وناتالي شميدتاوسلر (المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين)، وميشيل سبير (المنظمة الدولية للهجرة)، وأندريا تيران (الوكالة الألمانية للتعاون الدولي)، وماتيو لويس راؤول ثيوبيت (المنظمة الدولية للهجرة)، ولايندا توم (مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية)، ومريم تراوري (المنظمة الدولية للهجرة)، وإيلينا أورسو (المجلس النرويجي للاجئين)، وسارة فوس (ريتش)، وماتيلد فو (المجلس النرويجي للاجئين)، وميشيل يونيتاني (المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين).

أوراق المعلومات الأساسية والمساهمات الخارجية: سونيا أيب كارلسون (معهد البيئة والأمن البشري التابع لجامعة الأمم المتحدة)، ونورالين أوي (جامعة أتينيو دي مانيلا)، والوكالة الألمانية للتعاون الدولي في الفلبين؛ وجوليا م. بلوشر، وجوناس بيرجمان، وهيماني أوبادياي، وكيرا فينك (معهد بوتسدام)؛ ودوريان برام (جامعة كامبريدج/مختبرات براكسيس)، ولوف كومار (جامعة فلوريدا)؛ وميغان دينيس سميث (المنظمة الدولية للهجرة في بنغلاديش)، وسارة هنلي شيبرد (ماجستير في الصحة العامة، منظمة ميرسي كور)؛ ولورنزو جوادانيو (المنظمة الدولية للهجرة)؛ وتوماس لينارتس، وجاسمين ريلينجر، وفيليكس ريس، ودوروثيا ريشوسكي (الوكالة الألمانية للتعاون الدولي)؛ وهاميش باتن (جامعة أكسفورد)؛ ولوك باي وآنا سيغير وجان كلود ندابانانى (اليونسكو)، وآرثر شيندليغر، وسيباستيان سيباور، وتوماس ثالر.

شكر خاص لحكومات البلدان التالية على مشاركتها ودعمها في جمع وتحليل بيانات النزوح الداخلي: ألبانيا، وأستراليا، وأرمينيا، وأذربيجان،والبوسنة والهرسك، وبوركينا فاسو، وكندا، وكولومبيا، ومصر، والسلفادور، وجورجيا، وغواتيمالا، وهندوراس، وإندونيسيا، ومالي، والمكسيك، ونيوزيلندا، والنيجر، ونيجيريا، وباكستان، والفلبين، وصربيا، وسلوفينيا، وسري لانكا، وسويسرا، وأوكرانيا, الولايات المتحدة الأمريكية.

كما نتقدم بالشكر لمكاتب المجلس النرويجي للاجئين (NRC) في أفغانستان، وبوركينا فاسو/النيجر، والكاميرون، وجمهورية إفريقيا الوسطى، وكولومبيا، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وإثيوبيا، والعراق، وإيران، والمكتب الإقليمي لشمال أمريكا الوسطى والمكسيك، والمكتب الإقليمي للقرن الإفريقي، والمكتب الإقليمي لوسط وغرب إفريقيا، والأردن، وكينيا، ولبنان، وليبيا، ومالي، وميانمار، وموزمبيق، والنيجر، ونيجيريا، وباكستان، وفلسطين، والسنغال، والصومال، وجنوب السودان، والسودان، وسوريا، وأوغندا، وأوكرانيا، وفنزويلا، واليمن.

الشكر موصول للمنظمة الدولية للهجرة، مع شكر خاص لنونو نونيس، وستيفاني دافيوت، ومحمد رزقي، ودنكان سوليفان، وراؤول سوتو، المنسقين الإقليميين في هيئة تتبع الهجرة (داميان جوسيلمي، وتشيارا لوتشيني، ولورينزا روسي)والمكاتب القطرية في أفغانستان، والباهاما، وبنجلاديش، وبوركينا فاسو، وبوروندي، والكاميرون، وجمهورية إفريقيا الوسطى، وتشاد، وساحل العاج، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وإثيوبيا، وهايتي، والهند، والعراق، وليبيا، ومالي، ومدغشقر، وميانمار، وموزمبيق، ونيبال، ونيجيريا، والنيجر، وباكستان، وبابوا غينيا الجديدة، والفلبين، والصومال، وجنوب السودان، والسودان، وسريلانكا، وسوريا، وأوكرانيا، واليمن.

ونشكر المكاتب التابعة لمكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية في أفغانستان، وبوركينا فاسو، وتشاد، وكولومبيا، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وإثيوبيا، والمكتب الإقليمي لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وميانمار، ونيجيريا، والأراضي الفلسطينية المحتلة، والفلبين، والصومال، وسوريا، والمكتب الإقليمي لتايلاند، وأوكرانيا، والمكتب الإقليمي لغرب ووسط إفريقيا.

ونشكر مكاتب وكالة الأمم المتحدة للاجئين في أفغانستان، وأرمينيا، وبوركينا فاسو، وكوسوفو، ومالي، وميانمار، والنيجر، وباكستان، والفلبين، وصربيا، والصومال، وسريلانكا.

كما ونشكر المؤسسات التالية على تعاونها المستمر: جامعة أندرياس بلُّو الكاثوليكية؛ ومشروع تقييم القدرات (ACAPS)؛ والمركز العربي للتخطيط البديل (ACAP)؛ ومشروع بيانات مواقع وأحداث النزاعات المسلحة (ACLED)؛ ومركز الأسيان لتنسيق المساعدة الإنسانية في مجال إدارة الكوارث (AHA)، وبنك التنمية الكاريبي؛ ومجموعة تنسيق وإدارة المخيمات في ميانمار؛ ومجموعة النفوذ المدنية للأمم المتحدة القابضة؛ واللجنة المكسيكية للدفاع عن حقوق الإنسان وتعزيزها (CMDPDH)؛ وكريستوسال؛ وقسم علوم النظم البيئية في المعهد الفدرالي للتكنولوجيا بزورخ (ETH)؛ وقسم الإحصاء بجامعة أكسفورد؛ ومديرية التأهب للكوارث واللاجئين؛ ومركز البحوث المشتركة للمفوضية الأوروبية (JRC)؛ وبرنامج البيانات من أجل الخير الذي أطلقته فيسبوك (Facebook's Data for Good)؛ وقائمة الفيضانات؛ وبرنامج تقييم الاحتياجات الإنسانية (HNAP)؛ ومجموعة العمل المعنية بالنازحين داخليًا في الصومال؛ ومعهد الرأي العام (IUDOP) بجامعة أمريكا الوسطى (UCA)؛ واللجنة الدولية للصليب الأحمر (ICRC)؛ ومجموعة الأزمات الدولية؛ والاتحاد الدولي للصليب الأحمر (IFRC)؛ ومركز التنسيق الوطني للصليب الأحمر الأسترالي؛ ومنتدى التعايش السلمي في النقب من أجل المساواة المدنية؛ وجمعية الصليب الأحمر النيبالي (NRCS)؛ ودائرة تحديد سمات النازحين داخلياً (JIPS)؛ ومكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان (OHCHR)؛ ومجموعة الحماية (بوركينا فاسو، النيجر)، والحق في الحماية (R2P)؛ وجامعة رافائيل لانديفار؛ ومبادرة ريتش (أفغانستان، الصومال)؛ والمجموعة المعنية بتوفير الملاجئ (جزر البهاما، وميانمار، وفلسطين، واليمن)؛ ولجنة الدولة لجمهورية أذربيجان للاجئين والنازحين داخليًا؛ واتحاد الحدود لميانمار؛ ووحدة العناية بالضحايا ومنحهم تعويضات متكاملة (كولومبيا)؛ وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛ ومكتب منسق الأمم المتحدة المقيم في نيبال؛ ووكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)؛ ومفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين؛ ومعهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث - برنامج التطبيقات التشغيلية الساتلية (UNITAR-UNOSAT)؛ ومكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (OCHA)؛ ومكتب الولايات المتحدة للسكان واللاجئين والهجرة، وبرنامج الغذاء العالمي.

المحرر: جيريمي ليناردت

طفل نازح يجلس في مخيم جمال نيكا للنازحين داخليًا خارج مدينة قندهار، أفغانستان، بعد فراره من منطقة مايواند مع أسرته. ولم يتمكن هذا الطفل من الذهاب إلى المدرسة منذ فراره من منزله. المجلس النرويجي للاجئين/عناية الله آزاد، فبراير 2021.

الانتقال/إعادة التوطين المخطط له من سهول الدانوب التي ضربتها الفيضانات في النمسا

الدروس المستفادة من خمسة عقود من الزمان من ممارسة السياسة

آرثر شيندليغر، وسيباستيان سيباور، وتوماس ثالر

يُعد الانتقال/إعادة التوطين المخطط له لإدارة مخاطر الفيضانات تدخلاً خطيرًا في سبل كسب العيش للأشخاص ونادرًا ما يتم إجراؤه في السياق الأوروبي. وإن النظام النمساوي على طول نهر الدانوبخو استثناءً لهذه القاعدة. ويعود تاريخ ذلك إلى السبعينيات ويقدم دراسة حالة استثنائية طويلة الأمد. وتبحث هذه الورقة في السياق المكاني لمناطق الانتقال/إعادة التوطين - التعرض للفيضانات، والأحداث السابقة - وضع مخطط حوكمة متطور بمرور الوقت، وتراكم الإشارات المسبقة التي تسهل تنفيذ السياسات، وخيارات الأسر وردود فعلها بمجرد تقديم عرض لها للانتقال/إعادة التوطين. ويعتمد البحث على نهج مختلط يجمع بين تحليل الوثائق والمقابلات شبه المنظمة مع أصحاب المصلحة والأسر المتضررة لوضع منظور شامل لديناميكيات السياسة وعمليات صنع القرار. وتختتم الورقة بتوصيات السياسيات حول كيفية دعم الأسر المتضررة والسكان وكيفية تحسين ترتيبات الحوكمة.

يفر الأشخاص من النزاع والكوارث وينزحون داخل بلدانهم يومًيا. ويوفر مركز رصد النزوح الداخلي البيانات والتحليل ويدعم الشركاء لتحديد وتنفيذ الحلول المعنية بالنزوح الداخلي.

انضم إلينا حيث نعمل على إحداث تغيير حقيقي ودائم للنازحين داخليًا في العقد المقبل.

مركز رصد النزوح الداخلي
3 rue de Varembé, 1202 Geneva, Switzerland
+41 22 552 3600 | info@idmc.ch

internal-displacement.org
twitter.com/IDMC_Geneva
facebook.com/IDMC.Geneva
youtube.com/c/InternalDisplacementMonitoringCentreIDMC
linkedin.com/company/idmc-geneva